
قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع : دراسة نقدية

لأزمة علم اجتماع التنمية

المؤلف

نبيل السمالوطي

دار المطبوعات الجديدة

فماذا التنمية والتحجيث في علم الاجتماع
بدراسة نظريته لازمة علم اجتماع التنمية

فهارس العلوم والتجديد
في علم الاجتماع
دراسة نقدية
لأدلة علم اجتماع العلوم

المؤلف

نبيل محمد توفيق السمالوطي

استاذ علم الاجتماع

بجامعة الأزهر بمصر

والإمام محمد بن سعود الإسلامية بالسعودية

١٩٨٩

دار المطبوعات الجديدة

جميع حقوق الطبع والنشر © محفوظة
لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة
الإسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة سواء كانت
إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف
ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابةً ومقوماً .

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٩٧٥. ولأقت إقبالاً كبيراً من المشتغلين بعلم الاجتماع في مصر وفي العالم العربي ، نتيجة لأنها تعالج قضية حيوية في عالمنا النامي بشكل عام وعالمنا العربي بشكل خاص وهي قضية التحديث والتنمية .

وإذا كانت العلوم الاجتماعية بشكل عام تتأثر بشكل واضح بالتوجه العقائدي والأيديولوجي الذي يتبناه الباحث ، فإن قضية البناء العقائدي والأيديولوجي تعد عنصراً أساسياً من العناصر المكونة لمفهوم التنمية والتحديث فإذا كانت التنمية بحكم تعريفها الأولى هي تحقيق إرتفاع مستوي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للناس وتحقيق النقلة من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب في الوصول إليها ، فإن تحديد مستوي الحياة والحالة غير المرغوب فيها ، والحالة المطلوب الوصول إليها تخضع للبناء المعيارى والقيمي ، الذي يتحدد بدوره من خلال نسق المعتقدات والبناء الأيديولوجي والغايات العليا في المجتمع . ومن هنا تصبغ المعتقدات والبناء الأيديولوجي جزءاً أساسياً من بناء التنمية ومفهومها ونسقها الصوري العام . ومن هنا كان الخلاف بين الدارسين وبين المجتمعات وبين الدول في تحديد مضامين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، نتيجة للخلاف في أنساق المعتقدات والأنساق الأيديولوجية . وإذا كان ذلك كذلك فلنا أن نتساءل أي هذه البناءات الأيديولوجية أصح لواقعنا في العالم العربي ؟ وأرى أن هذه الأنساق الأيديولوجية المطروحة أنساق وضعية تتسم بالنسبية والتاريخية والتغير وعدم الصلاح لكل زمان ومكان ولهذا فإنه يجب علينا أن نفحص في أعماق شريعتنا الإسلامية السمحة التي تختلف عن كل هذه الأنساق الأيديولوجية من حيث المصدر والهدف والوسيلة ، وأن نستخرج منها مبادئ وأسس التنمية الشاملة المتكاملة للإنسان ومجتمعه في ضوء رؤية شاملة لسبب خلق الإنسان ووظيفته ومهامه التي خلق من أجل تحقيقها ، وفي ضوء التوجيهات الإسلامية في مجال العلم والعمل والتخصص والتعليم والإدارة والصحة والسياسة والحكم والإستثمار وتوظيف المال والجهد والوقت وتحقيق الإستقلال ونيل التنمية وبناء المجتمع القوي والإنسان القوي روحياً ومادياً ، وفي ضوء التوجيهات الإسلامية في مجال التربية وبناء الإنسان والجماعة والمجتمع والعلاقات القومية ، وفي ضوء النظرة الشمولية التكاملية للحياة الاجتماعية بأبعادها ومضامينها المادية والروحية المختلفة .

ولعل هذا هو ما جعلنى أضيف إلى هذا الكتاب فصلين . الفصل السابع وقد خصصته لمناقشة علم الاجتماع وموقفه من قضايا التحديث والتنمية في دول العالم الثالث . بين الموضوعية والأيدولوجية . والفصل الثامن وقد خصصته لمحاولة عرض أساسيات المدخل الإسلامى في التنمية . وعرضت فيه لأبعاد التنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التكاملية في الإسلام بشكل موجز . على أمل أن أحدد لهذا الموضوع دراسة مستقلة في المستقبل القريب إن شاء الله .

وهذه الفصول الجديدة ليست هى الإضافة الوحيدة فى هذا الكتاب . فقد أضفت عدة فقرات متنوعة فى كل فصول الكتاب . كما إنى أعدت صياغة وعرض فقرات أخرى

وإنى أرجو أن ينال هذا الكتاب فى طبعته الثانية مائاله فى طبعته الأولى من قبول حسن من القراء الأعزاء . ومن مناقشة نقدية تحليلية عميقة كان لها أكبر الأثر فى إثراء هذه الطبعة الثانية .

وأسأل الله الهداية والتوفيق والسداد وهو سبحانه وتعالى نعم المولى ونعم النصير.

الرياض - رمضان ١٤٠٨ هـ

أبريل ١٩٨٨ م

دكتور : نبيل السعالوطى

الإهداء

إلى زوجتي وأحبائي

محمد - وأشرف - وعلا

الفصل الأول

يتزايد الإهتمام بالدراسات التطبيقية في علم الاجتماع. بشكل واضح خلال النصف الثاني من القرن العشرين . وقد صدر هذا الإهتمام المتزايد عن مجموعه من المواقف المتغيره ، وفي مقدمتها حدوث التفكك واختلال التوازن الإجتماعي داخل مجتمعات الغرب بسبب ما أحدثته حربان عالميتان من دمار شامل أُنذر بإنهيار حضارة الغرب . كذلك فقد طلب إلى علم الاجتماع الإسهام في الإجابة على بعض التساؤلات التي طرحها التحول الإجتماعي السريع في الدول النامية ، وطلب من علماء الاجتماع تقديم خبراتهم العلمية من أجل تفسير عوامل وملامح التخلف وتوضيح أسس وأنجع السبل لتغيير الواقع الإجتماعي والنفسي والحضاري القائم في تلك الدول والمعوق لبرامج التنمية بها . ويمكن القول بأن هذا الموقف كان بمثابة تحد صريح لعلم الاجتماع الذي لم يهتم خلال تراثه الذي يربو على المائة عام ، بموضوعات التغيير الإجتماعي المخطط سواء من حيث إستراتيجياته أو وسائل أحداثه أو ضبط حركة المجتمع في ظل ظروف مخططة . هذا رلي جانب أن مشكلات الدول النامية وطرق مواجهتها لم تكن تمثل مجالاً لإهتمام علماء اجتماع الغرب بطبيعة الحال .

ومؤدى هذا كله أن علم الاجتماع فشل في أن يتحول - حتى آخر النصف الأول من هذا القرن - إلى علم تطبيقي قادر على مواجهة المشكلات الإجتماعية والمواقف غير المرغوبه سواء على مستوى الدول الأوربية المتقدمة إقتصادياً أو على مستوى دول اعالم الثالث المتخلفة إجتماعياً وإقتصادياً .

ولعل هذا هو ما دعا بعض المشتغلين بعلم الاجتماع - سواء في أوروبا أو الدول النامية - إلى الدعوة رلى ضرورة إمتداد مجال الدراسة في علم الاجتماع ليشتمل موضوعات جديدة كالتخطيط والعلاقات الدولية ومشكلات الحرب والسلام والتخلف والأبعاد الإجتماعية والحضارية للتنمية الإقتصادية داخل الدول النامية ... إلخ . وقد كان العالم الألماني « كارل مانهايم » K. Mannheim في مقدمة من تبناوا هذه الدعوة على المستوى الأوربي ، كما كان « رالف بيريز » R. Peries وزملاؤه في مقدمة من تبناها على مستوى الدول النامية . وهذا هو ما أدى رلى ظهور عدة فروع نظرية وتطبيقية جديدة لعلم الاجتماع تواجه متطلبات العصر مثل علم اجتماع التنمية وعلم اجتماع التخطيط وعلم اجتماع السلام وعلم اجتماع المستقبل ... إلخ .

وتعد هذه الدراسة التي أقدمها اليوم إلى المشتغلين بالعلوم الإجتماعية وإلى طلبة

علم الاجتماع ودارسيه في بلدنا . إسهاماً في توضيح بعض جوانب علم إجتمع التنمية وهو علم تحتاجه بلدنا للإسترشاد بنتائج أبحاثه حتى نستطيع إستكمال التحول من التخلف إلى التقدم الإقتصادي والإجتماعي المنشود . ويتناول الفصل الأول طبيعة الظروف والمواقف المتغيرة التي إستوجبت ظهور فرع من الدراسات السوسيوولوجية يدرس قضية التغير المخطط . مع توضيح أهم مفاهيم ذلك العلم . ويتناول الفصل الثاني الجوانب الإجتماعية للتنمية الإقتصادية . وفي الفصل الثالث نتناول الأبعاد السيكولوجية للتنمية الإقتصادية . ونتناول خلال الفصل الرابع إرتباط قضية التغير الإجتماعي بقضية التحديث والتنمية الحضارية . أما الفصل الخامس فيتناول محاولة لرسم نموذج للتحول الحضاري داخل الدول النامية تحت تأثير خطط وبرامج التنمية . كما يناقش إمكانية رسم نموذج له صفة العمومية ويمكن الإسترشاد به على مستوى العالم الثالث بأكمله . نتناول في الفصل السادس دور علم الإجتمع في التخطيط للتنمية والتحديث الحضاري داخل الدول النامية . ونتناول في الفصل السابع قضية التنمية من منظور نقدي بين الموضوعية والإنحياز الأيديولوجي . ونتناول في الفصل الثامن ضيقة التنمية الشاملة في ضوء المنظور الإسلامي ومن خلال توجيهات ديننا الحنيف .

وقد سبق أن قدمت لقراء العربية عدة دراسات حول علم إجتمع التنمية منها كتاب يحمل هذا العنوان إلى جانب عدة أبحاث القيت في مؤتمرات متخصصة عقد بعضها في مصر والآخر في بعض دول العالم العربي وبعد هذا الكتاب الذي بين أيدينا إمتداداً لهذه الدراسات . حيث أنه يعرض بالتحليل لإجتماعيات التنمية الإقتصادية وهو يمثل الجزء الأول من كتابنا عن التنمية والتحديث الحضاري . أما الجزء الثاني فيتناول دراسة ميدانية أجريت في واقع المجتمعات الريفية في مصر في إطار علم إجتمع التنمية . وبعد هذا الكتاب في إعتقادنا بمثابة إسهام علمي في فهم مجتمعنا فهما موضوعياً ويمتابة دعوة لإنطلاق دراسات نظرية وميدانية في واقعنا الإجتماعي حتى تصدر برامج وخطط التنمية الإجتماعية في بلدنا إستناداً إلى الفهم العلمي لواقعنا الحضاري والتاريخي المتميز والمنفرد وفي ضوء ديننا الحنيف .

والله ولم التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل

أغسطس ١٩٨٩

دكتور : نبيل السماوي

الفصل الاول

العالم الثالث والحاجة الى ظهور علم اجتماع جديد

- ١- مقدمة .
- ٢- مراحل التصور الغربي للمجتمعات التقليدية والمتخلفة .
- ٣- تأثير هذا التطور على العلوم الاجتماعية .
- ٤- الحاجة إلى ظهور علم اجتماع التنمية .
- ٥- مصطلحات علم اجتماع التنمية وأهمية تحديد المفاهيم:
 - (أ) التصنيع والتنمية الاقتصادية .
 - (ب) التنمية والتحديث السياسي .
 - (ج) التنمية الاجتماعية وتنمية المجتمع .
 - (د) التحديث الحضاري والتنمية الشاملة .
- ٦- علم الاجتماع والاستجابة لتغيرات العصر:
 - (أ) علم اجتماع التغيير المخطط .
 - (ب) " " السلام .
 - (ج) " " المستقبل .
 - (د) " " التخطيط .
- ٧- التحديث الحضاري وإرتباطه ببعض التصورات التقليدية في علم الاجتماع .
- ٨ - التحديث والتحضر .
- ٩ - التحديث والصياغة البير وقرابية للمجتمع .
- ١٠- مصادر الفصل الاول .

ظل المفكرون ينظرون إلى علم الاجتماع في العالم الغربي على أنه العلم الذي يتيح لنا تحقيق الفهم العلمي للمجتمع ومشكلاته . وكانوا يعتقدون أن علماء الاجتماع لديهم الحلول العلمية المناسبة لمواجهةها . غير أن هذا العلم ما لبث أن واجه محنة قاسية بعد الحرب العالمية الثانية وخلال النصف الثاني من القرن العشرين ، حيث ظهرت عدة متغيرات جديدة ألقت مزيداً من العبء على علم الاجتماع دون أن يكون في حوزته مواجهتها . ومن أهم هذه المتغيرات تزايد موجات التحرر الوطني وحركات الإستقلال إلى جانب سعي الدول المتخلفة المستقلة حديثاً إلى تحقيق الإستقلال الإقتصادي والاجتماعي دعماً للإستقلال السياسي . وهذا هو ما دفعها إلى أن تأخذ بمنهج التخطيط من أجل تغيير نظمها المتخلفة علي جميع المستويات الإقتصادية والثقافية والإدارية ... الخ ، وعلي مستوى القيم والعادات والممارسات والعلاقات الاجتماعية . وكان من الطبيعي أن يلجأ حكام الدول المستقلة حديثاً إلى العلماء وإلى الفكر العلمي يلتمسون عندهم الحل لمواجهة مشكلات بلادهم . وقد إستطاعت العلوم الطبيعية والحيوية وبعض العلوم الاجتماعية كالإقتصاد أن تسهم بالفعل في دفع المسيرة الإنمائية داخل تلك الدول . ولكن إسهام علم الاجتماع في هذا المضمار ظل غير واضح على الإطلاق على الرغم من أهمية إستناد الخطط إلى فهم موضوعي سليم للواقع الاجتماعي .

ولم تقتصر المحنة التي واجهها علم الاجتماع على دول العالم الثالث فحسب ، ولكنه واجه محنة مماثلة داخل أوروبا ذاتها بسبب الحروب العالمية التي دمرت دولها . فقد خرجت معظم بلاد أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مدمرة مفككة . وهذا هو سبب ما إستوجب من المسؤولين عنها إعادة بنائها مرة أخرى ، وهنا أصبح علم الاجتماع موضع تساؤل . فما هي قيمة ذلك العلم ؟

وهل هناك علم اجتماع تطبيقي يمكن أن يسهم في إعادة بناء المجتمعات المنهارة إنقاذها وإنتشالها من التفكك الذي ينذر بالقضاء على حضارة الإنسان ؟ أم أن كل ما شغل به علم الاجتماع منذ نشأته حتى الحرب العالمية الثانية كان من قبل التفكير السطحي والفلسفي والمجرد ؟

وهكذا طلب إلى علم الاجتماع منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين الإسهام في تنمية مجتمعات العالم الثالث ومواجهة مشكلات التخلف داخلها كما طلب إليه

في نفس الوقت الإسهام في إعادة بناء مجتمعات الغرب المنهارة بسبب الحرب ، وكان كارل مانهايم K . Mannheim هو أول من أثار هذه المشكلة في العالم الغربي ودعا إلى دخول موضوع التخطيط كميدان أساسي من ميادين علم الاجتماع وكان لبعض علماء اجتماع العالم الثالث مثل " رالف بيريز " R. Peries الفضل في إثارة هذه المشكلة بالنسبة للعالم الثالث ودعا إلى إستحداث فرع من علم الاجتماع وهو علم اجتماع التنمية وقام بتأليف كتاب بهذا العنوان .

والواقع أن الإهتمام بدراسة قضية التنمية والتحديث الحضارى للمجتمعات التقليدية - سواء المحلية أو التقليدية أو القومية - مسألة مستحدثة في علم الاجتماع وفي الفكر الاجتماعى بوجه عام . ولعل هذا يتضح من تصفح الدراسات الرائدة في علم الاجتماع (١) . والواقع أنه لم تظهر قضية التنمية والتغيير الاجتماعى المخطط فى الدراسات السوسولوجية إلا منذ ما يقرب من الربع قرن الأخير * . وقد تضمنت الدراسات التقليدية فى علم الاجتماع - كما يتضح من المراجع الأساسية لهذا العلم - العديد من الموضوعات التي تتعلق بعوامل وظروف التغيير الاجتماعى ، وكذلك بإتجاهات التحولات التاريخية الكبرى وقد أسهمت هذه الدراسات فى طرح العديد من الفروض والنظريات التي صدرت فى الغالب عن نوع من التأمل النظرى والفلسفى ، بهدف الكشف عن إتجاهات نمو الثقافات وتطورالنظم والمجتمعات عبر مراحل التاريخ الإنسانى على وجه الأرض .

وعلى الرغم من الإتجاه الفلسفى الغالب على المحاولات التقليدية لدراسة التغييرات الاجتماعية والثقافية ، إلا أن هذا لم يحل دون ظهور فروض ونظريات أكثر تواضعاً - وبالتالي أقرب إلى الروح العلمية - تحاول الكشف عن أثر كل عامل من عوامل التغيير الاجتماعى الحضارى - كالعامل الطبقي أو الإقتصادى أو التكنولوجى أو السكانى أو الاحتكاك والإنتشار الثقافى أو الشخصيات القيادية الخ - في إطلاق تغييرات واضحة فى حياة المجتمعات ويذهب بعض الباحثين مثل " جاى روشر " G. Rocher إلى أن هذه الدراسات التي شغلت بال علماء الاجتماع حتي منتصف القرن العشرين

* يمكن أن يرغب فى الوقوف على عوامل الإهتمام بفكرة التنمية فى علم الاجتماع وبتاريخها والنظريات المختلفة المطروحة بهذا الصدد ، أن يرجع إلى الفصلين الأول والثانى من كتاب " علم اجتماع التنمية " الصادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالإسكندرية سنة ١٩٧٤ .

تقريباً كانت تستهدف معرفة واقع المجتمع الصناعى الحديث والوقوف على كافة المراحل المتعاقبة التى إنتهت الى ظهور نموذج المجتمع الصناعى الغربى الحديث^(٢)

ويمكننا أن نلمح هذا بجلاء فى دراسات كومت^١ و"دوركاييم" و"سبينسر" وكذلك فى الدراسات الأثنولوجية فى القرن التاسع عشر التى حاول أصحابها الكشف عن أصل المجتمع الغربى وأصول نظمته المختلفة من خلال البعد التاريخى سواء المحقق أو الظنى^(٣).

ويمكن القول بأن اهتمام أغلب علماء إجتماع الغرب بالشعوب البدائية والتقليدية ، صدر أساساً عن إهتمامهم بالمجتمع الأوروبى ، بإعتبار أن فهم هذا المجتمع الأخير يمكن أن يتحقق من خلال مقارنة نماذج ونظم الحياة الإجتماعية السائدة فى المجتمعات الأوربية ، بتلك التى تسود فى المجتمعات البدائية والمتخلفة . كذلك قد إرتبطت اهتمامات الغربيين بدراسة المجتمعات التقليدية بمسائل عملية ترتبط بأسلوب إدارة المستعمرات وحكمها بليسر الطرق . وإن كان هذا لا يعنى أن هذه الأهداف العملية هى سبب نشأة علوم الإجتماع والإنسان . وقد إستطاع بعض العلماء بالفعل أن يبرزوا - من خلال المقارنة - الخصائص المميزة للمجتمع الغربى الذى نظروا إليه على أنه يمثل آخر مراحل التطور الإنسانى والإجتماعى والحضارى .

وقد ذهب بعض المتطرفين من أتباع النظرية التطورية إلى أن الشعوب البدائية والتقليدية قد توقفت عند مرحلة معينة من مراحل التطور الحضارى ، وأنها استمرت عند هذه المرحلة عبر آلاف السنين لأنه لم يكن مقدراً لها أن تتجاوزها . وقد ذهبوا فى تبرير هذا الرأى الى أنهم ربما كانوا ضحية ظروف فيزيقية أو جغرافية أو سلالية غير مواتية ، أو أنهم ضحية تخلف عقلى أو نقص فطرى أو طبيعى فى بنيتهم العقلية والسيكولوجية . ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التفسيرات الشاذة لتخلف المجتمعات فى آسيا وأفريقيا ، النظريات العنصرية المختلفة^(٤) . ونظرية "ليفى بريل" L. BRUHL . وتذهب هذه النظرية الأخيرة إلى أن العقلية البدائية تنسم بأنها سابقة على المنطق Pre - logical mentality وهى بهذا الشكل تمثل عائقاً أمام الانطلاق الحضارى ، بعكس الحال بالنسبة لعقلية الإنسان المتحضر التى تنسم بالرشد والمنطقية^(٥) .

وينظر أغلب علماء الإجتماع اليوم إلى مثل هذه الآراء والنظريات بتحفظ شديد

مظراً للأخطاء العديدة التي وقعت فيها . فلم يثبت مثلاً صدق الزعم بأن الشعوب البدائية والتقليدية ظلت ثابتة عند مرحلة معينة من التطور لأسباب عنصرية أو جغرافية أو فيزيقية كما زعم بعض علماء الأنثولوجيا . كذلك فلم تثبت البحوث والفحوص السيكلوجية والفيزيقية وجود اختلافات جوهرية بين البناء الفيزيقي أو العقلي أو السيكلوجي كالذكاء والقدرات بين أبناء الشعوب الأوروبية المتقدمة والشعوب البدائية المتخلفة . مما يحضن نظريات 'بريل' والعنصريين وبعض الأنثولوجيين ، يضاف إلى هذا أن الكثير من تلك الشعوب البدائية والتقليدية ، أخذت في الربع قرن الأخير ، ترسم وتنفذ برامج فعالة لتحديث الحضارى والتنمية الشاملة علي مستوي كافة المجالات التكنولوجية والصناعية والزراعية والتعليمية والإدارية والمراتية الخ . وقد أدت هذه البرامج إلي إستحداث تحولات حضارية كبرى داخل تلك الدول ، مما يحضن تلك النظريات الموجهة والتي زعمت أنه من المقضى علي هذه الدول أن تظل مغلقة وثابتة عند مرحلة التطور التي بلغتها وألا تتجاوزها . وهذه الخرافة الأخيرة التي روج لها الفكر الغربي الإستعماري ليست عنا ببعيد . فقد إدعى الإستعمار البريطانى بأن مصر بلد زراعى ولا يمكنها أن تبرز تقدماً في مجال الصناعة . وهو إدعاء ثبت فساداه بعد الإنطلاق الصناعى والتكنولوجى المعاصر للمجتمع المصرى .

وقد إستطاعت الكثير من الدول المتخلفة والبدائية أن تنطلق إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وحضارياً بعد تخلصها من الإستعمار بأشكاله المختلفة وإستطاعت العديد منها أن توحد مجموعة القبائل المتصارعة التي تتألف منها في ظل سلطة سياسية مركزية ، وأن تحقق قدراً كبيراً من الوعى والمشاركة السياسية من أبنائها وأن تبرز تقدماً كبيراً في مجالات الصناعة والتعليم والتوسع الحضري . وهذا كله يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن تخلف الدول المتخلفة وتقدم الدول المتقدمة لا يرجع إلى عوامل عنصرية أو عقلية أو نفسية أو جغرافية ، وإنما يرجع إلى ظروف وعوامل حضارية وإقتصادية ، وإلى عوامل التسلط الإستعماري وإستنزاف العالم الغربي المتقدم لموارد الدول المتخلفة والتقليدية علي مدي قرون طويلة . فقد خطط العالم الغربي لإستمرار تخلف الدول والمجتمعات التقليدية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لأغراض تتعلق بمصالحها الإستعمارية الإستغلالية .

و يمكننا أن نتتبع تصورات فلاسفة الغرب وباحثيه للمجتمعات التقليدية . عبر مراحل ثلاث تعكسها لنا المصطلحات التي إستخدموها للإشارة إلى تلك المجتمعات فقد إستخدم كتاب القرنين السادس عشر والسابع عشر مصطلح المتوحشين-The Savages للإشارة إلى أبناء الشعوب التقليدية التي كانت تثير استطلاعهم ، وكان المصدر الأساسي الذي استقى منه هؤلاء الفلاسفة معلوماتهم عن الشعوب المتخلفة هو كتابات الرحالة والمستكشفين . وقد إستمر هذا التصور حتي ظهر بعض العلماء في القرن الثامن والتاسع عشر ، إذ نظروا إلى المجتمعات القبلية القاطنة في أمريكا وإفريقيا وآسيا . على أنها تضم أناسا يمثلون مراحل تطورية سابقة علي المرحلة التي وصل إليها المجتمع الأوروبي وظهر خلال هذه الفترة مصطلح البدائيين Primitives للإشارة إلى أبناء المجتمعات المذكورة . وبمكس هذا التغير في المصطلحات تغيرا مقابلا في تصورهم لأبناء هذه المجتمعات .

فهم ليسوا متوحشين أو مختلفين نوعا عن أبناء المجتمعات الأوروبية ولكنهم ينتمون إلى مراحل تطورية سابقة . ويذهب بعض الباحثين مثل "روشر" إلى أن هذا التحول في المصطلحات يعكس بعض العوامل البنينة ومنها محاولة التخفيف من الشعور بالذنب لدى الغزاة المسيحيين الذين إحتلوا المجتمعات التقليدية بهدف إستنزافها إقتصادياً

ومع قدوم القرن العشرين حدث تحول واضح في تصور الأوروبيين لشعوب المجتمعات التقليدية فلم يعد ينظر إليها على أنها تمثل وثائق إنسانية تنتمي إلى فترات تاريخية ماضية Human documents كما كانت تزعم بعض النظريات التطورية ، وإنما نظر إليها على أنها شعوب متخلفة أو غير نامية-Undeveloped peoples . وأصبح بعض الكتاب ينظرون إليها على أنها مشكلة حضارية واجتماعية يمكن التخطيط لمواجهتها أو التخطيط لعلاجها

فهذه الدول لا تختلف نوعاً عن المجتمعات الأوروبية ، وهي لا تنتمي إلى مراحل إنسانية سابقة على مرحلة الإنسان الأوروبي سواء من حيث التكوين العقلي أو القدرات النفسية . وإنما هي دول وشعوب تعاني من الجهل والمرض . بل وقد ظهر بعض الباحثين فضلو معالجة مشكلة الشعوب التقليدية في ضوء طرح مشكلة إنقسام العالم اليوم إلى شعوب فقيرة وشعوب غنية ومشكلة العلاقات بين العالم

المتقدم صناعياً والعالم المتخلف اقتصادياً . وقد ظهرت عدة مصطلحات للإشارة إلى تلك الدول والشعوب مثل البلاد النامية Undeveloped Countries والبلاد الأخذة في النمو Developing Countries والأمم الجديدة New nations والعالم الثالث Third World أو الدول الأخذة في التحديث Modernizing Countries

تأثير هذا التطور التصوري على العلوم الاجتماعية :

وقد إنعكس هذا التغير في النظر إلى الدول المتخلفة أو التقليدية إنعكاساً واضحاً على إهتمامات الفكر الإجتماعي بوجه عام والفكر السوسيولوجي بوجه خاص فقد تغيرت طبيعة المشكلات المطروحة أمام الفكر الإجتماعي بصدد هذه المجتمعات . فلم يعد ينظر إلى هذه المجتمعات بوصفها شاهداً معاصراً على الماضي ، ولكنها صارت تمثل أمام العلماء مشروعاً للمستقبل A project for the future

وأصبح إهتمام بعض علماء الإجتماع بهذه الشعوب لا يصدر عن مجرد إعتبارها تمثل مرحلة تطويرية سابقة على تلك التي وصل إليها المجتمع الأوروبي ، وإنما صدر هذا الإهتمام من رغبة في فهم مشكلاتها وبنائها الإجتماعي والقوى الإجتماعية والسياسية داخلها وما يحدث داخلها من حركات إقتصادية وسياسية كالثورات والإقلابات وحركات إجتماعية Social movements مختلفة . ويعكس هذا الإهتمام خلفيات أيديولوجية وفكرية متباينة لدى علماء الغرب . فبعض الباحثين صدر في هذا الإهتمام عن محاولة تعويق هذه الشعوب عن الوصول إلى مرحلة النضج حتى تظل خاضعة للإستغلال الإقتصادي الغربي ، ويقال أن روستو ROSTOW عالم الإقتصاد الأمريكي المشهور وصاحب نظرية مراحل النمو الإقتصادي ، يقع ضمن هذه الفئة من العلماء (٧) . وهناك الكثير من الدراسات والمشروعات والنظريات الإجتماعية التي يتم نشرها وتنفيذها بإشراف وكالات المخابرات الغربية مثل مشروع كاميلوت في أمريكا . ولاشك أن هناك طائفة أخرى من الباحثين الموضوعيين الذين يصدر إهتمامهم بالدول المتخلفة عن رغبة حقيقية في تشخيص مشكلاتها ومواجهتها إستناداً إلى الفهم العلمي والتحليل التاريخي السليم . وتخضع هذه الطائفة علماء إجتماع في الغرب ومن أبناء الدول النامية كذلك .

وأدى هذا الإهتمام بقضية التخلف والتنمية في العلوم الإجتماعية إلى حدوث تحولات في بعض المفاهيم الإجتماعية والإقتصادية التقليدية فقد إعتاد كتاب الغرب

خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين النظر إلى عمليات التحول الصناعي على أنها عملية تجديدية لا تتحقق إلا من خلال مراحل متعاقبة محددة وتستغرق فترة طويلة من الزمن كما حدث في التجربة الأوروبية . وعلى خلاف ذلك فإننا نرى اليوم الكثير من الدول تمكنت من الانتقال من الأساليب المعيشية البالية (Archaic style of life) إلى الأساليب الحضرية في ظل مجتمع صناعي جديد تم صنعه بسرعة كبيرة . كذلك فقد ظل سائدا لفترة طويلة في الفكر الاجتماعي والاقتصادي الغربي أن عمليات التحول الصناعي لا يمكن أن تحدث بعيداً عن المجتمع الطبقي وطبقات الرأسماليين والمنظمين والسوق الحرة والمنافسة الكاملة . وأن التحول الصناعي لابد وأن يتم بطريقة تلقائية خالصة ... الخ . وعلى العكس من ذلك فقد فشلت أساليب التنمية التلقائية في تحقيق ما إستطاعت الأساليب المخططة تحقيقه . فقد إنطلقت عمليات التنمية الاقتصادية داخل الدول النامية في ظل خطط مركزية وطبقاً لنظام مختلف عن ذلك الذي ساد مجتمعات الغرب . كذلك فقد كشفت التجارب عن أن تقدم المجتمع لا ينطلق من نسق القيم أو الأفكار فحسب . ولا من النظام السياسي أو الاقتصادي فحسب ، ولكنها عملية تتكامل وتتساند فيها العوامل والأسباب بشكل لم تستطع الكثير من النظريات إدراكه . يضاف إلى هذا كله أن الفكر الاجتماعي التقليدي قد بالغ في التركيز على الفروق الجوهرية بين المجتمع التقليدي والمجتمع الصناعي ، وذلك لأنه ركز عند غالبية الباحثين - خاصة عند أنصار النظريات الثانية - على إبراز خصائص المجتمع الصناعي . وقد رسموا لهذا الكثير من الخصائص التي تميز النماذج المثالية التي كثر الحديث عنها في علم اجتماع الغرب ، وحاول العديد من الباحثين مثل "هورزليتز" و"روجرز" وغيرهما تصوير قضية التقدم على أنها التخلي عن خصائص النموذج التقليدي وإكتساب خصائص النموذج الحديث . وقد كشفت الدراسات الحديثة عن أن هذا تصور ساذج لقضية التخلف والتنمية لأنه يتجاهل العوامل التاريخية والضيوط الإستعمارية والعلاقات الدولية والفروق المتزايدة بين التقدم والتخلف التكنولوجي في القرن العشرين .

ولكن هذا لا يعني أن هناك إنفصلاً كاملاً بين الدراسات المعاصرة عن الدول النامية وبين النظريات المطروحة في تراث علم الاجتماع . فما زال هناك إستمرار بينهما من حيث التحليل والتفسير . وعلى سبيل المثال فلا يمكن للدراسات التي تجرى الآن في الدول النامية أن تتجاهل النتائج الحضرية والاجتماعية للتحول الصناعي التي أسفرت عنها الدراسات الغربية أو تتجاهل نظريات القيم والإتجاهات والتنظيمات ، أو تتجاهل

الاتجاهات المادية والوظيفية والسيكولوجية والعضوية أو نظريات التغير الاجتماعي والثقافي التي توصل إليها الفكر السوسيولوجي في الغرب . ولاشك أن قضية تحديث الدول النامية تطرح من جديد بعض المشكلات العلمية التي شغلت الفكر الاجتماعي المبكر، مثل مشكلة التغير الاجتماعي والاقتصادي والعوامل التي تقود التغير (الاقتصاد أم القيم) كذلك فإنها تتطلب إعادة التركيز على المدخل التغيري Dynamic approach في دراسة المجتمع ، وهو المدخل الذي تبناه الباحثون الأول في علم الاجتماع ، ثم ما لبث أن أهمل خاصة بعد وصول المجتمع الغربي إلى مرحلة معينة من التطور . ويظهر النظرية الوظيفية التي سادت علم اجتماع الغرب ، تلك النظرية التي تركز على التوازن والاستقرار والتكامل (A) . غير أن معالجة المشتغلين بالتنمية لقضية التغير الاجتماعي تختلف عن معالجة الرواد الأول لعلم الاجتماع . فمعالجة الرواد لهذه القضية كانت تتسم بالطابع الفلسفي التأملّي النظري ، وكانت تميل إلى التعميم دون إستناد إلى واقع . أما الدراسات الحديثة فهي أميل إلى التركيز على مشكلات واقعية تواجه الدول النامية ، مثل مشكلة تفسير القيم والاتجاهات ، ومشكلة الإتساع الحضري والهجرة من الريف إلى الحضر ، ومواجهة الآثار المرضية للتصنيع ... الخ . ومن الواضح أن هذه المشكلات ذات طابع تطبيقي .

وهذا هو ما إستوجب ظهور فرع جديد في علم الاجتماع وهو ما يطلق عليه علم اجتماع التنمية . وهو علم إستجاب لظروف العالم بعد الحرب العالمية الثانية . ويقود هذا العلم اليوم طائفة من علماء اجتماع العالم الثالث مثل "رالف بيريز" R. Peries (٩) ونبوي Dube و"دارجناند سنها" D. Sinha وغيرهم إلى جانب بعض المهتمين بمشكلات الدول النامية في الغرب مثل "بونسيون" Ponsieon و"نركس" Nurks و"ميردال" Merdal وغيرهم (١٠) .

علم اجتماع التنمية :

ويمكن القول بأن ظروف المجتمعات الأوربية والمفككة ، ومجتمعات العالم الثالث المتحررة حديثاً - بعد الحرب العالمية الثانية - استجبت لظهور فرع جديد لعلم الاجتماع وهو ما يطلق عليه علم اجتماع التنمية Sociology of development وقد تم الاعتراف رسمياً بهذا الفرع من الدراسات السوسيولوجية في المؤتمر الدولي الخامس لعلم الاجتماع سنة ١٩٦٢ (١١) . وقد إستخدم هذا المصطلح ليشير إلى مجموعة من الجهود النظرية والتطبيقية في مجال تطوير المجتمعات المختلفة . وكان

الهدف من إستحداث هذا الفرع الجديد من فروع علم الإجتماع هو إقناع المخططين في مجالات السياسة والإقتصاد سواء في إطار الحكومات أو التنظيمات الدولية ، بأهمية الفهم السوسيولوجي للبناء والنظم الإجتماعية والثقافية في رسم الخطط والبرامج الإقتصادية ، وإنهم يجب أن يستمعوا بالباحثين في علم الإجتماع لإنجاح مهامهم ، وتشير "إمواجين سيجر" I. Seger إلى أنه قد صار من المسلمات اليوم ، أنه لا يمكن إستحداث مصنع جديد داخل مجتمع قروى تقليدى دون أن يغير البناء الإجتماعى لذلك المجتمع ، ودون أن نمد له بتغيير بعض المكونات الاجتماعية داخل المجتمع نفسه .

ويهتم هذا الفرع الجديد من الدراسة بدراسة القوى المؤيدة والقوى المعارضة للتغيير داخل أى مجتمع من أجل التخطيط للقوى المناهضة لبرامج التنمية . ومن الأمثلة التى تضربها لنا "سيجر" أننا يمكننا التغلب على مقاومة أهالي أى مجتمع محلي متخلف للعلاج الطبى الحديث لو أننا إستطعنا أن نكسب رجال الطب المحليين - Native medi- cine men إلى جانب المشروع ، أو على الأقل تحييد قيادات الرأى إزاءه .

ويمكن لعلماء الإجتماع الإسهام في تخطيط المشروعات الصناعية والتجارية الداخلة ضمن برامج التنمية الإقتصادية . كذلك يمكن أن نستفيد بدراسات علم الإجتماع الإدارى ونظريات التنظيم في علم الإجتماع . هذا إلى جانب أنه يمكن لعلماء إجتماع التنمية الإسهام في خطط التنمية القومية من خلال ما يمكن أن يقدموه من حلول ودراسات ومسوح للبناءات المهنية والسكانية والتعليمية داخل المجتمع ، ولعمليات التوسع الحضرى والهجرة الداخلية والخارجية . وهم قادرين علي رسم السياسات الإجتماعية الرامية للقضاء علي الكثير من الموقفات الإجتماعية والحضارية للتنمية من خلال تشخيص أسباب وعوامل تلصل الممارسات والقيم والجماعات والنظم المعوقة ، ومحاولة رسم خطط المواجهة . يضاف الى هذا أن علماء إجتماع التنمية يمكنهم التنبؤ بالآثار الجانبية لبرامج التنمية في مجالات التكنولوجيا أو التعليم أو التحضر ... الخ . مثل تفكك الأسرة وتزايد نطاق ظاهرة الجناح أو السلوك الإنعزافى أو تفشى الجوانب المرضية للبيروقراطية Bureau - pathology داخل التنظيمات المتزايدة اتساعا .. الخ . ويمكنهم الإسهام في تجنبها أو على الأقل في التخفيف منها . هذا إلى جانب أن علم إجتماع التنمية يمكنه الإسهام في تخطيط سياسة إعداد كوادر المجتمع الفنية والإدارية ورسم سياسات الإتصال والإعلام والتعليم ... الخ .

وبالإضافة إلى هذه الأهداف التطبيقية لعلم إجتماع التنمية ، فإنه يستطيع أن

يميد إختبار فروض ونظريات علم الإجتماع التقليدي داخل المجتمعات النامية . ومثال هذا إختبار النظريات المطروحة حول إرتباط التصنيع بالتحضر ، وإرتباط التحضر بتفكك الأسرة الممتدة وتدهور الشعور والولاءات الدينية ، ونظرية التحول الديموجرافي التي تفسر ديناميات السكان أثناء مرحلة التنمية الإقتصادية (١٢) . كذلك يمكن إختبار العديد من الفروض المطروحة حول تفسير الآراء والإتجاهات والقيم والممارسات السلوكية ومن الآثار المنتجة للتجديدات سواء التكنولوجية أو الإجتماعية . وتؤكد "اموجين سيجر" أنه قد حان الوقت كي نبحث مسلمات علم الإجتماع التقليدي في ضوء ما يحدث داخل الدول النامية (١٣) . وقد سبق أن أوضحنا بالتفصيل مجالات الدراسة النظرية والتطبيقية لعلم إجتماع التنمية في الدراسة التي أصدرناها بهذا العنوان ولا داعي للتكرار .

مصطلحات علم إجتماع التنمية وأهمية تحديد المفاهيم :

يلاحظ المتتبع للدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية والسياسية والإقتصادية المعينة ، أن هناك نمواً كبيراً في الدراسات المتعلقة بالتنمية Development أو التحديث الحضاري Cultural Modernization . ويذهب بعض نقاد علم الإجتماع مثل "روشر" إلى أن دراسات التنمية في علم إجتماع اليوم تحتل نفس المكانة التي كان الباحثون يخلطونها على إجتماعيات التصنيع في القرن الماضي ولوائل القرن العالي (١٤) . وبهنا الآن أن نحدد بقدر الإمكان معاني بعض المصطلحات الأساسية المستخدمة في علم إجتماع التنمية مثل التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية .

ويؤكد العديد من المشتغلين بعلم الإجتماع أن مجموعة المصطلحات القادرة على التعبير عما يحدث بالفعل داخل الدول النامية من عمليات تحول جذري ، لم تكتمل بعد بصورة واضحة ومحددة ودقيقة . فقد ترددت في الآونة الأخيرة العديد من المصطلحات كالنمو الحضري والصناعي والتنمية الإقتصادية والسياسية والتحديث دون تحديد دقيق لمعنى كل منها .

وقد حاول بعض الباحثين المعاصرين إطلاق مصطلح "تحديث" على ما يحدث داخل المجتمعات المتخلفة من عمليات : وربما صدر هذا الإستخدام عن تجاهل متعمد لمصطلح التنمية لأغراض سياسية أو أيديولوجية ، كما أنه قد يكون صادراً عن أغراض علمية ومعرفية . وقد صدر في هذا الصدد العديد من الدراسات التي تحمل هذا المصطلح

مثل دراسة "دافيد أبتر" D.Apter بعنوان "سياسيات التحديث" (١٥) ودراسة "أيزنشتات" Eisenstadt بعنوان "التحديث- المقاومة والتغير".

يضاف إلى هذا أنه صدرت العديد من المصطلحات للإشارة إلى الدول النامية مثل العام الثالث ، والأمم البروليتارية Proletarian nations . ويستخدم هذا التعبير الأخير في الكتابات الماركسية بصفة خاصة . ويمكن الرجوع في هذا الصدد إلى دراسة "بتروسللي" P. Worsley بعنوان العالم الثالث ، ودراسة "بيير موسا" P. Moussa بعنوان "الأمم البروليتارية".

ولا شك أن الدراسة العلمية يجب أن تقوم على أساس تحديد واضح للمفاهيم وبهنا أن نركز على بعض المصطلحات ذات الأهمية الكبرى في ميدان علم اجتماع التنمية مثل التصنيع والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتحديث الحضاري والتنمية والتحديث السياسي . فما هو المقصود بهذه المصطلحات وما هي الفروق الدقيقة بينها ؟ وما هو موقع الدول النامية على المتصل الحضاري للنمو والتخلف ، إن كان من الممكن لنا أن نرسم مثل هذا المتصل ؟

وما هي التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة للتحويل الإنمائي ؟

هذه الأسئلة وغيرها ستكون محل إهتمامنا في هذا الفصل والفصول التالية :

تصنيع والتنمية اقتصادية :

يمكننا أن ننظر إلى التصنيع على أنه المحاولة الإنسانية لتحقيق الزيادة المستمرة في إنتاجية العمل من خلال التجديدات التكنولوجية واستخدام الأجهزة والآلات ومن خلال تحقيق التنظيم الرشيد لقوة العمل . ويتضمن هذا التنظيم الأخير تقسيم العمل وتحديد المهام والمسؤوليات والسلطات بوضوح ، وقيام نظام واضح للسلطة ولتتبع المراكز ، ونظام صالح للإشراف وتقسيم العمل إلى إدارات وأقسام وتحديد العلاقة بين كل منها الخ . وهذا يعني أن التصنيع هو التنظيم الرشيد للعمل المنتج ، وهو بهذا يصبح أحد جوانب التنمية الاقتصادية . ويشير هذا المصطلح الأخير إلى توظيف مختلف العوامل والإمكانات الاقتصادية بهدف زيادة الدخل القومي من خلال زيادة الإنتاج .

ويضيف البعض إلى هذا المفهوم بعض المتغيرات الاجتماعية مثل تحسين المستوى

المعيشى لأبناء المجتمع . وتستهدف التنمية الاقتصادية تحقيق عدة أمور أهمها تخليص المجتمع من التبعية الاقتصادية لدولة أخرى (وهو شكل من أشكال الإستعمار الحديث والقضاء على ملامح التخلف الإقتصادي وزيادة الإنتاج ورفع متوسط الدخل الفردي ليستمتع الناس بمستوى أحسن من السلع والخدمات . كذلك فإن التنمية الاقتصادية تستهدف خلق القدرة الذاتية داخل المجتمع علي خلق مصادر جديدة للثروة ، وذلك من خلال التعليم والتدريب وتنمية القدرات الابتكارية وخلق مناخ ثقافي وإجتماعي يشجع علي نمو الشخصية المجددة المبدعة ، إلى جانب إرساء الأساس المادي اللازم لإنطلاق التجديدات . ويذهب "هانز سنجر" H. Singer بحق إلى أن المشكلة الأساسية التي تواجه الدول المتخلفة لا تتمثل في صعوبة إنشاء ثروة جديدة ، ولكن في صعوبة خلق القدرة على إستحداث هذه الثروة (١٧) .

وتفترض التنمية الاقتصادية - كما يتضح من النموذج الذي قدمه روستو Rostow وجود حجم معقول من المدخرات ، واستثمار رأس المال في المجالات الإنتاجية ، وتوافر الهياكل الاجتماعية ووجود نظم مصرفية ومؤسسات تمويل ذات كفاءة عالية ، التي جانب شبكة جيدة للطرق والمواصلات والاتصالات وأجهزة تؤدي كافة الخدمات العامة ، ونظم للتأمينات الاجتماعية ذات الصلة بالمجال الاقتصادي . ونستطيع القول بأن التنمية الاقتصادية هي الهدف الذي تسعى إليه السياسة الاقتصادية داخل الدول النامية .

التنمية السياسية Development Political

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن التنمية السياسية أو التحديث السياسي ، للإشارة إلى مجموعة من العمليات الاجتماعية والعضارية الجارية والمستهدفة داخل الدول النامية . وأهم هذه العمليات هي (١٨) :

- ١- تحقيق سلطة مركزية قوية تدين لها سائر الجماعات داخل المجتمع بالولاء . وتظهر أهمية هذه النقطة في المجتمعات القبلية التي لا تخضع لسلطة مركزية موحدة . وهذه السلطة هي إحدى الأسس الجوهرية للدولة بالمفهوم الإصلاحي .
- ٢- توحيد الولاء السياسي المشترك للدولة ، بحيث يتعدى هذا الولاء الإختلافات العرقية أو المهنية أو الطبقية أو الأيكولوجية .

٣- التوحيد بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الأصول العرقية أو العرقية أو اللغوية... الخ. لدى الدول متعددة الديانات أو اللغات - كاليهند مثلا .

٤- تحقيق المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات السياسية ، وإتاحة فرصة المشاركة لجميع فئات المجتمع من خلال التنظيمات السياسية الديمقراطية ، أو من خلال التمثيل النيابي أو من خلال أهل الحل والعقد أو أهل الرأي والمشورة . وتختلف أساليب المشاركة السياسية والشورى من مجتمع إلى آخر .

٥- تحقيق التكامل السياسي داخل المجتمع من خلال توافر عدد أدنى من القيم السياسية المتفق عليها بين أعضاء المجتمع .

٦- تنمية المؤسسات السياسية ، وممارسة الحكم من خلالها ، بحيث يصبح المجتمع مجتمع مؤسسات بعيدا عن تسلط الفردى .

٧- قيام الدولة بوظائفها بكفاءة عالية . وفي مقدمة هذه الوظائف المعاصرة للدولة تحقيق الأمن لأفرادها ورفع مستواهم المعيشي ومواجهة المشكلات الداخلية وحل الصراعات المحلية وتحقيق عدالة توزيع الثروة الاقتصادية ، وتحقيق مستوى معيشي مناسب لأفرادها والعمل على تنمية الموارد الاقتصادية .

نهج التنمية الشاملة :

هناك من يميز بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية . على أساس أن الأولى تشير إلى التنمية الإستثمارية في مجال الصناعة والزراعة والتجارة والمال ، وأن الثانية تشير إلى التنمية البشرية في مجال التعليم والصحة وإقامة نظم للتأمينات والرعاية الاجتماعية (١٩) . ولكن بعض علماء الاقتصاد يعترضون على هذه القسمة ، فالبرامج التعليمية والصحية وبرامج الرعاية الاجتماعية ليست برامج خدمات ولكنها برامج إستثمارية إقتصادية . وقد أثبتت البحوث أن عائد الإستثمار التعليمي أكبر من عائدات الإستثمار الصناعى والزراعى . وذهب بعض غلاة الإقتصاديين إلى أن التنمية الإقتصادية تتضمن معانى إجتماعية وأخلاقية مثل المساواة وعدالة التوزيع (٢٠) الخ . غير أننا لا يمكن أن نقبل هذا الرأى على علاته . فالتجربة التاريخية للتنمية الإقتصادية في أوروبا ، تكشف عن مختلف أوجه الظلم والصراع الطبقي وسوء التوزيع والمشكلات الإجتماعية التي صاحبته خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

وقد حاول بعض الباحثين أن يتجنبوا الحوار حول التصنيفات الإنمائية بالصدىء
عن التنمية الشاملة أو التحديث الحضارى . ويشير هذان المصطلحان إلى كافة لوجه
التطوير سواء في المجال الاقتصادى أو السياسى أو الإدارى أو التعليمى الخ .

وعندما نتحدث عن التنمية أو التحديث فإننا نقصد مجموعة من المتغيرات والعوامل
التي تتضمن فيما تتضمنه التصنيع والتنمية الاقتصادية . وهذا يعنى أن المصطلحين
يشيران إلى محاولة تحسين ظروف الحياة الفردية والجماعية . ومن الملاحظ أن أغلب
علماء إقتصاد الغرب يتحدثون عن ثلاثة مصطلحات بمعنى واحد وهى التنمية والتحديث
والصياغة الغربية للمجتمعات Westernization أو الصياغة الغربية للمجتمعات المتخلفة
.. ويجب أن نميز بين ما تتضمنه هذه المصطلحات من معان دقيقة . فالمصطلح الأخير
يعنى محاولة إحلال النظم الإقتصادية الغربية - الإقتصادية والسياسية والفكرية الخ
محل النظم المتخلفة القائمة فى المجتمعات التقليدية . وهذا يعنى إرساء النظام
الأسمانى واقتصاديات السوق فى مجال الإقتصاد والنظام الحزبى المتعدد
والديمقراطية الغربية فى المجال السياسى وهكذا . أما مصطلح التحديث فهو يشير إلى
محاولة القضاء على مختلف جوانب التخلف الإقتصادى والإجتماعى والتكنولوجى
والصحرى ... الخ من خلال إستخدام نتائج العلم والتكنولوجيا الحديثة . ويذهب "لأبرت
مور" W. Moore إلى أن التحديث يتضمن إحداث تحول شامل فى بناء ونظم المجتمع
التقليدى الذى لم يصل بعد إلى مرحلة المجتمع الحديث Pre - modern society
ويستهدف هذا التحول إحلال نموذج التكنولوجيا ونموذج التنظيم الاجتماعى المميزة
للمجتمعات الغربية بدلا من النماذج المتخلفة القائمة داخل المجتمع المتخلف (٢١) .

ويحاول "أولاف لارسون" O. Larson و"إفريت روجر" E. Rogers تحديد أهم
خصائص المجتمع الحديث Modern Society فى أربعة خصائص رئيسية وهى :

Innovatin	(أ) التجديد
Development	(ب) النمو
Rotationality	(ج) الرشد
Progressivness	(د) التقدمية

وهما يحددان خصائص النسق التقليدي المتخلف فيمايلي (٢٢)

أولاً : بساطة النظام التكنولوجي وتخلف أساليب الإنتاج .

ثانياً : سيادة الأمة وانخفاض المستويات التعليمية .

ثالثاً : إقتصار علاقات أبناء المجتمع على المجتمع وعدم الإنفتاح علي الخارج

رابعاً : سيادة العلاقات الاجتماعية الأولية وعدم ظهور علاقات الأدوار

Role relation

خامساً : عدم توافر الرشد الإقتصادي نتيجة لعدم ظهور طبقة من المنظمين أو الرواد القادرين علي توجيه الإستثمارات في مجالات ذات إنتاجية عالية .

سادساً : غياب القدرة علي تقبل التغييرات - الاجتماعية أو التكنولوجية - أو على الإنفتاح العقلي على الجديد ، أو على إمكانية التعاطف مع الأدوار الجديدة . وهذا يشير إلى الجمود أو ما يطلق عليه البعض القصور الذاتي الثقافي

Cultural inertia

وعكس هذه الخصائص نجدها سائدة في النموذج الحديث . ويمكن النظر إلى العاملين الإقتصادي والتكنولوجي على أنهما المعياران الجوهريان للتقليدية والحداثة ؛ ويشير كوزنيتز Kuznets إلى أن الأوضاع الإقتصادية والتكنولوجية المتقدمة في العالم الغربي ، هي المعيار الذي يمكن أن نقيس به التقليدية والحداثة في دول العالم الثالث . هذا إلى جانب أن هذه الدول الأخيرة تتطلع بلا شك نحو تحقيق المستويات الإقتصادية والتكنولوجية المتقدمة في الدول الغربية (٢٣) . وهناك في الواقع عدة شروط يجب أن تسبق وتصاحب حركة النمو الإقتصادي سواء في المجال السيكولوجي أو التربوي أو المجال السوسولوجي الذي يتضمن إحداث تغييرات أساسية في بناء المجتمع ونظمه ، وما يسود داخله من معايير للنجاح والفشل ، وقواعد التقويم الإجتماعي ومعتقدات وعلاقات ونماذج التأثير والقوة والقيادة ... الخ . ويجب أن نؤكد أن هناك علاقة جدلية دينامية بين هذه الشروط وبين عمليات التقدم الإقتصادي والتكنولوجي .

ويتضح مما سبق أن فكرة التحديث المضاري ترتبط في نظر أغلب علماء الغرب بفكرة الصياغة الغربية للمجتمعات التقليدية ، كما ترتبط بفكرة الصياغة العلمية للمجتمع

سواء على المستوى الإقتصادي أو الصحي أو الإداري ... إلخ . ويمكننا القول بأن التحديث كمفهوم سوسيولوجي يرتبط عند بعض علماء الاجتماع بعدة توجهات أيديولوجية أو سياسية أو فكرية ، تدور كلها حول إستعادة النظم الغربية وإحلالها محل النظم المتخلفة السائدة داخل دول العالم النامي والمتخلف . أما التنمية فقد صدرت لها تعريفات كثيرة ومتنوعة - ومن بين التعريفات الهامة التي صيغت في هذا الصدد ، ذلك التعريف المعمول به في أجهزة الأمم المتحدة لتنمية المجتمع ، والذي ظهر سنة ١٩٥٦ وهو أنها مجموعة العمليات التي تتحدد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية . وتحقيق تكامل هذه المجتمعات ودعم الأمة ومساعدتها على الإسهام الكامل في التقدم القومي .

والواقع أن مفهوم تنمية المجتمع ظهر لدى الدوائر الغربية في الأصل كمنهج إجتماعي للتعامل مع أهالي المجتمعات المحلية المتخلفة ، وهو منهج يركز على ضرورة تحقيق المبادأة الجماهيرية وتنمية القيادات المحلية وتحقيق التكامل بين جانبين أساسيين في الإصلاح الإجتماعي وهما : الإصلاح التكنولوجي-Technological reconstruction في مجالات الإقتصاد الزراعي والصناعي ومجالات العلاج والعمران ... إلخ ، و الإصلاح التنظيمي * Organizational reconstruction في مجالات الإدارة والتنظيم والقيادة وممارسة العمل السياسي ونمو الوعي والتعليم وتغيير الإتجاهات والقيم * ... إلخ .

وإذا ما حاولنا أن نلقى الضوء على مفهوم التنمية الإجتماعية الشاملة - حسبما نتصوره - فإنه يمكن القول أن ظروف المجتمعات النامية تقتضي أن يكون لهذا المفهوم شقان أساسيان : الأول علمي يتعلق بالتحديث العلمي والحضاري للمجتمع من خلال إستيعاب وتطبيق الأساليب العلمية الحديثة في الإنتاج والصحة والإدارة والتعليم ... إلخ أما الشق الثاني فهو إجتماعي أو سياسي في جوهره يتعلق بإعادة صياغة البناء الطبقي داخل المجتمع في إتجاه يقرب الفوارق بين الطبقات ويحدد بناء معايير التقييم الإجتماعي لتقوم على أساس العلم والعمل والإسهام في نمو المجتمع لأعلى أساس منسوب ، كما يتعلق بمعايير توزيع الدخل وعائد التنمية في المجتمع ورفع المستوى

* لن نتحدث هنا عن منطلقات أسلوب تنمية المجتمع ، ولا عن المعالجات المختلفة التي تمت في هذا الصدد ، لأنها مذكورة تفصيلاً في كتابي عن علم إجتمع التنمية الذي سبق أن ألفناه إليه .

الإقتصادى والإجتماعى للمواطنين ، هذا إلى جانب أن التنمية الشاملة في الدول النامية تتضمن محاولة تحقيق الوحدة الوطنية بين مختلف فئات المجتمع ، وإتاحة الفرصة لها للمشاركة السياسية والإقتصادية والإجتماعية بمرمى مسئول وهذا هو جوهر

التنمية السياسية . ويقول آخر فإن التنمية الشاملة داخل المجتمعات النامية تتطلب تحريك كافة موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية بشكل يحقق أعلى مستوى إقتصادى ممكن ، وأكبر قدر ممكن من العدالة الإجتماعية . فليست قضية التنمية قاصرة على المجال الإنتاجى وحده ، لأن أسلوب توظيف عائد التنمية ونوعية المشاركة السياسية وتشكيل بناء القوة في المجتمع يتوقف عليه إستقرار المجتمع وحسم الصراعات داخله الأمر الذي يمنح التنمية مزيداً من الطاقات لتتم بكفاءة عالية . ومن هنا تسقط الأساليب المستوردة من الغرب الرأسمالي أو من الشرق الشيوعى . ومن هنا تبرز أهمية تطبيق الشريعة الإسلامية القادرة على تحقيق أقصى درجات التنمية الروحية والعقلية والمادية معا .

الاجتماع والاستجابة لتغيرات العصر : علوم اجتماع - التخطيط - السلام - المستقبل .

ترتبط قضية التنمية والتحديث الحضارى للمجتمعات التقليدية بالعديد من موضوعات علم الاجتماع وخاصة موضوع التغير الإجتماعى والثقافى ، سواء من حيث عوامل التغير ومحركاته أو ديناميات التغير الثقافى أو إتجاهات التغير ومساراته ، أو ما يترتب عليه من نتائج تتصل بتغير النظام والعلاقات والتنظيمات . ويدرك المطلع على تراث علم الاجتماع أن هذا العلم يتحرك حركة سريعة كى يتوافق أو يستجيب للتغيرات العالمية أو للأوضاع الدولية المتغيرة . ومثال هذا أننا نجد الدراسات الحديثة - خاصة التى صدرت خلال النصف الثانى من القرن العشرين - تعالج موضوع التغير المخطط من حيث إستراتيجياته وتكتيكاته وأساليب استثارته (٢٤) . وتحاول هذه الدراسات الإجابة على الكثير من التساؤلات المطروحة أمام الدول النامية كيف يمكن أن نغير الإتجاهات والقيم والمفاهيم التقليدية المعوقة للتنمية ؟ ، وكيف السبيل إلى إحلال الفكر العلمى محل الفكر الخرافى المتخلف ؟ وكيف يمكن نشر أفكار جديدة وحث الناس على الإيمان بها وتطبيقها فى الممارسة الفعلية - مثل الإنخراط فى التعليم ومحو الأمية والنظافة ... ؟ وكيف يمكن إجتذاب الناس إلى المشاركة الكاملة فى صنع القرارات السياسية وإدارة مجتمعهم القومى والمحلى ؟ وما هى أنسب المداخل لتغيير الأساليب والمضامين البالية فى

مجال التنشئة الاجتماعية داخل مختلف المؤسسات التربوية اعتباراً من الأسرة إلى المدرسة^٢ وما هو السبيل لإحلال علاقات الأنوار محل المعايير القديمة التي تعتمد على الصب والنسب والإنتماجات العرقية والطبقية والأسرية والدينية (في الدول غير الإسلامية) والتي تقف في وجه محاولات التطوير^٣ هذه الأسكة وغيرها أصبحت محل إهتمام علماء الاجتماع التطبيقي . بوصفها تساؤلات فرضتها الطبيعة المتغيرة لظروف العصر ومتغيرات النصف الثاني من القرن العشرين . وسوف نتعرض لهذه الموضوعات خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة الواقعية التي قمنا بها داخل مجتمعاتنا الريفية في مصر^{*} . ولكن يجب أن نشير هنا إلى تلك الملاحظة التي أبداهـا وارن ينس W . Bennis في مقالة بعنوان « نظريات ومناهج تطبيق العلوم السلوكية في مجال التغير التنظيمي المخطط (٢٥) » وهي أن أغلب ما قدمه التراث السوسيولوجي يدخل تحت باب نظريات التغير Theoris of changing وليس تحت باب التغير الاجتماعي Theoris of changing

كذلك فإن علم الاجتماع المعاصر يحاول أن يطور مجموعة من الأساليب التحليلية لفهم ما يترتب على عمليات التنمية والتحديث الحضارى (مثل إنتشار التصنيع والتعليم وإتساع نطاق التحضر وتزايد كثافة الهجرات الريفية الحضرية الخ) من مشكلات وظواهر مرضية مثل مشكلات سوء التوافق وتفكك الأسرة والفردية واللاتبث وانعدام الشعور بالأمن وإنحراف الأحداث والسلوك الإجرامى والإدمان إلى جانب مشكلات الإحتقان الحضرى وظهور الأحياء المتخلفة وأزمات الإسكان والخدمات والمواصلات الخ . وهذا يعنى أن علم اجتماع اليوم يحاول من خلال الدراسات الواقعية التي يجريها في هذه الميادين . أن يسهم في تخطيط التنمية الريفية والحضرية والقومية . وفى رسم السياسة الاجتماعية وسياسة الدفاع الاجتماعى بجانبه الوقائى والعلاجى

وهناك محاولات تتم الآن في مجال علم الاجتماع لدراسة مشكلة الحرب والسلام وأثر كل منها على معدلات التنمية في الدول النامية . ولعل هذا هو ما أدى إلى ظهور فرع من علم الاجتماع أطلق عليه علم اجتماع السلم Sociology of peace وقد تم الاعتراف بهذا الفرع من فروع الدراسات السوسيولوجية خلال المؤتمر الدولى السادس

^{*} سبق أن عرضنا نماذج متعددة للنظريات المطروحة في هذا الصدد في كتاب علم اجتماع خاصة الفصل السادس والثامن

لعلم الاجتماع سنة ١٩٦٦ (٢٦) وتذهب 'إموجين سيجر' إلى أن مشكلة السلام والصراع . مشكلة متضمنة بالضرورة في قضية التقدم والتخلف . ويرجع الفضل في ظهور هذا الفرع إلى معهد دراسات السلام في 'اسلو' وقد قام بعض علماء الاجتماع بالعديد ممن الدراسات في هذا الصدد . مثل دراسة 'اتزيوني' A. Etzioni في أمريكا . ويمكن لهذا الفرع أن يبرز العوامل الاجتماعية والاقتصادية في ظهور الصراعات والحروب . ويدرس لنا الآثار الاجتماعية المدمرة للحروب والصراعات الداخلية . وأن يكشف لنا عن اتجاهات أبناء المجتمع وأبناء كل فئة أو طبقة واتجاهات الحكام نحو قضية الحرب والصراع . كذلك فإن من مهام هذا الفرع الكشف عن عوامل مواجهة الصراعات الدولية بطرق سلمية . وعن عوامل خلق الثقة المتبادلة بين الدول وبين الطبقات والفئات المختلفة داخل المجتمع الواحد . ويذهب أحد علماء الاجتماع وهو 'جوهان جالتونج' J. Galtung رئيس معهد دراسات السلم في 'اسلو' إلى أن أهم أهداف هذا المعهد الكشف عن عوامل تطبيق الوفاق والتعاون الدولي . وإحلال الثقة والتفاهم محل الصراع . وتحويل التعاون الدولي إلى نظام دولي مستقر ودائم من خلال وجود مؤسسات تعاون وتفاهم دولي تمثل فيها جميع الدول . وهناك العديد من الدراسات السوسيولوجية التي أجريت في هذا الصدد . وكل الدراسات التي ظهرت جاءت علي مستوى تحليلي عريض أو واسع Macro - sociological level .

ومن أحدث فروع علم الاجتماع التي تتعلق بالتنمية . والتي جاءت استجابة للأوضاع الدولية والمجتمعية المتغيرة بعد الحرب العالمية الثانية . ما يطلق عليه علم اجتماع المستقبل The Sociology of the future . وهو أحدث فروع التحليل السوسيولوجي ويعتمد على المدخل التكامل في فهم المجتمع وما يجري داخله من أحداث وتغيرات . ويعد علم اجتماع المستقبل فرعاً من ذلك العلم التام الذي يعرف بعلم المستقبل Futurology (٢٧) .

ويحاول ذلك الفرع من الدراسات السوسيولوجية إجراء مجموعة من التوقعات التي تتعلق مثلاً بإدخال أجهزة جديدة أو تكنولوجية مستحدثة داخل المجتمع . أو ماذا يحدث لو أطلقنا حركة لتعليم النساء أو لو أدخلنا مستشفى داخل المجتمع ... إلخ . ويعني آخر فإنه يحاول الوصول إلى مجموعة من توقعات تتعلق بمسار النمو الاجتماعي وعواقب التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية المطلوبة . وبناء علي هذه التوقعات يمكن لعلماء اجتماع المستقبل الإسهام في وضع الخطط إستناداً إلى تحليل موضوعي لآثار

البرامج المزمع تنفيذها . ولا شك أن المشتغلين بالإقتصاد والسياسة والتكنولوجيا يهتمون بتصور المستقبل القريب والبعيد . وقد إستطاع علماء الإجتماع الدخول الآن إلى هذا الميدان ، حيث يحاولون تصور شكل بناء المجتمع ونظمه وملاح الحياة داخله في المستقبل القريب والبعيد كذلك . وعالم الإجتماع هو أكثر العلماء برآية بالصعوبات التي تكثف عملية التوقعات ، نظراً لتعدد وتشابك العوامل التي تسهم في وجود أية ظاهرة . وإحتمالات الإنحياز الشخصي سواء بقصد أو بدون قصد . وعلى الرغم من صعوبة التوقع بالمستقبل الإجتماعي ، إلا أن علماء الإجتماع يصرون على دخول هذا الميدان ، وعدم تركه لرجال التكنولوجيا أو لكتاب القصة . ومن الملاحظ أن هذا الفرع من دراسات علم الإجتماع ينمو ليشمل تحليل نتائج إتخاذ قرارات سياسية وإقتصادية معينة على مستقبل المجتمع ، وما قد يترتب على الإجراءات التي تتخذ لمواجهة مشكلات عاجلة معينة من مشكلات أكثر خطورة . ومن أمثلة الدراسات التي أجريت في هذا المجال مجموعة المقالات التي جمعها وقدم لها "دانييل بل" D. Bell بعنوان عام ٢٠٠٠ والصادرة سنة ١٩٦٧ ، وقد أوضح "بل" في تقديمه لهذه المقالات ، إن الهدف منها هو محاولة تحديد النتائج المحتملة للقرارات التي تتخذ حالياً ، داخل المجتمع - سواء في مجالات السياسة أو الإقتصاد أو لمواجهة المشكلات الإجتماعية أو لتطوير وتنمية المجتمع إلخ . كذلك فقد أوضح أن هدفها توضيح الرؤية أمام المسئولين بحيث تصدر قراراتهم على أساس من الفهم الموضوعي السليم لمواقبها ، وبحيث تركز على إعتبارات أخلاقية ، وذلك بدلا من إصدار مجموعة من القرارات المتسارعة تحت ضغط مشكلات مفاجئة وملحة ، وتكون النتيجة مزيداً من المشكلات ومن مهام علم إجتماع المستقبل إذن ترشيد القرارات السياسية والقرارات الإقتصادية والإجتماعية وأساليب مواجهة المشكلات وعرض بدائل معينة يمكن لصانعي القرارات الإختيار بينها ، ومن التجارب التي أجريت في هذا الصدد ، ما قام به الباحث الفرنسي برتراندى جوفينال B. de Jouvenal حيث قام بتصوير عدة أشكال للمستقبل - تختلف باختلاف القرارات التي تتخذ في الحاضر ، وعرضها على الناس من خلال التلفزيون وطلب إليهم إبداء الرأي في كل منها .

ويحاول علم إجتماع المستقبل أن يقيم مجتمعا مخططاً ويرشد القرارات ويحول دون ظهور أية مشكلات غير متوقعة . فهو يساعدنا على تخطيط البرامج ، والتخطيط لما يسفر عنها من نتائج حسب توقعاته . ومثال هذا أن برامج التعليم يمكن أن تخلق مجموعة من المواقف غير المحسوبة مثل حاجة المتعلمين إلى عمالة فنية متخصصة ،

وارتفاع مستوي طموحهم وتزايد طلباتهم ونقص في العمالة غير الفنية إلخ . ولهذا يجب التخطيط لبرامج التعليم . ولما ينتج عن هذه البرامج من آثار متوقعة . وقد تمت مناقشة لمحاولة التنبؤ الدقيق بالمستقبل (بحيث لا تحدث مشكلات مفاجئة وبحيث تكون الاختيارات المطروحة بين بدائلها كلها متوقعة) في المؤتمر الدولي السابع لعلم الاجتماع في "فيرنا" ببلغاريا سنة ١٩٧٠ (٢٨) .

وإذا كان علم اجتماع المستقبل قد ظهر في الغرب ولم تشارك الدول النامية في هذا المجال بعد - بدليل عدم حضورهم في هذا المؤتمر الأخير - إلا أن هذه الدول الأخيرة في حاجة ماسة إلى نوع من التوقعات المبينة على أساس من الفهم العلمي للمجتمع ولخبرة المجتمعات الأكثر تقدماً . فلا شك أن التنمية وما تتضمنه من إتساع نطاق التصنيع والتحضر والهجرة الداخلية والتعليم والانفتاح على الخارج ... إلخ . سوف تخلق العديد من المشكلات التي يجب التنبؤ بها والإعداد لمواجهةتها . وهناك عدة محاولات في مصر في هذا الصدد منها " الأبحاث التي قدمت في مؤتمر مصر سنة ١٩٧٠ الذي عقد سنة ١٩٧٠ .

الحضاري وإرتباطه ببعض التصورات السوسولوجية التقليدية

ولكن هذا لا يعني أن علم اجتماع التنمية . يقطع جنوده بالنظريات التقليدية في علم الاجتماع التقليدي . فهناك الكثير من النظريات يمكنها أن تسهم في فهمنا للتحولات الإنمائية داخل الدول النامية . وخاصة نظريات التغير الاجتماعي والثقافي . سواء تلك التي تركز على العوامل الاقتصادية (ماركس) أو التكنولوجية (أجبرن) أو القيمة والتوجيهات الدينية . فيبره أو الديموجرافية إلخ . فلا شك أنه يمكن لنا أن نفسر ما يحدث في الدول النامية الآن من تغيرات في ضوء هذه النظريات مجتمعة وليس في ضوء أي منها على حدة . ويذهب فرانسيس ألين F. Allen إلى أن هناك نموذجاً واحداً للتحديث يحل محل مجموعة متباينة من النماذج التقليدية المختلفة (٢٩) وهو يقصد بذلك إلى أن المجتمعات النامية جميعها تحاول اليوم الأخذ بنتائج العلم في بعض المجالات - كالطب والإدارة والتعليم إلخ وهذا ما يجعلها تتشابه في هذه المجالات . فهناك نموذج واحد للطب والعلاج العلمي . يحل في هذه الدول محل مجموعة كبيرة من النماذج التقليدية . كالطب الشعبي والعلاج بالشعوذة والسحر والوصفات البلدية ... إلخ .

ويشير "ألين" إلى أن الكثير من النظريات الثنائية التي قدمها العلماء إعتباراً من

هنري مين Sir H. Mgin حتى 'بارسونز' T. Parsons تعد أطراً مناسبة لتحليل ما يحدث من تغيرات نتيجة لعمليات التنمية والتحديث الحضارى داخل الدول النامية . فهذه العمليات من شأنها أن تنقل المجتمع من نموذج 'الجمشاشات' Gemeinschaft (أو نموذج المجتمع المحلى الصغير والبسيط) إلى نموذج 'الجزلشاشات' Gesellschaft (أو نموذج المجتمع الكبير المعقد) طبقاً لنظرية 'تونيز' F. Tonnies (٢٠) . ويمكن القول بأنه إذا اكتملت دورة التحديث Modernization Cycle داخل المجتمعات التقليدية المعاصرة ، فإن التغيرات التي أشار إليها 'تونيز' سوف تتحقق . وبالمثل فإن النموذج الثنائى الذي قدمه روبرت ريفيلد R. Redfield بمسند التحول من المجتمع الشعبى إلى المجتمع المتحضر ، يعد وثيق الصلة بالتحولات الإنمائية داخل المجتمع التقليدى .

فالمجتمع الشعبى بسيط ومتجانس وصغير وتحكمه نظم قيمية وبنية معينة . ومع نمو عمليات التنمية والتحديث يتعقد نظام المجتمع وعلاقات أبنائه وتبرز لنا ظواهر جديدة مثل التحضر ونمو التعليم واستخدام التكنولوجيا المتقدمة وخروج المرأة للعمل وما يترتب على ذلك من تغير في وظائفها المنزلية وعلاقاتها الأسرية ، إلى جانب ظهور النماذج الرشيدة للإقتصاد والإدارة ... إلخ (٣١) .

ويمكن الخلاف الأساسى بين المجتمع المتخلف والمجتمع الحديث Underdeveloped - modernized contrast عند أغلب الباحثين ، في نوعية الثقافة والعلاقات السائدة داخل كل منها . فالمجتمع المتخلف هو ذلك الذى تسوده الأشكال التقليدية للفكر والفعل والعلاقات .

وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع الحديث تسوده الأشكال العقلية الرشيدة أو المنطقية للفكر والفعل والعلاقات . ونحن لا نقصد بمصطلح تقليدى Traditional تلك الأفكار ونماذج الفعل والسلوك التى يتناقلها أبناء المجتمع عن سلفهم ، ذلك لأن كافة المجتمعات تحاول الحفاظ على هويتها الثقافية من خلال أساليب الحفاظ على تراثها المنقول من السلف . وإنما المقصود بالتقليدية هنا استمرار المعايير والترات الثقافى المنقول عن السلف ، وجموده وشدة التمسك به ، على أساس أنه تراث مقدس لا يجب تغييره . وهذا هو ما يجعل أبناء هذه المجتمعات التقليدية يتحدثون عن العصر الذهبى فى الماضى . وعن أساطير الماضى المقدسة ، الأمر الذى يصعب معه قبول التجديدات التكنولوجية والإجتماعية ، مما يشكل عقبة كبيرة أمام برامج التنمية .

وقد ظهرت محاولة حديثة لبيان خصائص المجتمعات التقليدية والحديثة قام بها 'بارسونز' في مشروعه الذي قدمه على يدائل النمط Pattern alternatives . وهو يصنف المجتمعات على حسب المعايير الخمسة التالية :

(أولاً : الوجدانية في مقابل الحياد الوجداني :

وهو هنا يشير إلى مدى سيادة النواحي الإنفعالية أو العقلية في تفكير الناس وسلوكهم .

ثانياً : التوجيه الذاتي في مقابل التوجيه الجماعي :

ويشير هنا إلى مدى سعي أبناء المجتمع لتحقيق مصالحهم الخاصة أو لتحقيق المصالح العام للجماعة . وتختلف المجتمعات في هذا الصدد . فهناك مجتمعات تعطي الأولوية لتحقيق المصالح الخاصة وهناك أخرى تعطي الأولوية لتحقيق المصلحة العامة . وهذا الاختلاف لا يرجع إلى مجرد التفضيلات الشخصية للأفراد ، وإنما يتجاوزها إلى طبيعة البناء الثقافي وخاصة النظام المعياري للمجتمع .

ثالثاً : العمومية في مقابل الخصوصية :

وتتمثل "العمومية" في الحكم على الأشخاص أو الأمور في ضوء معايير موضوعية عامة (كالتعليم أو الخبرة أو العمل ... إلخ) وعلى العكس من ذلك فإن الخصوصية تشير إلى الحكم على الأشخاص والأمور في ضوء معايير ذاتية خاصة (كالحب والكراهة والحسب والنسب إلخ) .

رابعاً : الاداء أو الإنجاز في مقابل النوع أو الميراث :

ويتعلق هذا المتغير بأسلوب التقييم الاجتماعي للمراكز والأدوار داخل المجتمع . فهناك مجتمعات يتم فيها هذا التقييم على أساس لا دخل للإنسان فيه كالنسب والانتماءات الأسرية والطبقية والعرقية والدينية ... إلخ ، وهناك مجتمعات أخرى يتم فيها هذا التقييم على أساس ما يبذله الإنسان من جهد وعمل أو على أساس إنجازاته . ويطلق على النوع الأول من المراكز ، المراكز الموروثة أو المنسوبة (منسوبة إلى طبقة أو أسرة ... إلخ) Ascribed status وعلى الثانية المراكز المنجزة Achieved status .

خامساً : التخصص في الأدوار والوظائف في مقابل التخصص أو الإنتشار الوظيفي :

فهناك مجتمعات يقوم أبنائها بأدوار وأعمال كثيرة وغير متخصصة ، مثل المجتمع الريفي حيث يقوم الفلاح بكافة العمليات الزراعية ويقوم زوجته بكافة الأعمال المنزلية ، في حين نجد في مجتمعات أخرى لا يقوم الفرد إلا بأداء عمل متخصص واحد . ومن هنا تظهر الحاجة إلى التعليم التخصصي وإلى وظائف وأدوار لا تظهر في المجتمع التقليدي .

ويذهب "الين" إلى أن هناك ثلاثة من هذه التغيرات ، تتصل بمجال التنمية والتحديث بصلات وثيقة وهي :

- (أ) التمييز بين المراكز النسوية والمراكز التي يكتسبها الإنسان بعمله وجهده .
- (ب) التمييز بين سيادة المعايير الخاصة ، وسيادة المعايير العامة أو الاختلاف في أسس التقييم الاجتماعي والحكم على الأشخاص والأمور .
- (ج) التمييز بين التخصص وتقسيم العمل وبين الإنتشار الوظيفي .

ومن الواضح أن المجتمعات المتخلفة تتسم بسيادة المراكز النسوية والمعايير الذاتية والخاصة في التقييم الاجتماعي وغلبة الطابع الانفعالي في الفكر والسلوك والعلاقات وغلبة المصلحة الجماعية والانتشار الوظيفي أو اللاتخصص . وعلى العكس من ذلك نجد أن المجتمعات المتقدمة تتسم بعكس هذه الخصائص . وتلعب التنمية والتحديث المحساري دوراً هاماً في نقل المجتمعات المتخلفة من النموذج الأول إلى النموذج الثاني .

وعلى الرغم من إمكان الإستفادة من مثل هذه النظريات الثانية في تحليل التحولات الاجتماعية ، والتي ترجع في القدم إلى القرن التاسع عشر ، في مجال فهم عمليات التحول الجارية في الدول النامية ، إلا أنها لا تفيينا في فهم عوامل التخلف ولا كيفية تحقيق التقدم . وهي لم تفعل أكثر من عملية وصف النماذج . وهي نماذج غير متحققة بالفعل .

التحديث والتحضر

يشير الباحثون إلى أننا نعيش الآن في عصر تتزايد فيه معدلات التحضر بشكل كبير . ففي الفترة بين سنة ١٧٥٠ م إلى سنة ١٩٦٠ م زاد سكان العالم بنسبة ٢٠٠٪ حيث إرتفع عددهم من ٧٢٨ مليون نسمة إلى ٣ بليون نسمة . أما عدد الناس الذين يعيشون داخل المدن يصل سكانها إلى ٥٠٠٠ نسمة فأكثر فقد زاد بمقدار ١٤٠٠٪ من ٢٢ مليون نسمة إلى أكثر من ٩٠٠ مليون نسمة . وفي سنة ١٨٠٠ كانت هناك مدينة واحدة فقط في العالم يصل عدد سكانها إلى مليون نسمة وهي مدينة لندن . أما عدد هذه المدن سنة ١٩٦٠ فيقترب من المائة مدينة ، وقد تضاعف الآن .

ويذهب "لوير" Lauer إلى أنه على الرغم من أن التحضر لا يعنى دائما التحديث . إلا أن الارتباط بينهما أصبح الآن وثيقا (٢٢) . وكما يشير "سيمون كوزنتز" S. Kuznets في مقالة له بعنوان "الإستهلاك والتصنيع والتحضر" * فإن هناك ارتباطا إيجابيا بين ثلاثة متغيرات وهي : التحضر ، التصنيع ، ومتوسط دخل الفرد . وهناك بالطبع مئات الحالات التي نفذت فيها برامج للتنمية الاقتصادية داخل مجتمعات محلية مثل إنشاء مصانع في مجتمعات قري ... غير أنه من الملاحظ بشكل عام أن المجتمعات الحديثة تتسم بدرجة عالية من الحضرية ، كذلك فإن المجتمعات التي تطبق برامج للتحديث ترتفع داخلها معدلات التحضر .

وإذا كان الارتباط وثيقا بين التحديث والتحضر ، فإن هذا يرجع إلى العديد من العوامل ، فأغلب برامج التحديث تركز على إرساء أساسيات التصنيع بكافة أشكاله وصوره ، وهذه غالبا ما يتم تنفيذها داخل مناطق حضرية . وإرساء دعائم الصناعة في هذه المناطق الحضرية يحيلها إلى مناطق جذب ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث موجات من الهجرة إلى هذه المناطق بحثا عن فرص للعمل أو عن مستويات معيشية أفضل ، أو عن فرص أخرى غير إقتصادية . وتشير الدراسات إلى أن الهجرة إلى المناطق الحضرية لا تصدر جميعا عن دوافع إقتصادية . ففي دراسة واقعية أجريت في

* Simon Kuznets : Consumption , Industrialization and Urbanization : In : " Industrialization and society " (ed) Hoshitz and Moore

أندونيسيا وجد أن بعض المهاجرين يبحثون عن الأمن Security، وبعضهم يبحث عن تحقيق تقدم سياسي Political advancement وبعضهم يبحث عن فرص تعليمية وثقافية إلى جانب من يبحثون عن العمل والمستويات الاقتصادية الأعلى (٣٣).

ويؤكد 'ليرنر' D. Lerner أن هناك تكاملاً بين التحديث والتحضر، فالمدن هي التي توفر لنا مقومات التحديث مثل المهارات الفنية والموارد والتعليم والإمكانات التي يتطلبها الاقتصاد الصناعي الحديث. كذلك فإن المناطق الحضرية تنخفض فيها نسبياً نسبة الأمية وتزداد فيها نسبة المتعلمين ويزداد فيها التعرض لوسائل الإتصال العامة.

ويركز كيرنر* على هذين المتغيرين الأخيرين. فالتعليم والتدريب هما أساس تكوين التخصصات والمهارات التي يتطلبها المجتمع الحديث، كذلك فإن أساليب الإتصال تسهم بشكل واضح في تغيير الإتجاهات والقيم والممارسات في الإتجاه الذي يخدم عمليات التحديث، إلى جانب أنها تشجع الناس على التعلم والتدريب. والتفاعل المستمر بين التعليم وأساليب الإتصال، فالتعليم بدوره يدفع الناس للمشاركة الإتصالية من حيث المشاهدة والإستماع إلى البرامج الإذاعية والتلفزيونية وحضور الندوات والمحاضرات..... وهذان العاملان، التعليم ووسائل الإتصال يسهمان في تزايد مشاركة الناس في الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، وهو سمة هامة من سمات المجتمع الحديث.

وقد خرج 'دانييل ليرنر' من دراسة أجريت على ٥٤ دولة إلى أن هناك علاقة ارتباط عالية جداً بين عدة أبعاد ترتبط بشكل مباشر بالموقف التحديثي وهي:

أ - الحضرية

ب - التعليم

ج- المشاركة في وسائل الإتصال

د - المشاركة السياسية (*)

* Urbanization , Literacy , Media participation and political participation - Daniel Lerner : The passing of traditional society . Glencoe : The Free press 1958 pp. 60 - 63 - in Lauer p. 331 .

ولعل هذا هو ما جعل كيرنز يؤكد بدرجة عالية من الثقة أن التعليم والمشاركة في وسائل الإعلام والاتصال بينهما علاقة متبادلة تقابل العلاقة بين العرض والطلب ، فيما أطلق عليه "سوق الإتصال" Communication market . وعادة ما يوجد هذا السوق داخل المناطق الحضرية من الناحية التاريخية على الأقل .

وقد تعرض هذا الفرض الذي طرحه كيرنز لمراجعة علمية على يد بعض الدارسين إستناداً إلى دراسات ميدانية . مثال هذا دراسة أجريت سنة ١٩٦١ كشفت عن أن التحضر لم يكن عاملاً أساسياً في نمو التعليم والتعرض لوسائل الإتصال . ففي عينة أخذت من ٣٢ دولة ، وجد أن النمو التعليمي قد حدث في ظل مستوى منخفض من التحضر ، وقد كشفت هذه الدراسة أن كلا من التعليم والتحضر لا يتموان بشكل متوازن علي الأقل في ٢٥٪ من الدول المدروسة . ولا يعني هذا رفض نظرية كيرنز فقد كشفت هذه الدراسة عن صدق الفروض التي طرحها والذي يشير الي أنه عندما تصل نسبة التحضر في المجتمع الي ٢٥٪ يحدث ارتباط قوى بين التعليم واستهلاك وسائل الإتصال Media consumption (٢٤) . (أي التعرض للبرامج الإتصالية والإستفادة منها) .

وتشير كل هذه الدراسات وغيرها إلى أن العلاقة بين التحديث والتحضر ليست علاقة بسيطة . وقد أكد بعض الباحثين أن التحضر ليس ضرورياً ، كما أنه ليس كافياً لإنطلاق التنمية الإقتصادية في العالم الحديث . فالتحضر يستطيع في بعض الحالات أن يسهل تحقيق التنمية الإقتصادية ، غير أنه في ظل ظروف أخرى يمكن أن يصبح التحضر معوقاً خطيراً أمامها . ويطلق علي هذه الحالة الأخيرة ظاهرة "التحضر الزائد" Over Urbanization . وهذه الظاهرة تحدث نتيجة لوجود عوامل طرد في المناطق الريفية الأمر الذي يؤدي بكثير من المواطنين إلى الهجرة إلى المدن ، في الوقت الذي لم تهبأ فيه هذه المدن لإستقبالهم ، يضاف إلى هذا أن المهاجرين غالباً ما يكونوا من الأميين غير القادرين إقتصادياً ولا مهنياً ولا إجتماعياً على التكيف مع المواقف الحضرية الأمر الذي يؤدي إلى ظهور وتضخم المناطق الحضرية المتخلفة ، وتؤدي إلى الإحتقان الحضرى وظهور العديد من المشكلات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الخطيرة (مشكلات العمالة والضغط علي المرافق والإسكان والتموين والجريمة والمخدرات) وتتطلب مواجهة هذه المشكلات توجيه قدر كبير من موارد الدولة لحلها مما يبعدها عن مجال التنمية الإقتصادية المطلوبة . وهناك العديد من الدول التي حاولت مواجهة هذه المشكلة ومنها مصر والعديد من الدول الأفريقية والآسيوية ، وتتبع الصين

أسلوبا فريدا في مواجهتها من خلال تهجير بعض سكان المدن للعيش في المناطق الريفية (٣٥).

ويشير "لوير" إلى أن التساؤل المتعلق بمدى إمكانية تحقيق التحديث بمعزل عن التحضر سؤال دقيق وطرح بصده العديد من الآراء المتناقضة . ويؤكد أنه باستثناء التجربة الصينية فإن كل دول العالم تسير في طريق التحديث والتحضر معا . ويشير الباحث المذكور إلى عدة تساؤلات تطرح في هذا الصدد مثل : ما هو المعدل الأمثل للتحضر Optimum rate of Urbanization وما هي الأساليب الدقيقة التي يمكن للتحضر أن يسهم من خلالها في تسهيل أو تعويق التحديث ؟ وما هو أثر التحديث على حياة الناس ؟ وما هي المشكلات التي تنجم غالبا عن إتساع نطاق التحضر (٣٦) (الأنومي أو الانفصام المعياري Anomie ، والإغتراب Alienation وثقافة الانحراف والجريمة والتمزق في العلاقات الاجتماعية والتعمد البيروقراطي ، والتضخم) وعلى الرغم من نمو التحضر والانفجار العلمي والتكنولوجي ، فإن الأسرة يمكن أن تحتفظ بدورها وعلاقاتها والكثير من وظائفها التقليدية إلى حد كبير كما هو الحال في التجربة اليابانية وكما هو ملاحظ في غرب أفريقيا . وهذا يعني أن التحضر ليس هو العامل الوحيد المؤدى بشكل حتمي إلى المشكلات الحضرية التي ذكرنا جانبها منها ، وأن ما يؤدي الي ظهور هذه المشكلات هو ارتباط التحضر ببعض العوامل الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية الأخرى (٣٧) .

ويمكننا تلخيص العلاقة بين التحديث والتحضر في أن التحضر عادة ما يصاحب التحديث. وقد تكون الحضرية مدعمة للتحديث حيث تسهم في تحقيق الضبط السياسي المركزي ودعم النمو التربوي والتعليمي والإسهام في توسيع حجم السوق مما يتيح الفرصة لبرامج الإستثمار الإقتصادي وتيسير عملية التنسيق وتحطيم الإنعزال والمحلية ودعم التفاعل والتعاون والإستفادة من الخبرات كذلك فقد تسهم الحضرية في تعويق التحديث وظهور العديد من المشكلات التي تبعد جزءا كبيرا من النخل القوي . وأمل من أبرز الأمثلة على هذا ما يذكره كلا من "روجرز" E. Rogers و"رامبل برودج" R. Burd-ge في دراسة لهما بعنوان "التغير الإجتماعي في المجتمعات الريفية" (٣٨) ، من أمثلة عن حياة الناس في المناطق الحضرية المتخلفة Urban slums في دول العالم الثالث . وتتكون هذه المناطق نتيجة للهجرات الريفية أو البدوية غير المخطط أو المنظمة ، والتي يعجز الإقتصاد والمرافق الحضرية عن إستيعابها . ويصف الباحثان حياة الناس في

هذه المناطق بالفقر والبؤس والإفتقار إلى الحد الأدنى اللازم للحياة الأدمية ، كالمياه النقية والمرافق الأساسية والجوانب التي تتعلق بصحة البيئة و يترتب علي هذا إرتفاع معدلات الجرائم والسلوك الإنحرافي بين الأحداث . وعلي الدول النامية معالجة هذه المشكلات من جهة . والإستفادة من كل الإمكانيات المتاحة وتوظيفها في خدمة مواجهةها الي جانب تحقيق درجة من النمو الاقتصادي والاجتماعي ، مما يتقل كاهل هذه الدول .

تحديث والصياغة البيروقراطية للمجتمع :

يذهب "لوير" إلى أن الامريكيين يعلقون أهمية كبرى على إنجاز الأعمال أو على الإنجاز بكافة أشكاله وصوره ، وأنهم لهذا السبب ينظرون إلى البيروقراطية على أنها تمثل أقصى درجات إنعدام الرشد Irrationality وعدم الكفاية Efficiency فهم يرون أنها تعوق الإنجاز كما تعوق سير الأعمال نتيجة لما تتضمنه من نظم وروتين وإجراءات وتسلسل سلطوى وتنظيمي . والواقع أن هذا التصور الشعبي عن البيروقراطية في أمريكا وفي بعض المجتمعات الأخرى يتناقض تماماً عن التصور النظري أو العلمي لها كما ترسمها النماذج والنظريات. فهذا التصور الأخير يؤكد علي أنها تمثل أعلى درجة من الكفاية والرشد خاصة في مجال الإدارة واسعة النطاق التي تمتد من إدارة بعض المشروعات إلى إدارة المجتمع ككل . والواقع أن مصدر هذا التباين هو إختلاف النموذج البيروقراطي إختلافاً كبيراً بين النظر والتطبيق (الفساد الإداري وتعدد الإجراءات وطولها وضعف الإنجاز وتحول الوسائل إلى غايات والتسلط الوظيفي والإهمال) ترجع إلى خلل في البناء النظري للنموذج أم إلى سوء في الممارسات والتطبيقات ؟ والواقع أن معالجة هذه القضية لها أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية ، ذلك لأن المجتمعات الحديثة تتجه وبسرعة كبيرة نحو الصياغة البيروقراطية لكل مشروعاتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية سواء الخاصة أم الحكومية تماماً ، كما أنها تتجه نحو التحضر والعقلانية (٣٩) .

وفي الغرب تتكامل البيروقراطية وترتبط بشكل كبير مع النظام الحكومي أو البناء السياسي . ويذهب "فرتز مورشتين ماركس" F. M. Marx إلى أن العلاقة وثيقة بين البيروقراطية والحكومة في الغرب حيث يعد كلا منهما جزءاً لا يتجزأ من الآخر . فالنظام السياسي الناضج يحتاج أن يتضمن جانباً غير سياسي ، ذلك الجانب هو الذي يكفل له تحقيق الكفاءة الإدارية في كل المجالات (التخطيط والتنظيم والتمويل والرقابة) ،

وهذا الجانب هو البيروقراطية بمفهومها العلمي .

وقد عرض « فيبر » مفهومه عن النموذج المثالي للبيروقراطية في دراسة له بعنوان «نظرية التنظيم الإجتماعى والإقتصادى» (٤٠) . وقد حدد خصائص هذا النموذج على النحو التالى :

أولاً : وجود مجموعة من الوظائف الرسمية تحكمها مجموعة من القواعد الرسمية .

ثانياً : وجود نطاق معين للتنافس بين التنظيمات بهذا المعنى .

ثالثاً : وجود نطاق اختصاصات معينة لكل مكتب ، بما يتضمنه من تقسيم للعمل والتزامات وظيفية وسلطات تقابلية مسؤوليات محددة إلى جانب أساليب للضبط والإلزام محددة بقواعد وتعليمات .

رابعاً : التدرج الهرمى مع وجود نظام لإستئناف القرارات .

خامساً : سيادة القواعد الفنية ووجود موظفين علي أعلى درجة من العلم والتدريب .

سادساً : فصل الإدارة عن الملكية وسيادة العلاقات اللاشخصية أو علاقات العمل .

سابعاً : لا يوجد أى حق في تملك المنصب الرسمي أو تملك المكتب ، ويتم العمل من خلال الموظفين الذين يعينون إستناداً إلى أسس موضوعية فنية خالصة .

ثامناً : جميع الإجراءات الإدارية والقرارات والقواعد تصدر وتنفذ من خلال وثائق مكتوبة ، ومن مجموع المستندات والقواعد وتنظيم الوظائف وتقسيم العمل يتكون المكتب (الإدارة أو القسم ...) كشخص معنوى وهو محور العمل فى المجتمع الحديث .

تاسعاً : وجود السلطة القانونية وتقنين الإجراءات والقواعد الإدارية فى مجال الإلتحاق بعضوية التنظيم وترتيب الحقوق والواجبات ، وتحقيق الإنضباط والإنجاز والترقى والجزاءات والفصل من التنظيم . ويؤكد «فيبر» أن هذا الشكل من التنظيمات هو الذى يجب أن يسود فى كافة القطاعات الحكومية أو الخاصة . وقد قدم مجموعة من الأسباب التى حاول من خلالها التدليل علي إتجاه المجتمع الحديث نحو الصياغة

البيروقراطية الكاملة وهي (٤٢) .

أولاً : نمو الإقتصاد النقدي Mony economy . وكما يشير "فيلر" لو كان الموظفون يتقاضون أجورهم في شكل سلع أو منتجات أو خدمات بدلاً من المال لتغير شكل البناء البيروقراطي عما هو عليه في المجتمعات الحديثة .

ثانياً : التزايد أو التضخم الكمي والكيفي للمهام الإدارية في الدولة الحديثة . ويشير "فيلر" إلى أن المتطلبات التكنولوجية والأعباء الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للدول الحديثة تحتم الأخذ بالنمط البيروقراطي في إدارة الدولة .

ثالثاً : تزايد الصياغة البيروقراطية للمجتمع الحديث لأن النظام البيروقراطي يمثل أكثر أشكال الإدارة كفاءة من الناحية الفنية في ضوء معيار الكفاءة Efficiency .

ويعقب "لوير" عل هذه الأسباب بأننا عندما ندرس ظروف الدول النامية يمكننا أن نضيف إلى هذه الأسباب الثلاثة لتزايد حركة الصياغة البيروقراطية للمجتمع ، سببان أخران وهما : (٤٣) .

رابعاً : أن هذه الدول تسمى جاهدة للحصول على مكانة دولية ، في عالم محكوم بالقوى والكيانات الكبرى ، كما تسعى لتطوير شكل قانوني وطني للدولة لها وضعها داخل النسق العالمي .

خامساً : تجابه هذه الدول بصفوف من جانب أبنائها طلباً للمزيد من الوظائف والخدمات والمرافق من أجل تعويضهم عن حرمانهم التاريخي التي عانوا منها على مدى زمني طويل .

ويشير "جنر ميردال" G. Myrdal في دراسته بعنوان "الدراما الآسيوية" * إلى النظام البيروقراطي في آسيا (٤٤) بسبب إهدار المال العام نتيجة لإضطراب الدولة لتعيين العديد من صغار الموظفين دون وجود حاجة حقيقية لعملهم هذا . ويشير إلى أن هذه الدول تعاني من أزمة سياسية ، لأن التوقف عن الإستجابة لحاجات الناس إلى

* G. Myrdal : Asian Drama : N. Y: pantheon 1968 .

التعيين في وظائف من أجل الحصول على الرزق - على الرغم من عدم الحاجة

الفعلية إليها وما تسببه من أزمات إقتصادية - يهدد الإستقرار السياسى للدولة .

ويشير "لوير" إلى أن الدول التي تأخذ بالماركسية تدعي أنها تحارب البيروقراطية، وأن الدولة ذاتها كجهاز في سبيله إلى الإختفاء . وعندما قامت الثورة البلشفية وعد قائمتها بأنهم في سبيلهم إلى تطهير المجتمع من البيروقراطية ومن شرورها ١٩٢٤ وقال "لينين" أن كل الجهاز البيروقراطى الموروث سوف يتحطم ، وسوف يحل محله جهاز آخر يتألف من سواعد العمال" وفى أبريل سنة ١٩١٨ - أى قبل مرور سنة على قيام الثورة - تبين "لنينين" أن إدارة الصناعة لا يمكن أن تتحقق دون البيروقراطية . الأمر الذى اضطره إلى مراجعة أفكاره . فقد وجد أن الاشتراكية لا يمكن تحقيقها دون الإنتفاع بالمهارات الإدارية ، وبتوجيه المتخصصين في جميع الميادين . ومع مرور الوقت تحول القادة البلشفة إلى صفوفة تتبنى عمليات التصنيع Industrializing Elite . وقد قاد "لينين" هذا الطريق حين قال سنة ١٩١٨ "أن إمكانية بناء الاشتراكية سوف يحددها نجاحنا في تحقيق الجمع بين الحكومة والتنظيم الإدارى السوفيتى من جهة . وبين الإنجازات الحديثة للنظام الرأسمالى من جهة أخرى" (٤٥)

وقد أدت مشكلات التصنيع إلى خلاف كبير بين القادة السوفيت . فمع تزايد حركة التصنيع هناك ، تزايد المد البيروقراطى ، الأمر الذى يناقض النظرية الماركسية أساسا . ولعل هذا هو ما دعى المنظرين السوفيت إلى دراسة النتائج غير المتوقعة لهذا النمو الصناعى . وهذا يعنى أن الاتجاه نحو تزايد التنظيمات البيروقراطية وتضخمها تحقق في روسيا كما هو الأمر في كل دول العالم ، مما أدى إلى سقوط التنبؤات الماركسية بهذا الصدد . وقد قدم "تروتسكى" Trotsky تفسيراً لهذه الظاهرة بقوله أن إستمرار النظام البيروقراطى - الذى وصفه بأنه ظالم - يرجع إلى عدم قيام الثورة البروليتارية على مستوى العالم كله ، وليس إلى عدم نضج الاشتراكية في روسيا، فالإشتراكية في زعمه لا تستطيع أن تزدهر في مجتمع بينما يسود النظام الرأسمالى في المجتمعات الأخرى في العالم . ويرى هؤلاء القادة السوفيت أنه في ظل هذه الحالة سوف تدعم البيروقراطية وتنمو بشكل أكبر . غير أن هذا الأمر - أى سقوط التنبؤات الماركسية لقيامها على أساس زائف - لم يحل بين القادة السوفيت وبين الإستمرار في طوباؤيتهم وخيالاتهم العقيمة ، حيث توقع كل من "لينين" و"تروتسكى" أن البيروقراطية سوف تتلاشى مع إنتصار الاشتراكية ، وهو مالم وما لن يتحقق لأنه حلم زائف يتعارض مع العقل ومن الفطرة ومع منطق الأشياء ومع الواقع المشاهد في كل أنحاء

العالم وبشكل واضح في الإتحاد السوفيتي ، فقد صارت البيروقراطية السوفيتية أقوى البيروقراطيات في العالم كله .

وإذا كانت الصياغة البيروقراطية ، أو تزايد التنظيمات البيروقراطية كما وكيفا ، أمر يرتبط إيجابيا بالتحديث والنمو الإقتصادي والسياسي والإجتماعي ، فلنا أن نتساءل عن نتائج هذا التزايد على بنية المجتمع الحديث وظروفه ونظمه فإذا نظرنا إلى الأمر من منظور الناس فسوف نجد أنهم يعتبرون البيروقراطية هي سبب تعطيل الأمور وطول الإجراءات وعدم إنجاز المهام ، وإنها هي التي تعوق التغيرات الإنمائية داخل المجتمعات . وقد يكون هذا الأمر صحيحاً فالحكومات في بعض الدول النامية والتي تحاول تنفيذ برامج للإصلاح الإجتماعي والإقتصادي والسياسي ، قد فشلت في هذا الأمر ، وهي تبرر هذا الفشل بتسلط الجهاز البيروقراطي وفساده وأمرأته ، وكثيراً ما ترفع بعض الدول شعار " الثورة الإدارية " أو تطهير البيروقراطية ...

وعلى الرغم من أن النظام البيروقراطي له قدرة على تعويق التغير ، فإنه يحتل أهمية كبرى بالنسبة لقضية التحديث والتنمية ، لأنه لا يمكن أن يتحقق إلا من خلاله . والواقع أن هذه القدرات المتناقضة للبيروقراطية ، قدرتها على تعويق التغير الإنمائي ، وعلى دعمه في نفس الوقت ، هو ما جعل الزعيم الصيني "ماوتسي تونغ" يقف موقفاً متناقضاً إزاء البيروقراطية التقليدية في الصين . فقد نشأ "ماوتسي" وسط هذا النمط من البيروقراطية ، وشاهد إلزامه الأيديولوجي في منطقة "كوميانتانج" Kuomitang . وقد كان إلزامه الأيديولوجي مضاداً للبيروقراطية بحكم إلتماؤه للأيديولوجية الماركسية . وقد إستمرت البيروقراطية الصينية في النمو والتضخم منذ قيام جمهورية الصين الشعبية في سنة ١٩٤٩ ، وفي سنة ١٩٦٠ قاد "ماو" حملة أطلق عليها "الثورة الثقافية Cultural Revolution" حاول من خلالها إلغاء التنظيمات التي هي المنطلق الأساسي لكل عمليات التنمية .

وقد حاول "ماو" أن يقدم بديلاً عن البيروقراطية كما تصورها "فيبر" Weberian Bureaucracy ويوضح "مارتن كنج هويت" M. k. Whyte في مقال له بعنوان "البيروقراطية والتحديث في الصين" هذا الأمر على النحو التالي :

إن الإهتمام الأساسي في النموذج البيروقراطي عند "فيبر" ينصب على تحقيق أعلى درجة من الكفاءة الداخلية Internal Efficiency ، وذلك من خلال الإنتفاع بكبر

قدر ممكن من المعلومات الفنية ، أما بالنسبة للنموذج الذي قدمه "ماو" فإنه يركز على تحقيق أعلى قدر ممكن من إستفراق وإلتزام المشاركين في التنظيم خاصة الجماهير الذين يشكلون قاع هذا التنظيم . ويذهب "هويت" إلى أن هذا التباين في مجال الإهتمام الأساسي في كلا النموذجين ، يدل على وجود بعض أوجه الاختلاف والإتفاق بين التصورات الغربية ، وبين تصور "ماو" فقد ركز "ماو" على البعد السياسي (الإلتزام الجماهيري) ومنحه الأولوية على بعد الكفاءة أو القدرات الفنية - Technical competence. كذلك فقد أعطى للمشاركة الجماهيرية participation of the mass أولوية على التسلسل الهرمي للسلطة Hierarchy of authority . وأعطى الأولوية ثالثاً لتحقيق العدالة في العوائد والمكافآت ودعم روح الزمالة بين المشاركين ، على مبدأ التركيز على اللاشخصية Impersonality في العمل ، وأخيراً فقد أعطى الأولوية لمبدأ المرونة Flexibility والتغير ، على إرساء القواعد والأساليب الثابتة والنهائية لأداء العمل .

وعلى الرغم من هذه التصورات التي وضعها زعيم الصين للبناء البيروقراطي في مقابل التصور الغربي ، فإن الدارس للبيروقراطية الصينية سواء على المستوى الاقتصاد والمشروعات الاجتماعية ، أو حتى على المستوى السياسي أو مستوى الدولة ، يدرك فوراً أنها لا تختلف عن النموذج البيروقراطي السائد في أى دولة من دول العالم ، وذلك على الرغم من محاولات "ماو" تخليص الصين من الطابع البيروقراطي الغربي Debureaucratization وذلك أثناء تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية هناك . وقبل المسئولون عن الدول النامية أو الأخذ في التحديث Modernizing Nations عملية الصياغة البيروقراطية للمجتمعات بوصفها جانب أساسي ولا غنى عنه في عملية التحديث والتنمية . ولعل المشكلة الأساسية التي تواجهها هذه الدول تتمثل في كيفية ترشيد وتوجيه الجهاز البيروقراطي لأداء وظائفه المنشودة التي تسهم بدورها في تحقيق الأهداف المخططة والسياسة العامة للدولة ، وليس في تحقيق إنكماش البيروقراطية أو إلغائها كما هو الحال في الدول الماركسية . وإلى جانب المشكلات المتعاقبة التي تعاني منها البيروقراطيات في الدول النامية ، فإنها تعاني من مشكلات ترجع إلى الوضع السوسيو تاريخي الفريد لهذه الدول Unique socio - historical situation (٤٧) . فقد وجدت ونمت النظم البيروقراطية في تلك الدول خلال المرحلة التقليدية المتخلفة ، الأمر الذي جعلها ترتبط بقضايا سياسية وأمور تتعلق بالمصالح الشخصية (مثل أداء خدمات شخصية مثل تعيين بعض الأشخاص وترقيتهم وإعطائهم خدمات لا يستحقونها على حساب المستحقين الأصليين نتيجة لأهداف سياسية كالقوز في الإنتخابات أو

نتيجة لتدخل العلاقات الشخصية أو الروابط القربانية . وهذا يعنى أن مثل هذه البيروقراطيات إرتبطت منذ نشأتها بالواسطة والمحسوبية وإستغلال النفوذ وتوظيفها فى خدمة مصالح شخصية وهوما يطلق عليه الفساد الإدارى Corruption . مما يفقدها الخصائص التى ترتبط بالترشيد واللائخضية وسيادة قواعد ومعايير موضوعية وعدم تملك الوظيفة ... تلك التى تحدث عنها "فيلر" فى نموذج المثلث للبيروقراطية . وربما تستمر هذه الأنماط التقليدية فى السلوك والعلاقات والقيم فى النظم البيروقراطية خلال مرحلة التنمية مما يجهض مشروعات التنمية ويوظفها فى غير أهدافها الحقيقية . ويمثل عبئاً على ميزانية الدولة . وهذا لا يعنى أن النظم البيروقراطية فى الدول المتقدمة إقتصادياً وتكنولوجياً تخلو تماماً من مثل هذه العلاقات القربانية أو الشخصية أو ما يطلق عليه الفساد الإدارى ، غير أن المسألة مسألة درجة ، أو مدى تأثير هذه العلاقات على علاقة البيروقراطية بالجمهور ، وبورها فى أداء وظائفها النوعية المحددة طبقاً لما هو مرسوم ومخطط .

يضاف إلى مشكلة الفساد الإدارى داخل البيروقراطية فى الدول النامية هناك مشكلة أخرى تتمثل فى الطابع الأبوى Paternalistic المطلق أو الطابع التسلسلى Au-thoritarian للإدارة البيروقراطية فى تلك الدول . ويرجع هذا إلى عوامل كثيرة مشتركة منها خضوع هذه الدول للسيطرة الإستعمارية ، وبالتالي للسيطرة الإدارية من قبل المستعمر . ولعل هذا ما يفسر مشكلة أخرى ملاحظة لدى الدول النامية وهى الانفصال بين التنظيم وأعضائه ، حيث لا يشعر أعضاء التنظيم بالتوحد مع التنظيم ، كما أنهم يستعملون على الجمهور ولا يشعرون بالتوحد معهم كذلك . وغالباً ما يشعر أعضاء التنظيم بالتمييز والإستعلاء والإنفصال عن الناس .

ولإى جانب ما ذكر من مشكلات التنظيمات البيروقراطية فى الدول النامية ، فإن الكثير منها نشأ فى العصر الإستعماري ، لتحقيق أهداف إستعمارية وليس لبناء الوطن Nation building وتنميته ورفع مستوى المواطنين . فقد إستهدفت فى المحل الأول تحقيق النظام وتطبيق القانون ، والإستنزاف الإقتصادى للمجتمع من خلال تجميع الإيرادات . هذه الخصائص التى إتسمت بها النظم البيروقراطية والمتمثلة فى الفساد والتعقيد والتسلط والجمود والقصور الذاتى . تقاوم التغيير لأنها تصبح نمطاً محافظاً ، ولا يسهل تغييرها ، خاصة إذا كان لها عمق تاريخى ، وكان التغيير المراد تغييراً راديكالياً أو جذرياً .

غير أن كل هذه المشكلات والصعوبات التي تعاني منها البيروقراطيات في الدول النامية لا تقلل من أهميتها بالنسبة لعمليات التنمية وتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج التحديث . فهذه العمليات والبرامج لا تتحقق إلا من خلال تنظيمات بيروقراطية ، إلى جانب أن هذه التنظيمات تضم الصفوات التخصصية والإدارية في هذه البلاد ، كما تضم أعضاء لديهم الدوافع التقدمية Progressive Motivation ولديهم المهارات اللازمة ، ولديهم المعلومات المطلوبة والخبرة الميدانية . ويشير شينغلر Shengler إلى أن هذه البيروقراطيات تستطيع أن تسهم في تنمية الدول النامية من خلال أربعة مداخل (٤٨) :

أولاً : تقدم البيروقراطية الشروط الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية مثل القانون والنظام والمال والخدمات المصرفية والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروعات الاقتصادية .

ثانياً : تسهم البيروقراطية في إحداث تحول فيما يطلق عليه "بناء الموارد في الدولة" The resource structure وتوظيفه في اتجاه يخدم برامج التنمية ، وإستغلاله بما يحقق أهداف السياسة الإنمائية للدولة .

ثالثاً : وفي حالة تخلف القطاع الخاص أو المشروعات الفردية ، يستطيع النظام البيروقراطي تكوين قطاع عام أو أي شكل من المشروعات الاقتصادية الحكومية أو التعاونية أو المشتركة ... لتنفيذ برامج التنمية والتحديث . وهذا يعني أن الجهاز البيروقراطي يستطيع أن يقدم المبادأة خاصة المشروعات التي تحتاج إلى جراحة اقتصادية وإقدام لا يقبل عليها القطاع الخاص إلا في مرحلة تالية وقد لا يقبل عليها إطلاقاً .

رابعاً : وفي الدول الأكثر تقدماً تستطيع البيروقراطيات أن تصوغ السياسات الضرائبية والمالية القادرة على دعم النمو الإقتصادي وتسرع بمعدلاته وتحقق له الإستمرارية والدعم المستمرين .

كل هذا يعني أن بيروقراطية الدولة State Bureaucracy تستطيع أن تلعب دوراً هاماً في مجال التنمية في الدول النامية . وتشير الدراسات الواقعية المقارنة إلى أن النمو الإقتصادي والإجتماعي في هذه الدول لا يقلل إطلاقاً من هذا الدور ، بل على العكس ، فإن هذا النمو من شأنه أن يدعم ويؤكد أهمية الدور البيروقراطي في حياة

الامة على كل المستويات الإنتاجية - الزراعة والصناعة والتجارة - والخدمية - التعليم - الصحة - رعاية الشباب - والرعاية الاجتماعية بكل صورها وأشكالها ، التنظيمية ، السياسية والقانونية - تحقيق النظام وسيادة القانون إلخ .

ويشير كل من "ايزنشتات" Eisenstadt و"اليهو كتز" E. Katz إلى أن هناك حالات معاكسة لهذا التيار Countertrend في بعض الدول ، وبالنسبة لبعض التنظيمات حيث تتجه بعض التنظيمات البيروقراطية إلى الإنكماش أو الإختفاء -Debu reaucratization أو أن تتضمن بعض العناصر غير البيروقراطية -Nonbu reaucratic ولكن الإتجاه العام في الدول النامية يشير بشكل عام إلى تزايد دعم النظريات البيروقراطية . خاصة تلك التي ترتبط بعمليات التحديث والتنمية في كل مجالاتها . وهذا هو معنى تزايد الصياغة البيروقراطية للمجتمع .

ويتساءل بعض الدارسين - مثل "لوير" عن الحد الذي يصل إليه هذا الإتجاه المتعلق بتزايد الصياغة البيروقراطية داخل المجتمعات النامية . فما هو مصير هذا الإتجاه عندما يصبح المجتمع متقدماً في مجال الصناعة ، ويحول إلى مجتمع ما بعد التصنيع Post industrial society . هل سيستمر هذا الإتجاه في التصاعد أم أنه سيتراجع وينكمش ؟ ويشير في هذا الصدد إلى مشكلة تظهر في المجتمعات النامية بسبب تزايد معدلات التنمية وبالتالي تزايد عدد التنظيمات البيروقراطية وتضخمها . وهي مشكلة الصراع بين البيروقراطية كنظام جامد يتطلب التقنين والضبط وتحديد النماذج السلوكية بدقة مما لا يدع مجالاً للإجتهد والإبتكار والتجديد ، وبين المهنيين - خاصة أصحاب المهن الفنية العليا الذين يتزايد عددهم Professionalism . ويشير "وارن بنس" W. Bennis فيليب سلاتر P. Slater أن البيروقراطية بما تتضمنه من تقييد للحريات وقمع للإبتكارية الفردية نتيجة حدة التقنين ولا شخصية العلاقات وتمييط السلوك والإجراءات ، تمثل شكلاً عقيماً من التنظيمات لا يصلح كمنطلق لمواجهة المشكلات الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والتنظيمية التي يواجهها المجتمع الحديث . كذلك فإنها تتعارض مع الإبتكارية وإيجاد الحلول غير التقليدية ، وهو أمر مطلوب في الدول النامية . ولكن هل يعني هذا أن البيروقراطية ستتجه إلى الإنكماش ؟ هذا سؤال لا يمكننا الإجابة عليه في المرحلة الحالية من البحث والدراسة . ويطرح "لوير" عدة احتمالات في هذا الصدد . فربما تستطيع التجربة الصينية مستقبلاً أن تثبت لنا إمكان تحقيق التنمية دون تزايد المد البيروقراطي وتغلبه داخل المجتمع . وربما يستطيع

العلماء والمتخصصون في العالم الغربي أن يقدموا لنا نموذجاً جديداً من التنظيمات أكثر مرونة من النظام البيروقراطي وأكثر ملائمة للنظام الإجتماعي الحديث ، وربما تستطيع البيروقراطية إشكها العالي أن تتطلب على القوى الممارسة لها وأن تتخلص من أمراضها Bureaupathology ، وربما تظهر أشكال جديدة من الإدارة تتخلص من الخصائص البيروقراطية . ويقول كوير^١ أنه على الرغم من كل النقد الموجه إلى البيروقراطية ، إلا أنه من الممكن أن يأتى وقت يعمل فيه الباحث "كوير" نفسه من خلال ما أطلق عليه "المتاهة البيروقراطية" Bureaucratic maze (٤٩) . والواقع أن النموذج البيروقراطي الغربي بالشكل الذى صاغه "كوير" خضع للعديد من ألوان النقد ومحاولة التعديل من خلال ما كشفت عنه التطبيقات من مشكلات واقعية ومن أهم من تصدوا لهذا التعديل "روبرت ميرتون" R. Merton الذى ناقش مشكلة الجمود البيروقراطي وتحول الوسائل إلى غايات ومشكلة تقديس التعليمات ، كما ناقش مشكلة جمود الإدارة ، ومشكلة ما أطلق عليه "التعليم التنظيمي" Organization Learning الذى يتمثل فى صب الموظفين فى قالب واحد مما يقود إلى ظهور نماذج كروية لا تسمح بالتجديد ، وناقش أهمية ترك هامش من الحرية للموظف ، وأهمية تطبيق الإدارة الإنسانية ، وضرورة تنفيذ أنماط الإشراف وتوسيع دائرة مشاركة المرؤسين لقرائهم فى إدارة العمل وإتخاذ القرارات (٥٠) . وهناك "فيليب سلزنيك" P. Selznick الذى ناقش مشكلة الرقابة الصارمة داخل التنظيمات والنتائج غير المتوقعة لها ، والتي تؤدي إلى نتائج عكس ما هو مستهدف . ويركز هذا الباحث على أهمية العلاقات الإنسانية فى الإدارة وأهمية تفويض السلطة Deligation كأحد الميكانيزمات التى تحقق فعالية الرقابة داخل التنظيم (٥١) وهناك "الفين جولدنر" A. Gouldner الذى حاول تحليل النتائج المتوقعة وغير المتوقعة للتنظيم البيروقراطي ، وركز بشكل خاص على التعرف على أثر القواعد واللوائح والتعليمات على بناء التنظيم ، خاصة الصناعية التى إهتم بدراستها . وهو يرى أن لهذه القواعد اللائحية الدقيقة أثارها الإيجابية والسلبية على بناء التنظيم ، ناقش كلا منها بالتفصيل (٥٢) . ونستطيع القول بأن الرجوع إلى المنهج الإسلامى وتوجهات الشريعة الإسلامية هو الحل الأمثل للمشكلات التى تعاني منها الإدارة سواء فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء . فالشريعة تضع المبادئ الأساسية لأى تنظيم ناجح مثل المساواة والشورى وسيادة القانون والعدل والإخلاص فى أداء العمل وإتقانه وأداء الأمانة ، ومراقبة الله فى السر والعلن . كما وضعت الشريعة معايير الإختيار وتحديد القيادة ، فقد كان الرسول عليه الصلاة والسلام يختار من أصحابه من

هو أصلهم لكل مجال - الولاية - القضاء - قيادة الجيوش - كتابة الوحي كل حسب قدراته وإستعداداته . وهذا يعني أن الإسلام يضع معايير التقوى والكفاية والإستعداد أساسا للإختيار . وقال تعالى " إِنْ خَيْرٌ مِنْهُ إِسْتَأْجَرْتَ الْإِمِيرَ " (القصاص ٢٦) وقال عليه الصلاة والسلام " من ولي من أمر المسلمين شيئا فأمر عليهم أحداً محاباة فعليه لعنة الله لا يقبل منه صرفاً ولا عدلاً حتى يدخله جهنم ... " (أخرجه أحمد ١/٦٧) هذا يشير الى أن الإدارة الإسلامية تقوم علي التجرد من العلاقات الشخصية وتنبذ الفساد الإداري وتنبه إلى خطورته وتحذر منه وتشير إلى عقوبته في الدنيا والآخرة . يقول عليه الصلاة والسلام " من ولّاه الله عز وجل من أمر المسلمين فأحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم إحتجب الله دون حاجته وخلته وفقره " (رواه أبو داود ١٢٢/٢) وفي هذا إشارة إلى ضرورة التصدي للمصلحة العامة وخدمة الجماهير . ولعل الجانب الأساسي في التوجيهات الإدارية في الشريعة الإسلامية أنها ربطت حسن العمل وحسن أدائه و إتيانه برضاء الله سبحانه وتعالى ، الذي ينسب لنفسه إتيان كل شيء صنعه " صنع الله الذي أنقذهم من سوء... الآية " (النحل ٨٨) . ووجهنا رسولنا عليه السلام إلي " أن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه " وقد عرفت الإدارة الإسلامية مفاهيم ترتيب الوظائف ، وأسس الخدمة المدنية أو العامة والمساواة في الحقوق والواجبات ، ومبدأ تكافؤ الفرصة في طلب الوظيفة العامة ووسائل الترتيب وتنمية الإداريين والرقابة الشعبية والرقابة التنظيمية ، واعتبار الفترة الأولى من التعيين في الخدمة العامة فترة تجربة لتحديد كفاية الموظف العام وصلاحيته ، ومبدأ الكفاية في إختيار الموظفين ونظم الحوافز وأساليب تحديد المسئولية والحساب وربطهما بالوظيفة العامة

ويركز الإسلام على جانب يعد من أهم جوانب التنظيم والإدارة وهي الأخلاق والقيم الأخلاقية ومبادئ العلاقات الإجتماعية وفن التعامل مع الآخرين - الرؤساء والمرؤسين والجمهور - يقول تعالى " وَأَخْفِ مِنْ جَنَاحِكَ لِمَا إِيْتَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، الشعراء 215 ويقول تعالى " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ " (النحل ٩٠) ويذكرنا عليه الصلاة والسلام بضرورة التواضع لأنه لن يدخل الجنة من في قلبه ذره من كبر . وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته " (أخرجه مسلم ١٤٥٩/٣) . وتركز الشريعة الإسلامية على مبدأ الأمانة وتجنب الفس في المعاملات فقد قال عليه الصلاة والسلام " من غشنا فليس منا " . وعن أبي يعلى معقل بن يسار رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول ما من عبد يستترعيه الله رعيه يموت يوم يموت وهو غاشٍ لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة . (أخرجه مسلم ١٤٦٠/٣) ومن المبادئ الأساسية التي أرساها الإسلام في التعامل التيسير على الناس وتجنب كل ما من شأنه أن يسبب لهم المشقة والعناء وهو مبدأ هام في إدارته وقضاء مصالح الناس ببسر وسهولة وتبسيط الإجراءات وبسرعة البت وإتخاذ القرارات اللازمة . فمن عائشه رضي الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في بيته هذا : اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه ، ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فرفق به . (رواه مسلم ١٤٥٨/٣) . ومن المبادئ الإسلامية العامة التي هي أساس أول في التنظيمات سواء على المستوى الداخلي (التعامل مع أعضاء التنظيم المتساوون في المراكز والزيوار والمواقع التنظيمية) أو على المستوى الخارجي أو تعامل التنظيم مع الجمهور المستهلك أو متلقى الخدمة . مبدأ العدل والقسط . يقول تعالى : **وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** (المجرات ٥) وضمن السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله " إمام عادل " . وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل وكلنا يمين : الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم ما ولوا (رواه مسلم ١٤٥٨/٣) . ومن المبادئ الإسلامية الهامة التي تصلح في التطبيق الإداري طاعة ولي الأمر أو طاعة الرؤساء في غير معصية . وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **إسمعوا وأطيعوا** ولو أمر عليكم حبشي كان رأسه زبيبة . (رواه أحمد) ويشير هذا الحديث إلى مبدأ أساسى آخر وهو تعيين الصالح في الموقع المناسب وهو الذى يعبر عنه الآن ، الرجل المناسب في المكان المناسب ، دون النظر إلى لون أو جنس أو حسب أو نسب وتشير الشريعة الإسلامية السمحة إلى مبدأ أساسى في الحياة الاجتماعية بشكل عام وبعد أساسياً في التنظيمات الإدارية وهو التيسير والتواضع والبعد عن التكبر والتسلط . ويقول تعالى : **وَلَا تَجْعَلُوا لِلْأَثَرِ نَجْلاً لِّخَيْرٍ لَا يُرِيدُ غُلُوبًا** (القصص ٨٢) .

وقد وضع الإسلام أساس الإدارة الناجحة حين بين أسس تعيين القيادات ، سواء في مجال الإدارة أو الأعمال بشكل عام ، ويتمثل هذا الأساس في التقوى ، والقدرة على تحمل مسئولية العمل ، والإستعداد لذلك ، وإستحواذ الشخص للمؤهلات والمهارات اللازمة له ، وعدم العرص على تولى الموقع أو طلبه ، حتى لا يكون وراء هذا العرص أو الطلب أو التكالب عليه منفعة مادية يبتغيها أو أى هدف شخصى . فمن أبى موسى

الأشعري رضى الله عنه قال " دخلت على النبي - صلى الله عليه وسلم - أنا ورجلان من بني عمي فقال أحدهما " يا رسول الله أمرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل ، وقال الآخر مثل ذلك ، فقال عليه الصلاة والسلام : " أنا والله لا نول على هذا العمل أحد سأكفه ، ولا أحداً حرص عليه " (أخرجه مسلم ١٤٥٦/٣) . وإلى جانب كل هذه المبادئ التي هي أساس صلاح الإدارة والتنظيمات فقد أوجب الإسلام على الإنسان الوفاء بالعهد وبالعقد ، فإذا ما تولى أحد الموظفين أو القيادات عملاً ما فإنه يدخل في عقد مع الدولة أو مع التنظيم على الوفاء بواجبات والتزامات محددة يجب عليه الوفاء بها ، يقول تعالى " يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ، (المائدة ١) .

ومن بين الأسس التي وضمها الإسلام وتحصل مبدأ أساسياً في الإدارة ، مبدأ الوضوح وعدم التناقض بين القول والفعل ، حيث يجب على الإنسان الالتزام بما يقوله ويعد به ، وهناك العديد من أمراض البيروقراطية ترجع إلى عدم وفاء الموظفين به وأداء أعمالهم في الوقت المحدد أو الذي يحدونه مما يضيع الكثير من الوقت والجهد والنفقات - يقول تعالى " يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون بكمبر مقنا عتج الله أن تقولوا ما لا تفعلون " (الصف ٢-٣) .

وبشكل عام نستطيع أن نقول أن مبادئ الإدارة في الإسلام تقوم على الالتزام الديني ومراقبة الله كأساس أول ، ثم على ماسبق أن أوضحناه من مبادئ ، إلى جانب مبادئ أخرى هامة لا يتسع المجال لها هنا ، ولكنها كفيلة بتنقية التنظيمات من أمراضها المنتشرة والمعوقة للتنمية ، وإرسائها على أسس تكفل لها السلامة في بنائها الداخلي والإنضباط والكفاية في وظائفها والأخلاقية في التعامل مع الجمهور (٥٣) .

مراجع الفصل الأول

(١) دكتور "نبيل السمالوطي" : علم إجتماع التنمية . الهيئة العامة للكتاب فرع اسكندرية ١٩٧٤

(2) Rocheer , Guy : A general introduction to sociology ; A theoretical perspective : Macmillan , 1972 ; p. 467 .

(٣) إيفانز بريتشارد : الأنثروبولوجيا الإجتماعية - ترجمة الدكتور أحمد أبو زيد منشأة المعارف - الطبعة الثانية سنة ١٩٩٠ :

(٤) دكتور نبيل السمالوطي : المصدر السابق ، الفصل الأول

(5) Rocher . cit . pp. 467 - 468

(6) Ibid . p. 469

(٧) ويتضح التوجيه الأيديولوجي الإستعماري في نظرية "روستو" من أنه كتب هذه المذكرة بتكليف من وكالة المخابرات الأمريكية خلال فترة حكم كندی وإشراف نائبه "جونسون" . ويحاول هذا النموذج صياغة مجتمعات العالم الثامن صياغة غربية لربطها بحركة الإحتكارات الأمريكية - انظر البحث الذي قدمته الى المؤتمر الفكري الأول للتربويين العرب في العراق في الفترة من ٧-١٥ يونيو بعنوان : بحث في نماذج التنمية والتحديث الحضاري في العالم الثالث . مع تقديم نموذج للتوازن .

(٨) إرجع إلى كتابنا بعنوان : البناء النظري لعلم الإجتماع - دار الكتب الجامعية سنة ١٩٧٤ .

(9) Peries , Ralph ; Studies in the sociology of development Roter dam university press 1969 . p. 50 .

(10) Ponsion : National development , A sociological contribution : Noriton , The Hague 1963 . p. 80 .

Nurks ; Ranger : Problems of capital formation in underdeveloped countries - oxford 1960 .

(11) Seger : Imogen : Sociology For the modern mind : The Macmillan Co . N. Y. 1972 pp. 285 - 289 .

(١٢) لفهم هذه النظريات يمكن الرجوع إلى كتابي عن علم إجتماع التنمية - خاصة الفصل الأول - مدخل التحضر والمدخل الديموجرافي .

(13) Seger I . op. cit p. 239 .

(14) Rocher , op. cit p. 470 .

(15) After , D : The politics of modernization ; University of Chigago press 1965 .

(16) Eisenstadi : S, F : Modernization Protest and Change :Englewood Clifs . N. I-Prentice Hall 1960

(17) Singer , Hans : International development : Mc Graw Hill N. Y. 1964

(١٨) من يرغب في الحصول على المزيد من المعلومات حول التنمية السياسية أن يرجع إلى دراسة أبتز: التي سبق أن أشرنا إليها وإلى الدراسة التالية :

Organski : A.F.K: The stages of political development Alford A. Knept . N.Y. 1965 .

(19) I. L. O : social change and social progress in Africa 1968 . pp. 5 - 15 .

(20) Ponsioen . op. cit pp. 14 -22 .

(21) Moore : Wilbert E., Social change - Prentice Hall 1963.pp. 89-90

(22) Larson , O Rogers , E.Rural society in transition : The American setting - in Copp . J. (ed) Our changing rural society - Iowa state university press 1962 p. 41 .

(23) Kuznets , Simon :Six lectures on economic growth .Grenco III : The Free press 1959 p. 342 .

(٢٤) ومثال هذا الدراسات التالية :

Rocher . G. op. cit - chapter 13, Allen Francis R. Socio-cultural dynamics : An introduction to social change . The Macmillan Co . N. Y. 1971 Chapelo Bennis , K. (eds) The planning of change - Halt Rinsbart K. Y. 1969 .

(25) Bennis W : Theories and methods of applying behavioural sciences to planned organizational change : in Bennis et - al . (eds) Ibid .

(26) Seger , I. op. cit pp. 289 - 293 .

(27) Ibid . pp. 293 - 304 .

(28) Ibid .

(29) Allen . F. op . cit p. 340 .

(٢٠) لمعرفة نظرية "توينز" إرجع الي كتابي . عن علم اجتماع التنمية - الفصل الأول مدخل النماذج المثالية - وقد ترجم كتاب "توينز" من الألمانية الى الإنجليزية تحت عنوان :

Fundamental concepts of sociology : Gemeinschaft and Gsse-Ischaft , Trans by C, Loomis N. Y. Harper and Row 1763 .

(31) Hoselitz , Bert : Main concepts in the analysis of social implication s of technological change ; in Hoeselitz and Moore (eds) : Industrialization and society : The Hague-Unisco 1963 - p. 12 .

(32) Rober Lauer .

(33) Ibid . p. 331 .

(34) Wilbur Schram and W. Lee Ruggels : How mass media system grow : in Communication and change in the developing countries (ed) D. Lerner and W. Schram : Honolulu : east - west center press 1967 pp 64 - 65 .

(35) Lauer : op . cit p. 331

(36) Ibid P. 332 .

(37) Ibid .

(38) Everett M. Rogers and Rambel J. Burdge : social change in Rural societies : 2 nd ed : N. Y. Appleton century crofts 1972 - Lauer . op . cit

(39) R. Lauer : op . cit pp. 334 - 335 .

(40) Max Weber : The theory of social and economic organization : Trans by T. parsons and henderson .N. Y. Oxford - university press 1957 pp.150 - 160 .

(٤١) نبيل السالمطى : التنظيم المدرس والتحديث التربوى : دار الشروق - جدة سنة ١٩٨٦ ص ٣٧- ٣٩ .

(42) H.H.Gerth and C. R. Mills : From Max Weber : essays in sociology . N. Y. Oxford university press 1940 pp. 204 - 216 .

(43) Lauer : op . cit pp. 334 - 335 .

(44) Ibid

(45) See Merle Fainsod : Bureaucracy and modernization . The Russian and Soviet case in : La Palombara (ed) : Bureaucracy and political de-

velopment - in : Lauer : p 335 .

(46) Martin King White : Bureaucracy and modernization in China : The Maoist Critique . American sociological Review 38 1973 156 .

(٤٧) للمزيد من التفاصيل حول مشكلات البيروقراطية في الدول النامية إرجع الى :

R. Lauer - op. cit . pp. 334 - 336 . S.C. Dube : Bureaucracy and nation building in transitional societies : International social science Journal 16 (1964) pp. 233 - 236 and Hunler : Modernizing peasant societies , The same Journal pp. 198 - 200 .

(48) Joseph Spengler : Bureaucracy and economic development in J . Palombara : (ed) Bureaucracy and political development : prin. La .citon : Princiton University press 1963 pp. 225 - 227 . in Lauer - p 338 .

(49) R. Lauer op. cit p. 338 .

(50) Robert Merton , et - al : Reader in bureaucracy : Glencoe : The Free press 1960 pp 9 - 15 .

(51) Philip Selznick : An approach to the theory of bureaucracy . American sociological Review VIII 1943 pp 47 - 54 .

(52) Alvin Gouldner : Patterns of industrial bureaucracy : The Free press : Glencoe 1954 .

(٥٣) نبيل السماوي : التنظيم المدرسي والتحديث التربوي مصدر سابق ص ٤٦ - ٥١ .

4

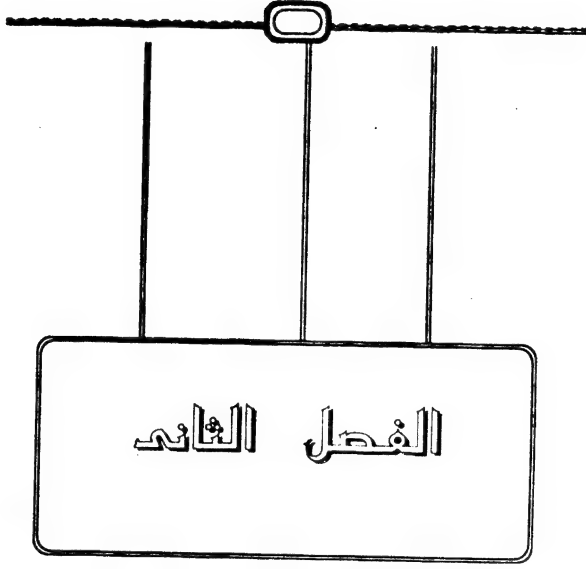
4

4

4

4

4



١- مقدمة .

٢- أهم المتغيرات المتضمنة في التنمية الاقتصادية :

(أ) حجم المدخرات وحجم الإستثمار .

(ب) حجم الأسواق .

(ج) معدلات التصنيع .

٣- التنمية الاقتصادية والحياة الاجتماعية :

(أ) التنمية الاقتصادية والبناء الاقتصادي للمجتمع .

(ب) " " " الديموقراطية في المجتمع .

(ج) " " " الاجتماعي .

(د) " " " وبناء الشخصية الإنسانية .

٤- التحديث التكنولوجي والتحديث التربوي .

٥- مراحل النمو الاقتصادي وموقع الدول النامية على المتصل الاقتصادي .

٦- مناقشة نظرية المراحل عند "روستو" ونقد النموذج الغربي في التنمية .

٧- العلاقة بين التقليدية والحداثة ومسارات وإتجاهات التحديث .

٨- مصادر الفصل الثاني .

يطرح 'فرانسيس ألين' F. Allen في دراسة له عن الديناميات الاجتماعية والثقافية . السؤال التالي : ما هي العوامل التي أدت ببعض الدول إلى التقدم الحضارى بينما ظلت الدول الأخرى متخلفة ؟ ويقول آخر ما هو السبب فيما نلاحظه اليوم من تفاوت ظاهر بين الدول من حيث الفنى والفقير ومستويات الإنفاق والخدمات والدخول ؟ . وما هي العوامل التي أدت إلى الإتساع المتزايد للفجوة بين الدول المتخلفة والمتقدمة في عالم اليوم . ويشير الباحث المذكور إلى أن مفتاح الحل الأساسى يكمن فى التصنيع . فالدول المتقدمة تبنت وطبقت سياسة التصنيع منذ عدة أجيال مضت بينما تخلفت الدول المتخلفة في هذا المضمار (١) . ويقول آخر فإن الفرق الأساسى يكمن فى عمليات التنمية الإقتصادية . وهذه العمليات الأخيرة يجب أن نفهمها بالمعنى الواسع . فكما يشير 'هولاند هنتر' H. Hunter فإن التنمية الإقتصادية هي عملية تغيير شامل في كافة جوانب المجتمع حيث أنها تقتضى إستحداث مجموعة من الأبعاد الإجتماعية كالبعد السياسى والإدارى والسيكولوجى والقيمى ... الخ

وعلى الرغم من سطحية هذا التحليل الذى قدمه 'ألين' لعوامل تقدم الدول الغربية وتخلف دول العالم الثالث لأنه لم يقل شيئاً عن العوامل ولم يفعل أكثر من الوصف ، إلا أنه ينبهنا إلى أهمية التنمية الإقتصادية فى تقدم المجتمع . والواقع أن الإجابة الموضوعية على السؤال الذى طرحه 'ألين' يقتضى عدم الإقتصار على العوامل الإقتصادية فحسب ، وإنما يجب أن تمتد لتشمل العلاقات الدولية وظاهرة الإستعمار والقهر السياسى والإستنزاف الإقتصادى للمستعمرات وسياسة التعويق وإبقاء حالة التخلف فى المستعمرات التى أتبعتهما الدول الغربية الخ .

وعلى الرغم من أن معيار التخلف والتقدم لا يمكن أن يقتصر على البعد الإقتصادى وحده ، إلا أننا يمكن أن ننظر إلى هذا البعد على أنه المحور الذى تدور حوله الأبعاد الأخرى فى إطار نظرة تكاملية للعوامل . ويمكن القول بأن أهم معيار مأخوذ به اليوم للتقدم والتخلف ، هو متوسط الدخل الفردى وهناك الكثير من الاعتراضات على هذا المعيار لأنه ليس حاسماً فى التمييز وإلا إعتبرنا الكويت أكثر تقدماً من إنجلترا . ولكنه مع هذا يعتبر المعيار الموضوعى المقبول لحد ما . ويذهب 'كوزنتز' Kuznetz و'ليبنشتاين' Leibenstien إلى أنه يمكن إعتبار متوسط الناتج من السلع لكل فرد إلى جانب متوسط الدخل الفردى على أنهما معياران مقبولان للتنمية

الإقتصادية على الرغم من عدم إمكان إعتبارهما معيارين كاملين لأنهما لا يفتنيان عن النظرة الشمولية للواقع الإجتماعى والإقتصادى ككل .

ويذهب "وايم اجبرن" W. Ogburn أن هناك ارتباطاً إيجابياً مرتقماً (وصل إلى ٩ . فى بحث أجري على ٥٢ دولة) بين متوسط الدخل الفردى وبين متوسط إستهلاك الفرد من الطاقة المستمدة من مصادر غير حيوانية . ويميل الكثير من الباحثين مثل "إيثيل دى سولا بول" إلى عدم مناقشة قضية التنمية الإقتصادية فى ضوء مسألة الإنتاج والإنتاجية ومتوسط الدخل الفردى فحسب ، ولكنه يضيف إلى جانب هذا البعد المادى مجموعة من الأبعاد السوسولوجية وفى مقدمتها بعد القيم والدافعية لدى أعضاء المجتمع . وهو يركز بصفة خاصة على مدى إنتشار الروح العلمانى secularism وتحكيم العقل عند تفسير الأحداث والوقائع وعدم إرجاعها إلى عوامل غيبية تتجاوز قدرتنا الإنسانية على الفهم * . كذلك فهو يركز على الدافعية للإنجاز . وسوف نناقش هذه النقطة بالتفصيل فى فصل قادم وعند عرضنا لنتائج الدراسة الميدانية (٣) .

وبدلاً من الإقتصار على معيار واحد للتخلف والتقدم الإقتصادى ، نجد أن الكثير من العلماء يفضلون تحديد مجموعة من مؤشرات التخلف . ويحدد "الين" أهم مؤشرات التخلف الإقتصادى فيما يلى :

أولاً : كبر نسبة العاملين فى الزراعة والإنتاج الأولى بحيث تتراوح بين ٧٠٪ ، ٩٠٪ من جملة العمالة الكلية داخل المجتمع .

ثانياً : انخفاض الإنتاجية الزراعية نتيجة لإنتشار البطالة المقتمة وإنخفاض المستوى التكنولوجى .

ثالثاً : إنخفاض معدل رأس المال - العامل

رابعاً : إنخفاض متوسط الدخل الفردى حتى يكاد يصل الى مستوى الكفاف.

* عالجت فى هذا الفصل علاقة التحديث والتنمية بالفكر الدينى والفكر العلمانى بالتفصيل .

خاصاً : حيز أغلبية سكان المجتمع عن الإذخار نتيجة لإنخفاض الدخل .

سادساً : إنقسام المجتمع إلى طبقتين - أغلبية فقراء وأقلية أغنياء هم ملاك الأراضي . وهم غالباً ما يسيئون توجيه مدخراتهم .

سابعاً : إنخفاض المستويات الفنية والإدارية والمهارية .

ويمكن القول بأن عملية تحديث وتنمية مجتمع يتسم بهذه الخصائص الاقتصادية إلى جانب سمات إجتماعية متخللة مثل كبر حجم الأسرة وإنخفاض مستوى التعليم وغياب التعليم الفني وانتشار الفكر الخرافي والقيم والممارسات المعوقة للتقدم والمضادة لروح العلم ... ألخ ، لابد وأن تكون في غاية الصعوبة والتعقيد . ويشير "الين" إلى أن هناك ثلاث مراحل لهذه العملية يجب أن تكون واضحة ومتميزة وهي :

أولاً : تحقيق المتطلبات الأساسية لإنطلاق التحول الصناعي .

ثانياً : الإنطلاق الفعلي للصناعات داخل المجتمع .

ثالثاً : حدوث النتائج الكبرى بعيدة المدى التي تترتب على تحول المجتمع إلى مجتمع صناعي وهو ما يطلق عليه الحضارة الصناعية .

ومن المعروف أنه يترتب على عمليات التصنيع مجموعة من التغيرات المصاحبة في المجالات السياسية والسكانية والسيكولوجية .. ألخ . ولكن لا يجب أن نفهم من هذا أن التصنيع سوف يؤدي إلى نتائج متشابهة تماماً في كافة المجتمعات التي تتبنى الصناعة . فنموذج التغير الذي يحدث داخل أي مجتمع سوف يختلف بالضرورة عن تلك التي تحدث داخل أي مجتمع آخر . وسوف يتوقف نموذج التغير على عدة عوامل تتعلق بتاريخ المجتمع وظروفه ونظامه الإقتصادي والسياسي ، كأن يكون مجتمعاً رأسمالياً أو اشتراكياً . ولا شك أن ظروف كل مجتمع هي التي تحدد احتياجاته وقرارات التنمية داخله فقد يكون المجتمع محتاجاً إلى تكنولوجيا تعتمد على كثافة رأسمالية عالية ، كما قد يكون محتاجاً إلى نوع من التكنولوجيا ذي الكثافة العالية من قوة العمل ، وقد يكون أكثر احتياجاً إلى تحقيق التكامل والوحدة السياسية والإجتماعية ألخ

أهم المتغيرات المحتضنة في التنمية الإقتصادية

وإذا كانت التنمية عملية شاملة ومتعددة الأبعاد حيث تضم أبعاداً إدارية وإقتصادية وتربوية وصحية ألخ ، فإننا نرى أن التنمية الإقتصادية تحتل مكانة خاصة ، على

أن تنحصر في موضعها الصحيح والمناسب . وهي أنها وسيلة المجتمع لتحقيق أهدافه التي يحددها نسق القيم داخله وأيديولوجية المجتمع وفلسفته الاجتماعية . وطالما أننا نتحدث عن التنمية الاقتصادية فإنه يجب علينا أن نتحدث عن مجموعة من المتغيرات حدها لنا "لين" فيما يلي (٤) :

أولاً : حجم المدخرات التي يمكن استثمارها .

ثانياً : حجم الأسواق القلينة والتي يمكنها إستيعاب السلع والخدمات .

ثالثاً : عمليات التصنيع بكافة أشكالها وأنواعها ومتطلباتها

ويؤكد "ميجن" أنه إذا لم تتطابق أهمية هذه المتغيرات الثلاثة بشكل مناسب فإنه لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تتطابق بالكفاءة المطلوبة . ويحسن بنا الآن أن نفصل القول في هذه العمليات

أولاً، حجم المدخرات : The volume of saving

يحتل هذا العامل الإقتصادي أهمية كبرى في عملية التنمية . ذلك لأن الدول النامية تعاني من دائرة الفقر الضيق . فهي تتسم بضعف الإنتاج والإنتاجية . في مجال السلع والخدمات كما أنها تتسم بثقل الموارد وضعف التكوين الرأسمالي وإنخفاض الدخل القومي وبالتالي بإنخفاض الدخل الفردي . وهذا الأخير يحول دون إمكان الإدخار وهو الأساس الأول للاستثمار . ومن البديهي أنه يجب على الدول الفقيرة تدبير رأس المال اللازم للتنمية . إذا ما حاولت تغيير أوضاعها المتخلفة

ويتم هذا الأمر في جميع الدول من خلال الإعتماد علي المدخرات الوطنية في المحل الأول . ويشير "روبرت هيلبرونر" R. L. Heilbroner إلى أن الإدخار لا يعني مجرد إيداع الأموال داخل البنوك فحسب . ولكنه يعني كذلك إدخار القوى العاملة والمعدات المادية . . وهو يقصد بذلك أنه يجب أن تخطط قوة العمل داخل المجتمع وتوجه لأغراض أهداف التنمية من خلال تحويل العمالة غير المنتجة إلى عمالة فنية متخصصة . والقضاء على ظاهرة البطالة المقنعة داخل بعض الدول المتخلفة . وإيجاد عمل إنتاجي يستوعب من لا عمل لهم أو من يعملون في مجالات لا تحتاجهم بالفعل . وهناك العديد من المعوقات التي تقف في سبيل تنمية المدخرات الوطنية داخل

الدول النامية . وفي مقعمتها إنخفاض مستوى معيشة جماهيرها - خاصة الفلاحين وهم الأغلبية - إلى ما دون الكفاف . هذا إلى جانب إنخفاض المستويات التعليمية والصحية والتكنولوجية الخ . ويتسائل بعض الباحثين مثل "الين" عما إذا كان الموقف بهذا الشكل في الدول النامية لا رجاء فيه وهو يرى أنه يمكن تحقيق التنمية في تلك الدول خطوة بخطوة وأن المطلب الأساسي والملح هو تبني برامج معينة للتصنيع . ويشير بأنه في غياب رأس المال الوطني الكافي ، يمكن لتلك الدول أن تستعين بقروض خارجية في شكل نقدي أو عيني . سواء من دول أو من هيئات دولية . ولكنه يؤكد أن الجزء الأساسي من الأموال اللازمة للتنمية يجب توفيرها داخليا . ويجب هنا أن نشير إلى ما يعترض عملية القروض الخارجية من مشكلات كبيرة تتمثل في ما قد تفرضه الجهة أو الدولة صاحبة القرض من شروط وما تمارسه من ضغوط إلى جانب مشكلات الفوائد العالمية ، وهناك مشكلة أخرى تواجه أغلب الدول النامية وهي مشكلة زيادة السكان بمعدلات عالية . خاصة في بداية التحول الإنشائي أو خلال مرحلة الانتقال ، تحت تأثير استيراد الأدوات الحديثة والأخذ بأساليب الوقاية والعلاج الحديث . وهذا يلقي مزيداً من الأعباء على برامج وخطط التنمية . ذلك لأن هذه الخطط يجب أن تحقق زيادة في الدخل القومي بمعدل يفوق النمو السكاني . ذلك لأن عدم تحقيق هذا الأمر يؤدي بمتوسط الدخل الفردي إلى الجمود أو حتى إلى الهبوط أحياناً . ويذهب "هانز سنجر" H. W. Singer و"هيلبرونر" إلى أنه إذا كان حجم المدخرات التي توظف في مجالات استثمارية يدر ناتجاً يتزايد بسرعة تفوق سرعة تزايد السكان داخل المجتمع، فإن هذا يعني بدء إنطلاق عملية النمو الإقتصادي التراكمي داخل المجتمع . وهما يطلقان على هذا المبدأ مصطلح القانون الحديدي للنمو الإقتصادي The iron law of economic growth^{*}

ثانياً: حجم الأسواق : The size of markets

يتوقف حدوث التنمية الإقتصادية ومعدلاتها إلى حد كبير على حجم إتساع الأسواق .

* The iron law of economic growth is that " So long as the amount of saving coupled with the fruitfulness of that savings result in the rise in the output is faster than the rise in population , cumulative economic growth will take place . Heilbronner , R. The great ascent , N. Y. Harper 1963 p. 104 .

فلا أسواق المصدرة أو ضيقة النطاق يمكن أن تكون معرقلاً خطيراً لنمو الإقتصادى . واتساع حجم السوق يعنى كثرة الطلب على السلع والخدمات ، وهذا هو ما يدفع المستثمرين إلى الإنتاج ويضمن لهم توزيع منتجاتهم وزيادة أرباحهم ويشجعهم المنظمين ورجال الإدارة والإقتصاد إلى الابتكار والإختراع وإغراق الأسواق بمنتجات جديدة طالما أن حجم الأسواق كعامل إقتصادى لا يلقى بمفرده إلى النمو الإقتصادى بمعزل عن مجموعة أخرى من العوامل الإجتماعية والسياسية والثقافية والسيكولوجية . وينفس المعنى يمكن القول بأن توافر الموارد المالية القابلة للإستثمار لا يلقى بمفرده إلى التقدم الإقتصادى داخل المجتمع . ذلك لأن مثل هذه الموارد يمكن أن توجه إلى خزائن الصلوات التقليدية Traditional elites بدلاً من توجيهها إلى إستثمارات إنتاجية كما حدث بالفعل فى أغلب الدول النامية فى الماضى . وخير مثال لنا على هذا مصر - فى عهد ما قبل الثورة - حيث كانت أغلب الأموال مركزة فى يد الإقطاعيين ، وكانت توجه إلى مجالات غير إنتاجية كالمضاربة على الأرض والإنفاق البذخ والإسراف فى البنوك الأجنبية . وهذا هو أحد الأسباب التى عرقلت النمو الإقتصادى فى مصر زمناً طويلاً .

ثالثاً: تزايد عمليات التصنيع والتحديث الزراعى

يمكن القول بأن التكنولوجيا هي المفتاح الحقيقى لزيادة الإنتاج . فالإنسان يستطيع تحقيق مستويات عليا من الإنتاج بقل قدر من الجهد والنفقات من خلال أساليب الميكنة الحديثة . وتكمن المشكلة الأساسية أمام الدول النامية - كما سبق أن أشرنا - فى كيفية تدبير الأموال اللازمة لشراء الأجهزة التكنولوجية الحديثة وإرساء دعائم البناء الأسفل إقتصادياتها (مثل إنشاء الطرق والكبارى ومحطات القوى الكهربائية والسدود وأجهزة الإتصال الحديثة والبنوك والمصارف الخ) وهو ما يطلق عليه الهياكل الأساسية اللازم توافرها لإنطلاق التصنيع بمعدلات سريعة .

يضاف إلى هذا أن إحدى العقبات التى تحول دون الإقتناع بالتكنولوجيا الحديثة داخل الدول النامية ، هي إنعدام القدرة على إستيعابها وإستخدامها بكفاءة نظراً لعدم توافر أطقم الفنيين المدربين عليها أو عدم توافر الكوادر التنظيمية والإدارية والفنية اللازمة . وهذه المشكلة ترجع إلى طبيعة ونوعية الجهاز التعليمى فى تلك المجتمعات ، وإلى إنتشار الأمية الفكرية والهجائية داخلها . ويشير 'فرانسيس إلين' إلى أنه يمكن لهذه الدول أن تسمير على الأسلوب الغربى خطوة خطوة ، من خلال الإنتقال من العصر

الحرفى إلى عصر التكنولوجيا الحديثة على مراحل متتابعة . غير أنه يرى أن هذا الأسلوب البطيء فى التحول الإقتصادى أمر مرفوض لدى هذه الدول التى تتطلع إلى الحاق بعالم النصف الثانى من القرن العشرين بكل ملامحه التكنولوجية والفنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية . وهو يرى أنه لا مناص من إستعانة هذه الدول بالقروض والخبرات والمعونات الخارجية من أجل إطلاق برامج طموحه للتصنيع .

وعلى الرغم من أهمية التركيز على تنمية قطاع الصناعة ، إلا أنه يجب الاهتمام بنفس القدر بقطاع الزراعة - التى يعتبرها البعض صناعة بيولوجية - ذلك لأن هذا القطاع يلعب دوراً حيوياً فى عملية التنمية والتحول الصناعى ذاته .

فالناتج الزراعى فى أغلب الدول النامية يشكل نسبة كبيرة من الصادرات وهى الأساس الأول فى جلب الأموال التى تولف فى شراء معدات التنمية من الدول المتقدمة هذا إلى جانب أنها تمثل نسبة كبيرة من المواد الأولية للصناعة كما أنها هى التى تمد الأهالى بإحتياجاتهم المتزايدة من الطعام والمواد الغذائية التى يتزايد الطلب عليها مع إرتفاع المستوى المعيشى . يضاف إلى هذا أن تحديث الإنتاج الزراعى من خلال الإستعانة بالتكنولوجيا الزراعية الحديثة سوف يحدث تغيرات فى نوع وهيكلة العمالة داخل المجتمع سواء من حيث الكم والكيف . فمن حيث الكيف سوف ترتفع المستويات المهنية والتخصصية للعمال الزراعيين الأمر الذى يزيد من كفاءتهم الإنتاجية . ومن ناحية الكم فإن ميكنة الزراعة سوف تتيح فائضا من عمال الزراعة يمكن توجيههم إلى العمل فى مجالات إنتاجية مطلوبة مثل إنشاء الطرق والسدود ومحطات القوى والعمل الصناعى الخ ، وذلك بعد تدريبهم مهنيا بما يتلاءم مع متطلبات الأعمال الجديدة (٦).

والواقع أن تحديث المجتمعات الريفية فى الدول النامية يتطلب عدة إصلاحات تكنولوجية وتنظيمية . ويتمثل الأولى فى تصنيع الريف وإمداده بالقوى الكهربائية ومحاولة إعادة تنظيمه عمرانياً وتحديث الزراعة داخله... الخ أما الإصلاحات التنظيمية ففى مقفمتها إصلاح الزراعى وتغيير نظم الملكية الزراعية وإصلاح العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، وتحسين أساليب إستغلال الأرض من خلال الأخذ بنظم التجميع الزراعى بشكل يسمح بالإنتفاع بالتكنولوجيا الزراعية الحديثة ، والقضاء على ظاهرة التفتت الملاحظة - كذلك يجب الإستعانة فى هذا الصدد بتطبيق نظم التعاون الزراعى المتقدمة

ويشير "الين" إلى أن هذه التحولات الاقتصادية والثقافية سوف تواجه داخل المجتمعات التقليدية بمقاومة عنيفة من النظم القائمة ذات التاريخ الطويل . كما أنها تواجه بمقاومة من بناء القوة السياسي والاقتصادي والاجتماعي القديم المتمثل في طبقة الإقطاعيين أصحاب السلطة التقليدية . غير أن هذه المقاومة سوف تنزل أو تخف حدتها مع استمرار فرض النظم الجديدة وتطبيقها . والواقع أنه لا يمكن تطبيق التنمية الاقتصادية داخل أى مجتمع مع استمرار النظام الإقطاعي داخله بما يتضمنه من إنفاق بنخي ومضاربة بالأرض وعدم ترشيد الإنفاق وتخلف أساليب الإنتاج الزراعي . ويجب هنا أن نشير إلى صعوبة التغيير أو التحديث الحضاري للمجتمعات الزراعية . وقد أوضحت "باربارا وارد" B. Ward في دراسة لها عن الأمم الغنية والأمم الفقيرة (٧) . أن أمالي المجتمعات التقليدية يرتبطون بمجموعة من التقاليد والأصول التاريخية الموروثة للتقدم . والتي ظلوا يتوارثونها عبر آلاف السنين . وهذا هو ما يكسب النظم والقيم والعلاقات داخلها نوعاً من القداسة في نظر الأمالي . ولهذا فإن محاولة إقناع الفلاح في الدول النامية بتغيير الأساليب التقليدية في الزراعة أو في المعيشة أو في تربية أولاده أو في علاقاته مع الآخرين . مسألة تواجه بالعديد من الصعوبات والمعوقات . بالمقارنة بأمالي المجتمعات الحضرية الصناعية الحديثة . ويشير "الين" إلى أن إتساع حجم السوق وتزايد الطلب على المنتجات الزراعية - سواء الغذائية أو المواد الخام - من شأنه أن يعد الفلاحين بحافز كاف لزيادة إنتاجهم طلباً للمزيد من الربح . وهذا يدفعهم إلى قبول الأخذ بمقتضيات التحديث الزراعي (المكنة الزراعية والبذور المنتقاة والأسمدة الكيماوية والأساليب المستحدثة والموايد الجديدة ... الخ)

ومن غير المتوقع أن يتم هذا التحول في فترة زمنية قصيرة . فهو كتحول فكري وسلوكي يتطلب فترة طويلة نسبياً من الزمن .

ويمكن القول بأن إطلاق عمليات التصنيع داخل أى مجتمع نام . أمر يتوقف إلى عدة متغيرات مترابطة . منها تحديث الزراعة بحيث يمكنها أن تحقق من خلال التصدير - رأس المال اللازم لإستيراد أجهزة التقدم أو التكنولوجيا الصناعية الحديثة . وتحقيق التراكم الرأسمالي المنشود . وإمداد الصناعة بالمواد الخام اللازمة للصناعات الاستهلاكية والوسيطة . كذلك فإن تحديث الزراعة بحرق الكثير من الأيدي العاملة المطلوبة في قطاعات الصناعة وإرساء دعائم البناء الأسفل لاقتصاديات المجتمع . وتتطلب التنمية الصناعية كذلك قدراً كبيراً من الإذخار وتوسيع الأسواق وتحقيق التراكم

الرأسمالي وتقريب العاملين والأخذ بنظم الإدارة الحديثة وتطوير النظم التعليمية الحديثة وتوظيف التعليم في خدمة برامج التنمية الشاملة . يضاف إلى هذا كله أن عمليات التصنيع تقتضى إحداث تحولات في نموذج الشخصية السائد لدى الأهالي ، حيث يجب إحداث تغير في نموذج الفلاح القديم المتخلف Old time peasant type في اتجاه النموذج الموجه للإنجاز والإبتكار Innovative achievement oriented type وهذا التغير هو مسئولية أجهزة الإتصال والتربية والتنشئة الإجتماعية بوجه عام .

هذه المتغيرات أو غيرها أمر يحدث بالفعل داخل الدول النامية بمعدلات ودرجات متفاوتة من الكفاءة . ويمكن النظر إلى التصنيع على أنه مرحلة أو عملية داخل خطة التنمية الشاملة . وإن كان يعد حجر الزاوية فيها . وبناء على هذا فإنه لا يمكن القول بأن التصنيع هو العامل الوحيد في التحديث الحضارى أو بلئه مرادف له . أو بأن الناتج الصناعى هو المؤشر الوحيد لتحديث المجتمع . بل أن محاولة إستحداث بعض الصناعات داخل المدن دون تحديث الزراعة والقيم والنظام السياسى والتعليمى ... من شأنه أن يخلق مشاكل إجتماعية وإقتصادية . وهي ما يطلق عليه الثنائية الإقتصادية Dual economy أو مشكلة الثنائية التكنولوجية أو الإيكولوجية . ويحول دون تكامل المجتمع . فالتصنيع يجب أن يرتكز على أساس تعليمى وقيسمى وإدارى وثقافى ملائم وأن يتم - داخل الدول النامية - فى ظل خطة التحديث الحضارى الشامل .

التنمية الاقتصادية وأثرها على الحياة الإجتماعية :

إذا كانت التنمية الإقتصادية هى وسيلة المجتمع المتخلف الأساسية لبلوغ أهدافه الإجتماعية المنشودة ، فإننا يجب أن نكون على وعى بأثر هذه التنمية النوعية ، على بناء المجتمع وما يسوده من نظم وعلاقات وتنظيمات . والواقع أن التصنيع - بمعناه الواسع الذى يشمل المكنة الزراعية بإعتبار أن الزراعة وتربية الحيوان صناعة بيولوجية - هو لب التنمية الإقتصادية ولذا يحسن أن ندرس الجوانب الإجتماعية للتصنيع . ولا يجب أن يفهم من هذا أن التنمية الصناعية سوف تحدث نفس الآثار بشكل واحد داخل كل المجتمعات . فلا شك أن هذه الآثار تحدث بدرجات متفاوتة داخل كل مجتمع على حدة . ويرجع الاختلاف النسبى إلى إختلاف الثقافات والأصول التاريخية وإختلاف الظروف السائدة قبل التحول الإنمائى فى إتجاه التحديث إلى جانب الأطر القيمية والإقتصادية والسياسية للمجتمعات . وعلى الرغم من ذلك فإن الدراسات الميدانية فى مجال علم الإجتماع والعلوم المتداخلة معه ، قد كشفت عن وجود مجموعة

من الآثار المتشابهة إلى حد كبير للتصنيع على الحياة الاجتماعية وعلى بناء الشخصية وعلى العلاقات بين الناس وبين التنظيمات وسوف نناقش أهم هذه الآثار فيما يلي :

أولاً: التنمية الاقتصادية والبناء الاقتصادي :

هناك العديد من الآثار الاقتصادية للتصنيع ، في مقدمتها إعادة توزيع نظام المعالة داخل المجتمع حيث تقل نسبة العاملين في الزراعة والحرف الأولية ، وترتفع نسبة العاملين في الصناعة والخدمات . كذلك فسوف يزداد الطلب على العمالة المتخصصة والأيدى العاملة الفنية الماهرة ، وقل الطلب على الأميين وغير المهرة ، يضاف إلى هذا أنه سوف يزداد الطلب على أصحاب المهن المتخصصة العليا كرجال الإدارة وخبراء التخطيط والمهندسين والمنظمين والأطباء ، ومن شأن العمليات الصناعية أن تحدث تنوعاً كبيراً في الأعمال والتخصصات والمهن سواء على مستوى العمل اليدوي أو على مستوى العمل الكتابي أو الإداري أو الفني . وهذا ما يؤدي بدوره إلى تعدد نسق المكانات والألوار والأوضاع الاجتماعية ، الأمر الذي يفسح الطريق إلى تزايد معدلات الحراك المهني والاجتماعي والطبقي داخل المجتمع . ولا شك أن العلاقة بين التنمية الصناعية والدخل القومي علاقة واضحة ، فهذه التنمية تزيد من الدخل القومي ، الأمر الذي ينعكس بالتالي على متوسط الدخل الفردي وعلى مستوى السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد وهادة ما يسهم التصنيع في تزايد حجم الاستثمار ، عن طريق إعادة استثمار جزء من العائد الصناعي سواء من قبل المستثمرين الأفراد أو من قبل الدولة كصاحبة بعض الصناعات أو من خلال تدخل الدولة عن طريق النظم الضريبية التي تفرضها على المستثمرين . وترتبط حركة التنمية الصناعية داخل المجتمع بما يمكن أن نطلق عليه الحضارة الصناعية ، وتعدى مرحلة إقتصاديات الكفاف إلى ظهور نماذج جديدة من الإستهلاك في مجال السلع والخدمات .

التنمية الاقتصادية والبناء الديموجرافي :

هناك مجموعة من الإرتباطات أو الآثار المتبادلة أو الفعل أو رد الفعل بين حركة التنمية الاقتصادية وبين واقع البناء الديموجرافي داخل المجتمعات . وقد ظهرت بعض النظريات لتفسير هذه العلاقة ، من أهمها نظرية التحول الديموجرافي Demographic transition التي تحاول توضيح الإرتباط بين حجم السكان وبين عمليات التنمية الإقتصادية . وتذهب هذه النظرية إلى أن إنخفاض معدلات الوفيات العالية - يسبق

إنخفاض معدلات المواليد والخصوبة داخل الدول النامية فإنخفاض معدل الوفيات يحدث بفعل إستحداث نظم الرعاية والعلاج الحديث وفرضها بقوة القانون والإقناع . وهذا لا يستغرق وقتاً طويلاً . أما إنخفاض معدل المواليد فهو مسألة تتعلق بالقيم والعبادات والنظم التي لا تنتشر إلا مع تقدم عمليات التنمية الاقتصادية والتربوية والاتصالية وإتساع نطاق التحضر والتصنيع وتغير المناخ العام لثقافة الفقر . ونجم عن إنخفاض معدل الوفيات مع إبقاء معدل الخصوبة علي ما هو عليه من الإرتفاع . مرحلة النمو الإنتقالي Transitional growth تمثل حيناً كبيراً على برامج التنمية . وقد كشفت دراسات واقعية كثيرة من إرتباط معدل الخصوبة بعوامل إقتصادية وسيكولوجية وطبيعية وثقافية تتعلق بالمتغيرات والقيم . فقد وجد أن حجم الأسرة يتناسب تناسباً عكسياً مع المستوى الإقتصادي والتطبيقي الذي يكون عليه الشخص . كذلك كشفت الدراسات عن إرتباط ظاهرة الخصوبة بظاهرة الريفية والحضرية وطبيعة الأعمال التي يمارسها الشخص . وهذا يعني أن هناك إرتباطاً بين نمو السكان كظاهرة ديموجرافية وبعين الظواهر الإيكولوجية . ومع تقدم التنمية الإقتصادية يتسع نطاق الحضرية وتقل معدلات الخصوبة . ولكن يجب ألا يفهم من هذا أن الإرتباط تام بين الحضرية والتنمية الإقتصادية فقد كشفت بعض الدراسات مثل دراسة "بارك" عن إنتشار ظاهرة التحضر الزائد أو المفرط Overurbanization داخل بعض الدول النامية . وتمثل هذه الظاهرة في أن إرتفاع معدل التحضر (نسبة سكان المدن إلى العدد الكلي للسكان) لا يرجع إلى التنمية الإقتصادية أو إتساع نطاق التصنيع . وإنما يرجع إلى تزايد الهجرة من المجتمعات الريفية والمحلية لعدم وجود فرص للعمل والإرتزاق داخلها

ومثل هذا النوع من التحضر يمثل ظاهرة مرضية ويؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات الحضرية مثل الإحتقان الحضري والبطالة وأزمات المواصلات والإسكان ويؤدي إلى ظهور المناطق المخطلة وإلى العديد من ألوان الانحراف والسلوك الإجرامي . كذلك فإن هذه الهجرات تلقى مزيداً من الأعباء على أجهزة الرعاية الإجتماعية والصحية وتثير مشكلات التوافق والتفكك إلخ (٩) . ولا شك أن هذه الظاهرة المرضية تعمق عمليات التنمية . وعلى الرغم من صدق نظرية التحول السكاني بوجه عام إلا أنه قد ثبت فسادها عند التطبيق على بعض المجتمعات النامية التي إنطلقت عمليات التنمية داخلها منذ أكثر من ربع قرن . ومع هذا إستمرت معدلات الخصوبة عالية داخلها . ولهذا فإنه من المتوقع - كما تشير "الين" أن يؤدي تحسن الأوضاع الإقتصادية وإرتفاع المستويات التطبيعية وإرتفاع مستويات الطموح وإتساع نطاق الحضرية - داخل الدول النامية إلى

تقليل حجم الأسرة وظهور الأسر الزوجية الصغيرة وانخفاض معدل الخصوبة داخلها كما حدث في الدول المتقدمة .

التنمية الاقتصادية والبناء الاجتماعي :

وإلى جانب هذه الآثار التي يتركها التصنيع على البناء الاقتصادي والبناء السكاني فإنه يؤثر بلا شك على مكونات البناء الاجتماعي بالمعنى الإصطلاحي الضيق . وهي النظم والعلاقات والجماعات الاجتماعية . وعلى سبيل المثال فقد كشفت الدراسات الواقعية عن ارتباط التصنيع ببناء الأسرة وبنائها .. فقد ثبت أن إنتشار التصنيع يؤدي إلى إختفاء نظم الأسرة الممتدة والمركبة وإلى ظهور وانتشار الأسر الصغيرة المكونة من الزوج والزوجة والأبناء القصر فقط . ونظم الأسرة الممتدة والمركبة من النظم التي تميز المجتمعات الريفية التقليدية ، والتي تمثل نموذجاً وظيفياً Dysfunctional بالنسبة للتنمية الصناعية وتعارض مع متطلبات الحضرة . وتتسائل "باربارا وارد" عن السبب الذي يدفع الفلاح - في ظل النظم القبلية أو العشائرية أو في ظل نظم الأسر الممتدة أو المركبة - إلى الابتكار والإجتهد والإنجاز . إذا كان يعلم أن محصلة عمله لا تذهب إليه وإلى زوجته وأبنائه فحسب ، وإنما ستوزع على إخوته وأبناء إخوته وأعمامه وأبنائهم الخ . هذا إلى جانب أن طبيعة الحياة الصناعية والحضرية من شأنها أن تحدث تفككاً في الأسر كبيرة الحجم نتيجة لظهور الروح الفردية والمنافسة الشديدة والضغط النفسي والاقتصادية والروح الإستقلالية فالأشخاص في ظل المجتمعات الحضرية والصناعية يرفضون الخضوع للآباء في مجال الزواج ، ويصرّون على حرية إختيار الزوج أو الزوجة وهذه ظاهرة تنمو مع ما يصاحب التصنيع والتحضر من إتساع نطاق التعليم بالنسبة للفئة وخروجها للعمل وحصولها على إستقلالها الإقتصادي ومطالبتها بالمساواة والحقوق السياسية والاجتماعية .

ومع نمو المجتمع الصناعي والحضري يحدث تحول في أسلوب التربية حيث يتجه الأسلوب التسلسلي إلى الإختفاء ليحل محله أسلوب ديمقراطي تحرري .

ومع إتساع نطاق التصنيع والتحضر تفقد الأسرة العديد من وظائفها التقليدية مثل الوظيفة الإقتصادية الدينية والسياسية . ويحدث هذا نتيجة لنمو التنظيمات المتخصصة كالمدارس والنوادي وبنو العبادات والتنظيمات السياسية وبتزايد إفتقاد الأسرة لوظائفها حتى أنها في المجتمعات الصناعية المتقدمة تفقد وظيفتها التربوية

حيث تنتشر حضانات متخصصة تتولى رعاية الأطفال منذ مرحلة الرضاعة حتى دخول المدارس . والمجتمع الصناعي مجتمع متغير متحول بسرعة ، وهذا هو ما يتيح الفرصة للصراع بين القديم والجديد أو ما يطلق عليه صراع القيم أو صراع الأجيال . يضاف إلى هذا أن نمو حركة التصنيع تسهم في إتاحة الفرصة أمام النساء للتعليم والدخول في سوق العمل ، الأمر الذي يترك آثار واضحة على بناء الأسرة ووظائفها والعلاقة بين أفرادها . وهذا يعني أن تغير دور ومركز المرأة في المجتمع يؤدي إلى تغير دورها ومركزها داخل الأسرة . كما يؤدي إلى حدوث تغير في العلاقة بينها وبين زوجها وأبنائها ، وفي أساليب تربية الأبناء الخ .

وإذا ما إنتقلنا إلى عمليات الضبط الإجتماعي نجد أن حركة التصنيع تسهم في إختفاء بعض أساليب الضبط وظهور أساليب جديدة لضبط سلوك الناس وعلاقاتهم . فمع نمو حركة التصنيع في بعض الدول تضعف الأساليب غير الرسمية في الضبط الإجتماعي كالقيم والدين والسمعة والجيرة والتقاليد ... الخ ، وتعلو قيمة الأساليب الرسمية للضبط الإجتماعي وأهمها القانون الوضعي والمؤسسات المنفذة له مثل مؤسسات الشرطة والقضاء والنيابة ، والمؤسسات العقابية كالسجون ومؤسسات الأحداث المنحرفين . ويمكن القول بأن تحول العلاقات الإجتماعية داخل المجتمع الصناعي إلى النوع الثانوي وغياب إرتباطات الصداقة والجيرة والألفة التي تسود المجتمعات التقليدية وغلبة العلاقات التعااقبية محل ظاهرة الشرف والإلتزام الديني والإنساني . ونمو حجم التوترات والصراعات ... كل هذه التغيرات المصاحبة للمجتمع الصناعي ، من شأنها أن تترك آثاراً سلبية على سيكولوجية الفرد وعلى صحته النفسية وعلى علاقاته مع غيره سواء في دائرة أسرته الضيقة أو في دائرة عمله . بل ويترك كذلك أثراً سلباً على إنتاجيته في عمله . وقد تؤدي هذه العوامل إلى العديد من الظواهر المرضية مثل اللامبالاة والإغتراب وإدمان المخدرات والمشروبات الكحولية والعديد من ألوان الإنحراف . وتظهر مثل هذه الظواهر المرضية بشكل واضح أثناء فترات التحول السريع نحو التحديث أو التصنيع والتحضير ، بحيث لا يكون أما أعضاء المجتمع التقليدي فرصة كافية للتوافق مع المواقف الجديدة المتغيرة داخل المجتمع .

ومع تحول المجتمع في إتجاه التحديث الحضارى تبرز الحاجة إلى التعليم الفني ورفع المستويات المهنية للعمال . ويذهب المشتغلون بالتعليم إلى أن التحول الإنمائي يقتضى القيام بحركة تعليم وتربية شاملة Overall education داخل المجتمع ، وهو

ما يطلق عليه التعليم الوظيفي . وهذا هو ما يقتضى من مخططى التعليم إعادة صياغة نظم التعليم ومناهجه ومراحل وأساليب الدراسة بما يخدم برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ويؤكد "إدوارد شيلز" E. Chils في دراسة له عن "التحديث والتعليم العالى" أهمية التعليم العالى من أجل توظيفه فى خدمة برامج التنمية . فهذا النوع من التعليم هو الذى يمد قطاعات الخطة الشاملة بالكوادر المتخصصة كالمهندسين والفنيين والإداريين والأطباء والمعلمين الخ . وعلى الرغم من أن أعداداً كبيرة من طلبة الدول النامية يذهبون إلى الدول الغربية والشرقية من أجل الحصول على شهادات ، إلا أن المهمة الأساسية فى تخريج الكوادر والفنيين تظل ملقاة على الجامعات وأجهزة التعليم المتخصصة الوطنية . ويجب أن نخطط البعثات العلمية إلى الخارج ما يخدم حاجات التنمية من المتخصصين .

ويؤدى التحول من التقليدية إلى الحديثة ، أو من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الصناعى إلى تعاظم الدور الذى تلعبه أجهزة الإتصال فى حياة الجماهير كوسيلة للإعلام والتثقيف وتكوين وتعديل وتغيير الآراء والإتجاهات ويشير "بول لازار سفيلد" إلى أنه على الرغم من تعاظم أهمية أساليب الإتصال الشخصية . وقد كشفت أغلب الدراسات الواقعية عن أهمية دور أساليب الإتصال الشخصية فى تكوين وتغيير الآراء والإتجاهات والممارسات والقيم . كذلك كشفت بعض الدراسات - مثل دراسات "كاتز" Katz و"لازارسفيلد" Lazarsfeld عن أهمية الدور الذى يلعبه قادة الرأى Openinn leader فى عملية التحول الإنمائى . حيث أنهم يمارسون نفوذاً كبيراً على الأهالى داخل مجتمعاتهم المحلية . هذا إلى جانب أنهم غالباً ما يكونون على صلة بأجهزة الإعلام والإتصال الجماهيرية وقد وضع "لازارسفيلد" وزميله فرض الإتصال على مرحلتين . فقادة الرأى يتلقون الأفكار والمفاهيم الجديدة من خلال أجهزة الإتصال العامة كالإذاعة والصحافة ... ثم يتولون نقلها من خلال الإتصال الشخصى - إلى أهالى المجتمع المحلى (١٠) .

ويحدد "إلين" و"لازار سفيلد" أهم خصائص نظام الإتصال داخل المجتمع الصناعى كما يلى

أولاً : التخطيط ، فالإتصال بالجماهير داخل المجتمع الصناعى هو فى جوهره

إتصال مخطط من خلال أجهزة وتنظيمات محددة .

ثانيها : سرعة الإتصال ، حيث يتم نشر الأنباء والأحداث عقب وقوعها بساعات قليلة .

ثالثا : توسيع مجال إدراك وإهتمام الجماهير حيث ينقل إليهم أنباء العالم التي تقع في مناطق تتعدى مجتمعهم المحلي أو القومي ، هذا إلى جانب تنوع المادة الإتصالية .

رابعا : تسهم أجهزة الإتصال في تحقيق التكامل الإجتماعي والسياسي حيث أنها تسهم في توحيد الفكر والمفاهيم ومجالات الإهتمام السياسي والإجتماعي بين الجماهير .

ويذهب خبراء التنمية السياسية إلى أنه يمكن تحقيق الوعي السياسي والمشاركة الجماهيرية في صنع القرارات السياسية ، والولاء المشترك للسلطة المركزية والتكامل السياسي داخل المجتمع ... من خلال تضافر الجهد بين مؤسسات الإتصال داخل المجتمع .

التنمية الإقتصادية وبناء الشخصية الإنسانية :

ولا تقتصر آثار التنمية الإقتصادية على النظم الإقتصادية والأسرية والتربوية والإتصالية والسياسية فحسب ، ولكنها تمتد إلى نموذج الشخصية ويشير "الين" إلى أنه يجب أن نميز بين أثر التنمية الصناعية - باعتبارها جوهر التنمية الإقتصادية - على الإنسان ، وبين الخصائص الشخصية التي يجب العمل علي توافرها تمهيدا لإنطلاق حركة التصنيع أو دورة التقدم الإقتصادي ، والتي صدرت بصورها مجموعة من النظريات مثل نظريات "ماكلياند" و"هيجن" و"كنكيل" ، والواقع أن العلاقة بين التنمية الإقتصادية وسمات الشخصية علاقة دائرية ومتبادلة . فهناك خصائص يجب العمل علي تنميتها لنجاح عمليات التنمية الإقتصادية ، كما أن هذه العمليات الأخيرة من شأنها أن تدعم هذه السمات أو الخصائص . وقد صدر في هذا الصدد العديد من الدراسات والنظريات التي سوف نتعرض لها بإيجاز في الفصل القادم . ووهنا هنا أن نناقش مجموعة الخصائص التي تميز الإنسان الحديث Modern man ، والتي تفصل بينه وبين الإنسان التقليدي والمتخلف . وفي مقدمة هذه الخصائص ما يتسم به الإنسان

الحديث من عقلية إيجابية فعالة Active mindedness . فهو يؤمن بإمكانية التحكم في بيئته الطبيعية والاجتماعية وإمكان التحكم في الحاضر والمستقبل من خلال التخطيط وتطبيق المنهج العلمي والأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة . كذلك فهو يؤمن بأهمية المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية لمجتمعه

ويمكن القول بأنه مع تحول المجتمع من التقليدية إلى الحديثة يحدث تحول عميق في نموذج الشخصية لدى أهالي المجتمع حيث يكتسب الإنسان مجموعة جديدة من السمات والخصائص . وقد أجريت عدة دراسات واقعية لتحديد أهم هذه السمات أو خصائص النموذج الحديث للشخصية . ومن أهم هذه الدراسات تلك التي قام بها "الكس إنكلز" A. Inkeles ورفاقه * في جامعة هارفارد في ست دول وهي الأرجنتين ، وبنغلاديش ، وإسرائيل ، ونيجيريا ، وباكستان الشرقية ، والهند . واستطاع فريق الدراسة بإشراف "إنكلز" التوصل إلى مقياس للحداثة الشاملة أطلق عليه Measure of over all modernity ويختصر بما يلي : The O. M. Scale (١١ ، ١٢)

ويستهدف هذا المقياس تحديد موقع الشخص المفحوص على متصل التقليدية - الحداثة ، وتحديد مقدار الحداثة السيكولوجية . وقد كان حجم العينة الكلية لدراساتهم ٦٠٠٠ شخص بمعدل ١٠٠٠ شخص لكل دولة ، وحاول الباحثون على حد تعبيرهم تمثيل قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في الدراسة . وهي القارات التي تقع داخلها أغلب الدول المتخلفة والنامية في العالم . كذلك فقد حاولوا تحقيق أكثر قدر ممكن من الضبط المنهجي . وقد إحتوي جدول المقابلة الذي طبقوه على ٣٠٠ سؤال . وتم تطبيق البحث بين ١٩٦٢ - ١٩٦٤ . ويمكن إعتدادا على هذه الدراسة أن نحدد أهم خصائص الإنسان الحديث فيما يلي

أولاً : الإلتفات على التجارب الجديدة سواء في مجال معرفة البشر (سرعة التكيف والتوافق) أو في مجال الإقدام على نماذج سلوكية جديدة مثل الإقدام على العلاج الطبي وعلى تخطيط مستقبل الأبناء وتنظيم الأسرة أو المشاركة في مشروعات المجتمع وفي التنظيم السياسي في المجتمع

* وهم : دافيد سميث D. Smith و د. هارولد شومان H. Schuman و د. إدوارد ريان E. Ryan

ثانيها^{*}: التحرر من ضغوط السلطة التقليدية مثل سلطات الآباء والأسرة ورجال الدين^{*} . والخضوع للسلطات التي تتمثل في التنظيمات الحديثة سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي .

ثالثا^{*}: الإيمان بالعلم والتكنولوجيا الحديثة ومقترتها على مواجهة مشكلات الإنسان .

رابعا^{*}: الإيجابية في مواجهة المشكلات وعلى المشاركة في مشروعات المجتمع المحلي .

خامسا^{*}: إرتفاع مستوى الطموح والتطلع سواء بالنسبة للذات أو الأبناء على كافة المستويات التعليمية والمهنية والاقتصادية .

سادسا^{*}: الإنفتاح على أجهزة الإتصال والإهتمام بمعرفة أحدث الأنباء والأخبار سواء على المستوى المحلي أو القومي أو العالمي .

سابعاً^{*}: الإهتمام بعنصر الزمن وضبط المواعيد وتخطيط المستقبل والأحداث بشكل علمي .

ويضيف "إنكلز" في دراسة له بعنوان "تحديث الإنسان" مجموعة أخرى من أبعاد التحديث السيكولوجي والاجتماعي أهمها سيادة الإتجاه نحو الزمن الحاضر والمستقبل بشكل أوضح من الإهتمام بالماضي . هذا إلى جانب الإيمان بالديمقراطية واحترام آراء الآخرين ووجهات نظرهم . يضاف إلى ذلك أن الإنسان الحديث يؤمن - على حد زعم "إنكلز" - بقضية أيديولوجية تتمثل في عدالة التوزيع . وهذا يعني - في نظره - أن هذا الإنسان يؤمن بضرورة توازي العائد مع ما يقدمه الإنسان من جهد وإنجاز ، لا على أساس الإلتزامات الطبقية أو الأسرية أو العرقية أو الدينية .

^{*} هذا الرأي يحتاج إلى مراجعة في ظل المنهج الإسلامي في بناء المجتمع وتقييمه سنتعرض لها في فصل قادم .

التحديث التكنولوجي والتحديث التربوي:

وتكشف لنا مختلف الدراسات النظرية الميدانية في قيام التحديث الحضارى على أساس محورين أساسيين ، محور التحديث التكنولوجي ومحور التحديث التربوي .

ولا شك أن التنمية الإقتصادية تقوم في جوهرها على أساس التصنيع (بمعناه الواسع الذي يضمن الزراعة والسياحة .. الخ) . وهذا يعني أن هذه التنمية تعتمد على التحديث التكنولوجي ، وعلى إستيعاب التكنولوجيا المستعديّة سواء من خلال الإختراع أو الإقتباس . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإقدام على التحديث والتكنولوجيا مسألة تعتمد على أهداف المجتمع العليا ، وعلى نسق القيم السائدة والموجهة للممارسات السلوكية لأعضاء المجتمع ، كما تعتمد على مدى توافر التعليم الفني والكوادر الفنية والتنظيمية القادرة على الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة . ويذهب "وليز" في دراسة له بعنوان "تحديث التكنولوجيا" إلى أن أكثر من ثلثي الزيادة في الدخل القومي في العالم يرجع إلى زيادة متغيري رأس المال والعمل (١٢) . وهذا يعني أن الدول الفقيرة في مواردها تستطيع أن تعزّز تقدماً إقتصادياً هائلاً من خلال الإستعانة بالتكنولوجيا .

ويعد المجتمع الياباني من أبرز الأمثلة على الدول التي إستطاعت أن تصل إلى قمة التقدم الإقتصادي في وقت قصير نسبياً على الرغم من فقرها النسبي في الموارد ، وذلك بفضل التكنولوجيا

ويرتبط التحديث التكنولوجي داخل المجتمع بمجموعة من العوامل ، أهمها القدرة على إستيعاب وإدارة التكنولوجيا الحديثة . وهذا يعني ضرورة إعادة صياغة النظام التعليمي داخل المجتمعات النامية بحيث يخرج الفنيين والكوادر الإدارية والإشرافية والتنظيمية ذات الكفاءة العليا . وهذا يعني ضرورة تحقيق التوازن بين العملية الإدارية والتعليمية وبين النمو في تكتيكات الإنتاج . ويجب على كل دولة أن ترسم سياساتها التنموية وأن تقوم بعملية الإختيار التكنولوجي بما يلائم ظروفها الخاصة . فهل ترسم الدولة سياساتها على أساس استخدام التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية العالية وهي تكنولوجيا وصلت إلى مراحل متقدمة من الآلية ولا تحتاج إلى حجم كبير من العمالة وتدر إنتاجاً عالياً ، أم تقدم الدولة على إستخدام التكنولوجيا ذات كثافة العمل العالية وهي التي تتطلب حجماً كبيراً من العمالة ؟ ولا شك أن الإختيار سوف يتوقف على عدة متغيرات أهمها مدى توافر الأيدي العاملة ، وحجم البطالة المقنعة داخل الدولة ، كذلك

فهو يتوقف على مدى توافر رؤوس الأموال اللازمة لشراء معدات التنمية وحجم القروض المعروضة والشروط المفروضة على الدولة مقابل إمدادها بالتكنولوجيا المتقدمة - إذا كانت هناك شروط - هذا إلى جانب أن الاختيار التكنولوجي يحكمه مدى توافر الفنيين والإداريين القادرين على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة . يضاف إلى هذا كله أن عملية الاختيار التكنولوجي تتوقف على السياسة الإنشائية الشاملة للدولة فهل ستبدأ بالتصنيع الثقيل (ذى الكثافة الرأسمالية العالية) ؟ . ولا شك أن أنسب السياسات لمجتمع ما يمكن أن تكون غير مناسبة لمجتمع آخر .

وهناك العديد من المعوقات التي تعترض التنمية الإقتصادية من خلال التحديث التكنولوجي أهمها ما سبق أن أشرنا إليه من نقص التكوين الرأسمالي وعدم توافر الكفاءات التنظيمية والإدارية والفنية . هذا إلى جانب الضغوط الدولية التي تمارسها الدول المتقدمة والتي تملك التكنولوجيا الحديثة . يضاف إلى هذا أن إحدى المشكلات الرئيسية التي تقف حائلاً دون تحقيق التقدم الإقتصادي بمعدلات عالية ، هو ارتفاع معدلات النمو السكاني داخل الدول النامية . ويذهب "كنجزلى دافيز" إلى أنه منذ سنة ١٩٢٠ صار معدل التزايد السكاني داخل الدول النامية ضعف المعدل المقابل داخل الدول الصناعية المتقدمة . ويقول "دافيز" إنه مما يدهش الإنسان أن نسبة البالغين في الدول النامية تمثل ٦٩٪ من مجموع البالغين في العالم ، في حين أن نسبة الأطفال داخلها يمثل ٨٠٪ من مجموع الأطفال في العالم . ويمكن القول بأن ارتفاع نسبة الإعالة (أو نسبة المستهلكين فقط إلى المستهلكين و المنتجين معاً) وإنخفاض نسبة قوة العمل وإنخفاض توقعات الحياة وارتفاع معدلات الخصوبة والزيادة الطبيعية للسكان كل هذه العوامل تحتم على الدول النامية الإستعانة بالتكنولوجيا الإنتاجية المتقدمة ، باعتبارها المفتاح الأساسي للتنمية الإقتصادية . هذا بالطبع إلى جانب أهمية رسم وتنفيذ سياسات إجتماعية بعيدة المدى للتحديث القيمي وتغيير الإتجاهات وتنفيذ برامج لتنظيم الأسرة حسب ظروف كل دولة .

ومن أهم معوقات الإنطلاق الإقتصادي والإجتماعي أمام الدول النامية التخلف الكبير في مواردها البشرية . ويشير "جون كنت جالبرث" J. K. Galbraith في دراسة بعنوان "التنمية الإقتصادية في المنظور" Economic development in perspective إلى أن تطوير نظم التربية والتعليم مسألة على درجة كبيرة من الأهمية داخل الدول النامية سواء بالنسبة لتحسين مستوى الناس وزيادة وعيهم ، أو كشكل من أشكال

الاستثمار الإنتاجي ذي العائد الإقتصادي الكبير في المستقبل (١٤) . وهو ينكر أن تنقيف أهالي المجتمعات التقليدية سواء من خلال برامج محو الأمية وتعليم الكبار أو من خلال تطوير أساليب التعليم النظامي . أمر حيوي بالنسبة لبرامج التنمية سواء في المجال الإقتصادي (الزراعي والصناعي) أو في المجال السياسي (المشاركة في شئون المجتمع) وهو يؤكد أن الأمية - سواء الهجائية أو الفنية - تعد أكبر معوق للتقدم الإقتصادي والإجتماعي . ويؤكد "هانز سنجر" H. Singer أن المشكلة الكبرى أمام الدول المتخلفة لا تتمثل في كيفية الحصول على ثروة . فقد يتحقق هذا عن ظهور ثروة مفاجئة وإنما تتمثل في كيفية خلق القدرة الذاتية على صنع الثروة . وهنا يمكن للنظم التعليمية والتربوية أن تسهم في إيجاد هذه القدرة . بشرط أن تكون برامج التعليم والتربية من النوع الذي ينمي عند الإنسان عادات التفكير الإستقلالي وينمي ملكات الخلق والإبداع . ولا يكون من النوع القامع التسلسلي الذي يفرض على الشخص آراء معدة سلفاً بحيث يطمس لديه القدرة على التجديد والإبتكار . ويؤكد بعض الباحثين العلاقة الإيجابية بين هذه القدرة الأخيرة وبين التقدم الإقتصادي والإجتماعي . وفي مقدمتهم "شومبيتر" و"هيجن" وسوف نعرض آراء كل منهما في الفصل القادم . ويؤكد بعض علماء الإقتصاد الحديث أن من أهم خصائص التقدم الإقتصادي إرتفاع متوسط الدخل الفردي . على أن يتسم هذا الإرتفاع بالإستمرار والشمول بمعنى أنه لا يكون إرتفاعاً طارئاً بسبب عوامل مفاجئة . وأن يكون عاماً بين كافة فئات المجتمع وطبقاته . وبعد النظام التربوي والعلمي الكلف هو الضمان الأساسي لإستمرار التقدم الإقتصادي . حيث أنه المسئول عن إعداد الفنيين ورجال الخبرة القادرين على متابعة التطورات العلمية والتكنولوجية العالمية . وإستيعاب ما يظهر منها في الدول المتقدمة . وإبتكار ما يتلائم مع ظروف دولهم وما يحقق أهداف خطط التنمية في بلادهم .

ولا شك أنه على كل دولة نامية أن تضع لنفسها إستراتيجية تعليمية وتربوية معينة تحقق أهدافها في النمو والتقدم . ويذهب "فريدريك هاربيسون" F. Harbison في دراسة له بعنوان " التربية من أجل التنمية " Education for Development إلى أنه على النظام التربوي في كل مجتمع أن يأخذ في إعتباره طبيعة البناء الثقافي للمجتمع من حيث نسق القيم وتقاليده الأمالي . كما أنه يجب أن يتلائم مع مرحلة النمو الإقتصادي التي يوجد عليها المجتمع . هذا إلى جانب أن مناهج الدراسة في المدارس والجامعات داخل الدول النامية يجب أن تتلائم مع خطط التنمية في هذه الدول . وهذا يعني أنها يجب ألا تصاغ بشكل يجعل منها صورة كاريكاتورية من تلك المناهج التي تدرس

في العالم الغربي المتقدم الذي تختلف ظروفه تماماً عن تلك الظروف الموضوعية والتاريخية المميزة للدول النامية . وبوجه عام نستطيع القول بأن الإستراتيجية التربوية داخل الدول النامية يجب أن تحتل الأولوية كأساس جوهري لتحديث الحضارى الشامل

وتعد القيادة كذلك من العوامل الجوهرية التي تلعب دوراً أساسياً في عملية التحديث . فالقيادة السياسية العليا في الدولة هي المسئولة عن إتخاذ قرارات التحديث وتحديد أسلوبه وخطته وبرامجه . أما القيادات المحلية فهي المسئولة عن إقناع الأهالي بالأفكار والممارسات المستحدث والمنشودة طبقاً لخطه التنمية . كذلك فإن القيادات سواء على المستوى القومى أو الإقليمى أو المحلى هي المسئولة عن تحقيق المشاركة الشعبية في صنع وصياغة وتنفيذ الخطة

ويبدو هذه المشاركة لا يمكن لتلك الخطة أن يتم تنفيذها بنجاح . ويؤكد "هيلبرونر" Heilbroner أن كافة الشواهد النظرية والتطبيقية تؤكد الأهمية الكبرى والحاسمة للقيادات السياسية في إطلاق وتوجيه وإدارة عمليات التغيير الإجتماعى المخطط والتحول الثقافى المستهدفة داخل الدول النامية . وتلعب القيادات دوراً هاماً في مجال إعادة بناء وصياغة المعايير والقيم التي تحكم حركة الناس وفكرهم وسلوكهم في المجتمع . وهذا يعنى أن للقيادة دوراً تربوياً أساسياً في عملية التحول الإنمائى . والدول النامية ليست في حاجة إلى قيادات على مستوى عال من الكفاءة في إتخاذ القرارات وترشيدها فكر وسلوك الجماهير ولطعمهم إلى المشاركة المسئولة في عملية التنمية فحسب . ولكنها في حاجة كذلك إلى طبقة الكوادر الادارية والفنية القادرة على إدارة التنظيمات البيروقراطية المتنامية مع تقدم المجتمع الإقتصادى والإجتماعى . وتلعب هذه الكوادر الإدارية دوراً كبيراً في إحداث التقدم ذاته . وقد ذهب بعض الدارسين إلى أن هذه الكوادر والمنظمين الذين يتمتعون بدرجة عالية من القدرة الإبتكارية والإبداع . هم العنصر الأساسى الذى يقود عملية التنمية الإقتصادية .

مراحل النمو الإقتصادى وموقع الدول النامية على المخطط الإقتصادى

يمكننا أن نناقش قضية التحديث بوصفها عملية مستمرة ومتتابعة ومتعددة الأوجه والأبعاد . وباعتبارها الطريق الوحيد للإنتقال بمجتمعات العالم الثالث من إنخفاض المستوى الإقتصادى وسيادة الأمية والفكر الخرافى والعلاقات القائمة على المراكز المنسوبة وضعف حوافز العمل والإستثمار والإنجاز . وإنعدام إرادة التغيير الخ .

إلى مجتمعات متقدمة إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وإدارياً وحضارياً . ويقول آخر فإن عملية التحديث تسمى نحو إحلال النموذج الحضري محل النموذج الريفي التقليدي السائد داخل المجتمعات التقليدية في العلم الثالث .

ومن أهم سمات النموذج الحضري النزعة العقلية وملاقات الأنوار والتخصص وشيوع الإنقسام المهني والحراك الإجتماعي والإيمان بالعلم وبقدرة الإنسان على تغيير واقعه . إلى جانب إرتفاع المستوى المعيشي . ولا شك أن التحول الإنمائي المخطط داخل مجتمعات العالم الثالث لا يمكن أن يتحقق في ظل جيل أو جيلين وإنما سيتطلب فترات زمنية طويلة نسبياً . ولعل هذا هو ما يسبب القلق لدى المسؤولين من بعض هذه المجتمعات . خاصة وأن الهوية التي تفصل بينها وبين المجتمعات المتقدمة في إتساع متزايد . وأن مسيرة التنمية داخلها تعترضها العديد من المعوقات الداخلية والخارجية .

وقد استطاع "والت وريتمان رستو" W. W. Rostow - هو عالم إقتصاد أمريكي - أن يوضح لنا المراحل الطويلة والمتتابعة للنمو الإقتصادي خلال دراسة له بعنوان "مراحل النمو الإقتصادي" The stages of economic . ويؤكد هذا الباحث على التماثل الذي يحدث بين الدول والمجتمعات أثناء مراحل التحديث أو النمو المتتابعة .

ولكن هذا لم يمنعه - كما يشير "الين" - من إدراك تميز التجارب الوطنية والقومية داخل كل مجتمع . وقد حاول في نظريته من مراحل النمو أن يقدم لنا تاريخاً لعملية التحديث داخل الدول المتقدمة . ثم مضم هذه المراحل وجعل منها قانوناً عاماً لخط سير التنمية داخل جميع المجتمعات . وقد صار جدل كبير حول تلك النظرية من حيث مدى إنطباقها على مجتمعات العالم الثالث ، أو من حيث صدقها التعميمي . أو من حيث الخلفية الأيديولوجية والسياسية لها . وعلى الرغم من مختلف أوجه النقد التي وجهت إلى النظرية المذكورة ، إلا أنها ما زالت محل إهتمام كبير في الأوساط العلمية . ولهذا فإنه يحسن بنا أن نعرضها بإيجاز بوصفها إحدى النظريات الإقتصادية المطروحة بصدد مراحل نمو الدول النامية . ثم نحاول بعد ذلك مناقشتها بإيجاز .. ويذهب "روستو" في نظريته إلى أن عملية النمو الإقتصادي تمر عبر مراحل خمس وهي :

- | | |
|----------------------------|-------------------------------|
| ١ - مرحلة المجتمع التقليدي | The traditional society |
| ٢ - مرحلة التهيؤ للإنتلاق | The preconditions of take off |

The take off

٣ - مرحلة الإنطلاق

The drive of maturity

٤ - مرحلة الإقتراب من النضج

The age of high mass consumption

٥ - مرحلة عصر الإستهلاك الواسع وسوف نوجز القول في كل مرحلة من هذه المراحل حسبما تصورها "روستو"

أولاً: مرحلة المجتمع التقليدي:

ويذهب الباحث المذكور إلى أن من أهم خصائص المجتمع التقليدي أن أغلب سكانه يعملون في الزراعة والحرف الأولية ، وأن إنتاجية العاملين في هذه المجالات منخفضة . ومتوسط الدخل الفردي هنا يقترب من الكفاف بحيث يتعذر الإذخار . وهذا الأساس الأول للإستثمار ... ويتسم هذا المجتمع كذلك بسيادة الأمية . وبناء إنتاجي ينمو ببطء شديد نتيجة لقيامه على أساس نموذج من المعرفة والتكنولوجيا يماثل ذلك الذي وجد قبل عصر "نيوتن" أو قبل تطور العلم الطبيعي . وهذا لا يعني أن المجتمع التقليدي متحجر أو إستاتيكي تماماً . ولكن يلاحظ أن هناك حدوداً محددة لا يمكن أن يتخطاها في النمو . نظراً لتخلف الإمكانيات العلمية والتكنولوجية وبساطتها . ومن ناحية البناء العائلي يتسم هذا المجتمع بسيادة الوحدات العائلية كبيرة الحجم ، مثل الأسر الممتدة والمركبة والبدنات الخ .

ثانياً: مرحلة ما قبل الإنطلاق:

وتتميز هذه المرحلة في جوهرها بأنها مرحلة إنتقالية . فالمجتمع التقليدي لا يمكن أن ينتقل إلى مجتمع صناعي متقدم دفعة واحدة ، أو بصورة مفاجئة ، فهناك مجموعة من الشروط الأساسية التي يجب تحقيقها تمهيداً لهذا الإنتقال . وفي مقدمة هذه الشروط بدأ ظهور الإيمان بأن التقدم الإقتصادي ليس أمراً مرغوباً فيه فحسب ، ولكنه أمر ممكن وضروري من أجل تحقيق الأهداف المرغوب فيها داخل المجتمع ، سواء على المستوى الفردي مثل الربح أو على المستوى الإجتماعي مثل الرفاهية وتحقيق الظروف الحياتية الأفضل للأطفال والأجيال التالية ، أو على المستوى القومي مثل كرامة الوطن وإستقلاله

وخلال هذه المرحلة يتغير نظام التعليم ، وتظهر طائفة من المنظمين والإقتصاديين

لقيادة مشروعات إقتصادية - سواء على المستوى الفردي أو الحكومى . وهذه الطائفة يكون لديها خصائص محددة مثل الخبرة الإقتصادية والقدرة على تحمل المخاطرة والقرارات التنظيمية والإدارية . وهنا نأخذ البنوك ومؤسسات التمويل وبعض المؤسسات الصناعية التى تسهم فى تحقيق التراكم الرأسمالى وهو أساس أولى للنمو الإقتصادى . غير أن التغير فى الأنشطة الإقتصادية يكون بطيئاً فى هذه المرحلة بسبب المعوقات المتمثلة فى التقاليد والقيم والأفكار والممارسات ونماذج الأسرة والعلاقات التقليدية البالية . وأهم خاصية تميز هذه المرحلة الانتقالية هذا النظام الإقتصادى والإجتماعى التقليدى . وتغير النظام السياسى يظهر الدولة القومية المركزية وهو أساس أول للتنمية السياسية كما أنه شرط جوهري لانتقال المجتمع إلى مرحلة الإنطلاق .

ثالثاً: مرحلة الإنطلاق:

وينتقل المجتمع إلى هذه المرحلة عندما يتم التغلب على معوقات التحديث والقضاء على المقاومة التقليدية التى تقف أمام الإنطلاق الإقتصادى . وعندما تسود قوى التغير ويصير النمو هو الحالة الطبيعية . ويذهب "روستو" إلى أن التكنولوجيا كانت هى المثير الأساسى - وإن لم يكن الوحيد - للإنطلاق الإقتصادى داخل بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإنجلترا . ويتحقق خلال هذه المرحلة تراكم فى رأس المال . ونمو فى التكنولوجيا المستخدمة فى الصناعة والزراعة . كذلك تبرز خلال هذه المرحلة جماعة قوة Power group تؤمن بالتحديث أو التغير الإجتماعى والإقتصادى التقدمى . وتعمل على تطبيقه بالفعل . وعادة ما يرتفع معدل الإستثمار والإدخار خلال تلك الفترة بمعدل يتراوح بين ٥% - ١٠% أو أكثر من الدخل القومى . ويحدث توسع فى بعض الصناعات . كما تستحدث بعض الأنواع من الصناعات الأخرى الجديدة . يضاف إلى هذا ظهور التحديث فى مجال الزراعة حيث تظهر أساليب جديدة فى الزراعة وتستخدم الميكنة فى هذا القطاع . ويحدث تغير فى طريقة حياة الفلاحين . ويتم إضفاء الطابع التجارى على الزراعة . حيث لا يتحقق الإنتاج الزراعى للإستهلاك الذاتى المباشر . وإنما لتسويقه والإتجار فيه . على عكس ما هو سائد فى العصر الإقطاعى .

ويؤرخ "روستو" لبدء هذه المرحلة فى بريطانيا بعد سنة ١٧٨٢ . وفى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حوالى سنة ١٨٤٠ وفى روسيا بحوالى سنة ١٨٩٠ وفى الهند والصين بحوالى سنة ١٩٥٠

رابعا: مرحلة الاقتراب من النضج :

ويتجه الإقتصاد في تلك المرحلة إلى الأخذ بالأساليب التكنولوجية المتقدمة داخل جميع القطاعات ، ويرتفع معدل الإستثمار ليصل إلى ما بين ١٠ - ٢٠ ٪ من مجموع الدخل القومي ، ويرتفع معدل النمو الإقتصادي بشكل يتجاوز معدل النمو السكاني .

ويختلف خلال هذه المرحلة الكثير من الصناعات التقليدية المتخلفة ويزداد ظهور الصناعات الجديدة المتقدمة . ويحتل الإقتصاد الوطني في هذه المرحلة مكانة هامة داخل النظام الإقتصادي العالمي . ويقدر "روستو" المدة التي تفصل بين مرحلة الإنطلاق ومرحلة الاقتراب من النضج بستين عاماً من بدء دخول المجتمع مرحلة الإنطلاق . ومن أهم سمات هذه المرحلة القدرة على تجاوز الصناعات التقليدية ونمو القدرة على إستيعاب التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها في جميع القطاعات .

خامسا: عصر الاستهلاك على نطاق واسع :

ويتجه القطاعات الرائدة في الإقتصاد الوطني - خلال هذه المرحلة - إلى إنتاج السلع والخدمات المعمرة ويصبح لدى أغلب الناس دخل يمكنهم من تجاوز الضروريات إلى إستهلاك الكماليات . ويرتفع معدل التخصر خلال هذه المرحلة كلما تزايدت العمالة الصناعية والفنية وفي مجالات الإدارة والخدمات . ويتجه المجتمع إلى تخصيص جزء كبير من موارده للرعاية والتأمينات الإجتماعية للمواطنين . ويحول المجتمع خلال هذه المرحلة إلى دولة الرفاهية ، حيث ينتشر إستخدام السلع المعمرة كالثلاجات والسيارات والأجهزة الحديثة إلخ . ويعتقد "روستو" أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت إلى هذه المرحلة سنة ١٩٢٠ ، وأن أوروبا واليابان وصلا إليها سنة ١٩٥٠ . أما الإتحاد السوفيتي فهو لم يصل إليها بعد وإن كان على وشك الوصول إليها .

ولم تقتصر آراء "روستو" على تحديد مراحل النمو الإقتصادي فحسب ، وإنما تطرق إلى الموضوعات كثيرة منها أثر الإقتصاد المتقدم على الجوانب المعنوية والروحية للإنسان . فهل سوف يؤدي إقتصاد الوفرة إلى نوع من الركود الروحي-Spritual stag nation وماهو نوع القيم والإتجاهات التي سوف تظهر في ظل هذا النوع من الإقتصاد ؟ وقد تعرضت للكثير من مناقشات "روستو" لهذه الأمور في كتاب علم إجتماع التنمية ولا داعي لتكرارها هنا . ومن الواضح أنه قصد بهذه النظرية أن تكون بناء نظرياً يقف في مواجهة النظرية الماركسية ذات المراحل الخمس والتطور المادي الجدلي

ولعل هذا يتضح في العنوان الفرعي لدراسته من مراحل النمو وهو "بيان غير شويهي". وقد قام بعقد مقارنة بين النمو الاقتصادي في كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوضح التناقض الجوهرى بين البناء الإقتصادى فى كل منهما . وحرص "روستو" خلال عرضه لنظريته على توضيح جوانب الاختلاف الأساسية بينها وبين النظرية الماركسية . مما لا يتسع المجال لمعرضه هنا .

مناقشة نظرية مراحل النمو ولقد النموذج الغربي فى التنمية

أثارت نظرية "روستو" إهتمام العديد من الباحثين فى الإقتصاد والسياسة والإجتماع والتاريخ . كما أثارت إهتمام المسؤولين من برامج التنمية فى دول العالم الثالث . وقد إنقسم الفكر النقدي إزاعا بين مؤيد ومحيد ومعارض . وفى مقدمة المناصرين لها "أدولف بيرل" A. Berl حيث يرى أن هذه النظرية تتفق مع الواقع التاريخى للعديد من الدول . إلى جانب أنها قادرة على توضيح الرؤية أمام مخطئى برامج التنمية والتحديث الحضارى داخل المجتمعات التقليدية . ويشير "بيرل" أن "روستو" استطاع بالفعل أن يفند النظرية الماركسية فى التطور الإجتماعى . وأن يقدم لنا نظرية بديلة لها صدقها الواقعى .

وقد بلغ من إهتمام المفكرين بنظرية "روستو" أن عقدت الجمعية الدولية للإقتصاد مؤتمر ضم العديد من رجال الإقتصاد والتاريخ والسياسة والإجتماع لمناقشة تلك النظرية . وقد دارت عدة مناقشات فى هذا المؤتمر . منها ما أثاره "كوزنتز" S. Kuznets من ضرورة إدراج مرحلة مستقلة للإنتلاق على أساس أن عملية النمو هى فى الواقع عملية مستمرة لا يمكن - فى رأيه - تقسيمها إلى مراحل متميزة .

ويتفق هذا الإعتراض الذى قدمه "كوزنتز" مع ما يذهب إليه "أهلين" Ohlin من عدم وجود فلسفة لوضع مراحل زمنية دقيقة لعملية النمو الإقتصادى والإجتماعى . فإذا كان النمو Process عملية متتابعة ومتداخلة الحلقات . فكيف يمكن أن نحدد مراحل مستقلة لها بداية ونهاية داخلها ؟ . وعلى أى حال فإن المؤتمر المذكور بما تضمنه من أبحاث حول النمو الإقتصادى والنمو السكانى والتحديث الزراعى والصناعى والتقدم التكنولوجى لم يستطع أن يقطع برأى حول الأهمية النظرية أو التطبيقية لتقسيم النمو إلى مراحل . وأبرز أعضاء المؤتمر المذكور أهمية نقطتين أساسيتين وهما (١٦) .

١- أن هناك إختلافاً قائماً بالفعل بين التجارب الوطنية في مجال التنمية الأمر الذي يحضّر فكرة وجود نموذج واحد جامد ينطبق على كافة النول والمجتمعات بغض النظر عن إختلاف ظروفها التاريخية والثقافية .

٢- أهمية الدور الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة في التقدم الإقتصادي والإجتماعي .

ويقدم عالم الإجتماع الأمريكي "روبرت نيسبت" R. Nisbet نقداً منهجياً هاماً إلى نظرية "روستو" من خلال برأسته عن "التغير الإجتماعي والتاريخ" وينصب هذا النقد حول فكرة المراحل التاريخية للنمو الإقتصادي . فهو يرى أن المحاولة التي قام بها "روستو" لوضع قضايا عامة ومحددة حول النمو الإقتصادي . تعد نوعاً من الشطط الفكري . فلا يمكن وضع قانون عام للنمو الإقتصادي ينطبق على كل دولة مع وجود إختلافات في الظروف التاريخية وفي الثقافات وفي الأبنية الإجتماعية . ويذهب "نيسبت" إلى أنه لو كان قد تحدث عن قضية النمو الإقتصادي على مستوى البشرية ككل ، لأغنى نفسه من هذا النقد . ولكن المشكلة أنه حاول تطبيق هذه النظرية على كافة المجتمعات الجزئية . وهذا هو ما يعرضه للنقد المنهجي الذي يتعلق بإمكانية التنبؤ الدقيق بمسار النشاط الإقتصادي داخل مجتمع محدد إعتياداً على هذه النظرية . ومن شروط النظرية العلمية الصحيحة أن تسهم في توضيح ما سوف يتحقق في ظل ظروف محددة توضيحها النظرية ذاتها ، أما إطلاق القول بالشكل الذي فعله "روستو" فهو أمر أقرب إلى فلسفة التاريخ لا إلى النظرية العلمية .

ونستطيع القول - مع "رازار سفيلد" J. R. Raser بأنه لا يمكننا في العلوم الإجتماعية أن نتنبأ بحوادث فردية نظراً لعدم إمكان التوصل إلى قوانين مضبوطة كما يحدث في العلوم المضبوطة فالعلوم الإجتماعية ذات صبغة إحتيالية ، حيث يكون التنبؤ بعمليات أو بإتجاهات عامة ، لا بوقائع فردية محددة سلفاً (١٧) .

والواقع أن "روستو" وضع نظريته إستناداً إلى التجربة الأوروبية في التنمية ، وهي تجربة تلقائية تمت في ظروف تاريخية تتعلق بالقرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وهذا ما يجعلها عاجزة عن أن تفيدينا في التطبيق على تجارب التنمية في النول النامية التي تتم في إطار من التخطيط المحكم والبعيد عن العفوية التي تميزت بها التجربة الأوربية . كما أنها تتم من منطلقات حكومية أو موجهة على عكس التجربة الأوروبية التي تمت من

منطلقات فردية . إلى جانب أنها تتحقق في ظل مناخ تاريخي واقتصادي وعولمي مختلف تماماً . ويمكن لنا أن ندرك الهدف الذي صيغت من أجله نظرية "روستو" إذا ما عرفنا أنها صيغت على هذا النحو بتكليف خاص من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. والواقع أنه كان يهدف إلى تنفيذ النظرية الماركسية ، فالمجتمع لا يتجه نحو الاشتراكية أو الشيوعية وإنما يتجه نحو مرحلة الاستهلاك الواسع . هذا بالإضافة إلى أن المجتمع الصناعي المتقدم ليس بالضرورة أن يكون رأسمالياً أو اشتراكياً لأن التناقضات الطبقية السابقة تفقد معناها وأهميتها مع التقدم الصناعي ، هذا إلى جانب أن الدولة هي التي تلعب الدور الحاسم في التنمية بما تملكه من إمكانيات فنية وبشرية .

وبهنا الآن مناقشة مدى كفاية هذه النظرية في فهم وتفسير حركة التنمية في دول العالم الثالث فهذه الدول تقع - طبقاً للمراحل التي حددها "روستو" - في المرحلة الثانية والثالثة . وهو يرى أن غالبية تلك الدول تقع في المرحلة الثانية حيث أنها ما زالت في مرحلة إرساء الأساس الاقتصادي (بناء الهياكل الأساسية) والاجتماعي (تغيير القيم والاتجاهات المتخلفة وتنفيذ برامج التعليم الفني المتخصص الخ) . من أجل الانتقال إلى مرحلة الإنطلاق وهي المرحلة الثالثة .

فهذه الدول تمر الآن في مرحلة تحول تعاني خلاله من مجموعة كبيرة من الأزمات والمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية . وتنطبق هذه الملاحظة على الدول المستقلة حديثاً . وعلى تلك التي ما زالت تناضل من أجل الاستقلال السياسي . ويلاحظ الباحثون أن الاستقلال السياسي هو الأساس الأول والمهد للاستقلال الاقتصادي داخل مجموعة دول العالم الثالث .

ونحن نتفق مع "روستو" في أن عملية التحول الإنمائي داخل المجتمعات النامية والمتخلفة تتطلب الانتقال من مرحلة إلى أخرى أي أنها لا تتم فجأة ، بل على مراحل متتابعة . كذلك تتفق معه في ربط التنمية الاقتصادية بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مثل إرساء الهياكل الأساسية كالطرق والمواصلات وشبكات الاتصال والمؤسسات المالية كالبنوك والمؤسسات المختلفة المسنولة عن تعبئة وتوظيف رءوس الأموال في مشروعات استثمارية . كذلك فالتنمية ترتبط بإتساع نطاق التحضر والتصنيع والتعليم وتغيير القيم والاتجاهات المعوقة وظهور كواثر إدارية وفنية وتنظيمية ، إلى جانب أنها ترتبط أساساً بالمركزية السياسية وتحقق الوحدة والتكامل داخل المجتمع ولا شك في صدق ما يذهب إليه "روستو" من أهمية البعد التكنولوجي في التنمية

الاقتصادية ، وأن التغير الإقتصادي يحدث تحولات إجتماعية وحضارية واسعة النطاق . ولكن هذا الاتفاق مع "روستو" في كل ما سبق لا يعنى تأييد نظريته في المراحل . فالمشكلة الأساسية التي وقع فيها كما سبق أن أشرنا - هو أنه حاول وضع قانون عام للمراحل الإنمائية ينطبق على جميع الدول . وهذا هو ما يقف دونه العديد من العقبات المنهجية والثقافية والواقعية . فلا يمكن تعميم خطوات التجربة الأوروبية على جميع الدول ، بل لا يمكن تعميم خبرة دولة معاصرة من دول العالم الثالث على جميع الدول الأخرى التي تنتمي إلى نفس المجموعة . فكل دولة تتفرد في واقعها التاريخي وبنائها الإجتماعي والثقافي في مشكلاتها المعينة.

وهناك من ياحش الغرب من يعتمدون على نظرية "روستو" وغيرها من النظريات المماثلة في الخروج بتوجيهات أو بوجهات نظر محددة يرون أنها السبل لتخلص الدول المتخلفة من واقعها الإقتصادي والإجتماعي السيء . ويوجز "شارل بتلهايم" ، بعض هذه التوجيهات فيما يلي :

أولاً : لا يمكن للدول المتخلفة أن تخرج من وضعها الحالي إلا بالإستعانة برحس الأموال الأجنبية ، لأنه بدون هذه الإستثمارات لن يتجه الفارق بين متوسطات الدخل الفردي بين الدول الفقيرة والدول الغنية إلى الانخفاض بل إلى التزايد .

ثانياً : ينبغي تشجيع زيادة الفروق بين الدخل ، لأن أصحاب الدخل المرتفعة وحدهم هم القادرون على الإذخار وتوظيف مدخراتهم في مشروعات إنتاجية . تسهم في إرتفاع الدخل القومي الذي ينعكس بدوره على الدخل الفردي .

ثالثاً : لما كانت عادات الإذخار والإستثمار ضعيفة عند أبناء الطبقات العليا داخل الدول المتخلفة ، فإنه يلزم العمل على تشجيع نمو طبقة من المنظمين الرأسماليين في المجتمعات المحلية - الريفية والحضرية . وهذه الطبقة تحتل أهمية إستراتيجية في عملية النمو لأنها هي التي سوف تسهم في إطلاق حركة النمو الإقتصادي ، خاصة إذا ما قدمت الدولة إليها التسهيلات اللازمة من الناحية المادية في شكل بناء شبكة قوية من الطرق والمواصلات والإتصالات السريعة ومحطات القوى الكهربائية وإقامة البنوك والسدود ... الخ . وعن الناحية المالية في شكل تسهيل الإستيراد والتصدير والنظم الجمركية وتطبيق بعض نظم المحاسبة الضريبية .

رابعاً : البدء بالصناعات الخفيفة التي لا تحتاج إلى كثافة رأسمالية عالية . ولا

تحتاج إلى خبرة فنية متقدمة ، مع محاولة تطبيق نظم التخصص الصناعي حيث تحاول كل دولة أن تركز على بعض الصناعات التي تروج داخلها بسبب ظروفها .

ولا شك أن هذه التوجهات صدرت من واقع التجربة الأوروبية التي لا يمكن الإعتماد عليها في تنمية الدول النامية حالياً . فقد أدت الطبقية في هذه الدول - ومنها مصر قبل الثورة - إلى الصراع الإجتماعي المدمر وإلى توجيه فائض الأموال لدى الطبقات الإقطاعية إلى الإنفاق البخس لإلى الإستثمار الإنتاجي . هذا إلى جانب أن التنمية بالأسلوب الرأسمالي الغربي لم يعد مناسباً للدول النامية في ظل المناخ العالمي المتغير . هذا فضلاً عن أن الرأسمالية بصورتها التقليدية التي رسمها فلاسفة ذلك النظام في القرن التاسع عشر لم يعد لها وجود في عالم اليوم حتى في الدول الغربية نفسها . وهناك العديد من الفروق الجوهرية بين ظروف الدول النامية اليوم وبين ظروف الدول الغربية في مرحلة التحول الإنمائي في القرن الماضي . وهذا هو ما يفند الرأي الزاهب إلى أن النموذج الغربي هو النموذج الوحيد والذي يجب على الدول النامية الأخذ به إذا ما إبتغت تنمية حقيقية . ويمكننا إيجاز أهم تلك الفروق فيما يلي :

أولاً : أن الدول الغربية المتقدمة لم تكن خلال المرحلة الماثلة تابعة إقتصادياً ولم تكن تعاني من مشكلة تضخم في بعض القطاعات الإقتصادية نتيجة للإرتباط بالأسواق العالمية وبعض الإحتكارات الأجنبية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية حالياً .

ثانياً : لم تبدأ مجتمعات الغرب مرحلة التنمية ببناء إقتصادى مشوه ومستنزف تابع لدول أجنبية . ومعتمداً إعتاداً كاملاً على ظروف وتقلبات السوق العالمية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية حالياً . ويرجع هذا إلى أن دول الغرب لم تعاني من الإستعمار لقرون طويلة كما هو الحال بالنسبة لمجموعة دول العالم الثالث اليوم .

ثالثاً : لم يكن على الدول الغربية خلال مرحلة إنطلاقها الإنمائي أن تتحمل عبء الإلتزامات المالية الباهظة إزاء الخارج في صورة فوائد أو أرباح أو مائدات تدفع للأجانب كما هو الحال بالنسبة للدول النامية اليوم .

رابعاً : لم تواجه الصناعات الوليدة للدول الغربية خلال مرحلة الإنطلاق الإنمائي بها ، صعوبات من جانب إحتكارات وصناعات متقدمة لدول أجنبية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية اليوم ، وذلك لعدم وجود نظم صناعية منافسة .

خامساً : أن الدول النامية اليوم تضطر إلى الإعتماد على الدول المتقدمة في إستيراد التكنولوجيا المتقدمة والحصول على قروض مالية ومادية بشروط مقبولة ، وهذا ما يجعلها تخضع للعديد من الضغوط الإقتصادية والسياسية التي لم تواجه بها الدول الغربية في بداية القرن الماضي .

سادساً : إعتتمدت عملية النمو الإقتصادي والإجتماعي للدول الغربية على إستنزاف المستعمرات ، وهو عامل غير متاح للدول النامية حالياً إلى جانب أنه مرفوض تماماً في ظل أخلاقيات القرن العشرين والوعي الدولي المعاصر .

سابعاً : تواجه الدول النامية حالياً بمشكلة عويصة تتمثل في حدوث الفجوة الديموجرافية (الإنخفاض السريع في معدل الوفيات مع إستمرار معدل المواليد على إرتقاعه) داخلها في بداية الأخذ بسياسة التنمية نتيجة إستخدام العقاقير الطبية الحديثة المستوردة من الخارج وتطبيق نظم فعالة للعلاج والوقاية والإرشاد الطبي . وهذا يحدث قبل حدوث التقدم الإقتصادي مما يعد من معدلات النمو الإقتصادي ، أو على الأقل تمتص جزءاً كبيراً منه . وهذه المشكلة لم تواجه الدول الغربية في بداية تقدمها الإقتصادي لأن إنخفاض معدلات الوفيات لم يحدث إلا بعد فترة طويلة من بدء التنمية ، وكان في الواقع وظيفة أو نتيجة للتنمية الإقتصادية ولم يسبقها . وخلال تلك الفترة كانت معدلات المواليد قد إنخفضت هي الأخرى نتيجة لإتساع نطاق الصناعة والتعليم والتحضر ... إلخ ، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض معدل التزايد السكاني بها .

ثامناً : وفوق هذا كله فإن الدول النامية تأخذ طريقها للتقدم الإقتصادي في عصر ظهرت فيه مفاهيم حقوق الإنسان وبولة الرفاهية والتأمينات الإجتماعية إلخ ، الأمر الذي يلقي على عاتق تلك الدول مسئولية مزبوجة وهي ما عبر عنه ميثاقنا الوطني بالمعادلة الصنعية . فمطلوب من هذه الدول أن ترفع معدلات الاستهلاك وتعميم الرعاية الإجتماعية الشاملة للمواطنين تعويضاً لهم عما عانوه من حرمان تاريخي طويل . وهذه المشكلة لم تواجه الدول الغربية خلال بداية فترة نموها الإقتصادي ، فقد حدث هذا النمو على حساب آلاف وملايين العاملين كما يحدثنا التاريخ وكما يصفه بعض الكتاب الموضوعين في القرنين التاسع عشر والعشرين .

ومن أجل هذا كله وغيره ، فإن نموذج التحول الإنمائي داخل الدول النامية يجب أن يكون مختلفاً عن النموذج الغربي من عدة جوانب . أبرزها أن التنمية في تلك الدول

يجب أن تستند إلى خطة تصنعها الدولة إستناداً إلى قطاع عام قوى وقادر على أن يقود عملية التنمية . وهذا لا يتعارض مع إتاحة دور مسئول وموجه للقطاع الخاص في إطار الخطة السيادية الشاملة للدولة . هذا إلى جانب ضرورة مشاركة الشعب من خلال تنظيماته السياسية والتشريعية ورجال الفكر وأهل العلم في مناقشة الخطة وإقرارها والإشراف على تنفيذها ومتابعتها . وهذا يعني تطبيق نظام الإقتصاد الحر الموجه والمنضبط في إطار خطة سيادية ملزمة لكل القطاعات الخاصة والحكومية والمشاركة والتعاونية . ويمكننا الاستفادة من توجهات الإقتصاد الإسلامي في هذا الصدد .

ويجب علينا في النهاية أن نبرز أن رحلة التحديث الحضارى داخل الدول النامية طويلة وشاقة ولا يمكن تحديد مسارها في شكل مراحل تأخذ شكل القانون العام . ولكنها تتضمن بوجه عام عدة أمور لخصها "هيليرونز" في أنه يجب أن يتحول الفلاحون الآميون إلى طائفة مثقفة متعلمة ، وأن يتحول ساكنوا الأحياء المتخلفة داخل المدن إلى عمال فنيين داخل المصانع ، هذا إلى جانب رفع مستوى دخول الناس والقضاء على الصفوات الإقطاعية والتقليدية التي ترتبط بتخلف المجتمع ، وتظهر صفوات جديدة تتمثل في رجال العلم والإدارة والسياسة والتنظيم . ويؤكد "إيزنشتات" أهمية التحلل من التقاليد المعوقة Detraditionalisation وهو أمر يحدث في نظره كنتيجة لانتشار التصنيع والتعليم واتساع نطاق الحضرية وخروج المرأة للعمل وتغيير بناء العمل أو المهن . وهو ينبه إلى خطورة وقوع المجتمع أثناء فترة التنمية في خطر النظم البيكتاتورية أو التسلطية كما حدث في بعض الدول ، نتيجة لعدم مواكبة النظام السياسي للتغيرات البنائية أو السوسيو - ديموجرافية داخل المجتمع وهو يشخص هذه الحالة المرضية في ضوء نظرية "دوركايم" فهذه الحالة تشير إلى فشل في إقامة مستويات جديدة من التضامن وهو يطلق على فشل النظام السياسي في مواكبة عمليات التحديث الإقتصادي و الإجتماعي (وهو يعني بذلك ظهور التحول الإقتصادي التقني في ظل نظم سياسية تسلطية) مصطلح "حدوث تصدع داخل عملية التحديث" Breakowns in modernization وهذا هو عنوان مقاله التي عرض خلالها لهذا الرأي (١٨) . ويؤكد "فرانسيس ألين" F. Allen نفس الرأي ، حيث ينبه إلى خطورة وقوع المجتمعات في براثن الشيوعية أثناء فترة التحول الإجتماعي نحو الحداثة أو التقدم ، خاصة وأن الدعاية الشيوعية عادة ماتكون براقة وخادعة لجماهير تلك الدول الذين يتسمون بالامية الهجائية والفكرية والسياسية . ويذهب "هيليرونز" إلى أن شعوب دول العالم الثالث خضعوا على مدى قرون طويلة للإستعباد ولم يألفوا الحرية السياسية ، الأمر الذي

افتقدوا معه النضج السياسى . وهذا هو ما يعرضهم لخطر الوقوع فى براثن القيادات الشيوعية . وإذا ما تحقق هذا المزلق الخطير فإنهم يجدون أنفسهم يستبدلون سيداً بسيداً آخر . وهكذا يقعون فى شكل أكثر خطورة من التخلف والإستبداد والإستعباد

ولعل كل هذه الآراء تنبئ من أن فكرة التنمية تتعارض مع تسلط أية طبقة معينة أياً كانت هذه الطبقة . فمن أولويات التنمية السياسية تنمية الوعى وممارسة الشورى الديمقراطية داخل المجتمع وإتاحة الفرصة أمام جميع قوى الشعب أو المجتمع للمشاركة الإيجابية فى صنع القرارات السياسية العليا ومتابعة تنفيذها . وهذا يرتبط بالنظام التربوى أو التنشئة الإجتماعية بكافة مبادئها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية .

والواقع أن قضية التحديث الحضارى هى على حد قول "ماريون ليفى" M. Levy للتحدى الأعظم الذى يواجه الدول النامية . والذى يجب حوضه سواء أكانت قيادات هذه الدول على وعى بذلك أم لا . فمسألة التنمية هى بالنسبة لهذه الدول مسألة حياة أو موت . فليس هناك خيار فى أن ننمى أو لا ننمى ، أما حجم التنمية ومعدلات التقدم الإقتصادى وأولويات التخطيط وطبيعة النظام السياسى الذى يقود التحول الإنمائى ونوعية النظام الإقتصادى الأقصر على تحقيق أسرع معدل للتنمية فى ظل نسق القيم القائم داخل المجتمع .. الخ ، كل هذه الأمور يجب أن تتحدد فى ظل ظروف كل مجتمع على حدة . وفى ضوء أنساق المعتقدات والقيم والبنائات المعيارية الموجهة للعلاقة بين التقليدية والحداثة ومسارات التحديث

هل هناك مسار واحد للتنمية . أم مسارات متعددة ؟

يذهب بعض الدارسين لقضية التحديث والتنمية إلى أن هناك مساراً واحداً للتحديث سوف تتجه إليه كل المجتمعات . وأنها بالتالى سوف تصبح نسخاً متشابهة مع إستمرار عمليات التحديث والتنمية الشاملة داخلها . وعلى الرغم من أن الدراسات الواقعية تكشف عن وجود أوجه للإلتقاء بين المجتمعات الممارسة لعمليات التحديث ، طالما أن التحديث الإقتصادى والسياسى والإجتماعى أو الحضارى بشكل عام يتطلب حدوث تغيرات بنائية ووظيفية فى المجالات الإنتاجية والتكنولوجية والتعليمية والصحية والنفسية والإجتماعية . . . غير أن هذا لا يعنى أن كل المجتمعات النامية سوف تصبح نسخاً متطابقة من حيث الأطر الثقافية والإجتماعية والبنائية والنظامية ويمكننا أن نضرب على هذا مثلاً بفكرة الإنسان الحديث Modern man فإنها تتضمن مجموعة من

المواصفات العامة - القيمة والسلوكية والفكرية (الإيمان بقيم الوقت والعمل والإنجاز والضبط والإنتاجية والعلم والتخطيط والتجديد ...) ولكن هذا لا يعنى حتمية فرض شكل موحد على كل المجتمعات التى تمر بعملية التحديث . فلا يوجد هدف محدد للتنمية في كل المجتمعات ، كذلك لا يوجد مسار محدد لها . ويضرب لنا "لويز" بعض الأمثلة التطبيقية على هذه الفكرة التى يؤمن بها .

ويمكن القول أن أنصار فكرة أحادية إتجاه التحديث (القول بصياغة غربية أو أمريكية أو ماركسية أو خلافة) ينطلقون من إفتراض يدور حول الثنائية بين التحديث والتقليد - Di-chotomy of tradition - modernism . وطبقاً للعديد من النظريات فإن عملية التحديث تسهم فى القضاء على الجوانب التقليدية للثقافة أو إحداث إضطرابات وتحولات أساسية فيها ، ويرون أن هذا التحول أمر حتمى . وعلى الرغم من وجود إختلاف بين ما هو تقليدى وما هو حديث ، فإن عملية التحديث لا تعنى إختفاء الجوانب التقليدية بالضرورة ، فالعلاقة بين التقليدى والحديث تأخذ فى الواقع عدة أشكال ومظاهر وأنماط من التفاعل ، وليس شكلاً واحداً كما يزعم بعض الدارسين (١٩).

ويجب أن نشير فى هذا الصدد أن التقاليد فى ذاتها ليست وحدة إستاتيكية - Stat-ic unit ، فهى فى حالة دينامية وتتغير بشكل مستقل عن التحديث ، فالتغير عامل أساسى فى الوجود الإجتماعى والثقافى ، وهو عندما يتم بشكل تلقائى يظهر التغير بطيئاً وغير ملحوظ على الفترات الزمنية القصيرة نسبياً .

والتغير على المستوى العام المجرد يبدو بطيئاً ، ولكن على مستوى التفاعل فى الحياة اليومية يتحقق بمعدلات أسرع . ويضرب "لويز" مثلاً على هذا بالعلاقة بين السيد الإقطاعى وبين أقتان الأرض فى أوروبا خلال مرحلة القرون الوسطى - Superordinate Subordinate Relation . فقد إستمر النمط التقليدى العام لهذه العلاقة داخل المجتمع الأوروبى على مدى مئات السنين ، أما على مستوى التفاعل اليومى Every day tife بين السادة والأقتان، فإن أساليب التفاعل كانت فى حالة تغير مستمر ، وقد إستمر هذا التغير يتراكم إلى أن أحدث تحولاً فى النمط التقليدى العام لهذه العلاقة . وفى دراسة قام بها 'ميخائيل ميكلين' M. Micklin 'التحضر والتكنولوجيا والقيم التقليدية فى جواتيمالا' بعض نتائج البناء الإجتماعى المتغير (٢٠) . وركز فيها على دراسة القيم التقليدية . وجد أن الجوانب التقليدية فى ثقافة المجتمع تتغير بسرعة أكبر من سرعة

التغير في الجوانب التقليدية ولا يمكن تفسيرها في ضوء برامج التحديث ، وجد أن نسبة كبيرة من الناس ترفض التمسك بهذه القيم ، على الرغم من عدم حدوث تغيرات ذات بال في مجال التحضر أو التصنيع أو التعليم على مدى أكثر من خمسين سنة . وقد دارت القيم التي قام بقياسها حول الصداقة ، ومجالات التفضيل في مجتمع القرية، والثقة في الناس عموماً ، واحترام كبار السن ، والالتزامات القرابية ، والتقبل الإيجابي أو السلبي لنصيب الإنسان من الحياة . وقد كشفت الدراسة عن علاقة ضعيفة بين السن والتوجه التقليدي على الرغم من أن كبار السن أكثر توجهاً نحو التقليدية بالمقارنة بصغار السن وإن كانت الفروق ليست كبيرة . كذلك فقد كشفت دراسة "مكيلين" عن أن العلاقة بين التعليم والتوجه التقليدي ، علاقة سلبية وإن كانت ليست بدرجة كبيرة، كذلك الأمر بالنسبة للوضع المهني والتوجه التقليدي . وعموماً فقد كشفت الدراسة أنه كلما قل عمر الشخص وارتفع مستواه التعليمي ، واحتمل مكانة مهنية أعلى ، كان أقل توجهاً للتقليدية . والنقطة الأساسية التي تهتمنا هنا هي أن هذه التغيرات في الإتجاهات Attitudinal changes قد حدثت بمعزل عن برامج التحديث ، بمعنى أنها لم تكن وظيفة لأي منها .

ويخلص "لوير" باستنتاج مؤداه أنه إذا كانت التقاليد يمكن أن تتغير بشكل تلقائي بعيداً عن برامج وعمليات التحديث (التصنيع - التعليم - التحضر - الميكنة الزراعية) فإن التحديث يمكن أن يتحقق دون إحداث تحولات جوهرية في الجوانب التقليدية على المستوى الفكري أو السلوكي داخل المجتمع (٢١) . وهذا يعني أن التصنيع لا يؤدي بالضرورة إلى إعادة صياغة الحياة الاجتماعية (النظم والقيم والنماذج الفكرية والسلوكية) طبقاً لما هو سائد في أوروبا أو أمريكا أو الإتحاد السوفيتي ... ، فقد يتعاصر التصنيع (التحديث) مع الأساليب التقليدية في الحياة الاجتماعية ، وهذا هو ما حدث في إحدى التجارب الصناعية في المكسيك ، ففي منطقة هناك تسمى « المنطقة الصناعية بكوداد » Ciudad Industrial ، وهي مدينة تم بناؤها خلال سنة ١٩٥٠ ، قام بدراساتها « جون بوجي » J. Poggie وقام بدراسه مقارنة بين إتجاهات وقيم الناس داخل المدينة الحديثة وبين إتجاهات وقيم الفلاحين في المناطق الريفية المجاورة لها . وطبق دراسته على ٩٧ عاملاً في مصانع المدينة ، و١٨٥ فلاحاً من القرى المجاورة وقد استهدفت الدراسة الكشف عن أثر التصنيع على القيم والإتجاهات الاجتماعية . وهذا هو ماحمله . يأخذ عينة من الريف المجاور لها من أجل الفصل بين أثر التصنيع وأثر التحضر . وتم تقسيم الفلاحين إلى مجموعتين ، مجموعة من كبار السن ، وأخرى من

صغار السن . وكان متوسط السن في المجموعة الأولى (٥٠) سنة . ومتوسط العمر في الثانية (٣٥) سنة . أما عينة العمال الصناعيين فقد كان متوسط السن فيها (٣٢) سنة . وقد وجد أن المجموعات الثلاث متباينة بشكل له دلالة من حيث التحصيل التعليمي . فمتوسط عدد سنوات تعليم العمال ٢٠٩ سنة ، ومتوسط عدد سنوات تعليم صغار السن من الفلاحين ٨.١ سنة ، وكبار السن من الفلاحين ٧.٠ سنة دراسة . كذلك كانت هناك فروقاً دالة إحصائية في مجال الدخل . حيث كان أقل دخل سنوي للعامل يعادل على الأقل ضعف دخل أقل فلاح . وكشف البحث عن أن العمال كانت لديهم تطلعات تعليمية أعلى بالنسبة لأولادهم بالمقارنة بالفلاحين وعلى الرغم من هذه الفروق في محل الإقامة والمهن وسنوات التعليم والتطلعات بالنسبة للبناء والسن ... إلا أن البحث وضع أن الفروق بين الفلاحين والعمال بالنسبة للقيم والإتجاهات قليلة جداً . حيث يتبنى الفلاحين والعمال معاً إتجاهات محافظة تجاه الأنوار المتعلقة بالجنس والحياة الأسرية Family Life . وإذا كان العمال أكثر حداثة نسبياً ، فإن الفرق ليس بالصورة التي يتوقعها الباحثون من قراءة الأبحاث التي تتألف في أثر التصنيع في إحداث تغيرات جذرية في الجوانب التقليدية في المجتمع . فقد كشف البحث عن أن ٩٤٪ من كل المدرسين (عمال وفلاحين) وافقوا على الرأي الذاهب إلى أن الزوجة يجب أن تطيع زوجها طاعة عمياء في كل الأمور . وإذا كان أعضاء عينة الدراسة قد عبروا عن آراء تعد حديثة - في بعض الأحيان - فإن نسبة الفلاحين والعمال في هذا الصدد كانت متماثلة - مثل التأكيد على أهمية التعليم والتدريب والتخطيط والتفاوض إزاء المستقبل - Future orientation.

وقد أوجز « بوجي » محصلة بحثه بقوله أن « تجربة العمل في المصانع والمصنوع على المزيد من الأموال لشراء السلع الكمالية ، لها أثرها على حياة الناس ولكنها لم تؤد إلى حدوث إنقسام حاد بين تقليديين Traditionals ومحدثين Moderns . ومن الواضح أن تجربة العمل الصناعي لا تقود الناس بشكل آلي إلى الانفصال عن ثقافتهم وأن يصبحوا مختلفين بشكل حاد عن الفلاحين الممارسين للزراعة . إذا إستمر الجميع يعيشون داخل نفس القرى التقليدية ، وقد وجد أن الناس داخل بلدة «سيداء» Ciudad الصناعية والبلد الريفية المجاورة لها ، يتفكرون في ثقافتهم المادية واللامادية - بشكل متماثل . كذلك فإنهم يحتفظون جميعاً بجانب من الفكر والممارسات السلوكية التقليدية . وقد وجد أن التغير لم يكن متوازياً في كل جوانب الثقافة حيث كان التغير في بعض الجوانب أسرع من جوانب أخرى . وهذا يعني أن تجربة العمل الصناعي لم تؤد إلى

ويؤكد «لوير» أن بعض الجيوب التقليدية Pockets of traditionalism تظل قائمة ولها القدرة على مقاومة التغيرات التي تحدث في المجتمع .

وهذا ما تؤكد دراسة «إميليو ويلمز» E. Willems بعنوان «الريفية والمدينة: الإستمرار والتغير الثقافي من المنظور التاريخي : الحالة الأوربية» (٢٣) وقد كشفت الدراسة عن أن قرية «نيل» Neyl و هي قرية صغيرة قريبة من مدينة «كولون» Co-logne الصناعية إستمر أهلها محافظين على الأساليب التقليدية في الفكر والسلوك على مدى سبعين سنة، على الرغم من حدوث تغيرات كبرى على مستوى المجتمع الألماني العام حيث إنتقل المجتمع خلال هذه الفترة من مرحلة ما قبل التصنيع إلى مرحلة التصنيع الواسع . وقد إحتفظت هذه القرية ببنائها الثقافي التقليدي على الرغم من تفاعلاتها وعلاقاتها المستمرة مع المدن المجاورة ، خاصة مدينة «كولون» الصناعية ، تلك العلاقة التي تمتد إلى القرن الثالث عشر الميلادي . فمنتجات القرية - الزراعة والسمكية يتم تسويقها من خلال سوق المدينة وقد حدثت تغيرات كبيرة في مدينة «كولون» في ثقافتها المادية والمعنوية وهنا يكون السؤال هو : ما هو تأثير هذا التغير على قرية «نيل» ؟ تشير الدراسة أن نمو المدينة صناعياً ساعد القرية إقتصادياً نتيجة لإتساع حجم السوق ، الأمر الذي أدى إلى إزدهار الحياة الإقتصادية في القرية . يضاف إلى هذا أن القرويين صاروا يقبلون على التجديدات التكنولوجية والعلمية في المجال الزراعي ، الأمر الذي ساهم في رفع المستوى الإنتاجي وبالتالي المستوى الإقتصادي للقرويين . ولكن على الرغم من هذا الإحتكاك الثقافي التاريخي والمعاصر والمكثف ، إلا أن القرويين رفضوا طريقة الحياة الحضرية وظلوا محافظين على علاقاتهم التقليدية القديمة وأساليبهم التقليدية في التفكير والسلوك ، ولم تستحوذ عليهم الطريقة الحضرية للحياة Urban way of life . ويؤكد «ولز» أن التباين بين طريقة الحياة الريفية في «نيل» وبين طريقة الحياة الحضرية في «كولون» ظل قائماً على الرغم من ظهور عدة متغيرات كان يفترض أنها تسهم في حدوث تحول في طريقة الحياة التقليدية في القرية ، أهمها زيادة الإحتكاك الثقافي مع «كولون» من خلال إنشاء خط جديد وسريع للمواصلات بينهما ، وزيادة عدد سكان القرية أربعة أضعاف بين عامي ١٨٧١ ، ١٩٢٥ ، وحدثت تحولات في إستخدام الأرض ، حيث خصصت أجزاء من أرض القرية للتدريب العسكري ، وللسباق ، ولإنشاء محطة للصرف الصحي الأمر الذي أدى بأصحاب هذه الأراضي

إلى الإلتحاق بالعمل الصناعي في «كولون» ومن الغريب أن «ويلمز» يشير إلى أن هذه التغيرات ساعدت القرويين على الحفاظ على طريقتهم التقليدية في الحياة ، وقد وظفوا دخولهم الجديدة أو الزيادة في دخولهم في دعم هذه الطريقة - أساليب اللبس وبناء المنازل وعادات الطعام والعلاقات الاجتماعية والإرتباط بالأرض ونمط الصداقات التقليدية وتفضيل إنتاج الطعام الذي يستهلكونه في منازلهم وعدم شرائه من الخارج . كذلك ظل القرويون ينظرون إلى التعليم بنفس النظرة التقليدية . حيث لا يحتمل لديهم قيمة عالية . وظلت الممارسات التقليدية سائدة في مجال الدين والطب والترفيه (الشرب ولعب الورق والرقص في حانات القرية ، وهذا يعني أن القرويين إستخدموا العضارة الصناعية للامن المجاورة في دعم بناء الثقافة التقليدية للقرية (٢٤) .

وهناك العديد من الدراسات الميدانية التي تكشف عن دعم التحديث الإقتصادي للأنماط التقليدية للفكر والسلوك داخل بعض المجتمعات ومثال هذا دراسة « هويتكر » Whitaker في شمال « نيجيريا » بعنوان « عملية إختلال التوازن في مجال التغير السياسي » (٢٥) . وقدمت الدراسة عدة أمثلة على إستمرار التقليدية في ظل التحديث، ويتكفى هنا بمثال واحد . فعند محاولة فحص الوضع الإجتماعي لأعضاء المجلس النيابي ما بين سنة ١٩٥٦ ، ١٩٦٦ ، وجد أن ٧٥ ٪ من الأعضاء المنتخبين ينتمون إلى الأسر الحاكمة التقليدية (وكان المعيار الذي قاس عليه الخلفية الإجتماعية المكانة الإجتماعية للأباء) . وفي ما بين عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ وجد أن نسبة المنتخبين للمجلس النيابي من القيادات التقليدية أو أعضاء الأسر التقليدية الحاكمة قد إرتفعت . وهذا يعني أن الأسر الحاكمة التقليدية إحتفظت بموقعها كصفوة سياسية Elite position على الرغم من حدوث تغيرات إجتماعية تحديثية في « نيجيريا » و« وفسر » هويتاكر « هذه الظاهرة بأن أبناء الأسر المذكورة إستطاعوا دعم مراكزهم المنسوبة Ascribed بمنجزات حولت مراكزهم التقليدية إلى مراكز قائمة على الإنجاز إلى جانب كونها مراكز منسوبة . ولعل ما ساعده على ذلك تميزهم التعليمي حيث أنهم يمثلون صفوفة المتعلمين . وتبرز هذه النقطة إذا علمنا أن نسبة المتعلمين في « نيجيريا » لم تصل إلى ٢ ٪ بين سنة ١٩٥٦ ، ١٩٦٠ بينما كانت النسبة بين أعضاء البرلمان لنفس المدة ٧٥ ٪ . وهذا يعني أن النظام التعليمي دعم قوة أبناء الطبقة الحاكمة التقليدية هناك .

هذه الدراسات وغيرها تؤكد عدم وجود مسار محدد للتحديث ، وأن البناء الثقافي التقليدي يمكن أن يتغير بمعزل عن عمليات التحديث . وهذه العمليات يمكن أن تدعم البناء التقليدي ، أو تحول دون تغيره أو حتى تقلل من معدلات هذا التغير . وهذا لايعنى

إنكار إرتباط التحديث بمجموعة من المتغيرات النمطية المحددة ، ولكن يعنى إنكار القول بوجود مسار واحد للتحديث أو القول بأن التحديث سوف يؤدي إلى صياغة متماثلة للبناء والنظم والتنظيمات الإجتماعية وللأنساق الثقافية ونمط الشخصية في كل المجتمعات الإنسانية . فهناك عدة مسارات وأنماط متباينة للتحديث وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها تباين الأنساق التقليدية التي تنبثق من خلالها عمليات التحديث ، وتباين الأسس التي تقوم عليها هذه العمليات . وتباين أهدافها ومنطلقاتها الأيديولوجية أو العقائدية أو الفلسفات الإجتماعية التي توجهها .

وبقول آخر فإن إتجاه التحديث وأهدافه ليست ذات طبيعة نمطية عامة ولكنها تعتمد على السياق الثقافي والإجتماعي والتاريخي للمجتمع ، أو على ما يطلق عليه «لويذ فولرز» L. Fallers الميراث التقليدي Traditional heritage لكل مجتمع . وقد قام الباحث المذكور بدراسة ركز فيها على الطريقة التي يتغير من خلالها نسق التدرج الإجتماعي أثناء عمليات التحديث وذلك في غرب أفريقيا . فقد وجد أن الديمقراطية السياسية هناك التي إرتبطت بالتحديث لم تنبثق أساساً من عمليات التحديث ولكنها إرتبطت في المحل الأول بالتقاليد الخاصة بالمنطقة وإنبثقت عنها وليس عن عمليات التحديث المستخدمة في المنطقة . (٢٦) ويشير «فولرز» إلى أن هذه الديمقراطية السياسية التي صاحبت عملية التحديث صدرت عن التقاليد التي تركز على مبدأ المساواة بين البشر Traditional egalitarianis في غرب أفريقيا بغض النظر عن الاختلافات الطبقية والإقتصادية . . . وهذا على عكس الجمود والتحجر الطبقي والتمايز الإجتماعي الصارم الذي ساد أوروبا خلال فترة القرنين الوسطى . ويشير بعض المحللين إلى أن الديمقراطية الغربية ظهرت كرد فعل مضاد للتسلط الكنسي والجمود الطبقي والتمايز الإجتماعي الصارم خلال الفترة المذكورة . وهو ما لم يوجد في غرب أفريقيا (٢٧) . وقد إرتبطت برامج التحديث في أفريقيا بنظام الحزب الواحد وبالمركزية الحكومية الشديدة . ذلك لأن أغلب الدول الأفريقية تتألف من مجموعة متباينة من التجمعات القبلية ، تجمع بينها حدود سياسية فرضتها القوى الإستعمارية بشكل تصفي ، كذاك جمع بينها النضال المشترك ضد هذه القوى الاستعمارية . ويلاحظ أن هناك صراعات تقليدية لها جذورها التاريخية بين هذه القبائل ، الأمر الذي يجعل وحدة الأمة في أحسن الأحوال وحدة مزعومة قابلة للإنفصال في أي وقت . وهذا هو سبب المركزية الحكومية الشديدة وتركيز الحكومة على برامج التحديث والتنمية تحقيقاً للإستقرار والأمن السياسي والإجتماعي ولعل هذا هو ما جعل الصفوة في هذه

المجتمعات تتألف في غالبيتها من الموظفين البيروقراطيين وليس من رجال الأعمال نوى القدرات الريادية وهذا على عكس ما حدث في تجربة التحديث والتنمية في أوروبا .

والى جانب هذه الفروق السابقة ، هناك فروق بين تجربة التحديث في أوروبا وأفريقيا تحصل بطبيعة الجماعات المهنية . فالعاملون في الصناعة الأوربية لم يكن أمامهم غير هذا العمل لكسب الرزق ، فلم يكونوا أساساً فلاحين . أما في تجربة التصنيع في أفريقيا فقد دخلت الصناعة في منافسة مع مزارع المحاصيل المدرة لعائد نقدي كبير ، من حيث محاولة اجتذاب اليد العاملة . فهناك مزارع القطن والبن والكافور بكثرة . وهي مزارع مربحة للغاية . وقد وجدت نسبة كبيرة من العمالة غير مستقرة حيث كانت تتذبذب بين العمل الصناعي والعمل الزراعي . أو بين العمل الحضري والعمل الريفي . وهذا يعني أن الصناعة في أفريقيا اجتذبت العمالة الملتزمة المنضبطة (٢٨) .

وبالإضافة إلى السياق التقليدي Traditional context المختلف عن السياق الغربي نجد أن الأمم الأفريقية تنطلق في عملية التحديث من أسس متباينة . وقد ميز «كوداك» Chodack في دراسة له بعنوان « التنمية المجتمعية » (٢٩) بين ثلاثة أشكال للتحديث طبقت في أفريقيا جنوب الصحراء وهي على النحو التالي بإيجاز :

١ - تحديث ناجم عن التصنيع .

٢ - تحديث تلقائي ناجم عن تحدى أو مواجهة الدول المتقدمة .

٣ - تحديث مخطط ناجم عن أنشطة حكومة مقصورة .

ويطلق بعض الباحثين مثل «كير» Kerr على الشكل الثاني من أشكال التحديث «الإجبار على المقارنة» Commulsion of comparison وهذا يعني أن الومى بجوانب التقدم لدى الدول الأكثر تطورا وهي في هذه الحالة الدول المستعمرة ، كان بمثابة المثير والحافز على التحديث والتنمية تخلصاً من الإستعمار بكافة صوره وأشكاله . وهذا يعني إمكان تفسير التحديث في ضوء ما يطلق عليه «أرنولد توينبي» التحدى والاستجابة Challenge and response . وفي ضوء هذا التصور يتحقق التحديث من خلال الإنتشار Diffusion والتفاعل الثقافي Acculturation أو التحديث الناجم عن التفاعل الثقافي (٣٠) Acculturative modernization .

ويمكننا في هذه الفكرة تفسير ظاهرة الهامشية الثقافية لدى بعض الأفارقة ، حيث صاروا مفترين من أساليبهم القبلية التقليدية . في الوقت الذي لم يتحولوا إلى الطابع الغربي فكراً وعقيدة وسلوكاً أما النمط الثالث من التحديث وهو ما يطلق عليه «كود» التحديث الموجه أو المستثار والذي يتحقق من خلال جهود مقصودة لتطوير كافة الأجهزة الحكومية والأهلية داخل المجتمع كإدارة والتعليم والزراعة والجامعات ومراكز البحوث .. وتحديث التنظيمات السياسية وأساليب الممارسات السياسية - مثل تعميم حق الاقتراع العام - وتحديث أساليب الإتصال ويشير «كود» إلى أن جوانب التحديث هذه تستثار وتحقق قبل إكمال جوانب التنمية الصناعية داخل الدولة (٢١) .

ويمكن التاريخ لبداية التحديث المستثار أو الموجه في أفريقيا بالعصر الإستعماري. وبعض جوانب التحديث تبنتها الأجهزة الإستعمارية ذاتها تحقيقاً لمصالحها الإقتصادية . وكانت إحدى المشكلات الكبيرة التي كان على الحكومات الأفريقية مواجهتها - كما يشير إلى ذلك «كود» هي مشكلة التمزق الإجتماعي والصراع القبلي ، أو مشكلة الإلتواء والولاء السياسي . ولهذا فقد ركزت هذه الحكومات بشكل كبير على بناء ودعم الذاتية الوطنية أو الهوية القومية National identity.

وتمثل التجربة التنزانية محاولة تحقيق التحديث دون اللجوء إلى التصنيع وهذه التجربة تلقى ضوئاً على النقطة الثالثة والتي تتعلق بتباين الأيديولوجيات الموجهة لبرامج التحديث . وقد كانت هناك أيديولوجيا متميزة ووجهت تجربة التحديث في تنزانيا . صاغها مؤسس الدول وأول رئيس لها وهو «جوايوس نيريري» وتدور هذه الأيديولوجيا حول الفكرة التي تعبر عنها اللغة السواحيلية Ujamaa وتشير إلى دعم النمط القرابي التقليدي Traditional kinship pattern وهو أساس التنمية التنزانية . وقد مزج «نيريري» بين هذا النمط وبين تصوره عن الإشتراكية موكراً على أيديولوجية أفريقية متميزة تركز على التحديث بمعزل عن التصنيع . وهذه الأيديولوجيا تعارض النظام الرأسمالي بشكله الغربي ، كما تعارض النظام الإشتراكي بشكله الماركسي Doctrinaire socialism . وتقوم هذه الأيديولوجيا الأفريقية عند «نيريري» على التركيز على أن المجتمع العام ليس إلا امتداداً للنسق العائلي ، والتركيز على مفهوم الأسرة الأفريقية التي تضم كل الأفارقة وليس أبناء «تنزانيا» وحدهم . وتؤكد هذه الأيديولوجيا أن التحديث ينطلق من مفهوم التعاون الأسري وليس من الإستغلال الرأسمالي . ولا الصراع في كل أشكاله كما هو في الإشتراكية الدجماطيقية . وتركر

على أن الأمة (كل الشعب) هي الموجه لمحركة التنمية . وعلى الأمة أن تبحث عن الحلول لمشكلات المجتمع من واقع الثقافة التقليدية حتى تكون الحلول أصيلة ونابعة من الواقع وليست مستوردة من الخارج .

واستناداً على هذه الأيديولوجيا التي تركز على الأصالة الأفريقية كان التركيز على التنمية الزراعية ، وتطوير المجتمعات الريفية ، تجنباً للتشويه الإقتصادي والإقتصادي والثقافي الذي يحدث عادة من التركيز على تنمية المناطق الحضرية وإعمال المناطق الريفية .

وهذا يعني أن الأيديولوجيا الترانزية سارت بالتنمية في مسارات تختلف تماماً عن المسارات الغربية مما يؤكد تعدد هذه المسارات والأهداف بتعدد الأيديولوجيات .

ويمكننا أن نلقى مزيداً من الأضواء حول العلاقة بين التحديث والجوانب الثقافية التقليدية داخل المجتمع ، من خلال دراسة التجربة الهندية في القارة الآسيوية . ويكفي أن ندرس محصلة التحديث في إحدى المدن الهندية وهي «مدراس» من خلال الصورة الشمولية التي قدمها لنا أحد الباحثين الهنود وهو «ملتون سنجر» ويذهب الباحث المذكور إلى «أن هناك تعاوناً متبادلاً بين الإتجاهات التقليدية والتحديثية في الهندية ، فلا تناقض بين الإثنين ، مما يحضن النظريات الثنائية Dichotomy المطروحة في الفكر الغربي . فالتقليدية في بعض المجتمعات تدعم التحديث ، كما أن التغيرات التحديثية تدعم في حالات كثيرة الثقافة التقليدية القائمة داخل المجتمع . ولا يشير التحديث إلى كل ما هو مستورد من الخارج ، لأن هناك الكثير من التجديدات التحديثية تنبثق من البناء الثقافي الداخلي أو من داخل النسق الإجتماعي ، وهذا هو معنى أن التغير أمر طبيعي ومستمر . ويعالج «سنجر» أمر شديد الصلة بالبناء التقليدي للمجتمع الهندي وهو علاقة الدين بالتنمية أو التحديث ، حيث يرى أن التساؤل حول موقف الدين الهندي من التنمية دعماً أو تعويقاً شغل الكثير من الدارسين لهذا المجتمع . ويؤكد الباحث المذكور أن أولئك الذين خرجوا من دراساتهم إلى أن الدين الهندي قد عوق التغير الإجتماعي التنموي بنوا أحكامهم واستنتاجاتهم على فهم خاطئ ، للكتب المقدسة لدى طائفة الهندوس Hindu scriptures وذلك لأن الباحثين الغربيين يفشلون عادة في فهم دلالات المعاني والمفاهيم الواردة في هذه الكتب ، وفهم كيفية تأثير هذه المعاني على فكر وسلوك الهنود . كذلك فإن أغلب الباحثين الغربيين فشلوا في فهم الخصائص الفريدة للديانة الهندية Indi-vidualism of india

ويذهب بعض الدارسين مثل «فيبر» Weber إلى أن هناك جانبان أساسيان من جوانب الديانة الهندية يمثلان معوقاً أساسياً أمام التغير الإنمائي في المجتمع الهندي وهما :

١ - الجانب المتعلق بالنظام والطقوس الطائفية Cast ritualism

ب - بعض المعتقدات خاصة مثل تلك التي تتعلق بالإيمان بالقدر وإعادة الميلاد أو البعث Rebirth ، والواجب ، والخلص Salvation من خلال الهروب من العالم العالي .

ويذهب «ماكس فيبر» إلى أنه في ظل هذا النسق العقائدي الهندوسي يستحيل تحقيق العقلانية والرشد في النظام الإقتصادي (الذي يرتبط عنده بالنظام الرأسمالي القادر على تحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي) . ويؤكد علماء الدين الهندي أن «فيبر» أخطأ في فهم الهندوسية ، فإذا كان هذه الفهم الفيبري صحيحاً ، فكيف تفسر الإنجازات الكبرى لدى الهندوس مثل بناء المعابد والسفن وإقامة الإمبراطورية والدخول في العديد من الحروب والإنتصار فيها وإحراز تقدم كبير في الزراعة والصناعة الحرفية وفي التجارة ... ؟ كذلك فإن هؤلاء العلماء يرون أن «فيبر» فشل في فهم العلاقة بين البناء العقائدي والشعائري وبين الحياة اليومية للهنود (٢٣)

ويطرح «سنجر» سؤالاً يصعد هذه القضية وهو : إذا كانت المعتقدات والممارسات الدينية التقليدية لا تتسق مع متطلبات التحديث والتنمية ، فماذا يحدث للبناء التقليدي الهندوسي عندما يحاول المسؤولون إدخال عملية التحديث داخل البناء الإجتماعي لمجتمع الهندي ؟ - ويناقش «سنجر» هذا السؤال من خلال التركيز على علاقة التحديث بنمط الأسرة الممتدة Joint family أو الأسرة الكبيرة الممتدة ومعييرها في ظل العمليات التحديثية . ويذهب إلى أنه على عكس توقعات الغربيين ، وعلى عكس التجربة الغربية ، فإن هذا النمط الأسري لم يتفكك ولم يتحول إلى أسر صغيرة أو بسيطة أو نواة Nucle- ar Family ، ذلك لأن أعضاء الأسر الكبيرة الذين إضطروا للعمل في الصناعة في المناطق الحضرية إحتفظوا بكل علاقاتهم وإلتزاماتهم وولائهم لأسرهم الكبيرة في المناطق الريفية . وهو يلاحظ بدأ حدوث بعض التحولات في بناء هذه الأسر في المناطق الحضرية ، غير أنه يؤكد أن هذا النمط الأسري لا يتناقض مع متطلبات الحياة الحضرية أو العمل الصناعي . وعلى العكس فإن هذا النمط يدعم الحضرية والحياة الصناعية من بعض الجوانب ، مثل الإسهام في تقديم متطلبات تعليم أعضاء الأسرة

وإعدادهم مهنيًا وعلميًا ، هذا إلى جانب الإسهام في تقديم رأس مال تعاوني لإقامة مشروعات صناعية ريادية في بعض المجالات .

ويشير «سنجر» إلى أن نصف القيادات الصناعية في « مدراس من طائفة «البراهمة» Brahmins ، على الرغم من أن من يقرأ من هذه الطائفة من غير المعايشين لها - من خارج الهند - ربما يستنتج أن متطلبات الطقوس اليومية لهذه الديانة تتطلب وقتاً طويلاً مما يتعارض مع نظام العمل والحياة الصناعية . وهو يؤكد أن هذه القيادات الصناعية قادرة على التوفيق ببساطة بين متطلبات النظام الصناعي من جهة ومتطلبات النظام المعنوي والشعائري من جهة أخرى ولاصراع أو تناقض بين النظامين .

ويذهب «سنجر» إلى أن العلاقة بين النظامين تشبه العلاقة التي تحدث عنها «فيبر» بين النظام الرأسمالي وأخلاقيات المحتجين خاصة أتباع « كالفين » . فقد إعتادت هذه القيادات الفصل بين جوانب العمل الصناعي وبين الجوانب المحلية والعائلية ، على أساس أن الجانب الأول يمثل التحديث الذي لا تخلوا من عناصر تقليدية ، وأن الثانية تمثل التقاليد التي لا تخلوا من جوانب حديثة .

وقد أدت محاولات التوفيق بين جانبي التقليد والحداثة في المجتمع الهندي إلى ظهور بعض المتغيرات الجديدة في مواقف العمل ، تختلف عن تلك التي توجد خارج مواقف العمل . فآبناء الهندوس الذين يعملون في الصناعة يزاملون أبناء الطوائف الأخرى ويتعاونون معهم ويشاركونهم في العمل وفي تناول الصمام وفي كل الأنشطة الأخرى ، ولكنهم هم أنفسهم لا يفعلون ذلك خارج نطاق العمل حيث يطبقون بعض الضوابط التقليدية المتعلقة بتحريم الإتصال بين أبناء هذه الطائفة وأبناء الطوائف الأخرى والمتعلقة بممارسة طقوس إزالة النجاسة في حالة حدوث الإختلاط . وهذا يعني أن أبناء الهندوس أصبحوا يفصلون بين مواقف العمل بمتطلباتها الجديدة ، ومواقف الحياة العامة بضوابطها التقليدية . ففي المواقف الأولى تعطل بعض الممارسات البنيية أو الطائفية بينما تطبق تماماً في المواقف الثانية . وهذا يعني أن التصورات ونسق الأفكار التي تطبق في مواقف العمل ، يظلمها الإنسان عندما يخرج من العمل . تماماً كما يخلع ملابس العمل المهنية ويرتدى الملابس المحلية التقليدية . وهذا الفصل بين المواقف Compartmentalization ميكانيزم مألوف لدى كثير من المجتمعات وليس وفقاً على الهند ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد نفس الأمر بالنسبة للعلاقة بين البيض

والزنج - فهم يتعاونون معاً في مواقف العمل من حيث ممارسة العمل والأكل وكل الأنشطة الترفيهية - في الوقت الذي يرفض البيض السكن بجوارهم أو مجالستهم أو مشاركتهم في الحياة الاجتماعية خارج مواقف العمل (٢٤).

ويتطبيق ميكائيم الفصل بين المواقف ، ينظر الهندوس في الهند إلى مواقف العمل على أنها مواقف محايدة طقوسياً Ritually neutralized لا ينطبق عليها المعايير المتعلقة بالإتصال الطائفي ولا بالتطهر من النجاسة . ويشير «سنجر» إلى أن هؤلاء القادة الصناعيين من الهندوس يحتفظون بالالتزام الديني ، وأن قل وقت الممارسات الدينية من جهة ، وظهرت بعض التغيرات المستحثة مثل ظهور فكرة الإنابة في ممارسة الشعائر الدينية Vicarious Ritualization من جهة أخرى . فبدلاً من قضاء من ٤ - ٦ ساعات يومياً في الممارسات الدينية ، إكتفى بربع ساعة إلى نصف ساعة فقط . كذلك فإن بعض القيادات يستيقظون مبكراً لأداء هذه الطقوس ، وبعضهم يؤديها خلال فترة حلاقة الذقن والإغتسال . وبعضهم يؤجل أداؤها لحين بلوغ سن متقدمة . وهذا يشير إلى حدوث تغيرات كيفية في نسق الممارسات الدينية حدثت من أجل التوفيق بين النسق العقائدي من جهة والنسق الصناعي من جهة أخرى ويوجز سنجر أهم هذه التغيرات التكيفية فيمايلي : (٢٥)

١ - تتجه القيادات الصناعية إلى التحديث من خلال قبول وتطبيق التجديدات الحضرية الناجمة عن الحياة الصناعية .

٢ - تتجه هذه القيادات إلى إعادة صياغة الأساليب التقليدية لحياتهم من أجل الإبقاء على ما يعتقدون أنه جوهر ثقافتهم التقليدية ودعمها .

٣ - حدث تغير ملحوظ في أساليب الممارسات الطقوسية ، وفي بعض الجوانب التقليدية الأخرى ، غير أن أقل تغير حدث كان في مجال البناء والعلاقات الأسرية .

٤ - حدث تغير كبير في مجال الصناعة والمهن وأساليب الحياة ، مع الاحتفاظ بجوهر الممارسات الثقافية التقليدية .

٥ - وعلى الرغم من عمليات التحضر والتصنيع الجارية في مدينة "مدراس" فإن هذا لا يعني أنها تحولت أو سوف تتحول إلى مدينة صناعية على النسق الغربي .

٦ - هناك حرص من أبناء المجتمع على قبول وإدماج التغيرات التكنولوجية في إطار الثقافة المحلية ، أو تطبيع التغيرات مع الحفاظ على الثقافة المحلية الطبيعية التي تجمع بين التقليدية والحداثة .

٧ - ومع قبول التغيرات التكنولوجية تعود صياغة بعض العناصر الثقافية التقليدية Indigooous culture وبعض الممارسات ، مثال هذا ظهور فكرة التفويض في الممارسات الثقافية والروحية محل بعض الطقوس القديمة . . .

ويمكننا إيجاز أهم نتائج دراسة «سنجر» في أنه ينظر إلى التقاليد في المجتمع الهندي على أنه نسق ثقافي له ذاتيته الخاصة ، يحدث من خلاله القبول الإنتقائي للتجديدات والتكيف مع المتغيرات المستحدثة . ولا تقبل المتغيرات الجديدة ، إلا من خلال منحها الشرعية والمعنى من جانب هذا النسق الثقافي . وهذا النسق هو الذي يشكل التجديدات ويصيفها بصيغة فريدة . وفي نفس الوقت يتأثر هذا النسق بدوره بهذه التجديدات مما يشير إلى علاقة جدلية بينهما . ويقول آخر فإن ظهور الحياة الصناعية الحضرية الحديثة لا يعني إلغاء التقاليد أو القضاء عليها كما يزعم أنصار الثنائيات - ذلك لأن الجوانب التقليدية والحديثة يتعايشان معاً وينموان معاً ويدعم كل منهما الآخر ويتساندان في شكل تأثير متبادل .

وإذا إنتقلنا إلى اليابان فإننا نجد أنها أكبر مثل على خطأ فكرة وجود إتجاه واحد يتجه إليه البناء الإجتماعي والثقافي للمجتمع تحت تأثير التحديث والتنمية ، حيث ضرب هذا المجتمع أكبر مثل على إمكان تحقيق أقصى درجة للنمو والتحديث تفوق الحد الأدنى والأمريكي . في الوقت الذي يحتفظ فيه بالبناء التقليدي في ظل التوجهات العقائدية والأيدولوجية القديمة الخاصة بهذا المجتمع - ويكفي أن نرجع الي الدراسات الإجتماعية التي أجريت حول هذا المجتمع - مثل دراسة « تشي ناكاكي » عن الإنسان الياباني ، ودراسة « بريان بيدهام » بعنوان « اليابان قوة عظمى من نوع جديد » *

* أوضحت آراء هذين الكاتبين في الفصل الخامس في فقرة مشكلة التماثل أو إندام التماثل بين التقليدي والحداثة .

(1) Allen , F.op cit p. 343 .

(2) Ibid .

(3) DeSola Pool , Ithiel ' The role of communication in the process of modernization and technological change . See Allen op. cit , p 344

(4) Allen : op . cit . p . 352 .

(5) Heilbroner , Robert : The great ascent : N. Y. Harper and Row 1963 p. 104 .

(6) Allen : op . cit p. 354 .

(7) Ward , Barbara : The rich nations and the poor nations , N. Y. W. Norton , 1962 .

(8) Allen : Ibid p . 355 .

(٩) دكتور نبيل السمالوطي : علم إجتماع التنمية - الفصل الأول - مدخل التحضر .

(١٠) من أهم من تحدثوا عن الإتصال ذي المرحلتين هـ اليوكاتز هـ ويول لازار سفيلد وأهم دراسه لهما هي :

Personal influence . N. Y. The Free press 1949 .

(١١) هناك العديد من الدراسات التي أجراها هـ إنكلز هـ ورفاقه في جامعة هـارفارد هـ وهي منكره في دراسه هـ ألين هـ وأهم هذه الدراسات :

Inkeles , Alex : Making men modern : On the causes and consequences of individual change in six developing countries - American Journal of sociology - Vo 1 -75 .

No . 2 (September 1969) 203 - 225 . Inkeles : The modernization of men : in Weiner , Myron (ed) Modernization : The dynamics of growth

: N. Y. Basic Books Inc 1966 .

(12) Smith , D. H. and Inkeles , A : The OM scale : A comparative socio - psychological measure of individual modernity - in - Sociometry - Vol 29 - 1969 pp . 358 - 377 - see also - Inkeles - Participant cilizen-ship in six developing countries : The American political science review - Vol L XIII - 4 - December 1969 .

(13) Wellisz , Stanislaw : The modernization of technology ; chapter I in Weiner ; op . cit .

(14) Galbrith ; Economic development in perspective : Cambridge - Harvard university press 1962 p . 49 .

(15) Rostow , Walt W. The stages of economic growth : Cambridg university press 1960 .

(16) See the proceedings of the confrence held by the international economic N. Y. Martin's press 1963 .

(17) Nisbet , Robert A Social change and history : Oxford university press 1969 .

(18) Eisenstadt : Breakdowns in modernization : in Economic development and cultural change - Vol - Xii - No . 5 July 1964 - 315 - 367 .

(19) Robert , H. Lauer : prespectives on social change : Allen and Bacon Inc Boston , London , Sydney , Toronto 1977 P. 322 .

(20) Michael Micklin : Urbanization , Technology and traditional Values in Guatemala : some consequences of a changing social structure : Social Forces 47 - 1969 pp. 438 - 446 .

(21) Lauer op . cit . 322 .

(22) Ibid . p . 324 .

(23) Emilio Wellems : Peasantry and city : Cultural persistence and

change : A European case : *American Anthropologist* 72 - 1970 - pp. 528 - 544 .

(24) Lauer - op. cit . P. 324 .

(25) S. C. Whitaker : A dysrhythmic process of political change : *World Politics* 29 1967 pp 190 - 217 .

(26) Lloyd Fallers : *Inequality : Social stratification reconsidered* : Chicago : University of Chicago press 1973 pp. 89 - 148 .

(27) Lauer - op. cit . p. 326 .

(28) Ibid .

(29) Szymon Chodack : *Social development* . N. Y. Oxford university press 1973 pp. 172 - 173 .

(30) Lauer : op . cit .

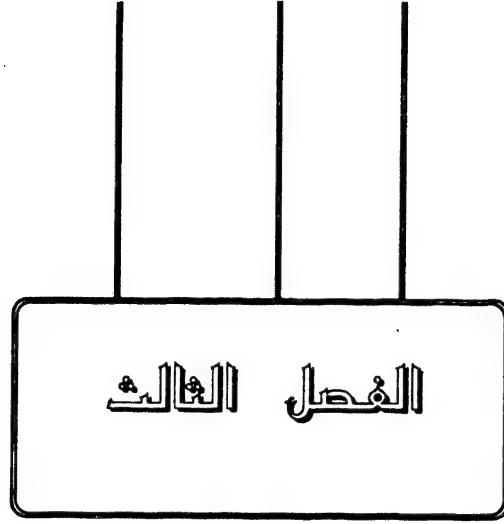
(31) S. Chodack . op . cit . p. 260 - 268 .

(32) Milton Singer : *When a great tradition modernizes* N. Y. Praeger publishers 1972 .

(33) Ibid . p. 275 .

(34) R. Lauer . op . cit p. 329 .

(35) Ibid .



•

•

•

•

•

•

•

الجوانب النفسية للتنمية الاقتصادية

- ١- مقدمة .
- ٢- التنمية والتحديث السيكولوجي .
- ٣- العوامل البشرية في التنمية .
- ٤- الشروط النفسية والاجتماعية في التنمية .
- ٥- نظرية القدرات الريادية والتنظيمية (شومبيتر) .
- ٦- نظرية الدافعية للإنجاز (ماكليلاند) .
- ٧- نظرية نماذج الشخصية (ميجن) .
- ٨- النظرية السلوكية في التنمية الاقتصادية (كنكيل) .
- ٩- مناقشة عامة للنظريات السيكولوجية .
- ١٠- مراجع الفصل الثالث .

إذا كان الإقتصاد يلعب دوراً محورياً في حياة الشعوب ، فإننا لا يمكننا أن نفصل النظام الإقتصادي داخل أى مجتمع عن البناء الاجتماعى والعضارى لذلك المجتمع . ولا يمكننا فهم النظام الإقتصادي داخل أى مجتمع إلا بوصفه إفرازاً اجتماعياً وتاريخياً لهذا المجتمع . وبنفس المنطق يمكن القول بأنه إذا كانت التنمية الإقتصادية هي المحور الأساسى الذى تدور حوله التنمية الشاملة أو التحديث الحضارى للمجتمعات التقليدية ، فإنه لا يمكن إطلاق برامج فعالة للتنمية الإقتصادية دون فهم موضوعى للواقع الاجتماعى والتاريخى لذلك المجتمع ، ودون إستحداث شبكة من التحولات الأساسية فى جميع نظم ومتغيرات المجتمع المدعمة للتخلف سواء على المستوى الأسرى والسياسى أو الإقتصادى أو الإدارى . . . الخ . ويؤكد أغلب الباحثين أن الصناعة هي المفتاح الأساسى للتنمية الإقتصادية وبالتالي للتنمية الشاملة (١) . ويشير « هولاند هنتر » H. Hunter إلى أن التنمية الإقتصادية هي فى جوهرها عملية تغيير شامل فى كافة جوانب المجتمع حيث أنها تتطلب إحداث تحولات فى مجموعة من الأبعاد الاجتماعية كالبعد السياسى والسوسىولوجى والسيكولوجى والثقافى . . . الخ ، التى لا تقل أهمية عن البعد الإقتصادى نفسه (٢) .

ويمكن أن نحدد مفهوم التصنيع بأنه المحاولة الإنسانية المستمرة لزيادة إنتاجية العمل من خلال التجديدات التكنولوجية والأجهزة الحديثة ومن خلال تحقيق التنظيم الرشيد لقوة العمل (تقسيم المجتمع وتحديد المهام والمسئوليات والسلطات بوضوح ووجود نظام واضح للسلطة والمراكز المندرجة ونظم فعالة للإشراف والتوجيه والمتابعة والتقييم والإتصال . . . الخ وهذا يعنى أن التصنيع يتضمن جانبين : الأول - تكنولوجى ، والثانى - اجتماعى ونفسى . وهو بهذا يعد أحد جوانب التنمية الإقتصادية ذات الإتصال الوثيق بمختلف جوانب التنمية النوعية الأخرى المتداخلة مع التنمية . أما مفهوم التنمية الإقتصادية بالمعنى الإصطلاحي فإنه يشير إلى تجميع وتوظيف مختلف العوامل الإقتصادية بما يخدم زيادة الدخل القومى والمستوى المعيشى العام وأعضاء المجتمع أو الإقليم وتحقيق رفاهيتهم (٣) . وتفترض التنمية الإقتصادية - طبقاً لجميع النماذج المطروحة مثل نموذج «روستو» - وجود حجم معقول من المدخرات وتوافر الهياكل الاجتماعية الأساسية ووجود نظم مصرفية ومؤسسات تمويل ذات كفاءة عالية ونظم للتأمينات وسيادة نموذج معين للتفكير والإتجاهات والقيم والتعليم . . . الخ داخل

المجتمع . ولا شك في أن هناك علاقة دائرية بين عمليات التنمية الاقتصادية أو برامج الإستثمار الإنتاجي وبين شروط إنطلاق هذه العمليات بالكفاءة المنشودة . فبرامج التعليم وتوليف الهياكل الاجتماعية أو الأساس الأسفل - مثل شبكات الطرق والمواصلات والاتصال والمصارف . وتغيير نماذج الشخصية التقليدية المعوق للتقدم . . . الخ . كل هذه التغيرات تتطلب قدراً من الإستثمار المتضمن في برامج التنمية الاقتصادية . يضاف إلى هذا أن مسيرة التنمية الاقتصادية يمكن أن تحلق بدورها ما يمكن أن نطلق عليه حلقات التقدم الدائرية في مقابل الحلقات الضيعة للقرى سواء على مستوى العرض أو الطلب التي تحدث عنها « رنجر نركس » R. Nurkse (٤) .

التنمية والتحديث الحضارى والسيكولوجى

يقصد بمصطلحي التنمية أو التحديث مجموعة من العمليات والمتغيرات الاقتصادية - مثل عمليات الإستثمار والتصنيع وميكنة الزراعة وتحقيق الرفاهية لأبناء المجتمع وزيادة الدخل القومى والفردى - . والمتغيرات السياسية مثل نمو الروح الديمقراطية وظهور المؤسسات الشعبية وتزايد المشاركة الشعبية فى الحكم وصنع القرارات الأساسية فى المجتمع . والمتغيرات الاجتماعية مثل نمو حركة التعليم وخاصة الذى يدعم حركة النمو الإقتصادى والسياسى للمجتمع ونمو حركة التحضر وظهور نموذج من الشخصية المشاركة المؤمنة بقيمة العلم والعمل والتخطيط والجهد البشرى . . . الخ . ويمكن القول بأن التنمية أو التحديث تعنى المحاولة البشرية لتحسين ظروف الحياة الجمعية والفردية بما يتفق مع نسق القيم القائم .

ولاحظ أن الكثير من الباحثين يستخدمون المصطلحين - تنمية وتحديث - بمعنى واحد . ولكن يجب علينا أن نميز بينهما على أساس أن التحديث يعنى تخليص المجتمع من الطابع التقليدى المدعم للتخلف وذلك من خلال الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في مجالات الإقتصاد والإدارة والصحة والتعليم والعمارة . . . الخ . وهذا يعنى أن مسألة التحديث هى فى جوهرها مسألة علمية أو تكنولوجية خالصة . أما التنمية الاجتماعية أو الحضارية الشاملة . خاصة كما تتطلبها مجتمعات العالم الثالث - فإنها تستغرق إلى جانب التحديث بالمعنى السابق عاملاً آخر يتمثل فى أسلوب توظيف أو توزيع عائد التنمية . خاصة ذلك الجزء الذى لا يعاد إستثماره وإنما يخصص لإستهلاك البشر . فالتنمية الاجتماعية الشاملة بهذا المعنى ليست قضية علم فحسب . ولكنها قضية علمية وإنسانية أو قضية علم وسياسة وهكذا تصبح التنمية كما نفضل أن نتصورها مفهوماً

متعدد الأبعاد يدور في إطار محورين أساسيين ، أحدهما علمي يتعلق بالتحديث والآخر فلسفي أو أيديولوجي أو إجتماعي يتعلق بفلسفة أو إجتماعيات التوزيع (ه) . وهناك مجموعة من الملاحظات التي يجب أن نبديها بصدد مفهوم التنمية نوجزها فيما يلي :

أولاً : يتضمن مفهوم التنمية بالضرورة مجموعة من الأحكام المعيارية Normative judgements كما يتضمن مقياساً معيناً للقيم Scale of values . فالإقتصادي قد يعتبر أن الرغبة في رفع المستوى المعيشي وزيادة الدخل القومي والفردى على أنها حقيقة أو مسألة بديهية ، كذلك قد يعتبر المنمي السياسي أن الرغبة في حرية الفكر والرأى وفي المشاركة في الحكم أو إدارة المجتمع مسألة طبيعية أو بديهية . ونفس الشيء بالنسبة للمنمي الصحي الذي يعتبر أن إقبال الناس على العلاج الطبي أمراً محققاً ؛ وكذلك المنمي التربوي والعمراني . . . الخ . غير أن دراسات علم الاجتماع قد أثبتت غير ذلك حيث كشفت الدراسات عن رفض الكثير من أهالي المجتمعات المتخلفة للتكنولوجيات الحديثة وللأساليب الحديثة في الإنتاج على الرغم من إقتناعهم بفائدتها الإقتصادية (٦) . كذلك فقد كشفت عن رفض أهالي بعض المجتمعات القروية في الهند للأساليب الديمقراطية في حكم القرية أو إدارتها ، على أساس أنها أساليب ضعيفة وفضلوا عليها الأساليب الأتوقراطية التقليدية (٧) . وهذا يعني أن تحديث المجتمع المتخلف أو تنميته مسألة لا تتوقف على معدل التصنيع وإمكانات التنمية الإقتصادية داخله فحسب ، ولكنها تتوقف كذلك - وربما بقدر أكبر - على تصور أعضاء المجتمع لما هو مرغوب فيه وتطلعاتهم وطبيعة الحياة المنشودة لديهم ونظام القيم القائمة ونوعية القيادات السياسية وطبيعة بناء القوة داخل ذلك المجتمع . ويمكن القول بأن عملية التنمية - حتى في جانبها الإقتصادي - تفترض حدوث مجموعة من التحولات السلوكية الكبرى داخل المجتمع التقليدي المتخلف ، حيث تتطلب نموجاً معيناً من الشخصية والقيم والإتجاهات والممارسات والقيادات والمعتقدات والتطلعات وتصور الذات والآخرين . . الخ . ولعل هذا هو ما يلقي على المسؤولين عن عملية التحول الإنمائي داخل المجتمعات المتخلفة أعباء مزبوجة . فهم في الوقت الذي يطالبون فيه بتخطي العقبات الإقتصادية الكبرى التي تعاني منها مجتمعاتهم بفعل العوامل التاريخية والموضوعية ، وفي مقدمتها ضعف التكوين الرأسمالي وعدم توافر الهياكل الأساسية وضعف البناء الصناعي وضيق حجم السوق وضعف الدافز علي الإستثمار وعدم توافر الأجهزة الفنية والإدارية والتنظيمية اللازمة لإنتلاق برامج التنمية ، إلى جانب الضغوط الخارجية ومشكلات التبعية الإقتصادية . . الخ فإنهم مطالبون كذلك بالتغلب على نظام القيم

والمعتقدات وبناء القوة ونموذج الشخصية ونوعية تصور الذات والإتجاهات والتطلعات المعروفة للتقدم الإقتصادي والإجتماعي . ويمكن الطابع القيمي للتنمية في مجال آخر وهو أن كل مجتمع يعقد مقارنات مستمرة بين مستواه الإجتماعي والإقتصادي . وبين مجتمعات أخرى يرغب في الوصول إلى مستواها بإعتبارها النموذج المنشود . ومثال هذا أن المجتمعات الأوروبية تنشُد الوصول إلى المستوى الإقتصادي والتكنولوجي الأمريكي . كما تنشُد مجتمعات العالم الثالث إستيعاب تكنولوجيات الغرب وتضييق الهوة الإقتصادية التي تفصلها عنه وهكذا .

ثانياً : أن التنمية في جوهرها عملية تسمى نحو تحقيق التوازن بين ما يتطلع الناس إليه - سواء بشكل تلقائي أو مستثار - وبين ما يمكن تحقيقه في حدود ما هو متاح بالفعل . وهي بهذا الشكل عملية تسمى لمواجهة التوترات وجوانب الصراع بين مختلف أبعاد الحياة الإنسانية . والتنمية لهذا السبب ليست قاصرة على المجتمعات المتخلفة وحدها . ولكنها تمتد لتشمل المجتمعات المتقدمة التي يسودها العديد من الصراعات والتناقضات ، التي يفسرها البعض بأن التقدم الأخلاقي لم يستطع ملاحقة التقدم التكنولوجي ، أو أن ثقافة الجموع قد تخلفت عن التقدم الذي أحرزته أساليب الإتصال الحديثة ، كما أن البعض يحب أن يفسرها في ضوء طبيعة البناء الطبقي والصراعات الإقتصادية والإحتكارات وسوء التوزيع داخل مجتمعات الغرب المتقدمة إقتصادياً . وهذا يعني أن هناك حاجة إنسانية مستمرة لتحقيق التوازن بين مختلف جوانب الحياة الإجتماعية ، أو إلى تحقيق نوع من الحياة الإجتماعية يتفق مع القيم التي يؤمن بها أعضاء المجتمع ومع تعريف معيارى معين للإنسان .

ثالثاً : لابد وأن يتفق مسار التنمية ومنطلقاتها وأساليبها مع ظروف كل مجتمع ونوعية المناخ الداخلي والخارجي والعالمي الذي يتم خلاله . ومن هنا يجب الحذر من نقل نماذج جاهزة للتنمية نجحت داخل مجتمعات مختلفة أو في ظل فترات تاريخية مختلفة .

رابعاً : تعد عملية التنمية عملية مستمرة داخل كل المجتمعات المتخلفة والمتقدمة على السواء ، حيث لا يوجد مجتمع يدعى أنه وصل إلى المرحلة النهائية للتنمية فطالما كان هناك تطلع إنساني وجدت برامج التنمية والتطوير .

يتضح مما سبق - كما يتضح من مختلف دراسات التنمية سواء على المستوى النظرى أو التطبيقي - أن التنمية الشاملة ليست مسألة موارد إقتصادية ورأس مال فحسب ولكنها مسألة بشرية وثقافية بالدرجة الأولى . فهى ترتبط بنوع التراث الثقافى وتاريخ المجتمع ونوعية القيم والإتجاهات ونموذج الشخصية وحجم ونوعية التعليم السائد وطبيعة القيادات العامة والمتخصصة السائدة فى المجتمع ، وطبيعة التنظيم الإجتماعى القائم ... إلخ ومن أبرز الأمثلة على صدق هذا القول المجتمع اليابانى الفقير فى الموارد نسبياً ومع هذا فقد أصبح عملاقاً إقتصادياً بسبب طبيعة بنيانه الثقافى ونوعية الشخصية اليابانية حصيلة هذا التراث . ونفس الشيء ينطبق على المجتمع الألمانى الذى إستطاع أن يسترد موقعه الإقتصادى على الرغم من خروجه مدمراً فى حربين متواليتين. ويجب أن نؤكد هنا أن القضية فى جوهرها قضية ثقافية وتاريخية وليست مسألة عرقية كما يزعم بعض المنحازين من الباحثين .

وهناك العديد من المتغيرات والعوامل البشرية المؤثرة فى التنمية الشاملة لأى مجتمع فى مقدمتها نوعية التعليم السائد وحجم العمالة ونوعيتها ومدى توفر التنظيمات الرشيدة فى مجال الصناعة والعمل ومدى توافر العناصر التنظيمية والإدارية والريادية القادرة على إدارة المشروعات الإقتصادية والإجتماعية حسب الأصول العلمية الحديثة . كما يدخل فى هذه العوامل المستويات الصحية لجمامير المجتمع وطبيعة التكوين السكانى له من حيث نسبة من هم تحت سن العمل أو نسبة الإعاقة إلى نسبة العاملين ومتوسطات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية والخصوبة . وترتفعات الأعمار والمستويات الصحية للسكان يضاف إلى هذا كله إلى جانب طبيعة التكوين الطبقي للمجتمع وأساليب توزيع الثروة ومدى شيوع الأمن النفسى الإجتماعى والإقتصادى والإستقرار السياسى داخل المجتمع . . . إلخ . ولا يمكن لنا بطبيعة الحال معالجة كل هذه العوامل فى إطار هذه الدراسة بحجمها الراهن . ولذا فإننا سوف نركز فى هذا الفصل على بعض المتغيرات النفسية والإجتماعية أو السيكو - إجتماعية التى ترتبط بالتخلف والتنمية الشاملة . ويقول آخر فإننا سوف نتناول بناء الشخصية وإرتباطه بالبناء الإجتماعى من جهة ، وبقضية التخلف والتقدم من جهة أخرى ، وذلك من خلال آراء بعض المشتغلين بهذه القضايا

يتمتع علينا هنا ألا نفصل هذه الشروط عن الواقع الاجتماعى والإقتصادى والتاريخى للمجتمع فبناء الشخصية المدمج أو المعوق للتنمية هو في جوهره إفراز اجتماعى وتاريخى لبناء ثقافى متميز . وقد كشفت الدراسات المختلفة عن أن هناك نموذجاً معيناً من الشخصية ومن القيم والجوانب السلوكية يجب على المخططين للتنمية العمل على إستحداثه أو تشجيع ظهوره من خلال كافة الوسائل الإتصالية والتربوية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية . وفي مقدمة هذه المتغيرات تنمية الدافعية القوية للإنجاز Development of high achievement motivation وتنمية أساليب التفكير الرشيد مع تثبيته وجعله الأسلوب النظامى المستقر للتفكير لدى أعضاء المجتمع . وتحقيق الإنفتاح العقلى على الجديد ، وإستثارة الرغبة فى التحرك والعمل لديهم . . . الخ . وسوف نعرض فيما يلى بعض النظريات الحديثة المطروحة فى تراث العلوم الاجتماعية بهذا الصدد (١٨) .

نظرية القدرات الريادية أو التنظيمية :

يؤكد بعض الباحثين فى علو الإقتصاد والإجتماع وفى مقدمتهم «جوزيف شومبيتر» J. Schumpeter ، و «توماس إيستر بروك» W. T. Easterbrook ، و «برت هوزيلتز» B. Hoselitz ، أهمية إستثارة الروح الريادية والعمل على إظهار وتنمية القدرات الريادية لدى أعضاء المجتمع . كخطوة أساسية لإنطلاق الإنمائي . والمقصود بالروح الريادية تلك الروح التى يتمتع بها رجال الأعمال Spirit of interpreneurs . ويؤكد «شومبيتر» على إبراز الصلة الوثيقة بين القدرة الريادية والتنظيمية والإبتكارية والقدرة على المخاطرة وتصميم المشروعات وتحمل المسئولية فى تطبيقها ، ويذهب هذا المفكر فى نظريته الشهيرة عن الريادية إلى التمييز بين دور المنظم ودور المدير . فالأول هو مصمم المشروعات الذى يتمتع بالقدرة الإبتكارية القادرة على فتح أبواب جديدة للإستثمار أو تطوير الأساليب القائمة والتجديد فى مجال النشاط الإنتاجى . ويتمثل هذه التجديدات فى إنتاج سلعة جديدة أو تحقيق وضع إقتصادى جديد مثل الحصول على وضع إحتكارى ، أو إستحداث أسواق جديدة أو مصادر وموارد إقتصادية جديدة . أما المدير فى نظرية «شومبيتر» فإن مهمته الأساسية تنفيذ المشروعات التى يصممها ويبتكرها المنظم (٩) . كذلك فإن «توماس إيستر بروك» يربط فى نظريته بين الوظيفة الريادية أو التنظيمية وبين إنطلاق التغيرات التكنولوجية والاقتصادية (١٠) .

ويحاول « هوزيلتز » الربط بين نمو النظمين المجددين أو الرواد الإقتصاديين والاجتماعيين وبين مفهوم الانحراف . فعادة ما يكون الرواد الأول في مجال النشاط الإقتصادى والاجتماعى منحرفين عن المعايير والممارسات التقليدية القائمة داخل مجتمعاتهم ويكون الانحراف Deviance هنا بالمفهوم الإحصائى . وهناك من يناقش قضية التجديد في إطار مسألة الهامشية الاجتماعية أو الهامشية الثقافية - Social marginality . فالمجدد الاجتماعى يعد في نظر البعض شخصاً هامشياً بالنسبة لثقافته حيث يتخطى حدود ما هو مألوف داخلها . وبمهما يكن شأن المجددين سواء في إطار مفهوم الانحراف أو الهامشية . فإنه يمكن القول بأن للانحراف دوراً أساسياً في التطور الاجتماعى وهو ما يؤكد « دوركايم » على نظريته عن الانحراف والسلوك الإنحرافى (١١) .

نظرية الدافعية للإنجاز:

يؤكد بعض الباحثين مثل « بارسونز » T. Parsons أن من أهم سمات المجتمع المتقدم سيادة العمومية Universalism في مقابل الخصوصية Particularism التى تتميز المجتمعات المتخلفة . فقد أوضح الباحث المذكور أن المراكز الاجتماعية تقيم في المجتمعات المتخلفة على أساس لا دخل للإنسان فيه كالطبقة أو الطائفة أو مركز الأسر أو الديانة . . . إلخ . وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع الحديث المتقدم يقيم أعضائه على أساس إنجازاتهم ومدى ما يحرزون من تقدم بعملهم وجهدهم وتعليمهم . . . إلخ . وهذا يبرز أهمية عامل الإنجاز كمييار للتقدم والتخلف . ويوضح « ماكلياند » Maclelland في دراسة له عن المجتمع المنجز The achieving society (١٢) أن الحاجة أو الدافع للإنجاز تعد الأساس الأول للتنمية الإقتصادية . وقد حاول في هذه الدراسة المذكورة إثبات فرض محدد وهو أن الدافع للإنجاز يعد -جزئياً- مسئولاً عن النمو الإقتصادى داخل أى مجتمع . ولا شك أنه في ذلك قد تأثر بنظري « ماكس فيبر » M. Weber الذى ربط بين أخلاقيات حركة المحتجين (البروتستانت) فى الديانة المسيحية وبين ظهور الروح الرأسمالية فى العالم الغربى .

فهذه الروح استطاعت أن تخلق نموذجاً معيناً من الشخصية المشبعة بمجموعة من القيم والوافع التى ساعدت فى ظهور حركة الرأسمالية الصناعية الحديثة . وقد حاول « ماكلياند » إعتياداً على رأى فيبر أن يركز على العامل السيكولوجى وأثره على النمو الإقتصادى . وأن يبرز لنا العمليات الدينامية الداخلية التى صاحبت النمو الإقتصادى

في الغرب . فقد حاول أن يفسر الارتباط بين حركة البروتستانت وبين ظهور الرأسمالية في ضوء الثورة التي حدثت في المجال الأسري ، حيث صارت الأسر تتشبه الأبناء على أساس التمثيل الداخلي القوي لقيم الإنجاز والعمل والجهد الشخصي من أجل الإنتاج (١٢) ويحاول ماكلياند أن يربط باستمرار بين الحاجة إلى الإنجاز (مقاسة بحجم كتب القراءة المخصصة للأطفال أو مقاسة بأي اختبار من اختبارات الإنجاز سواء اللفظية أو الأدائية) وبين مستوى التنمية الاقتصادية المتحقق فعلاً (والذي يمكن قياسه بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ومن الطاقة ... الخ) وقد أجرى هذا الربط في دراسة له أجراها عن بعض الدول الحديثة خلال الفترة من ١٩٢٥ - ١٩٥٠ .

ويبرز «ماكلياند» ارتباط الحاجة إلى الإنجاز (وهي مفتاح التنمية الاقتصادية) بأسلوب التنشئة الاجتماعية ، على أساس أن ظهور هذه الحاجة لا يتم إلا بناء على أساليب تربية محددة . وهو يطرح تساؤلاً حول سبب اختلاف المجتمعات أو الشعوب من حيث قوة وضخمة الدافعية أو الحاجة إلى الإنجاز . ويقول آخر لماذا نجد هذا الدافع قوياً لدى أبناء مجتمع معين في حين نجده ضعيفاً لدى أبناء مجتمع آخر ؟ ثم ماهي محركات تغيير الدافع الضعيف بدافع قوي ؟ وهو في الإجابة على هذه الأسئلة يستعين بدراسات «ونتربوتوم» Winterbottom و«روزين» Rosen حول الدافعية الفردية . ويخلص من أبحاثه إلى أن هناك ارتباطاً قوياً بين أسلوب التربية والخصائص السيكولوجية والاجتماعية للوالدين من ناحية وبين الحاجة إلى الإنجاز من ناحية أخرى . فقد كشفت الأبحاث الواقعية عن أن أمهات الأبناء ذوي الحاجة العليا إلى الإنجاز أكثر تمتعاً بالثقة والتحكم في الذات ، بالمقارنة بأمهات الأبناء ذوي الحاجة المنخفضة للإنجاز يتسمون بدرجة منخفضة من السلوك التسلطي ، على عكس آباء الأشخاص ذوي الحاجة المنخفضة للإنجاز فقد وجد أنهم يتسمون بدرجة عالية من التسلط في سلوكهم .

وقد إستنتج «ماكلياند» من هذه الدراسات أن هناك ارتباطاً بين الحاجة إلى الإنجاز وبين أسلوب التربية ، كما أن هناك ارتباطاً عالياً بين أسلوب التربية وخصائص الوالدين . وقد حاول أن يطبق هذا الفرض في فحص بعض الجماعات ذات الخصائص المعينة مثل جماعات اليهود والنزوح والمتحدثين بالفرنسية في كندا . . . الخ . ويؤكد هذا الباحث أن أبناء اليهود يعكسون درجة عالية من الإنجاز . ويشير إلى أنه على الرغم من إمكان تفسير هذه الظاهرة في ضوء معتقداتهم الدينية ، إلا أنه يمكننا كذلك أن نفسرها بالرجوع إلى طابع الحياة داخل الأسر اليهودية الذي يقوم على أساس الدفء

الأسرى وإرتفاع مستويات تطلع الآباء بالنسبة للأبناء وإختفاء طابع القسوة والتسلط في معاملة الأبناء . على الأقل بالمقارنة بالجماعات الأثنية الأخرى في أوروبا (١٤) .

نظريات النملاج التسلطية والإبتكارية للشخصية :

ويحاول بعض الباحثين - مثل هيجن Hagen بحث العلاقات بين العوامل السيكولوجية والتنمية الإقتصادية . من خلال تحليل نموذج الشخصية السائد . فقد أكد الباحث المذكور أن تحول المجتمع من الطابع التقليدي إلى الطابع الحديث يتطلب إحداث تحول أساسي في نوعية الشخصية التي تميز أبناء المجتمع الأول . ويشير إلى أن النموذج المميز للمجتمعات التقليدية المتخلفة هو النموذج التسلطى Authoritarian الذي يفرض آراءه على الغير ولا يتيح فرصة للرأى والمناقشة أو لظهور الروح الديمقراطية أو الإستقلالية لدى الأبناء .

أما المجتمع النامي الحديث فيتميز أبنائه بنوع خاص من بناء الشخصية وهو ما يطلق عليه النموذج الإبتكاري أو التجديدي Innovative type (١٥) . وبعد أن يعرض هيجن طبيعة وعملية تشكيل كل نموذج من هذين النموذجين للشخصية يطرح سؤالاً حول عملية التغير وهو : إذا كان التحول من النموذج التسلطى إلى النموذج التجديدي مسألة أساسية ومطلوبة في عملية التحديث أو التنمية مع العلم بأن المجتمع التقليدي يتسم في الغالب بالثبات والإستاتيكية النسبية . فما هي القوى أو العوامل القادرة على إطلاق التغيرات الجوهرية المطلوبة في مجال الشخصية والقيم ؟

ويجيب « هيجن » على هذا السؤال بأن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تسهم في إحداث تغيرات في سمات شخصية أبناء المجتمع وطبيعة ونوعية القيم التي يؤمنون بها وتطلعاتهم للمستقبل ونوعية المستقبل الذي يسعون إلى تحقيقه . وفي مقدمة هذه العوامل تحقيق إعتزاز صورة الناس لمراكزهم بحيث يصلون إلى عدم إحترام أوضاعهم التقليدية ويسعون إلى تغييرها . وهذا ما يطلق عليه هيجن إختفاء إحترام المركز Withdrawal of status respect . ومن أهم محركات رغبة الناس في تغيير أوضاعهم عند « هيجن » تزايد وعيهم بتخلفهم وبما يعانونه من مشكلات التي تتصل بالظلم وبالأوضاع الأكثر تقدماً لجماعات أخرى داخل نفس المجتمع أو لمجتمعات أخرى . وقد يتحقق التغيير نتيجة لتزايد إدراك أعضاء بعض الجماعات داخل المجتمع بأن أهدافهم وقيمهم في الحياة لا تلقى إحترام أعضاء جماعات أخرى داخل نفس المجتمع ،

بشرط أن يكون أعضاء الجماعات الأولى يقرون آراء وتقييم أبناء الجماعات الثانية . كذلك قد يتحقق التغيير نتيجة حدوث تغيرات سياسية أو في بناء القوة داخل المجتمع أو في مستوى طموح الناس وتطلعاتهم نتيجة الاحتكاك الثقافي بمجتمعات الغرب . وهو يفسر الثورات تفسيراً سيكولوجياً في ضوء فكرة الشعور بالنقص . فاحتكاك أبناء المجتمعات المتخلفة ببناء المجتمعات المتقدمة - سواء بطريق مباشر أو من خلال وسائط الاتصال المختلفة أو من خلال المنتجات التكنولوجية الغربية . . . - من شأنه أن يثير الشعور بالنقص لدى أبناء المجتمعات الأولى . وهو يرى أن الشعور له عدة مراحل ومراتب . فالصفوات الوطنية Native elites تشعر بالنقص إزاء صفوات المجتمعات الغربية . وترجع سوء أوضاعهم النسبية إلى سوء أحوال الطبقات الدنيا التي تشعر بدورها بالنقص إزاء الصفوات الوطنية القائمة وتتزايد شعورها بالظلم الواقع عليها وبإعدام الفهم المتعاطف لظروفهم الأمر الذي يدفعهم إلى الثورة طلباً للتغيير وهو بهذا التفسير السيكولوجي يحاول فهم الانفجارات الاجتماعية أو الثورات الحاصلة في دول العالم . وهذا التفسير يحتاج إلى مراجعة وتقويم ليس هنا بمجاله .

ويشير « هيجين » إلى أن فقدان الناس إحترامهم لمراكزهم أو لواقعهم أو لأوضاعهم الاجتماعية يؤدي بهم إلى محاولة الهروب من هذا الواقع وبالتالي إلى ظهور نوع من السلوك الإنسحابي أو الانطوائي Retreatist behaviour . ويمهد هذا النوع من السلوك لظهور السلوك التجديدي أو محاولة تغيير الواقع الاجتماعي وتحسين الأحوال الاجتماعية . فكان سلسلة التغيير عند هيجين تسير من السلوك التسلطي إلى فقدان إحترام الناس لأوضاعهم ، ثم إلى ظهور السلوك الانطوائي أو الإنسحابي ، وأخيراً يصل الناس إلى النموذج التجديدي للسلوك . وهو يشرح خطوات الانتقال من كل مرحلة إلى التالية لها في ضوء عوامل تربوية . وهكذا فإن « هيجين » يؤكد بأن منطلقات التغيير تكمن في أن واقع بناء المجتمع يقود إلى التغيير في الشخصية الذي يسهم بدوره في تعميق التغيير الاجتماعي .

وقد روجحت نظرية « هيجين » بالعديد من الإنتقادات . منها أنه وقع فيما يشبه الدور المنطقي . فهو يفسر التغيير في الشخصية بالتغيير في بناء المجتمع ، ثم يفسر هذا الأخير بالتغيير في بناء الشخصية . حقيقة هناك تأثير متبادل بين هذين النوعين من التغيير ، ولكن من المهم بالنسبة للباحث أن يوضح لنا في نظريته حول التغيير المخطط منطلقات التغيير ومحركاته .

يضاف إلى هذا سلسلة التغيرات التي ذكرها من التسلطية إلى فقدان إحترام المركز إلى الإنسحاب إلى التجديد . سلسلة غير مفهومة . وهو لم يستطيع تفسير كيفية الإنتقال تفسيراً منطقياً . إلى جانب أنه لم يعتمد على دراسات واقعية تؤيد صدق زعمه . ويشير « فرانسيس ألين » إلى أنه يصعب علينا إجراء توقعات صائبة إعتقاداً على ذلك التابع السلوكي المرحلي الذي طرحه « هيجن » في نظريته . ويذهب « ألين » Allen إلى أن هناك الكثير من جوانب النقص في نظرية « ماكلياند » حول الحاجة إلى الإنجاز . ولكن هذا الباحث الأخير يحاول دعم نظريته من خلال تقديم بعض الشواهد الإحصائية . وهذا هو المعتقد بالنسبة لنظرية هيجن بل إن الشواهد التاريخية لا تؤيدها .

ويذهب « هوزيلتز » إلى أن « هيجن » حاول تقديم وقائع تاريخية معينة لدعم نظريته بينما تجاهل وقائع أخرى يمكن أن تكذبها (١٦) . ويتساءل « ألين » عن تلك القوة السحرية التي حاول « هيجن » إضافتها على فقدان إحترام الناس لمراكزهم وهو يؤكد أن هذا العامل لا يمكن أن يفسر لنا التغيرات في اتجاه التجديد والتنمية داخل أى مجتمع في الوقت الذي يمكن تفسير التغير الإنمائي داخل أى مجتمع في ظل ميكانزمات الاستثارة ورفع مستوى طموح الناس وخلق تطلعات جديدة لديهم . . . الخ .

يضاف إلى هذا أن هناك الكثير من جوانب النقص في معالجة « هيجن » لمفهوم البناء الإجتماعي . فهو لا يتصور هذا البناء كنسق في حد ذاته . ولكنه يتصوره على أنه إنعكاس لنموذج الشخصية السائد . وقد قصر النماذج على اثنين فقط وهما التسلط والتجديدي . ولا شك أن بناء المجتمع لا يمكن فهمه إلا على أنه محصلة مجموعة من النظم والقوى الإقتصادية والدينية والسياسية والبيكولوجية . . الخ . وبغض النظر عن صدق هذا الرأي فإننا لا يمكن أن نفهم كيف أن فقدان الناس إحترامهم لمراكزهم هو المحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية داخل أى مجتمع . ويدافع « ماكليان » عن نظرية « هيجن » . أو عما يطلق عليه هذا الأخير قانون خضوع الجماعة Law of group subordination . فيقول « ماكليان » أن الجماعات التي تشعر بالضغط تحاول عادة العمل على تعويض ما تشعر به من نقص إزاء الجماعات الضاغطة . وقد إستخدم « هيجن » هذه الفكرة لتفسير إنطلاق عمليات التنمية الإقتصادية . ولكن « ماكلياند » يحاول تفسير هذه القضية في ضوء نظريته عن الدافعية إلى الإنجاز Achievement motivation . فهو يقول أن الاستجابة للتبعية والضغط من جانب أعضاء الجماعة أو المجتمع ، تتوقف علي مستوى دافعية الإنجاز

لديهم . فإذا كان هذا المستوى مرتفعاً (كما هو الحال بين جماعات اليهود في أمريكا) فإن الإستجابة سوف تكون قوية في اتجاه التنمية والتطوير . أما إذا كان مستوى الدافعية لدى أعضاء الجماعة منخفضاً - كما هو الحال بين زنوج أمريكا - فإن الإستجابة سوف تنقسم باللامبالاة أو الإنسحاب . وذلك ماكليلاند أن نوعية التحدي الذي يواجهه إلى الجماعة ودرجته ، أمر مؤثر على نوعية الإستجابة . فكلما الإستجابة تتأثر بعاملين الأول هو مستوى الدافعية لدى أعضاء الجماعة ، والثاني هو نوع ودرجة التحدي الذي يواجهها . ولاحظ أن مستوى الدافعية للإنجاز - The level of achievement motivation يختلف باختلاف الزمن لدى أعضاء نفس الجماعة . ومثال هذا أن هذا المستوى قد إرتفع لدى زنوج أمريكا الآن بالمقارنة بجيل أو عدة أجيال مضت (١٧) . وعلى الرغم من الصنق الأمريقي لأراء « ماكليلاند » إلا أنها فشلت في إدراك الأبعاد التاريخية والاقتصادية للمتغيرات السيكولوجية التي إعتبروها الأساس الأول الذي يفسر التخلف والتقدم .

النظرية السلوكية في التنمية الاقتصادية :

يعد « جون كنكيل » J. H. Kunkel من أهم ممثلي الإتجاه السلوكي في فهم وتفسير التنمية الاقتصادية . وقد أودع نظريته هذه في دراسة له بعنوان « المجتمع والتنمية الاقتصادية » (١٨) . ويقوم مدخل هذا الباحث في دراسة التنمية على أساس علم النفس ، وذلك على العكس من المداخل التي إستخدمها « ماكليلاند » و« هيجن » والتي تعتمد على نموذج الديناميات السيكولوجية الداخلية للإنسان . ويستند النموذج السلوكي Behavioral model إلى أنه يمكن تشكيل وتغيير السلوك الإنساني من الخارج عن طريق المكافآت أو العقوبات أو الدعم . ويرتبط هذا المجال بمفهوم الضبط الإجتماعي في علم الإجتماع . وإذا ما حاولنا إحداث تغييرات في السلوك فإنه يجب البدء بإحداث تحولات في المثيرات التعزيزية للسلوك Reinforcing stimuli أو إستحداث مرغبات في السلوك الجديد . ومن خلال هذه العملية يحدث إنطفاء السلوك القديم غير المرغوب فيه ، مما يجعله يتجه نحو الاختفاء . ويمكننا هنا الإستعانة بنظريات التعلم ونظرية التفرغ القيمي (تفرغ النماذج السلوكية غير المرغوب فيها من القيم المدعومة لها ، مع ربط هذه القيم بالنماذج السلوكية المطلوب إستحداثها) ويمكن بناء على هذا الأساس إعادة تقييم الأنوار والممارسات السلوكية داخل المجتمع على حسب علاقتها بعمليات التنمية الاقتصادية وأهدافها . ويشير « كنكيل » إلى أن هناك

العديد من الدول التي نهجت في برامجها للتنمية نتيجة إستنادها إلى هذا النموذج السلوكي . مثل المجتمع الباكستاني الذي يشجع طبقة المنظمين والقيادات الإدارية والمشروعات الفردية من خلال مختلف الوسائل .

وهكذا كتمثيل أن المنظور السلوكي يتفق مع نظرية الإتساق فالمجتمعات المتخلفة هي في جوهرها أنساق مغلقة . ومع بدء نموها تأخذ في الإنفتاح على الخارج . وتتوقف التنمية على الفعل ورد الفعل سواء من جانب أعضاء النسق أو من جانب الإتساق الخارجية . فكما كانت ردود الفعل مشجعة كانت التنمية أسرع . والواقع أنه مع سلامة النظرية السلوكية في التنمية إلا أنها تتألف في تبسيط الأمور بطريقة مسرفة فالتنمية لا تعتمد فقط على النماذج السلوكية ، ذلك أن هذه النماذج الأخيرة هي محصلة مجموعة متشابهة من النماذج المقيدة كالنموذج الاقتصادي والسياسي والقيمي والديني . وبهذا الشكل لا تكون النماذج السلوكية هي نقطة الإنطلاق في التحليل . وإنما يجب أن يتسع التحليل ليشمل مركب النماذج المتقاطعة معاً .

خاتمة:

نكتفي بهذا العرض الموجز لبعض النظريات السيكي - إجتماعية المسيرة للقضية التخلف والتنمية . ذلك لأن هناك العديد من النظريات الأخرى مثل نظريات « كلينارد » و « رالف بيريز » و « أوسكار لويش » وغيرهم ، ويلاحظ أن المشكلة الأساسية في الكثير من النظريات السيكيولوجية في التنمية أنها تتطرق في التحليل والتفسير من مجموعة من المتغيرات النفسية ، دون محاولة رد ، وهذه المتغيرات ذاتها إلى أصولها التاريخية والموضوعية .

ومن الملاحظ أن الكثير من علماء الغرب يركزون على إبراز خصائص المجتمعات المتخلفة وخصائص المجتمعات المتقدمة ، خاصة فيما يتعلق بنماذج الشخصية والقيم والاتجاهات والممارسة السلوكية ، مع محاولة إرجاع سبب التخلف إلى هذه المتغيرات . فالمجتمعات المتخلفة - في نظر أغلبهم - قد تخلفت بسبب عدم توافر الرشد الإقتصادي أو الإنفتاح العقلي أو تقبل التجديدات أو عدم وجود وهي تخطيطي أو بسبب سيادة التصور الإنهزامي للذات أو بسبب عدم شيوع الروح الديمقراطية . الخ ، وهذا يعني أن الشعوب المتخلفة هي المسئولة عن تخلفها . ولا شك أن هذا الزعم فيه قدر كبير من الخطأ ، وأنه يصدر إما عن جهل بالتاريخ وإما عن تجاهل له نتيجة لأهداف معينة ،

وما يهمنا هنا أن نبرزه هو أن التحليل السيكولوجي لا يمكن أن يكون نقطة الإنطلاق في فهم قضية التخلف والتقدم . وذلك لأن الخصائص السيكولوجية ذاتها هي محصلة لمجموعة متشابكة من العوامل والضغط الثقافية والإقتصادية والسياسية ، وهو ما سنوضحه في الفصول التالية .

- (1) Allen - Francis R. socio - cultural dynamics - An introduction to social change - The MacMillan company N. Y. 1971 - P. 343 .
- (2) Ibid . P. 343 .
- (3) Robertson R. Industriadizoton, development or modernization british journal of sociology (17) September 1966 pp. 272 - 91 .
- (4) Nurkese , Ranger : Problem of capital formation in Underdeveloped countries : Oxford 1955 p. 4.
- (٥) يمكن لمن يرغب في الحصول على مزيد من المعلومات حول قضية التنمية في العالم الثالث أن يرجع الى كتابي عن « علم اجتماع التنمية » الدار القومية ١٩٧٤ .
- (6) Dube . S; India,s changing villages : Human factores in community development : Rooutledge and Kagan paul London 19669 . pp 20 - 42 .
- (7) Ibid .
- (8) Allen F. R. op . cit p. 343 .
- (٩) السمالوطي - نبيل محمد توفيق - دكتور - نماذج التنمية والتحديث الحضارى في العالم الثالث مع تحليل نموذج التوازن - بحث قدم في المؤتمر التربوى الأول للتربويين العرب ببغداد في الفترة من ٥ - ١٥ يونيو سنة ١٩٧٥ .
- (10) Easlerbrook , W. T. Einterprenanrial function in relation to technological and economic change , Chapter (3) in Hoselitz B. and Moor , W. (eds) Industrialization and socity : The Hague - Unesco Mouton 1963 p. 345 .
- (١١) السمالوطي - نبيل محمد توفيق - دكتور - البناء النظرى لعلم الاجتماع . هواة الكتب - الاسكندرية ١٩٧٤ .

(12) Maccllland , David C , The ashieving society : Princiton 1961.

(13) Ibid See Allen - p. 347 .

(14) Allen : op . cit . p. 348 .

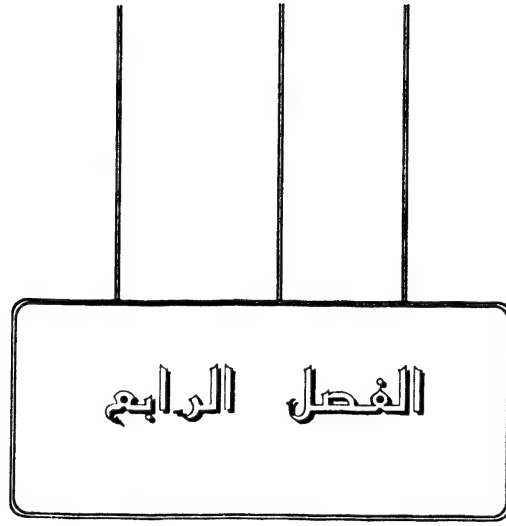
(15) Hahen Everett E. On the theory of social change How economic growth begins : Homewood - The Dorsey press 1962 .

(16) Allen , op. cit . p. 350 .

(17) Mac Clilland : op . cit . p. 339 .

(18) Kunkel , J, H. - Society and economic development N. Y. Oxford university press 1970 .

1



•

•

•

•

•

•

•

الفصل الرابع

التغير الاجتماعي والتحديث الحضاري

- ١ - مقدمة .
- ٢ - طبيعة التغير الاجتماعي وأنواعه .
- ٣ - التغير الثقافي .
- ٤ - عوامل التغير الاجتماعي .
- ٥ - التجديد الاجتماعي والتكنولوجيا .
- ٦ - الإنتشار الثقافي .
- ٧ - نظريات التغير الاجتماعي .
 - (أ) النظرية الماركسية .
 - (ب) النظرية الوظيفية .
 - (ج) نظرية التحليل النفسي .
 - (د) نظرية الفعل الاجتماعي .
 - (هـ) التغير في خط مستقيم .
 - (و) ، ، الدورى .
 - (ز) النظريات الحتمية .
 - (ح) نظرية التغير غير المتوازى لعناصر الثقافة .
 - (ط) نظرية التغير المتوازى لعناصر الثقافة .
- ٨ - المشكلات العلمية والمنهجية في دراسات التغير .
- ٩ - مراجع الفصل الرابع .

ملفذه

يوجد داخل كل تجمع بشرى منظم ، سواء كان ذلك التجمع جماعة أو مجتمعاً محلياً أو هاماً ، نوعان من العمليات والقوى الإجتماعية . النوع الأول يتمثل في تلك العمليات التي تحاول الحفاظ على الإستمرار البنائي للنسق أو الجماعة أو المجتمع . أما النوع الثاني فإنه يتمثل في تلك العمليات التي تحاول تغيير بعض العلاقات أو القيم أو النظم السائدة داخل الجماعة أو المجتمع . ومن أبرز الأمثلة على العمليات الأولى ، عملية التنشئة الإجتماعية وعملية الضبط الإجتماعي . ومن أبرز الأمثلة على العمليات الثانية عمليات الإختراع والتجديد سواء في المجال المادي أو الإجتماعي .

ويذهب « جونسون » إلى عدم وجود خط فاصل بين هذين النوعين من العمليات . ففي ظل وجود تجديدات أو حركات إجتماعية داخل مجتمع من المجتمعات ، فإن الآباء يحاولون تنشئة أبنائهم على مجموعة من القيم ونماذج السلوك المستهدفة في ظل الأوضاع المتغيرة . ويقول آخر فإن مضمون عملية التنشئة الإجتماعية في هذه الحالة سوف يكون مختلفاً عن ذلك المضمون الذي نشأ عليه الآباء . ويمكن القول في هذه الحالة أن عملية التنشئة الإجتماعية تسهم في نقل ثقافة المجتمع إلى الأجيال القادمة ، كما تسهم في نفس الوقت في إعادة تشكيل المجتمع وإستحداث متغيرات ثقافية جديدة (١) .

ومع أن عمليات التغيير تعنى من حيث اللغة إحداث تغيير داخل الجماعة أو المجتمع أو النسق الإجتماعي ، إلا أن هذه العمليات قد تكون في بعض الأحيان ضرورة حيوية للحفاظ على الجماعة أو النسق ، فالجماعة تحتاج في مواجهة ظروف جديدة إلى أن تحدث نوعاً من التغيير في تنظيمها الداخلي أو في أنوارها الوظيفية من أجل البقاء وسط هذه الظروف المتغيرة . فهذا التغيير ربما يمكنها من الإحتفاظ بكاملها كنسق متميز . بعكس الحال لو أنها ظلت على أوضاعها القديمة ، لأن هذا الجمود يمكن أن يعرضها للإنحلال أو التفكك (٢) .

طبيعة التغيير الإجتماعي وأنواعه:

يعالج التغيير الإجتماعي ، أو ما يطلق عليه بعض الباحثين علم الديناميات الإجتماعية Social dynamics ، نشأة وإنحلال الأشكال الإجتماعية ، والأساليب التي

تنشأ من خلالها الجماعات الإجتماعية وتستقر وتتغير . كذلك فإن هذا العلم يدرس أساليب ظهور العلاقات المتبادلة بين الجماعات ، وكيفية وصول هذه العلاقات إلى درجة الإستقرار والتوازن ، وأخيراً يبحث في الأسباب التي تؤدي إلى تغيرها (٣) .

والواقع أن التفاعل الإجتماعي يتضمن بالضرورة معنى التغير . ويمكن القول بأن التغير في معناه الحرفي يشير إلى إنخراط عدد كبير من أعضاء الجماعة أو المجتمع في أنشطة تختلف عن تلك التي كانوا يمارسونها ، أو كان يمارسها أباقهم من قبل .

وعلى مستوى أكثر تجريداً يمكن القول بأن التغير الإجتماعي يعني التغير في البناء الإجتماعي * .

وفي مقدمة هذه التغيرات البنائية ما يلي :

(١) التغير في المراكز والأدوار الإجتماعية داخل الجماعة أو المجتمع .

ومن أهم التغيرات التي يمكن قياسها في مجال المراكز الإجتماعية ، مكان الإقامة والمركز الزواجي والعائلي ، والمستوى التعليمي والمستوى المهني ومستوى الدخل وأنواع الملكية . . الخ (٤) . وقد يتغير مضمون دور المدرس أو المدير أو الطبيب ، كذلك قد تتغير المراكز من قيامها على أساس منسوب إلى العمل والإنجاز الشخصي . كذلك قد تظهر أدوار جديدة لبعض قطاعات المجتمع كالمرأة نتيجة لتعلمها وخروجها للعمل . ومن الجدير بالذكر أن المراكز المنسوبة والمكتسبة متغيران لا يخلو منهما أى مجتمع ، ويكون التغير في الأهمية النسبية لكل منهما .

-
- * هناك عدة تعريفات ومعالجات مختلفة لمعنى البناء في علم الإجتماع ، من أبرزها معالجة لوردي دون * الذي يذهب إلى بناء النسق الإجتماعي يتضمن العناصر التالية :
- (أ) مختلف نماذج المجتمعات التي ترتبط بعلاقات متبادلة تحكمها معايير معينة .
 - (ب) مختلف نماذج الأنوار الإجتماعية داخل النسق العام أو الجماعات الفرعية المكونة له .
 - (ج) المعايير المنظمة التي تحكم الجماعات الفرعية والأنوار .
 - (د) القيم المنافية : أنظره تلسون * ص ٥١ .

(ب) التغير في القيم الاجتماعية :

ويذهب بعض الباحثين إلى أن التغير في بناء المعايير والقيم يعد من أهم التغيرات البنائية داخل المجتمع . ونحن لا نقصد القيم المجردة وإنما نقصد بالقيم هنا تلك القيم التي تؤثر مباشرة على مضمون الأدوار والعلاقات الاجتماعية . ويضرب لنا « جونسون » مثالا على التغيرات القيمية ، بالتحول من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الصناعي . فقيم المجتمع الإقطاعي (الأرض والنبالة . .) تختلف عن قيم المجتمع الصناعي الإنتاج ورأس المال والعمل والنجاح (.) كذلك قد يتحول المجتمع من الخصوصية Particularism إلى العمومية Universalism ، أو من تقييم الأشخاص على أساس معايير ذاتية كالطبقة أو الطائفة أو القبيلة . إلى قيام هذا التقييم على أساس معايير موضوعية كالمهارة والتعليم والجهد والخدمة العامة ، ونستطيع القول بأن مجتمعات العالم الثالث تتحقق داخلها تغيرات من هذا النوع .

(ج) التغير في النظم الاجتماعية :

ويقصد بالتغيرات النظامية ، التغير في البناءات المحددة كالأدوار والتنظيمات ومضامين الأدوار ، والتغير في النظم الاجتماعية داخل المجتمع ، كالتحول من نظام تعدد الأزواج والزوجات إلى نظام أحادية الزوج والزوجة ، ومثل التحول من نظام سياسي إلى نظام آخر ، والتحول من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي أو الإشتراكي في بعض المجتمعات .

ويحدث التجديد في البداية على مستوى فردي ، ثم تتزايد أهميته مع تكاثر عدد الأفراد والجماعات الأخذة به . ويحدث التغير في الأدوار والمعايير المتضمنة في النظم في حالتين : الأولى إذا تم إستحداث أدوار ومعايير جديدة داخل المجتمع كما هو الحال في إستحداث دور الطبيب أو المدرس أو المهندس داخل مجتمع بدائي أو تقليدي . أما الحالة الثانية فإنها تتمثل في تغير التركيز النسبي على بعض الأدوار والمعايير . مثل التركيز على أهمية العمل اليدوي بعد أن كان ينظر إليه على أنه عمل محقر .

(د) التغير في العلاقات الاجتماعية :

مثل تغير علاقة الزوج بالزوجة أو علاقة العامل بصاحب العمل نتيجة إستحداث تنظيمات عمالية جديدة أو علاقة الحاكم بالجماهير . والواقع أن التغير في العلاقات

الإجتماعية أمر متضمن في التغير في النظم الإجتماعية

وبوجه عام نستطيع أن نعتبر كل تغير في القيم التي يؤمن بها أعضاء المجتمع أو في العلاقات السائدة بين أعضاء أو جماعات أو تنظيمات المجتمع ، أو في المعايير التي تحكم هذه العلاقات كما تحكم الأفعال والنماذج السلوكية لأعضاء المجتمع ، أو في الأوضاع الإجتماعية التي تتضمن نسق الأدوار والمراكز داخل الجماعة ، على أنه تغير إجتماعي وثقافي . ويحاول البعض أن يفرق بين التغير الإجتماعي والتغير الثقافي على أساس أن الأول يتمثل في تغير نماذج العلاقات والجماعات والتنظيمات السائدة داخل الجماعة إلى جانب التغير في بناء الأدوار والمراكز الإجتماعية . وأن التغير الثقافي يتمثل في التغير في الأفكار والمعايير والقيم والعلم والتكنولوجيا . ولكن الواقع أن هناك تداخلاً وإعتماداً متبادلاً بين هذين النوعين من التغير لدرجة عدم إمكان الفصل بينهما إلا على المستوى التحليلي فحسب .

وهناك مجموعة أخرى من التغيرات الإجتماعية ينظر إليها بعض الباحثين على أنها تغيرات شبه بنائية . لأنها أقل في أهميتها من التغيرات السابقة . وأهمها مايلي :

أولاً: التغير في الشخصيات أو شاغلي المراكز الاجتماعية :

فكل جماعة أو مجتمع يحدث داخلها تغير مستمر في شاغلي الأدوار والمراكز الإجتماعية بإستمرار من خلال سن الأعضاء أو وفاتهم وتولي غيرهم ما كانوا يشغلونه من مراكز وأدوار .

ويمكن القول أنه على المستوى الواقعي المباشر فإن أداء الدور يتأثر بشاغل المركز لأن لكل إنسان طابعه وشخصيته . ولكن على مستوى أكثر تجريداً يمكن القول بأن تغير الأشخاص لا يعد تغيراً بنائياً طالما أن بناء الأدوار والمراكز ثابت ومستقر . ولكن يمكن أن يحدث تغير في معايير إختيار شاغلي المركز . كأن يشترط أن يكون حاملاً لشهادة معينة وخبرة لعدد معين من السنوات ، وأن يجتاز إختباراً معيناً . إلخ بعد أن لم يكن هناك شروط لشغل مثل هذه المراكز من قبل . وتتمثل أهمية هذا التغير في مدى ما يمارسه من أثر على أداء الدور نفسه وعلى مضمونه .

ويحاول بعض الدارسين مثل « جونسن » إطلاق بعض التعميمات بشأن أثر تغير شاغلي الأدوار على أداء النسق أو الجماعة أو التنظيم لوظائفه ويمكن إيجاز أهم هذه

التميمات فيما يلي :

١ - كلما كان النسق أو الجماعة صغيرة كلما عظم الدور الذي يلعبه الفرد داخلها ولهذا فإن تغير الأشخاص أو شاغلي الأدوار والمراكز داخلها يمكن أن يؤدي إلى تغيرات ملموسة بطريقة أكثر وضوحاً من تلك التي يحدثها تغير الشخصيات داخل الأنساق أو الجماعات الأكبر .

٢ - إن تغير الشخصيات أو شاغلي المراكز العليا داخل أى تنظيم أو جماعة ، يعد أكثر أهمية من حيث التأثير على سلوك الآخرين وأداء التنظيم لوظائفه . وذلك بالمقارنة بتغير الشخصيات أو شاغلي المراكز الدنيا داخل ذلك التنظيم أو تلك الجماعة .

٣- ولكن التغيرات التي يحدثها تغير الأشخاص أو شاغلي المراكز في الحالات السابقة يكون أقوى إذا كانت المراكز الإجتماعية يتم شغلها داخل الجماعة من خلال العوامل المنسوبة Ascribed أو تقوم على أساس القرابة والعوامل الذاتية . وعلى العكس من ذلك فإن هذه التغيرات سوف تقل أهميتها إذا ما كانت المراكز الإجتماعية ترتكز على العمل والإنجاز والمعايير الموضوعية . ففي هذه الحالة الأخيرة سوف يقل مجال الاختلاف بين شاغلي نفس المركز إلى أقل حد ممكن .

٤ - إن التغير في الشخصيات يمكن أن يعد مسألة بيولوجية تتعلق بكبر السن أو التقاعد أو الوفاة . وبالتالي ليس له أهمية من الناحية السوسولوجية . ولكنه يمكن أن يصبح ذو أهمية سوسولوجية إذا كان هذا التغير مفضياً إلى تغيرات في أسلوب أداء الدور أو في التوقعات المعيارية من جانب الآخرين . فعندما تكون عوامل الضبط الإجتماعى ضعيفة بحيث لا تجبر شاغل الدور أو القائم به على أدائه بالشكل الذي يتوقعه الآخرون بناء على المعايير الإجتماعية السائدة ، فإن هذا الأمر مع مضي الوقت يمكن أن يحدث تغيراً في مضمون الدور وفي نظام التوقعات ذاته .

ثانياً: التغير في قدرات وإتجاهات الشخصيات:

وما قلناه عن التغير في الشخصيات ينطبق أيضاً على تغير قدرات وإتجاهات نفس الأشخاص . فهذه التغيرات لا تؤدي بذاتها إلى تغيرات بنائية ، ولكنها قد تسهم في إحداث مثل هذه التغيرات البنائية .

ويوجه عام نستطيع القول بأن التغير الإجتماعي إما أن يكون تغيراً بنائياً أو تغير شبه بنائي . ويقول آخر فإنه عبارة عن التغير الذي يحدث في الجوانب البنائية أو الجوانب شبه البنائية للنسق أو المجتمع . ويمكن لنا أن نقسم التغير إلى نوعين أساسيين هما :

(أ) التغير الكيفي Qualitative : ويحدث هذا التغير عندما يستحدث عنصر بنائي جديد داخل النسق أو المجتمع ، مما يتطلب حدوث توافق بقية العناصر البنائية الأخرى معه . مثل إستحداث نظام الميكنة الزراعية داخل إحدى القرى التقليدية .

(ب) التغير الكمي Quantitative : ويحدث عندما يحدث نمواً وتدهوراً لبعض العناصر القائمة داخل النسق . ويمكن القول بأنه لا يوجد مجتمع ثابت أو جامد تماماً ، كذلك لا يوجد مجتمع دينامي أو يتغير بطريقة مسرفة ، وإلا لما أمكن أن يتوافر له أسس التكامل والثبات . ولكن المجتمعات تختلف في معدلات تغيرها وفي نوعية التغير ومضمونها وفي العوامل المؤدية إليه .

ويهتم بعض الباحثين مثل « ولبرت مور » W. Moore بمعالجة عدة موضوعات أساسية وعند تناولها لقضية التغير الإجتماعي نوجزها فيما يلي (٦) .

- (أ) معدل التغير .
- (ب) نتائج التغير .
- (ج) تخطيط التغير .
- (د) الأثر التراكمي للتغير .
- (هـ) مدى إستواء التغير أو سيره في المسار أو الإتجاه الطبيعي .

ومهما كان من سرعة التغير في المجتمع الذي نعيش فيه . فإن أغلب أعضائه لا يغيرون من مراكزهم ، وإنما يتضح هذا التغير بعد فترة من الزمن قد تستوعب جيلاً أو أكثر .

التغير الثقافي :

وعلى الرغم من صعوبة التفرقة بين الثقافة والمجتمع ، إلا أنه من اللازم أن نميز بينهما ، وبين التغير الثقافي و الاجتماعي لأغراض تحليلية . فالثقافة تشير إلى كل ما يكتسبه الإنسان بإعتباره عضواً داخل المجتمع ؛ وفي مقدمة ما يكتسبه المعايير والقيم والمعتقدات واللقمة وأساليب التعامل مع الآخرين . أما المجتمع فإنه يشير كمصطلح إلى النماذج البنائية والمستقرة للتفاعل الاجتماعي داخل الجماعة أو النسق . مثل الأنوار والمراكز والطبقات .

ونتيجة لهذا التمييز فإنه يمكن القول بأن التغير الثقافي يشير إلى التغير في العلم والمعرفة والقيم والمعايير والتكنولوجيا والمعتقدات الدينية أو الاجتماعية . إلخ . أما التغير الاجتماعي بالمعنى الإصطلاحي فإنه يشير إلى التغير في بناء الأنوار والمراكز أو في البناء الطبقي أو في نماذج التفاعلات والعلاقات المستقرة داخل النسق أو المجتمع (٧) .

ولا شك أن هناك تفاعلاً وتأثيراً متبادلاً بين هذين النوعين من التغير ، الاجتماعي والثقافي .

الثورة الصناعية : أدت إلى تغيرات كبيرة في المراكز والأنوار والطبقات والعلاقات والأفعال الاجتماعية كما أدت إلى تغيرات كبيرة في مجال الجماعات الاجتماعية والعلاقات بينهما . . . إلخ ، هذه الثورة نجمت في الأصل عن تغيرات حدثت في الثقافة المادية للمجتمع أو في مجال التكنولوجيا والعلم . وبالمثل فإن ما حدث في المجتمعات الغربية (وما يحدث حالياً من تغير في دول العالم الثالث) من تغير في المعايير الاجتماعية داخل الأسرة كان نتيجة لتغير مركز و دور المرأة في المجتمع إلى جانب عوامل أخرى .

وبوجه عام يشير أغلب علماء الاجتماع إلى أن التغير في المعايير الثقافية أصعب من التغير في عمليات التفاعل الاجتماعي (٨) .

عوامل التغير الاجتماعي :

توجد عدة آراء مطروحة في مجال علم الاجتماع تحاول تفسير التغير الاجتماعي والوقوف على عوامله الأساسية . ويمكن أن نعرض لبعض هذه الآراء فيما يلي (٩) :

١ - يلك « برتراند » Bertrand أن التغير الإجتماعى ينبثق أساساً داخل أى مجتمع نتيجة للتوترات والصراعات التى توجد داخله . وهكذا يفسر التغير فى ضوء فكرة التوتر والصراع .

٢ - يذهب « بوك » Bock إلى أن التغير الإجتماعى يحدث نتيجة لإضافة عناصر ثقافية جديدة داخل النسق ، أو نتيجة لإحداث تغيرات فى عناصر ثقافية قائمة فعلاً . ويعطى على هذا مثلاً بالتغير فى مجال الدين أو التكنولوجيا أو الإقتصاد أو الصناعة .

٣ - يذهب « دون مارتنديل » D. Merindale إلى أن السبب الأساسى فى حدوث التغير يرجع إلى أعضاء المجتمع أنفسهم ، خاصة المفكرين Intellectuals ، تلك الفئة المستثناة عن حدوث التجديدات الكبرى داخل المجتمع سواء فى المجال المادى أو الإجتماعى .

ولا شك أن أى من هذه الآراء منفردة لا يمكن أن تعطينا التفسير العلمى الصحيح لظاهرة التغير . تلك الظاهرة التى لا يمكن لنا إرجاعها إلى عامل واحد فحسب .

ويشير « جونسون » إلى أن هناك عدة أسباب محتملة للتغير الإجتماعى يمكن إدراجها تحت ثلاثة نماذج أساسية هى (١٠) :

أولاً : أسباب قائمة فى الانساق الإجتماعية بوجه عام :

أو داخل أنساق إجتماعية معينة . وفى مقدمة هذه الأسباب الصراعات الموجودة داخل كل مجتمع على المصالح بين الأعضاء . وهناك عدة ألوان من الصراع كالصراع السياسى والإقتصادى والأسرى صراع القيم (تطعيم البنت وخروجها للعمل أم لا وفى أى المجالات) صراع الأجيال . . . الخ .

ثانياً : أسباب ترجع إلى تأثير البيئة الإجتماعية :

على النسق الإجتماعى موضع الدراسة مثل تأثير مجتمع الدولة على أحد المجتمعات المحلية داخله ، أو تأثير الإختراعات والإنتشار الثقافى على إحداث تغيرات داخل المجتمع .

ثانياً، أسباب ترجع إلى تأثير البيئة غير الاجتماعية،

كالبيئة الطبيعية أو البيولوجية . فقد يتزايد عدد السكان إلى حد يؤدي إلى ضرورة إستحداث تغيرات توافقية ، كذلك قد يتم إكتشاف موارد طبيعية جديدة تسهم على إحداث تغيرات توافقية ، كذلك قد يتم إكتشاف موارد طبيعية جديدة تسهم على إحداث سلسلة من التغيرات الإجتماعية .

ولما كان كل نسق إجتماعي يتألف أساساً من عدة أجزاء مترابطة ومتفاعلة ، فإن أى تغير فى أى جانب من جوانب النسق سوف يؤدي بالتبعية إلى عدة تغيرات مصاحبة فى الجوانب الأخرى .

فنقطة الإنطلاق فى التغير قد يكون إستحداث نوع جديد من الآلات الصناعية ، ثم يؤدي هذا إلى سلسلة من التغيرات فى العديد من المجالات الأخرى مثل مجال العمالة ومجال الإدارة ومجال الإستهلاك والإنتاج والعلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال . . . الخ .

ويؤكد أغلب علماء الإجتماع مثل « ميريل » F. Merrill و « ستجلش » Steglish وغيرهم أن أهم العوامل التى تؤدي إلى التغير الثقافى (الذى يسهم بدوره فى إحداث تغيرات إجتماعية واسعة النطاق) هى التجديد والإختراع من ناحية ، والإنتشار من ناحية أخرى .

أولاً: التجديد الاجتماعى والتكنولوجى : Social and technological innovation

يتمثل التجديد فى تجميع عدة عناصر ثقافية قائمة لإنتاج شيء جديد . وينطبق هذا التفسير على الأخلاق والفن والإدارة وعلى مختلف الظواهر الإجتماعية ، كما ينطبق على الثقافة المادية أو التكنولوجية . وهناك مصدران أساسيان للتجديد هما (١١) (١) الثقافة القائمة : وهذه تتضمن مجموعة الأفكار والمعارف القائمة والتى يعرفها المخترع .

(ب) القدرات الخاصة للمخترع نفسه : فهذه القدرات هى التى تمكنه من إعادة تجميع هذه العناصر الثقافية القائمة فى شكل جديد لإستحداث شيء جديد .

والتي يعرفها المخترع .

(ب) القدرات الخاصة للمخترع نفسه : فهذه القدرات هي التي تمكنه من إعادة تجميع هذه العناصر الثقافية القائمة في شكل جديد لإستحداث شيء جديد .

وتتزايد سرعة توالي الإختراعات المادية أو الإجتماعية على مدى التاريخ . ويمكن إعطاء مثل هذه الإختراعات المادية بإختراع الراديو والطائرة ، كذلك يمكن إعطاء مثل على الإختراعات الإجتماعية بظهور أساليب جديدة في الحكم أو في الإدارة أو في التنظيم الإجتماعي ... إلخ .

وقد أصبح الإختراع والتجديد اليوم عملاً نظامياً يتم من خلال فريق من الباحثين داخل تنظيمات بيروقراطية متخصصة ، بعد أن كان يمارس في الماضي بأسلوب فردي . فهناك اليوم الجامعات ومراكز البحوث المستقلة أو الملحقة بالمؤسسات الصناعية الكبرى ... إلخ .

ولما كان الإختراع المادي أوضح أثراً في حياة الأفراد والجماعات ، إلى جانب أنه لا يمس عادة معايير الجماعة ومعتقداتها ، فإنه يلاحظ أن المخترع في هذا المجال المادي ينال عادة تقدير الجماعة سواء من الناحية المادية أو المعنوية ، بعكس الحال بالنسبة للمخترع الإجتماعي الذي يعاقل إرساء معايير أو قيم أو تقديم أفكار جديدة . فعادة لا يقبل أعضاء الجماعة التجديدات الإجتماعية بنفس السهولة وسرعة تقبلهم للتجديدات المادية ، بسبب إرتباطهم بذواتهم ووجداناتهم ومصالحهم وأمنهم .

ثانياً: الانتشار الثقافي : Cultural diffusion

يمكننا أن نعرف الإنتشار بأنها العملية التي تنتقل من خلالها سمة أو نمط ثقافي من فرد أو جماعة أو مجتمع لآخر . ومثال هذا إنتشار الملابس الأوربية في الدول الأفريقية ، وإنتشار اللغات والثقافات وإستخدام الأجهزة الصناعية كالراديو والتليفزيون ... إلخ . ويتم إنتشار الثقافات من خلال عدة طرق مثل التجارة والإحتكاك الثقافي بين المجتمعات والجماعات وتبادل الزواج وتبادل الآداب والفنون والرحلات والصحافة ومختلف أجهزة الإتصال الأخرى .

وقد كان علماء الأنثروبولوجيا هم أول من درسوا لنا ظاهرة الإنتشار نتيجة لقيامهم

بدراسة المجتمعات البدائية التي كانت تتغير بفعل إنتشار ثقافة العول المستعمرة داخلها بفعل الإحتكاك الثقافى أثناء الاستعمار .

وتشير أغلب الدراسات إلى إستعارة العناصر الثقافية المادية عادة تكون أسرع وأسهل ، وبالتالي أكثر إنتشاراً بالمقارنة بالعناصر الإجتماعية أو اللامادية . كذلك يؤكد أغلب العلماء أن عملية الإنتشار أصبحت شائعة لدرجة كبيرة . فلا يوجد مجتمع تقوم ثقافته كلها على أساس الاختراع وحده فقد أكد « لنتون » أن ما هو مخترع داخل أمريكا من الثقافة الكلية السائدة داخلها لا يتجاوز ١٠ ٪ فقط .

وعندما تنتقل سمة ثقافية (كالراديو) من مجتمع الى اخر ، فإنها تحدث عادة مجموعة من الآثار المباشرة والآثار المشتقة . أما الآثار المباشرة للراديو فهي الإستماع والإستماع إلى الأخبار والبرامج . ولكن الآثار المشتقة Derivative effects فتعتمد إلى أكثر من هذا لما قد يمارسه من أثر على الأفكار والقيم والعلاقات الأسرية وأساليب تربية الأبناء . . . إلخ . وقد تتبع بعض الدارسين مثل « أجبرن » آثار بعض العناصر الثقافية الجديدة على بناء ونظم المجتمع ، كالسيارة أو الراديو مثلاً .

ويوجه عام نستطيع أن نرجع أسباب التغير الإجتماعى والثقافى إلى عدة عوامل فى مقدمتها :

١ - التجديد المادى .

٢ - التجديد التكنولوجى .

٣ - الإنتشار الثقافى .

٤ - التغير فى البناء الديموجرافى فى مثل ظهور جماعات أو إختفاء أخرى ، أو تغير البناء العمرى للسكان أو تغير مستوياتهم التعليمية أو المهنية أو تغير توزيع السكان على المكان . أو الهجرات الداخلية والخارجية نتيجة لعوامل متقدمة .

٥ - حدوث تغيرات فى البيئة الطبيعية ، كظهور ثروات جديدة أو حدوث زلازل وبراكين .

٦ - ولا يجب أن نتجاهل أثر القيادات والزعامات القوية على تاريخ المجتمعات ،

صغيرة له بعنوان «نظرية التغير الإجتماعى» (١٢). وسوف نعرض النظريات فيما يلى بإيجاز شديد كما عرضها الباحث المذكور.

أولاً: النظرية الماركسية:

وعلى الرغم من فساد هذه النظرية إلا أننا نعرضها لأنها نظرية مطروحة فى التراث. وتفسر هذه النظرية ما يحدث من تغيرات داخل المجتمع. وقد سبق أن تعرضنا لنظرية ماركس فى الطبقة فى دراسة سابقة وهو يرى أن الصراع بين الطبقات هو محرك التاريخ. ففي كل مجتمع توجد طبقتين، طبقة مستغلة وأخرى مستغلة. وتحاول الطبقة الأولى الإبقاء على إستغلالها وعلى الأوضاع الإجتماعية التى تحقق لها ذلك. فى حين تحاول الأخرى تغيير هذه الأوضاع تخلصاً من الإستغلال. فكل نظام إجتماعى يجمع بين المتناقضات ويعمل بطور هدمه داخله. ويرجع ماركس التغير الإجتماعى إلى العامل الإقتصادى أو إلى أسلوب الإنتاج السائد. ففي مرحلة معينة يكون هناك توازن بين قوى الإنتاج وبين علاقات الإنتاج. ولكن نتيجة لسرعة التغير فى قوى الإنتاج بالمقارنة بالتغير فى علاقات الإنتاج يحدث إختلال فى التوازن التقليدى. وهنا يتطلب الأمر إستحداث تغير مقابل فى علاقات الإنتاج وفى مقدمتها علاقات الملكية حتى يتحقق التوازن على مستوى جديد (١٣).

ويوجه عام نستطيع القول بأن نظرية التغير عند أنصار الإتجاه الماركسى تستند إلى التفسير المادى للتاريخ وعلى المنهج الجدلى وعلى الصنمية الإقتصادية ومفهوم الثورة الإجتماعية.

وقد أخطأت هذه النظرية فى الإقتصار على عامل واحد فى تفسير التغير، كما سقطت تنبؤاتها حول إتجاهات التغير المستقبلية، وذهب البعض إلى أنها ليست سوى أيديولوجية لتفسير وتبرير الصراع وإستئثار كل أشكاله وبالتالي تخرج من دائرة العلم.

ثانياً: نظرية التوازن الاجتماعى أو النظرية الوظيفية (ماليونفسكى):

تقوم هذه النظرية على أساس أن كافة العمليات الإجتماعية والعلاقات التفاعلية التى تقوم داخل المجتمع، محكومة من خلال نسق علمى صارم. ويشير «ماليونفسكى» إلى أن أهم محددات الثقافة هو قانون البقاء. فلا يمكن لأى نسق إجتماعى أن يوجد أو يستمر ما لم يشبع حاجات أعضائه، كذلك لا يمكن لأى مجموعة من الأنشطة أن تستمر

دون أن تكون مرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالحاجات الإنسانية وأساليب إشباعها .

ومن خلال هذا الفهم يمكن تفسير الثقافة والتغير الثقافي والإجتماعي من خلال ربط كافة أوجه التغير بمحاولة الإنسان المستمرة لإشباع حاجاته البيولوجية المباشرة أو حاجاته المشتقة وهي الحاجات الثقافية . وقد صنف «ماليونفسكى» الحاجات الإنسانية إلى أربعة هي :

(أ) الحاجات البيولوجية : كالمأكل والملبس والمأوى والدفع والجنس . . . الخ .

(ب) الحاجات المشتقة أو الوضائية : وهي الحاجات الاقتصادية والمعارية والتربوية والسياسية .

(جـ) الحاجات التكاملية : كالحاجة إلى العلم والدين والسحر ، وهي تلك التي تحقق التكامل داخل النسق .

(د) الحاجات الترفيفية : كالحاجة إلى اللعب والإستمتاع والتجمع . . . الخ . وهو يربط بين التغير وبين إشباع هذه الحاجات . فكل نظام إجتماعي يتألف عند ماليونفسكى من مجموعة من المكونات الثقافية هي الأعضاء أو الشخصيات (وتتضمن الأنوار والمراكز والسلطة . . .) ، والقواعد أو المعايير التي تحكم سلوك هؤلاء الأعضاء ، والأنشطة التي يقومون بها ، وما يقوم النظام به من دور أو وظيفة ، وأخيراً الجهاز المادى الذى يستخدمه الأشخاص كالألات والأدوات . . . إلخ (١٤) .

وعندما يعالج بعض أنصار النظرية الوظيفية التغير الإجتماعي ، فإنهم يستخدمون إلى جانب مبدأ الوظيفة ، مبدأين آخرين هما التطور والإنتشار . ويشير «ماليونفسكى» إلى أنه لا يمكن أن يحدث أى تغير ثقافى سواء فى شكل إختراع أو ثورة أو تغير عقلى أو ظهور نظام جديد من المعتقدات العقلية أو إستعارة عناصر ثقافية من الخارج ، إلا إشباع حاجات جديدة .

وتخضع التغيرات والعناصر المستعارة لقانون الإنتخاب الطبيعى ، فأقدر التغيرات والعناصر الثقافية على إشباع حاجات أعضاء النسق هي التي تستمر

« إلى أنه لا يمكن أن يحدث أي تغير ثقافي سواء في شكل إختراع أو ثورة أو تغير عقلى أو ظهور نظام جديد من المعتقدات العقلية أو إستعارة عناصر ثقافية من الخارج ، إلا لإشباع حاجات جديدة .

وتفرض التجديدات والعناصر المستعارة لقانون الإنتخاب الطبيعي ، فتقدر التجديدات والعناصر الثقافية على إشباع حاجات أعضاء النسق هي التي تستمر ويتكامل مع بقية العناصر القائمة بالفعل في المواقف . فأي تجديد أو إستعارة لابد وأن يلقي ترحيباً جماعياً من جانب أعضاء النسق حتى يتكامل مع بقية المكونات الثقافية الأخرى . وهذا لن يحدث ما لم يكن التجديد أو العنصر المستعار قادراً بالفعل على إشباع حاجة ثقافية يشعر بها أعضاء النسق . وهذه الحاجات الثقافية متجددة حيث تعتمد على ما يتمتع به الإنسان من مرونة وتطلع مستمران .

هذه هي أهم ملامح المنظور الوظيفي للتغير الإجتماعى عند «ماليونفسكى» وقد تأثر في صياغته بدراسته المتعمقة لمجتمع « التروبرياندا » على مدى أربع سنوات متتالية . ويختلف هذا الباحث عن أنصار الإتجاه الكلاسيكى في الإنتشار الثقافى ، مثل « راتزل » Ratzel ، و« جراينر » Graebner ، و« شميدت » Schimidit وغيرهم ، أى أنه لا يذهب إلى أن الإنتشار يحدث من خلال هجرة بعض السمات أو مركبات السمات من ثقافة معينة إلى ثقافة أخرى ، بحيث تصبح عناصر غريبة داخل الثقافة المستقبلية ، ولكنه يتصور عملية الإنتشار داخل إطار عملية تفاعلية دينامية أوسع فالعناصر الثقافية المستعارة تكتسب معنى جديداً ، وتؤدي وظيفة جديدة داخل الثقافة المستعيرة .

ثالثاً: نظرية التحليل النفسى وبناء الشخصية (تايلور):

وقد تأثر بعض الباحثين الإجتماعيين بالإتجاه السيكلوجى ، مثل «تايلور» Tylor ويعتمد أنصار الإتجاه السيكلوجى في تفسير التغير الإجتماعى على نظرية « فرويد» في التحليل النفسى ، تلك النظرية التي تحاول فهم السلوك الإجتماعى من خلال مفهوم الصراع اللاشعورى . وتؤكد هذه النظرية أن جنود هذا الصراع ترجع إلى مرحلة الطفولة المبكرة ، ويوجه خاص إلى النوافع اللاشعورية المتناقضة . تلك التي تتراوح بين الحب والعدوان تجاه الأبوين .

ويربط « تايلور » بين عقدة أوديب وعقدة الكترا وبين التغير الإجتماعى . فقد يتعرض الطفل لمواقف مؤلمة من أمه كالإفطام المفاجئ والقسوة . وهنا تتحول كافة

مشاعر الحب نحو الأب وحدث التوحد به ، وهو ما يطلق عليه « فلوجل » Flugel مصطلح « الأبوية » Paternalism .

ويؤثر هذا الإتجاه على بعض الإتجاهات والممارسات السلوكية لدى الراشدين مثل الميل إلى النظم التسلطية وإعتبار أن المرأة أقل من الرجل ، وسيادة قيمة الذكورة (١٥)

وهناك حالات أخرى يتم من خلالها التوحد بالأم نتيجة ما تبديه من مشاعر رقيقة وحماية للطفل . وهذا يؤدي الي ظهور الأمومة Malenatism .

ويربط « تايلور » بين سيادة الأبوية وبين التسلط الإجتماعى والسياسى والإبداع الفنى والعلمى وحُب التملك . . . الخ .

كذلك يربط بين سيادة الأمومة وبين ظهور الإتجاهات الليبرالية والسياسة والدين والمسائل الإجتماعية .

ويرى تايلور أن التاريخ هو عبارة عن تراجيح بين مراحل سيادة الأبوة والأمومة . ويوجه عام يذهب هذا الباحث إلى أن الشخصية التى تتكون خلال مرحلة التنشئة الإجتماعية أثناء مرحلة الطفولة هي القوة الحقيقية الدافعة والحركة للتغير والتاريخ .

رابعاً: نظرية الفعل الإجتماعى (بارسونز):

تقوم هذه النظرية التى يتزعمها « بارسونز » فى أمريكا على إتخاذ مفهوم النسق الاجتماعى نقطة الانطلاق فى دراسة المجتمع . ويتألف النسق الاجتماعى من مجموعة الأشخاص الذين يدخلون مع بعضهم فى تفاعلات وعلاقات متشابكة بهدف تحقيق أقصى حد ممكن من الإشباع ، والذين تتحد علاقاتهم بالموقف وببعضهم البعض فى ضوء نسق من الرموز المشتركة ذات بناء ثقافى مشترك .

وإذا كان النسق يتألف من أجزاء متفاعلة ، فإن هناك ثلاثة أنساق أخرى الي جانب النسق الاجتماعى ويمكن التمثيل بالشكل التالى :

الطبيعه أو النسق العضوى	الثقافه أو النسق الثقافى
الإنسان أو نسق الشخصيه	المجتمع أو النسق الإجتماعى

أولاً : نسق فرعي يحقق وظيفة التكيف Adoptive subsystem ويرمز بالرمز A ويعمل هذا النسق على تحقيق تكيف النسق مع الظروف المحيطة به .

ثانياً : نسق فرعي يحقق وظيفة تحقيق الهدف Goal achievement ويرمز بالرمز G .

ثالثاً : نسق فرعي يحقق الحفاظ على النموذج القائم Pattern maintenance ويرمز له بالرمز L ويعمل على تنظيم الطاقة الداخلية والحفاظ على استمرار النسق .

رابعاً : نسق فرعي يحقق التكامل بين أجزاء النسق Integrative subsystem ويرمز له بالرمز I .

ويمكن توضيح هذا الجزء من نظرية بارسونز ، بالشكل التالي

النسق الفرعي لتحقيق الهدف G	النسق الفرعي للتكيف A
النسق الفرعي للحفاظ على النمط L	النسق الفرعي للتكامل I

ويذهب بارسونز إلى أن أي نسق إجتماعي أو ثقافي ، هو نسق للأفعال الإجتماعية ، والفعل الإجتماعي عنده يكون دائماً متجهاً نحو تحقيق هدف له قيمة من الناحية الإجتماعية . ويستمر « بارسونز » في التحليل حيث يشير إلى إمكان تقسيم كل نسق من هذه الأنساق الفرعية إلى أربعة أقسام أخرى Sub Sub System . ومثال هذا أن النسق الفرعي للتكيف ، ينقسم بدوره إلى أنساق أكثر فرعية للتكامل والتكيف والحفاظ على النمط وتحقيق الهدف . ويتحقق التوازن داخل كل نسق بطريقة تلقائية .

ويظهر التغير الإجتماعي عندما يختل التوازن الذي يقوم النسق في ظله بأداء وظائفه بطريقة عادية . ويصنف « بارسونز » التوازن إلى ثلاثة أنواع كما هو الحال في العلوم الطبيعية وهي :

أولاً : التوازن الثالث أو المستقر . Stable

Partial

ثانياً: التوازن الجزئي .

Unstable

ثالثاً: التوازن غير الثابت .

وعندما يختل التوازن في الحالة الأولى يستطيع النسق إستعادة توازنه بطريقة سريعة وتلقائية . وعندما يختل التوازن في الحالة الثانية ، نجد أن بعض أجزاء النسق تستطيع التوافق مع الموقف الجديد ، وبعضها يعجز عن تحقيق هذا التوافق . أما في الحالة الأخيرة فإن كل عناصر النسق تستطيع التوافق باستمرار مع الظروف المتغيرة . وعند تحليل النسق الإجتماعي يجب أن نحدث تغييراً في هذا التصنيف للتوازن ، ذلك لأنه لا يوجد نسق إجتماعي في حالة ثبات كامل . ولهذا فإنه عندما يختل التوازن داخل النسق فإنه لا يمكن إستعادة التوازن بالصورة التقليدية تماماً بون إحداث أى تعديل داخل النسق . وغالباً ما يكون النسق الإجتماعي في حالة التوازن غير المستقر - Unstable Equilibrium فهناك تغيرات مستمرة داخل أى نسق من أبرز الأمثلة عليها تزايد السكان وتباينهم إجتماعياً . وهذا هو أحد أسباب إختلال التوازن . كذلك فإن النسق الإجتماعي يدخل باستمرار في علاقات وتفاعلات مع الانساق الخارجية (الطبيعية والثقافة والشخصية) .

ويظهر التغير الإجتماعي عندما يختل التوازن داخل النسق بفعل عوامل داخلية أو خارجية ، أى من داخل النسق مثل ظهور إختراعات أو تغيرات في التركيب السكاني ، أو من خارج النسق أى من جانب نسق الشخصية (أثر الشخصيات القيادية) أو نسق الطبيعة (كظهور ثروات جديدة أو حدوث نكبات طبيعية أو بسبب الاحتكاك الثقافي بمجتمعات أخرى) وهناك تفاعل مستمر بين هذين النوعين من التغير . فالتغيرات التي تحدث بفعل مصدر خارجي تستثير عدة تغيرات داخلية ، والعكس صحيح . فظهور الثروات الجديدة في الطبيعة يؤدي إلى ظهور تكنولوجيات مادية وإجتماعية جديدة إستثمارها . كذلك فإن ظهور مثل هذه التكنولوجيات يمكن أن يسهم في تحقيق المزيد من السيطرة على الطبيعة . وهناك العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر على النسق الإجتماعي مثل التغيرات السكانية والتكنولوجية .

أما التغيرات الداخلية فقد تتمثل في الإختراع أو نتائج عمليات الصراع والضغط التي تحدث داخل ذلك النسق .

وقد تؤدي هذه التغيرات إلى إعادة تنظيم للأموار والعلاقات . فقد تظهر أنوار

جديدة . أو يكتفى بإجراء بعض التعديلات على مضامينها . ولا يوجد في النظرية « البارسونية » عامل سيادي يفسر من خلاله التغير ، كما هو الحال بالنسبة للنظرية الماركسية . بل أن « بارسونز » يرفض النظرية الماركسية التي تجعل من العامل الإقتصادي الأساس الأول الذي يمكن أن يفسر لنا التغيرات في المجتمع والتاريخ .

ويتضح من سياق دراسة « بارسونز » تركيزه على العامل القيمي أو عامل الأخلاق عند دراسة وتفسير التغير - شأنه في ذلك شأن أغلب أنصار الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع الغربي . ولكنه يعود باستمرار إلى التأكيد على ضرورة الالتزام بعدم التعميم والقيام بدراسة كل حالة على حدة . وتوضيح العوامل التي أدت إلى إحداث التغير في كل منها .

ويشير « بارسونز » إلى أن أعمق أنواع التغير هي تلك التي تحدث في النسق الفرعي للتكامل أو في مجال القيم والمعتقدات . لأن هذه التغيرات تسهم في فقدان النسق لتكامله أو تماسكه . ويذهب هذا الباحث إلى أن الانساق تقاوم بشدة التغير في هذا النسق الفرعي . ولكن على الرغم من ذلك فإنه قابل للتغير بفعل عوامل خارجية مثل ظهور أنساق شخصية جديدة مثل القيادات الدينية الملهمة . وهو هنا يتفق إلى حد كبير مع « ماكس فيبر » .

وبوجه عام يمكن القول بأن النظرية السوسيولوجية عند بارسونز على درجة عالية من التجريد . وتركز على بعض المفاهيم كالتوازن والتكامل والتساند الوظيفي وعلى العوامل القيمية والأخلاقية كموامل أولى في إحداث التغير بعكس الحال بالنسبة للنظرية الماركسية .

نظريات أخرى في التغير :

وإلى جانب هذه النظريات الأربع هناك مجموعة أخرى من النظريات طرحت في مجال التغير لمحاولة تفسير أسبابه ونتائجه وأهمها :

أولاً : نظرية التغير في خط مستقيم .

ثانياً : نظرية التغير في شكل دائري أو نصف دائري .

ثالثاً : النظريات الحتمية في تفسير سبب التغير .

وابعاً : نظرية التخلف الثقافي أو التغيير غير المتوازي لعناصر الثقافة .

خامساً : نظرية التغير المتوازي لعناصر الثقافة .

وسوف نتناول كل من هذه النظريات بشيء من التفصيل :

أولاً: نظرية التغير في خط مستقيم :

ترجع هذه النظرية تاريخياً إلى الفكر الفلسفي ، أو ما نطلق عليه فلسفة التاريخ . كذلك فإنها ترجع إلى الفكر الأنثروبولوجي المبكر . فعندما أخطأ المفكرون في أوربا بالشعوب المتخلفة بعد عملية الإستعمار . حاولوا ترتيب المجتمعات على سلم حضارى من أدنى درجات التخلف والتي تمثلها هذه الشعوب البدائية - في نظريهم - إلى أقصى درجات التقدم - وتمثلها المجتمعات الأوروبية ثم زعموا أن هذه المراحل التطورية هي مراحل حتمية في التغير الإجتماعى . وتقوم نظرية التطور في خط مستقيم Unilinear على أساس تحديد مجموعة من المراحل الإجتماعية أو الحضارية . والقول بأنها هي مراحل التغير التقدمى للمجتمعات . ويمثل هذه النظرية مجموعة من فلاسفة التاريخ مثل « فيكو » و« كوندراسيه » و« تيرجو » . وبعض علماء الأنثروبولوجيا الإجتماعية مثل « لويس مورجان » .

وعلى الرغم من عدم علمية هذه النظريات ونظية الطابع الفلسفى عليها ، نتيجة لتحديد المراحل وإطلاق التعميمات دون الإستناد على دراسات إمبريقية مقارنة ، ونتيجة للخلط بين التغير والتقدم ، أقول أنه على الرغم من كل ذلك إلا أن هناك مجموعة من علماء الإجتماع تأثروا تأثراً واضحاً بهذا الإتجاه الفلسفى . ولعل في مقدمتهم رواد علم الإجتماع الأول ، فقد ذهب « أوجست كومت » إلى أن المجتمعات تسير في ثلاثة مراحل هي المرحلة الثيولوجية ، والمرحلة الميتافيزيقية ، وأخيراً يصل المجتمع إلى المرحلة الوضعية .

ويمكن إدراج نظرية « هربرت سبنسر » ضمن هذا الإتجاه ، حيث أنه يذهب إلى أن المجتمعات تتقدم من الحالة الحربية إلى الحالة الصناعية .

ثانياً: نظرية الدورية في التغير الإجتماعى :

يذهب أنصار هذه النظرية إلى أن المجتمعات لا تتغير في إتجاه مستقيم ، ولكنها

تتغير في شكل دائري أو في شكل نصف دائري . وتقع هذه النظرية في عداد فلسفة التاريخ نتيجة لقيامها على أساس تأمل فلسفي أو على إطلاق تعميمات لا تستند إلى دراسات مقارنة محققة إمبريقياً . وترتد هذه النظرية تاريخياً إلى ابن خلدون الذي ذهب في مقدمته أن المجتمعات تتغير في شكل نصف دائري من الناحية السياسية ، حيث تنتقل الأسرة المالكة من طور الظفر بالبغية إلى طور الإنفراد بالمجد إلى طور الفراغ والدعة إلى طور القنوع والمسألة وأخيراً تصل إلى طور الإسراف والتبذير . وهنا تظهر أسرة أو جماعة جديدة تنتزع الملك . وقد حدد عمر الدولة بثلاثة أجيال . ويمثل هذه النظرية « شينجلر » في الفلسفة و « أرنولد توينبي » في التاريخ .

وهناك مجموعة من علماء الاجتماع تأثروا بهذا الاتجاه الفلسفي ، وفي مقدمتهم « بيتريم سوروكين » عالم الاجتماع الأمريكي فقد قام هذا الباحث بعرض نظرية في التغير تقوم على أن المجتمع يتحول من الثقافة الحسية إلى الثقافة المثالية إلى الثقافة الذهنية ثم تعود الدورة مرة ثانية . وقد حاول إثبات صحة هذه النظرية من خلال استعراض التاريخ الأوربي . ويتميز كل طراز من هذه الثقافات الثلاثة بمجموعة من الخصائص في مختلف المجالات السياسية والأدبية والفنية . . . الخ .

ثالثاً: النظريات الحتمية في التغير الاجتماعي:

تقوم هذه النظريات على أساس إبراز أثر عامل واحد كحرك للتغير الاجتماعي ، كالعامل الإقتصادي أو الجغرافي أو التكنولوجي . ومن هذه الزاوية يعد « ماركس » من أنصار الحتمية الإقتصادية ، و « راتزل » من أنصار الحتمية الجغرافية ، و « أجبرن » من أنصار الحتمية التكنولوجية ، ويمكن القول إستنتاجاً أن « ماكس فيبر » يعد من أنصار الحتمية القينية . ونظراً لتمدد الظواهر الاجتماعية أو مكونات المجتمع ، فإن هذه النظريات تعجز عن تفسير التغير لرجوعه إلى مجموعة عوامل وليس إلى عامل واحد .

رابعاً: نظرية التخلط الثقافي أو التغير غير المتوازي:

يذهب « وليم أجبرن » إلى أن دراسة التغير الاجتماعي تتضمن بالضرورة التغير الثقافي . والثقافة عند هذا الباحث تنقسم إلى قسمين ، قسم مادي وآخر لا مادي . ويتضمن القسم الأول المبانئ والتكنولوجيا وكافة الأشياء المادية التي يستخدمها أعضاء المجتمع ، أما القسم الثاني فإنه يتضمن المعايير والقيم والمعتقدات . . . الخ . ويذهب

« اجبرن » إلى أن التغير لا يتم بمعدلات متساوية أو بطريقة متوازنة بين هذين القسمين . فالقسم المادى أسرع تغيراً من القسم اللامادى . ويرجع السبب في ذلك إلى أن التغير في الثقافة المادية يعتمد على توالى الإختراعات ، وعلى سهولة إقتناع الناس بفائدتها وسهولة إستخدامها وتجريبها . يضاف إلى ذلك أن مجموعة من المعوقات التى تقف في وجه التغير في الجانب اللامادى من الثقافة أهمها ما يلى :

(١٧)

(أ) الطبيعة المحافظة للشخصية الإنسانية والثقافة . فالقيم والمعتقدات تصبح جزءاً من الشخصية نتيجة عملية التنشئة الإجتماعية .

(ب) بهاشة التكاليف الإقتصادية للتغير اللامادى .

(ج) الخوف من الجديد .

(د) أصحاب المصالح الخاصة الذين يحاولون إبقاء الأوضاع على ماهى عليه نتيجة لما تحققه لهم من منفعة .

والواقع أن هناك العديد من الباحثين في علم الإجتماع يناهسون هذه النظرية في صور متعددة . « فكارل ماركس » يرى أن التغير في قوى الإنتاج (القوى البشرية والتكنولوجيا) يسبق التغير في علاقات الإنتاج وفي مقدمتها علاقات الملكية وأسلوب التوزيع . ويذهب « رينيه مونيه » إلى أن الطبقات الدنيا أكثر ميلاً وتقبلاً للتجديدات التكنولوجية ، في حين أننا نجد أن أبناء الطبقات العليا أكثر ميلاً نحو تقبل التجديدات الفكرية الصادرة عن المجتمعات الأكثر تقدماً .

خامساً: نظرية التغير المتوازي لعناصر الثقافة :

يناصر هذه النظرية بعض علماء الإجتماع وفي مقدمتهم « بترم سوروكين » P. Sorokin ، الذى يرفض تماماً فكرة إنقسام الثقافة إلى قسمين - مادى ولا مادى . ويقول هذا الباحث ، أنه لو سلمنا جدلاً بهذه القسمة لما وجدنا أن الجزء المادى أسرع انتشاراً من الجزء اللامادى أو الأيديولوجى ، بل على العكس فإننا نجد أن هذا الجزء الأخير أسرع إنتشاراً . ويمكننا أن نوجز أهم إعتراضات « سوروكين » على نظرية التخلف الثقافى فيما يلى :

١ - أن الجوانب الفكرية تميل إلى الإنتقال بطريقة أسرع من الجوانب المادية ، وكذلك تسبق هذه الجوانب الفكرية الجوانب المادية من حيث الإنتقال والتغير . فلياً كانت الظاهرة ثقافية أو دينية أو علمية أو فنية أو إقتصادية ، فإن فكرتها أو معناها يصل إلى الآخرين قبل أن تصل إليهم العناصر المادية ذاتها . فيجب أن تصل فكرة الراديو أو التلجة إلى الآخرين أولاً قبل إستخدام هذه الأجهزة والإقبال عليها .

٢ - أن نسبية التغير في بعض أجزاء الثقافة لا تمثل عاملاً كافياً في القسمة الحاسمة بين جانب مادي وجانب لا مادي ، والقول بسبق أحدهما وتخلف الآخر .

٣ - إن القول بالإنتقسام والتخلف يفترض وجود حالة معينة من التوازن بين جانبي الثقافة وإذا كان القياس أمراً ميسوراً بالنسبة للجانب المادي ، فإنه أمر صعب ومتعذر بالنسبة للجانب اللامادي ، إلى جانب أنها لا تخضع لأحكام القيمة .

٤ - هناك العديد من الأمثلة على سبق التغيرات اللامادية لبعض المتغيرات المادية ، ويقول آخر فإن التغيرات المادية أو بعض أجزاء الثقافة المادية تتخلف أحياناً عن بعض عناصر الثقافة اللامادية ، مما لا يمكننا من التعميم .

٥ - إن مقياس السبق والحق أو الصلح في وقت واحد أمر نسبي لأنه قد يعني اللحظة نفسها ، كما قد يعني دورة طولها مئات السنين . وهذا أمر تقديدي متروك للباحث نفسه .

٦ - إن القول بإنتقسام الثقافة ، ودراسة كل جزء على حدة على معنى تفتتت الظاهرة الثقافية وبالتالي يستحيل فهمها في سياقها الكلي . ويشبه هذا التفتتت قيام البيولوجي بإنتزاع القلب والمعدة من الجسم الحي بهدف الدراسة وفهم العلاقة بينهما . وهو في هذه الحالة سوف لا يتمكن من فهم هذه العلاقة على الإطلاق .

٧ - إن الثقافة كل متكامل بحيث يؤدي أي تغير في الجزء إلى تغير في الكل ، والعكس صحيح .

ويخرج «سوروكين» من هذه المناقشة إلى القول بأن الثقافة كل متكامل ، وأنها عند التغير تتغير في معية كاملة Togetherness (١٨) .

كذلك يعترض « كنجزلي دافيز » K. Davis على إمكانية إجراء المقارنة بين

السرعات النسبية للثقافة المادية واللامادية ، على أساس أن كلًا منهما يختلف من الآخر إختلافاً نوعياً . فنحن يمكننا إجراء دراسة مقارنة بين الثقافة المادية لمجتمعين أو للمجتمع الواحد خلال فترتين تاريخيتين ، ولكن لا يمكننا إجراء أية مقارنة بين الثقافة المادية والثقافة اللامادية لنفس المجتمع ، نتيجة لعدم وجود أساس مشترك للمقارنة (١٩) .

المشكلات العلمية والمنهجية في دراسات التغير ،

يفتقد علم الاجتماع حتى الآن ، وعلى الرغم من أن هذا العدد الضخم من النظريات ، إلى نظرية ثابتة موثوقة بها ومحقة علمياً . وبعبارة أخرى أكثر تحديداً فإن علم الاجتماع لا يعاني من قلة الدراسات والنظريات المطروحة في مجال التغير ، بقدر ما يعاني من كثرتها وتضاربها .

فهناك النظرية الماركسية التي ترجع التغير إلى العامل الإقتصادي ، وفي مقابلها توجد نظرية « فيبر » التي ترجع التغير إلى العامل القيمي . وهناك نظرية التغير غير المتوازي العناصر الثقافية ، وفي مقابلها توجد نظرية التغير المتوازي العناصر الثقافية ... إلخ .

ولكن هناك مجموعة من العلماء يتجهون الآن إلى دراسة التغير بطريقة أكثر واقعية أو كما يحدث بالفعل داخل النماذج المختلفة من التنظيمات الاجتماعية . ومثال هذا دراسة « تيودور نيو كومب T. Newcombe » في كلية البنات « برفرمونت » . فقد حاول هذا الباحث أن يكشف عن تغير اتجاهات بعض الطالبات من النزعة المحافظة إلى النزعة التحررية السائدة داخل الكلية . كذلك حاول الكشف عن سبب تمسك بعضهن بالنزعة المحافظة . وقد كشفت هذه الدراسة عن إسهام الفتيات اللاتي خيبن اتجاهاتهن بالإستقلال عن الوالدين وبالكفاية الشخصية والقدرة على تكوين علاقات إجتماعية سريعة مع الآخرين ... إلخ (٢٠) .

ويظهر إهتمام من جانب بعض علماء إجتماع اليوم بدراسة التغير في مجال النظم الإجتماعية ، خاصة مجال الأسرة . وقد طرح الباحثون السؤال التالي على سبيل المثال : ماهي التغيرات التي تحدث في مجال الأسرة تحت تأثير التحضر والتحديث الإقتصادي Economic modernisation ؟ . وقد بذلت عدة محاولات من جانب العديد من علماء الإجتماع في العديد من دول العالم للإجابة على مثل هذا التساؤل . وقدم

العديد من الإجابات التي تنطبق على كثير من المجتمعات والعالات ، التي تتعرض لنفس المؤثر . فقد وجد على سبيل المثال أن عمليات التحديث تميل إلى إحداث تغير في مجال الأسرة ، حيث تختفي الأشكال المركبة والممتدة وتظهر الأسر النووية Nuclear Family ، وتزايد المسئولية المشتركة للزوجين ، وتزايد حرية واختيار الزوج والزوجة .

وهناك عدة محاولات معاصرة لدراسة أثر عمليات التصنيع على العلاقات الاجتماعية والعناصر الثقافية داخل المجتمعات التقليدية . ويشير «ولبرت مور» W. Moore و «فيلدمان» A. Feldman إلى وجود نوع من الارتباط بين ظاهرة التصنيع وبين عدة ظواهر اجتماعية أخرى مثل سيادة نظام المصنع في الإنتاج وتزايد نسب التحضر ونمو الاتجاه نحو المعرفة والعلم ، ونمو بعض التوجهات القومية التي من أهمها قيمة الإنجاز والعمل والجهد الشخصي (٢١) . وقد كشفت الكثير من الدراسات تماثلاً عندما تصل إلى درجة مماثلة من التصنيع إلا أن «مور» يعترض . ولعل ما يدعم هذا الرأي في نظره هو أن التصنيع والنمو الصناعي يتحقق في ظل مجتمعات متناقضة من حيث النظم الاقتصادية والاجتماعية ، ومن حيث الفلسفة الاجتماعية أو الأيديولوجية .

يضاف إلى ذلك أن هناك العديد من الدراسات الحديثة والمعاصرة ، أجريت في بعض مجتمعات العالم الثالث سواء على مستوى المجتمعات المحلية أو مجتمعات الدول من أبرزها دراسة «نوبى» Dube لبعض القرى الهندية ودراسة «يانج» لبعض القرى الصينية ، ودراسة «جون إمبى» لبعض القرى اليابانية . كذلك هناك مجموعة كبيرة من الدراسات السوسولوجية ، حاولت الكشف عن أثر برامج التنمية في إحداث تغيرات في العلاقات والنظم والمكونات الثقافية داخل بعض مجتمعات العالم الثالث . ومن أبرز هذه الدراسات، دراسة «لاكشمانارو» L. Roo لأثر برامج الإتصال في تغير بعض القرى الهندية . وقد قامت الأجهزة المتخصصة في الأمم المتحدة بعدة دراسات في هذا الصدد . كذلك قام المؤلف بدراسة من هذا القبيل لبعض القرى المصرية (٢٢) .

وعلى الرغم من تنوع دراسات التغير وتعددتها ، إلا أن هناك مجموعة من المشكلات العامة تعترض كافة هذه الدراسات نعرض أهمها فيما يلي :

أولاً : عدم تحديد وحدة التغير Unit of change . فعندما ندرس التغير فهل سيكون تركيزنا على الثقافة الكلية للمجتمع المدروس ، أم على أحد النظم المعينة ، أم

على العلاقات ، أم على الجماعات الاجتماعية ، أم على الاتجاهات ، أم على مجموعة من أعضاء المجتمع كالتقادات ... إلخ ؟

ثانياً : عدم تحديد العناصر المتغيرة . فعندما ندرس التغير لدى بعض أعضاء المجتمع ، فهل ينصب بحثنا حول الاتجاهات أم القيم أم النماذج السلوكية (مثل السلوك الانتخابي) أم على الوضع الاجتماعي ... إلخ .

ثالثاً : عدم وجود تحديد واضح لما يمكن إعتبارها تغيراً وما لا يمكن إعتباره كذلك . وعلى سبيل المثال هل نعتبر بعض التغيرات البسيطة في معدل الحراك الاجتماعي على أنها تغيرات جوهرية ، أم ننظر إليها على أنها تعبيرات جديدة عن الخصائص القديمة .

رابعاً : عدم إمكان القياس الكمي لمعدل التغير واتجاهه . وإذا كان هذا القياس أمراً ميسوراً بالنسبة لبعض العوامل كالدخل الفردي أو نمو السكان أو معدل النمو التكنولوجي ، فإنه يصعب قياس التغير في بعض الجوانب الامادية للثقافة مثل القيم والاتجاهات والمعتقدات ، بطريقة موضوعية سليمة .

خامساً : عدم إمكان تحديد العوامل العليا في التغير ، ومعرفة ما إذا كان التغير يحدث بطريقة متوازنة بين كافة المكونات الثقافية للمجتمع ، أم أنه يكون أسرع في بعض الأجزاء .

سادساً : صعوبة إجراء دراسات موضوعية مضبوطة في مجال التغير بنفس أسلوب الدراسات الطبيعية ، حيث يستحيل عزل بعض العوامل لمعرفة أثرها العلى على عوامل أخرى . ويقول آخر يستحيل الضبط المنهجي في دراسات التغير .

والواقع أنه مع تقدم علم الاجتماع ذاته ، وتقدم إستخدام الأساليب الإحصائية في الدراسات السوسولوجية ، سوف يمكننا تفهم ودراسة ظاهرة التغير بطريقة أدق وأكثر موضوعية . وهناك ما يدل على إتجاه العلماء إلى التخلي عن النظريات الفلسفية أو التعميمية في هذا المجال ، وبدأ تركيزهم على دراسة وحدات اجتماعية محددة بهدف الكشف عن عوامل التغير واتجاهاته ونتائجه داخل تلك الوحدات . كذلك فقد تولى العديد من العلماء عن طرح بعض التساؤلات القديمة مثل : هل نتجه الإنسانية إلى التقدم أم إلى النكوص ؟ وما هي مراحل تغير المجتمعات ؟ وبدلاً من ذلك فقد بدأ العلماء

يلرحون تساؤلات أكثر تحديداً وأقل شمولاً مثل : هل تزايد نسبة التحضر مع نمو عمليات التصنيع ؟ وهل هناك علاقة بين التحضر وبين تزايد الإعتماد المتبادل بين الأعضاء ؟ وهل هناك علاقة بين التحديث الإقتصادي وبين الشكل الأسرى السائد ؟ ... إلخ .

وإذا كان هذا الإتجاه النامي في الدراسات السوسيولوجية المعاصرة يتخلى عن بناء نظريات كبرى مثل تلك النظريات التي طرحها بعض فلاسفة التاريخ وعلماء الإجتماع المئثرين بهذا الإتجاه . فإن علماء الإجتماع يتوصلون في مقابل ذلك إلى نظريات محدودة ولكن أكثر صدقاً وثباتاً وواقعية . وهي ما يمكن أن نطلق عليه النظريات متوسطة المدى Middle term theories .

مراجع الفصل الرابع

- (1) H.Johnson : op .cit pp 625 - 626 .
 - (2) Ibid .
 - (3)Steglish : op .cit p 155 .
 - (4)Ibid . p 155 .
 - (5)H.Johnson : op . cit . p 630
 - (6)Steglish . op . cit .
 - (7)Ibid . P.15
 - (8) Ibid .
 - (9) Ibid .
 - (10) H.Johnson : op . cit . pp.633 - 638.
 - (11) W. Ogburn and Nimcoff . op.cit .
 - (12) Jhon Me Leish : The theory of social change : four viwes con- ci-
dered : Routledge and Kagan Paul 1969 .
 - (13) Ibid . p. 14 .
- ولمعرفة النقد الموجه للنظرية الماركسية الى دراسة للمؤلف بعنوان « الدين والبناء الاجتماعي » - دار
الشروق - جدة .
- (14) Ibid .pp.18 - 22 .
 - (15) Ibid pp. 34 - 37 .
 - (16) Ibid . pp . 52 - 58 .

W. Ogburn . pp . 587 - 515

(١٨) د. محمد عاطف غيث : علم الاجتماع - دار المعارف سنة ١٩٦٣ ص ٤١٧ - ٥٧١ .

J.Ponsion . National development : A Sociological (19)

contribution : Moriton the Hague 1968 . pp 48 - 60 .

(20) T. New Comb : Personality and social change . N.Y.Dryden 1948
p. 176 .

(21)W.Moore and A.Feldman . Industrialisation and industrialism
Convergence and differentiation . The Fifth world congress of so-
ciology 1962 .

(٢٢) د. نبيل السمالوطي : علم اجتماع التنمية - دراسة في اجتماعيات العالم الثالث - دار
النهضة - بيروت ١٩٨١ .

الفصل الخامس

ساقط حواصن امير

الفصل الخامس

نموذج تحليلي للتغيرات المرصطة بالتحديث الحضاري للمجتمعات المختلفة

- ١ - مقدمة الفصل .
- ٢ - التحديث والتغيرات النمطية في البعد الاقتصادي .
 - استثمار رأس المال .
 - تحويل وتعبئة القوى العاملة .
 - التغيرات البنائية في هيكل الإقتصاد القومي .
 - نموذج التنمية الصناعية .
- ٣ - التحديث والتغيرات النمطية في البعد السكاني .
- ٤ - التحديث والتغيرات النمطية في البعد الإجتماعي .
 - ارتفاع معدل التحضر .
 - نمو الحراك الجغرافي والمهني .
 - تغير نموذج الأسرة ونماذج الولاءات .
 - تغير المكانة الإجتماعية للمرأة .
 - تغير المكانة الإجتماعية للشباب وكبار السن وحوار الأجيال .
 - نمو التنظيمات الطوعية .
 - تعقد نظام التدرج الإجتماعي .

- التحديث والتغيرات النمطية في مجال التعليم .
- التحديث والتغيرات النمطية في القيم والإنتاجات الشخصية .
- ٥ - التحديث والتغيرات النمطية في المجال السياسي .
 - بروز الدور الذي تلعبه الدولة في التنمية .
 - تنمية المنظمات وتنشئ التحديث السياسي .
 - الصفوات الجديدة والتقليدية .
- ٦ - التحديث والتغيرات النمطية في المجال الثقافي .
 - الأيديولوجية الاقتصادية .
 - الأيديولوجية السياسية .
- ٧ - مناقشة عامة للنموذج المطروح .
- ٨ - مشكلة النموذج الأحادي الإتجاه في عرض مسار التنمية .
- ٩ - مشكلة التطابق أو إنعدام التطابق بين التقليدية والحداثة .
- ١٠ - التكامل بين التقليد والتحديث .
- ١١ - تنوع صور التخلف .
- ١٢ - تصنيف جالبريث ، للدول النامية - معيار معوقات التنمية .
 - نموذج المجتمعات الأفريقية جنوب الصحراء .
 - نموذج مجتمعات أمريكا اللاتينية .
 - نموذج مجتمعات جنوب شرق آسيا .
- ١٣ - تعليق وخاتمة .
- ١٤ - مصادر الفصل الخامس .

إعتماداً على تحديدنا السابق للمفاهيم نستطيع الانتقال إلى تحليل نوع محدد من التنمية وهو الذي ينطلق بالدول النامية والمتخلفة الذي يهتما في مصر وفي الدول المماثلة التي تكون ما نطلق عليه اليوم مجموعة دول العالم الثالث .

وتمر هذه الدول حالياً بمرحلة تغيير عميق أو تحول جذري لنظمها وبنائها الحضارى تحت تأثير التصنيع وتبنى برامج مخططة للتحديث في مختلف قطاعات الحياة الإجتماعية . ويمكننا أن نقدم نموذجاً لأهم التحولات الجارية ، في تلك الدول ، في كل من هذه القطاعات .

ويجب علينا أن نلاحظ هنا أن مثل هذا النموذج سوف يتخذ بالضرورة صفة العمومية أو شكل النموذج المثالي إلى حد كبير ، فهو لا يمكنه بالقطع أخذ مختلف المواقف الواقعية المتنوعة في الاعتبار ، تلك المواقف التي لا يمكن الكشف عنها إلا من خلال الدراسة الواقعية لكل مجتمع على حدة ، كذلك فليس من اللازم إنطباق كل فقرات النموذج على كل الدول النامية - فكل دولة لها تميزها وتفردا .

ومن الممكن أن نلاحظ على سبيل المثال ، أن هناك بعض الدول النامية تتسم بقدرات أكبر على التحول الصناعى بالمقارنة بغيرها من الدول ذات الظروف التاريخية المماثلة نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية وادخلها ، أو نتيجة لموقعها الجغرافى المواتى ، أو نتيجة لتوافر قوى العمل المطلوبة أو نتيجة لتوافر أساس صناعى مبدئى ، أو هياكل إقتصادية تسهم في إنطلاق خطط التصنيع بمعدلات سريعة ، إلى غير ذلك من العوامل الفارقة ، مثل الاختلافات العقائدية والسياسية والإقتصادية والجغرافية والتاريخية ...

يضاف إلى هذا ، أن معوقات التنمية تختلف بين الدول النامية من حيث الدرجة والشدة إختلافاً واضحاً . ذلك أن بعض الدول النامية لا يعوزها رأس المال مثل بعض دول البترول في العالم العربى وإن كان يعوزها الكوادر الإدارية والفنية والقيادات التنظيمية في بعض الأحيان ، في حين نجد أن بعض الدول الأخرى تقتصر إلى العاملين معاً . ولعل هذا هو ما يفسر لنا - جنباً إلى جنب مع عوامل أخرى - إختلاف معدلات التحديث والتنمية من حيث السرعة والبطء من مجتمع إلى آخر .

ويشير « لوير » بحق إلى أن هناك مجموعة من التغيرات الصعبة الدارسون خطأ

بعضاً من التحديث . فمعها كان تصور الباحثين لمفهوم التحديث ومضامينه وعملياته ، فإنه لا يعنى كما لا يتطلب حدوث تطابق كامل بين مختلف المجتمعات والشعوب ونموذج الشخصية السائد فى المجتمعات المختلفة Uniformly ، كما أن التحديث لا يعنى بالتأكيد أن كل مجتمعات وشعوب العالم ستصبح يوماً ما مثلاً تماماً لمجتمعات العالم الغربى الحديث ، ذلك لأن التحديث له مجموعة متباينة تماماً من الأنماط والمسارات والتوجهات الأيديولوجية والأهداف ... (١)

وعلى الرغم من هذه الاختلافات فى الأيديولوجيات والفلسفات التنموية وفى الأهداف وفى صياغة النظم وفى تحديد الأهداف وفى مسارات التنمية أو التحديث Paths of modernization (٢) . فإن هناك مجموعة من الملامح المشتركة للتحديث تنطبق على كافة الدول النامية ، الأمر الذى يسمح لنا بالتحديث عن نموذج موحد من التغيرات النمطية له صفة العمومية ، ويتسم بدرجة عالية نسبياً من الصدق الأميريقي (طبقاً للعديد من الدراسات الميدانية المقارنة) (٣) . وسوف نصف التغيرات فى النموذج المقترح إلى خمسة أبعاد أساسية يتضمن كل منها مجموعة من الأبعاد الفرعية . وهذه الأبعاد الأساسية هى : البعد الإقتصادى والبعد الديموجرافى والبعد الاجتماعى ، أو البعد السياسى والبعد الثقافى - وهذا يعنى أننا سنتعالج أهم التغيرات النمطية التى تنجم عن التحديث فى أغلب الدول النامية داخل البنائات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية .

وسوف نتعصب المعالجة هنا على التغيرات النمطية . وهذا لا يعنى بآية حال من الأحوال الإشارة إلى أنها ضرورية الحدوث أو أنها حتمية الوقوع Determined . فهناك مسارات متباينة للتحديث والتنمية ، كما أن التغيرات المصاحبة لهما قد تأخذ فى المستقبل مسارات مختلفة عن تلك التى نعالجها فى هذا النموذج وهناك بالفعل تجارب عديدة فى التحديث والتنمية إتخذت مسارات غير نمطية . ومن أبرز الأمثلة على ذلك تجارب التنمية فى اليابان وفى المملكة العربية السعودية وفى الصين الشعبية (مع اختلاف المنطلقات الأيديولوجية واختلاف المسارات والأهداف وتباينها بشكل جوهري بين هذه الدول) . ويشير « لوير » إلى أن هناك ستة مجالات كبرى للتغيرات الأساسية التى تنجم عن التحديث ، يحددها فيما يلى (٤) .

Demography	أولاً : المجال الديموجرافي أو السكاني
Stratification system	ثانياً : نسق التدرج الإجتماعي
Political system	ثالثاً : النسق السياسي
Edacalional system	رابعاً : مجال التربية والتعليم أو النسق التربوي
Kin system	خامساً : مجال الأسرة والعلاقات القرابية
	سادساً : مجال القيم والاتجاهات الشخصية .

وهو يعالج التغير في هذه المجالات أو الأنساق من خلال إرتباطها بثلاثة أنماط من العمليات Types of processes التي ترتبط بدورها بالتنمية والتحديث الشامل وهي :

أ - عملية الصياغة الحضرية للمجتمعات من خلال إتساع نطاق المدن والهجرات الريفية (أو البووية) إلى المدن ، وإكتساب القرى طابع المجتمعات الحضرية Urbanization

ب - عملية الصياغة العقلانية للمفاهيم والأفكار وإستخدام الأسلوب العلمي في التفكير والتحليل (في مجال الظواهر الدنيوية) Secularism

ج - عملية الصياغة البيروقراطية للتنظيمات من خلال إتساع حجمها وظهور تنظيمات مستحدثة (صناعية وتربوية وسياسية وتجارية .. إلخ) Bureacratization

وسوف نعالج هذه المتغيرات ضمن النموذج الذي سوف أقدمه :-

أولاً: التحديث والتغيرات المنظمة في العهد الإقتصادي :

تستهدف برامج التنمية أساساً القضاء على نظام الإقتصاد التقليدي الذي يرتبط بإقتصاديات الكفاف Subsistence economy ، والذي يتسم بإنخفاض الإنتاجية ، ويتوجيه الإنتاج لتلبية مطالب الإستهلاك المحلي المحدودة والقصيرة المدى ، ولواجهة الضروريات الأساسية للحياة .

وتسمى هذه الدراسة إلى إحلال إقتصاديات الإنتاج الصناعي الذي يعتمد على

التكنولوجيا المتقدمة والتنظيم الإجتماعى الرشيد ، وتطبيق الأساليب العلمية فى الإنتاج والإدارة والإشراف .. إلخ . وهذا يعنى أن التنمية والتحديث الإقتصادى ترتبط بشكل رئيسى بالتصنيع ونقل التكنولوجيا وإستيعابها وتطبيق ما يتفق منها مع واقع وظروف كل مجتمع ، كما ترتبط بأشكال ومضامين الإنتاج وكيفية ونوعه وأساليب توظيفه ... كما ترتبط بالسياسة العامة فى المجتمع ، تلك التى تخطط النمو الصناعى والتكنولوجى والإدارى والفنى وتوجهه بشكل يتفق مع الإستراتيجية العليا فى المجتمع التى تتأسس على نسق المعتقدات الدينية والقيم والغايات العليا فى المجال الأخلاقى والسياسى والإجتماعى .

وسوف نتناول فيما يلى أهم المتغيرات فى الأبعاد الفرعية للبناء الإقتصادى التى تصاحب عادة عمليات التنمية والتحديث الحضارى الشامل داخل المجتمع :

١- إستثمار رأس المال Capital investment

يتطلب التصنيع إحداث تحولات أساسية فى توجيه رأس المال من المجالات غير الإنتاجية مثل شراء الأراضى والإنفاق البذخى كالإحتفالات والطقوس الدينية أو السحرية المكلفة (وهى أمور تشيع داخل المجتمعات البدائية والمتخلفة) لتستثمر فى المجالات الإنتاجية المتمثلة فى شراء التكنولوجيا الحديثة لتصنيع وتدريب العمال وتكوين القيادات الفنية والإدارية كذلك فإنه يجب أن يوجه قدر كبير من رأس المال لبناء الهياكل الأساسية أو ما يطلق عليه رأس المال الإجتماعى كالطرق والمواصلات ومحطات القوى والتعليم .. إلخ . هذا إلى جانب توجيه قدر من رأس المال لبناء مؤسسات قوية للتمويل أو التسويق والتخزين .. إلخ . ولا شك أن الدول النامية تعاني من نقص كبير فى ما نطلق عليه « تركس » R. Nurkse عمليات التكوين الرأسمالى بسبب إفتقارها إلى المشروعات الإنتاجية الكبرى .

ويضاف إلى هذا أن الطبقة المالكة لرأس المال ، غالباً ما تكون صفوة إقطاعية من ملاك الأراضى ، ترفض فى الغالب تحويل إستغلال رأس المال من الإنفاق على شراء الأرض والمضاربة بها والإنفاق البذخى ، إلى مجالات إنتاجية صناعية . ويرجع هذا إلى طبيعة بناء هذه المجتمعات المتخلفة التى يستند المركز والمكانة الإجتماعية فيها على حجم الملكية الزراعية ، كما يرجع إلى عدم توافر الخبرة التنظيمية والصناعية لديهم ، وإفتقارها إلى روح المخاطرة المطلوبة فى المشروعات الرأسمالية لدى رجال

الأصـال هذا إلى جانب أن صفـار المخـرير في تلك الدول يفضـلون إستغلال أموالهم في عمليات إكتنازية غير إستثمارية مثل شراء الذهب والمعادن القيمة . ومن الصعب تحويلهم من مكتنزين إلى مستثمرين أو حملة أسهم . وهذه العوامل إلى جانب مجموعة أخرى من العوامل ، هي التي تضطر الدول النامية إلى الإستعانة برأس المال الأجنبي والقروض الأمر الذي يقابل بضغوط سياسية وإقتصادية وي طرح مسألة الأشكال المختلفة من الإستعمار الجديد في كافة مظاهره الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية . وهذا هو ما يحتم بناء خطط للتنمية تقودها الدولة بإمكاناتها ومواردها المتعددة إلى جانب المشروعات الخاصة التي يجب أن تشجعها الدولة وتوجهها .

(ب) تحويل وتعبئة القوى العاملة :

The transfare and recuitment of labour force

كذلك فإن التنمية الإقتصادية تتطلب إحداث تغيرات أساسية في البناء المهني أو في تكوين القوى العاملة داخل المجتمع . فمن المعروف أن غالبية سكان الدول المتخلفة يعملون في الإنتاج الزراعي الأولي والعرفي المتخلف بحيث تصل هذه النسبة في بعض الأحيان إلى أكثر من ٨٠٪ من القوى العاملة كلها . ومع بدء حدوث عملية التصنيع فإنه يجب توجيه جزء كبير من هذه القوة تجاه الصناعة والخدمات التي تتطلبها ونحو المهن الفنية العليا التي تتطلبها عمليات التنمية الشاملة .

ويجب أن نشير إلى أن أغلب الدول النامية تعاني من بطالة مقنعة في الزراعة وهذا يعني أن تحويل جزء من القوى العاملة في الزراعة للإنتفاع بها في الصناعة والخدمات لا يترتب عليه إنخفاض في الإنتاجية الزراعية . وحتى لو أدى التحول في بناء قوة العمل إلى مساس الإنتاجية الزراعية ، فإن البديل العلمي يتمثل في تحديث الزراعة ، بمعنى إحلال أجهزة ميكانيكية للإنتاج محل العمل اليدوي مع إستخدام أصاليب زراعية متقدمة تتفق مع عمليات المكنة ، مثل مشروعات التجميع الزراعي والدورات الزراعية . .. إلخ وتواجه الدول النامية مشكلة كبرى تتعلق بتعبئة القوى العاملة من أجل إمداد التصنيع بحاجاته من العمل المتخصص . ولا تتمثل المشكلة في قلة المعروض من العمل ، بقدر ما تتمثل في عدم توافر العمالة المتخصصة أو الفنية القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة . وهذا هو ما يلقي عبئاً كبيراً على أجهزة التعليم والتدريب التي يجب أن توظف في خدمة برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية :

التغيرات البنائية في هيكل الإقتصاد القومي:

يقاس التقدم بالعديد من المعايير ، ومن أهمها تغيير هيكل الإقتصاد القومي . وفي مقدمة هذا التغير سيادة الإنتاج الصناعي المتقدم محل الإنتاج الزراعي والأولى والحرفي التقليدي . ولا شك أن التصنيع هو الأساس الأول لنمو الإقتصاد والصناعي ، فكما يقول « ماركس » فإن البلاد الصناعية تمثل بالنسبة للبلاد المتخلفة صورة من مستقبلها . وباستعراض كافة الدول المتقدمة نجد أنها دول متقدمة في الصناعة داخلها . ويمكن القول بأن التصنيع داخل الدول المتقدمة حالياً قد إتخذ أحد سبيلين :

الأول : يتمثل في نموذج النمو الصناعي التلقائي الذي إقتضاه التغير في بناء الطلب ، أو تحت ضغط إتساع حجم السوق . وهذا هو النموذج الغربي في النمو ، حيث إنتقل التحول الصناعي من الصناعات الإستهلاكية إلى صناعة السلع الوسيطة ، وإنتهت إلى صناعة أدوات الإنتاج . وهذا هو التدرج الذي تم في البلاد الغربية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ويمكن تفسير هذا النموذج في ضوء قانون «إنجل» (نسبة إلى إحصائي ألماني ظهر في القرن الماضي وهو « أرنست إنجل ») . ومؤدى هذا القانون أنه بعد تخطي مستوى معين من الدخل الفردي الحقيقي ، تكون الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي مصحوبة بإنخفاض نسبة ما يخصص من الزيادة في الدخل للإنفاق على الغذاء . وبعبارة أخرى تتناقض المرونة الداخلية للطلب على المواد الغذائية . وهذا يعنى الإقبال على إنفاق نسبة أكبر على السلع الصناعية وعلى الخدمات ، مما يحدث تغييراً في بناء الطلب بالتالى يدفع المستثمرين إلى المزيد من الإستثمارات في هذه الميادين .

الثاني : ويتمثل في نموذج النمو الصناعي المخطط ، والذي يتحقق وفقاً لنظام محدد من الأولويات تحتل داخله الصناعات الأساسية أو الثقيلة المرتبة الأولى . وخير من يمثل هذا النموذج الإتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا .

وقد سبق أن أوضحنا في فصل سابق أن النموذج الغربي التلقائي لا يصلح لقيادة النمو في الدول النامية ، لأنه يحتاج إلى وقت طويل كما أنه يبذد الكثير من الموارد . هذا إلى جانب أنه لا يصلح في ظل الظروف الدولية المتغيرة في القرن العشرين . وبوجه عام فإن أهم تغير جوهري تقدمي في بناء الإقتصاد القومي هو إزدياد نسبة الناتج الصناعي إلى جملة الناتج القومي ، يضاف إلى هذا عدة متغيرات أخرى مثل زيادة

نسبة العاملين في الصناعة والخدمات إلى الحجم الكلي لحجم قوة العمل الوطنية ،
وزيادة الطلب على العمالة الفنية وعلى الكوادر الإدارية المتخصصة .

وهناك عدة متغيرات بنائية في هيكل الإقتصاد القومي يجب أن تتحقق ، منها
تغير معامل : رأس المال / العامل وهو يعنى مقدار رأس المال اللازم لتشغيل عامل
واحد . وهذا العامل يختلف من قطاع إلى آخر أو من صناعة لأخرى داخل نفس القطاع
ويختلف هذا العامل لأن مقدار رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد بالقطاع الصناعى
الذى يستخدم التكنولوجيا الحديث يرتفع كثيراً بالمقارنة بمقدار رأس المال اللازم
لتشغيل عامل واحد في الزراعة أو الخدمات . ويمكن مقارنته بوضع الاختلاف في
رأس المال / العامل بين قطاعات الصناعة الثقيلة والوسيلة والإستهلاكية . ويمكن
حساب المعامل المتوسط لرأس المال / العامل بالنسبة للإقتصاد القومي ككل بقسمة
رأس المال القومي على جملة العاملين . أما المعامل الحدى لرأس المال / العامل فإنه
يحسب بمقدار الزيادة في رأس المال القومي اللازم لتشغيل عامل إضافي واحد . ومن
الواضح أن هذا المعامل يرتفع مع التقدم الإقتصادى ويقل في الدول المتخلفة (هـ) .

وبالإضافة إلى العامل المذكور فإن هناك معاملاً يعد معياراً هاماً في التفرقة بين
التقدم والتخلف الإقتصادى ، إلى جانب أنه يتغير بالضرورة خلال مرحلة النمو ، وهو
معامل : رأس المال / الدخل أو الناتج . والمقصود برأس المال هنا رأس المال الممكن
إعادة إنتاجه ، وبهذا يخرج من الحساب الموارد الطبيعية كالأراضي الصالحة للزراعة
والغابات والمناجم على المستوى القومي .

ويمكن حساب المعامل المتوسط لرأس المال إلى الدخل بإستخراج نسبة رأس المال
القومي إلى ما يدره من دخل أو ناتج سنوي . ويقدر أن رصيد البلاد الصناعية المتقدمة
من رؤوس الأموال المنتجة يتجاوز ثلاثة أمثال الدخل القومي السنوى بها . أما في البلاد
المتخلفة فتقدر نسبة رأس المال القومي ب ١ : ١ تقريباً (٦) . أما المعامل الحدى لرأس
المال / الدخل فإنه يتمثل في العلاقة بين الزيادة في رأس المال القومي والزيادة المتولدة
في الدخل . وهذا ما يطلق عليه أحياناً بمعامل الإستثمار . فإذا كانت إضافة وحدة
واحدة سنوياً للدخل القومي تقتضى زيادة الإستثمار القومي بمقدار ٣٪ من الدخل
القومي . وفيغدينا هذا المعامل في معرفة إنتاجية رأس المال . فإذا كان معامل الإستثمار
= ٣/١ . فإن مقلوب هذا المعامل يعطينا إنتاجية رأس المال وهو ١/٣ . وفيغدينا هذا
المعامل أيضاً في تحديد نسبة ما يجب إستثماره من الدخل القومي للحصول على

معدلات محددة للتنمية .

ومن الملاحظ أن هذا المعامل يرتفع في الدول المتخلفة بينما ينخفض مع تقدم المسيرة الإنمائية بعد إستكمال الهياكل الأساسية .

ويمكن حساب معدل النمو الإقتصادي أو معدل التغير في الدخل الفردي إذا ما عرفنا معامل الإستثمار ، ومعدل الإبخار القومي الصافي ، ومعدل التزايد السكاني حسب المعادلة التالية :

معدل الإبخار الصافي الجارى

$$\text{معدل التغير في الدخل الفردي} = \frac{\text{معدل الإبخار الصافي الجارى}}{\text{المعامل الحدى لرأس المال / الدخل}}$$

- معدل التغير في حجم السكان .

وهذا يعنى أن إرتفاع معدل النمو السكاني يستوجب تخصيص نسبة كبيرة من الدخل القومي يعاد إستثمارها لتثبيت المستوى القائم على ما هو عليه يطلق عليها إستثمارات التوازن الإستاتيكي (٧) ، هذا فضلاً عن تخصيص نسبة أخرى لإستثمارات النمو الإقتصادي . فإذا كان معدل النمو السكاني ٢٪ . ومعامل الإستثمار ٣ ، فإن هذا يستوجب إستثمار $3 \times 2 = 6\%$ من الدخل القومي لمواجهة الزيادة السكانية فقط (٨) .

ويذهب الباحثون في التنمية الإقتصادية إلى أنه إلى جانب تغير نسبة الناتج الصناعى إلى جملة الناتج القومي ، وتغير نسبة العمالة في الصناعة إلى جملة العمالة الكلية ، وتغير معاملات رأس المال إلى العامل أو الدخل ، فإن هناك بعض التغيرات البنائية الأساسية تصاحب عمليات التنمية من أهمها زيادة الأهمية النسبية لقطاع الخدمات وإتساع نطاق الحضر . ويتضمن قطاع الخدمات بالمفهوم الإقتصادي العديد من الأنشطة الإقتصادية كالنقل والمواصلات والتجارة والمال والإدارة العامة والدفاع والخدمات المهنية كالطب والهندسة والمحاسبة والمحاماة ، والخدمات الشخصية . ويذهب

الإقتصاديون إلى أن الطلب على هذه الخدمات يتزايد مع إرتفاع الدخل القومي . وهذا هو ما يؤدي إلى إرتفاع نسبة المصالة في هذا القطاع مع نمو المجتمع إقتصادياً . أما من إتساع نطاق الضرر فسوف نتحدث عنه في فقرة لاحقة .

نموذج التنمية الصناعية :

وقد ظهرت عدة دراسات لبيان التتابع الزمني لأنواع الصناعات في العالم الغربي والشرقي وداخل دول العالم النامي . وقد إنتقلت الصناعات في العالم الغربي من الصناعات الإستهلاكية إلى صناعة السلع الوسيطة ثم إلى صناعة أدوات الإنتاج . وقد يعتمد هذا التتابع على عدة أمور أهمها حجم السوق والطلب ، إلى جانب المبادرة الفردية . أما النموذج الشرقي المخطط للتنمية الصناعية فقد إهتم في البداية بالصناعات الثقيلة أو صناعة السلع الرأسمالية . وتشير بعض دراسات الأمم المتحدة إلى أن عملية النمو الصناعي بالدول المتخلفة تسير في ثلاث مراحل وهي (٩) :

أولاً : تبني صناعات تجهيز المواد الأولية للتصدير ، إلى جانب تنمية الإنتاج الصناعي للسوق الداخلية ، مع التركيز على سلع الإستهلاك غير الدائمة ، مثل الصناعات الغذائية وصناعات الفزل والنسيج والأحذية . وهذا يعني أن هذه المرحلة ليست سوى جزء من عملية إحلال الإنتاج بالمصانع محل الصناعات الحرفية القديمة . ومحل بعض الواردات .

ثانياً : تبني بعض صناعات السلع الرأسمالية الوسيطة كالأسمنت والمضخبات الزراعية وتكرير البترول ، هذا بالإضافة إلى بعض صناعات سلع الإستهلاك الأخرى مثل صناعات الأدوية ... إلخ .

ثالثاً : تقدم الدولة خلال هذه المرحلة على تبني أشكال أكثر تعقيداً من التنظيم الصناعي . ويتميز النمو الصناعي هذا بالسير في عدة إتجاهات في نفس الوقت . ومثال هذا البدء بإنشاء مصانع لتجميع بعض المنتجات الهندسية كالمسارات والثلاجات والأجهزة الميكانيكية والكهربية ، هذا إلى جانب إنشاء صناعات معدنية وكيميائية . وهنا تخدم الصناعات بعضها البعض بشكل متكامل .

والواقع أنه لا يوجد نموذج واحد للنمو الصناعي يمكن تعميمه على كل الدول النامية . فنموذج التنمية داخل كل دولة يختلف حسب ظروفها الإقتصادية والإجتماعية

والحضارية . ومن الأمثلة على هذا مدى توافر المواد الأولية داخلها ، ومدى توافر الأيدي العاملة فيها . وموقعها الجغرافي وإمكانات إستيراد ما يلزمها من الخارج ، ومدى توافر النقد الأجنبي لديها ومدى إمكان تصريف منتجاتها ، وطبيعة الضغوط التي تتعرض لها ، وطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية السائدة داخلها . . . إلخ . وعلى الرغم من أهمية السلع الإستهلاكية إلا أن إنتاج السلع الرأسمالية يجب أن يحتل مكانة حيوية في خطط الدول النامية - سواء قروية المدى أو بعيدة المدى حسب ظروفها - لأن هذا النوع من الصناعات هو القادر على تحويل الإقتصاد الوطنى من إقتصاد تابع إلى إقتصاد مستقل .

ثانياً: التحديث والتغيرات النمطية في البنية السكانية :

تشير الدراسات والمسوح الواقعية في الدول النامية إلى أنه من أهم التغيرات النمطية التي صاحبت برامج التحديث والتنمية في أغلب المجتمعات تزايد النمو السكاني، الذي يحدث عادة بفعل إنخفاض معدل الولادات نتيجة للأخذ بالأساليب المتقدمة في مجال الصحة الوقائية والعلاجية والإرشادية . هذا إلى جانب تزايد الحراك الجغرافي للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية . وعادة ما يستغرق العمل الزراعى بالشكل البدائي الأولي والحرف الأولية حوالى ٧٠٪ من حجم السكان في المجتمعات التقليدية ، أما المجتمعات الأكثر نمواً - بالمعايير الاقتصادية - فتقلب عليها طابع الصياغة الحضرية Urbanization . ويصف لنا « جولد شيدر » Goldscheider الثورة في مجال الولادات التي أحدثتها حركة التصنيع بقوله ، أن معدلات الولادات في مجتمعات ما قبل التصنيع كانت عالية ، كما كانت في حالة تذبذب كبير من مكان إلى آخر ، ومن مرحلة زمنية إلى أخرى . كذلك كان توقع الأعمار Life expectancy خلال القرنين الثالث عشر والسابع عشر في أوروبا يتراوح بين ٢٠ - ٤٠ سنة . وقد حدث تغير جوهري في هذه المتغيرات مع قدوم الثورة الصناعية . فقد ارتفعت توقعات الحياة أو متوسطات الأعمار خلال مرحلة النمو بشكل ملحوظ . فقد ارتفعت من (٤٥ سنة) في سنة ١٨٨٠ إلى (٥١ سنة) في سنة ١٩٠٠ ، ووصلت إلى (٦٠ سنة) سنة ١٩٢٠ (١٠) وازدادت عن ذلك الآن .

والم يقتصر التغير على إنخفاض معدلات الولادات وارتفاع متوسط الأعمار فحسب ولكن حدث تحت تأثير نوبات الأمراض الوبائية ، وإنهيار بعض المحاصيل الزراعية تحت تأثير عوامل جغرافية أو أفات زراعية مفاجئة يستحيل التحكم فيها في ذلك الوقت .

وبعد السيطرة الكبيرة على الكثير من الأمراض البشرية وأمراض النباتات والحيوانات، والسيطرة على بعض العوامل الجغرافية والبيئية، أمكن التحكم - إلى حد كبير - في معدلات الوفيات وما يحدث فيها من تذبذب كبير. الأمر الذي جعل من تزايد عدد السكان ظاهرة عامة تصاحب التحديث في أغلب المجتمعات.

يضاف إلى هذا البعد أن التحديث يسهم في حدوث تحولات كبيرة في البناء الديموجرافي للمجتمع من حيث التوزيع المكاني، إلى جانب التغيرات التي يحدثها في معدلات الوفيات والزيادة الطبيعية وترفعات الأعمار - بفعل برامج التحديث التي تؤدي إلى حدوث تغيرات كبيرة في حجم الأسرة. حيث عادة ما يتزايد في بداية برامج التنمية ثم يقل بعد ذلك نتيجة للأخذ بفكرة الأسرة المخططة أو تنظيم الأسرة. وينعكس هذا أيضاً على النسب المختلفة لفئات الأعمار (نسبة الأطفال إلى الراشدين إلى الشيوخ - نسبة المعالين إلى المنتجين) وعادة ما تزداد نسبة الإعالة Dependency rates في الدول الأخذة في النمو نتيجة لتزايد السكان بنسب أسرع. ونتيجة لطول فترة إعداد الإنسان للعمل المنتج نتيجة للأخذ بنظم التعليم العام والتعليم العالي والإعداد المهني المتقدم.

وقد ظهرت العديد من النظريات التي حاولت ربط ديناميات البناء الديموجرافي بحركة التنمية ومتغيرات البناء الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع. ومن أبرز هذه المحاولات نظرية فيليب مورز P. Hores التي تقسم تاريخ التحول السكاني إلى ثلاثة فترات أساسية وهي (١١):

أولاً: الديناميات السكانية لمجتمع ما قبل التصنيع:

وهنا تكون معدلات المواليد والوفيات مرتفعة مما تتخلف معه نسبة الزيادة الطبيعية ويحقق التوازن السكاني على مستوى متخلف، ومن خلال العملية التجمعية. وترجع الضمومة العالية في نظر مورز إلى أن الدافع الجنسي ملح ودائم. على حد قول مالتوس، أما أسباب إرتفاع الوفيات فهو إنتشار المجاعات وسوء التغذية وسيادة الأمراض الوبائية والمتوطنة وإنتشار الصراعات والعروب.

ثانياً: الديناميات السكانية خلال المرحلة الإنتقالية:

وتتسم هذه المرحلة بإنخفاض معدل الوفيات مع إستمرار معدل الخصوبة عالياً.

الأمر الذي يؤدي إلى ظهور الفجوة الديموجرافية . ومصدر هذه الفجوة الفرق بين معدلات المواليد المستمرة في الإرتفاع ومعدلات الوفيات الآخذة في التناقص بفعل تنفيذ برامج صحية مستوردة من دول متقدمة . ولعل هذا هو ما يفسر الزيادة النسبية في أعداد سكان أوروبا وأمريكا خلال الثلاثة قرون الماضية . وهو ما يفسر بدرجة أكبر تزايد السكان في الدول المختلفة الآخذة في النمو

ثالثاً: الديناميات السكانية خلال المرحلة الصناعية :

وتتسم هذه المرحلة بإتجاه معدلات المواليد إلى الإنخفاض تحت تأثير التحولات الثقافية والقيمية والتغير في توجهات السلوك لدى الأفراد بفعل عمليات التعليم والتحضّر والتوعية وتغير البناء الدافعي لدى الأفراد . وهنا يحدث إنخفاض في معدل الوفيات وتظهر فكرة الأسرة المخططة وفكرة التحكم في معدل الخصوبة . وهذا من شأنه إستعادة التوازن السكاني بين المواليد والخصوبة من جهة وبين الوفيات من جهة أخرى . ولكن على مستوى أكثر تطوراً من مستوى ما قبل التصنيع والتحديث الحضارى .

وقد ظهرت العديد من التصنيفات الماثلة لذلك التصنيف الذي قدمه « فيليب مورز » مثال هذا محاولة تصنيف الدول على حسب طاقتها في النمو السكاني إلى ثلاثة أقسام

أولاً: مرحلة النموذات الطاقة المرتفعة Potential high growth

وتمثل هذه المرحلة معظم مجتمعات أفريقيا وآسيا (باستثناء اليابان) الذين يمثلون ٢٥٪ من سكان العالم . وتتسم هذه المجتمعات ديموجرافياً بمعدل عال للمواليد يقترب من الطاقة القصوى للتناسل البشرى . كما تتسم هذه المجتمعات بإنخفاض المستوى التكنولوجي وسيادة الأمية وإنخفاض المستويات التعليمية والمهارية والإدارية والصحية . إلخ

ثانياً: مرحلة النمو الإنتقالي Transitional growth

وتمثل هذه المرحلة بعض دول أمريكا اللاتينية مثل « شيلي والأرجنتين » وأرجواى وشبه جزيرة البلقان وروسيا وبعض دول شمال وجنوب أفريقيا - ويمكن إدراج اليابان ضمن هذه المجموعة . وتمثل هذه المجموعة حوالي ٢٠٪ من سكان العالم . وتتسم هذه

الدول ديموجرافياً بارتفاع معدل المواليد وإن كان يتجه نحو الإنخفاض التدريجي حيث يتراوح بين ٣٥ - ٤٥ في الألف . ويلاحظ هنا اتجاه معدل الوفيات إلى التناقص السريع خاصة في نهاية هذه المرحلة التي تستغرق وقتاً طويلاً . بفعل تكنولوجيا الطب الوقائي والعلاجي والإرشادي ، ونتيجة للتغيرات القيمية والتنظيمية والدافعية والإقتصادية المخططة . وتتفاوت الدول الواقعة في هذه المرحلة تفاوتاً كبيراً من حيث البناءات التنظيمية والإدارية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية . ومن حيث المستوى التكنولوجي والحياتي المعاش . . كما تتفاوت بشكل كبير من حيث موقعها على متصل التخلف - التحديث Backwardness - modernization continuum . ولعل البعد الوحيد الذي تشترك فيه هذه الدول هو إستمرار الدينامية الديموجرافية وعدم الوصول إلى المرحلة الإستاتيكية الديموجرافية .

Controlled growth

ثالثاً: مرحلة النمو المضبوط

ويمثل هذه المرحلة معظم الدول المتقدمة إقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً وإدارياً وتنظيماً . وتشمل دول أوروبا وأمريكا الشمالية ونيوزيلندة وأستراليا ويقع في هذه الدول حوالي ٢٥٪ من سكان العالم . وأهم الخصائص الديموجرافية لهذه الدول إنخفاض معدل الزيادة الطبيعية بشكل ملحوظ نتيجة للأخذ بفكرة تخطيط الإنجاب أو التحكم في المواليد بفعل نسق معين من القيم والوعي الحضاري ، إلى جانب الإنخفاض إلى أدنى حد في معدل الوفيات . ويلاحظ هنا ثبات نسبة التزايد في بعض الأحيان إلى جزء من العشرة في المائة أو الثلاثين كالسويد مثلاً (١٢) .

ويحاول أنصاره نظرية التحول السكاني ، الربط بين التنمية الإقتصادية والبناء السكاني على اعتبار أن التنمية والتحديث الإقتصادي والإجتماعي له أثره الواضح على البناء السكاني من حيث المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية والخصوبة إلى جانب الخصائص التعليمية والمهنية والعمرية والتوزيع الجغرافي . . إلخ . وهم يرون أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر على حجم السكان وهي : الهجرة ، ومعدل المواليد ، ومعدل الوفيات . ويرى أنه على الرغم من أن الهجرة لعبت دوراً كبيراً في حركة النمو الإقتصادي لبعض الدول مثل أمريكا الشمالية وأستراليا وبعض دول أمريكا الجنوبية ، إلا أن دورها أخذ يتناقص بشكل ملحوظ في العصر الحديث نتيجة للقيود المفروضة على الهجرة الدولية لنوع سياسي وإقتصادية وأمنية وإجتماعية . ولعل هذا هو ما جعل أنصار نظرية التحول السكاني يركزون على العاملين الآخرين .

وتشير نظرية التحول السكاني إلى أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض معدل الوفيات نتيجة لانتقال المجتمع من النمط الزراعي المتخلف تكنولوجياً وعلمياً واقتصادياً إلى النمط الحضري الصناعي الذي يسوده الأخذ بالعلم والتكنولوجيا الأكثر تطوراً ويسوده تقسيم العمل والمبادلات والأسواق وشبكة متطورة من أجهزة الاتصال المادي والفكري . كما ترتفع داخله المستويات الاقتصادية وتنتشر داخله المراكز القائمة على الإنجاز ، كما تنتشر المساواة وسيادة القانون ، وتتقدم فيه النظم الطبية والأساليب الصحية والغذائية . . . وإلى جانب تأثير حركة التنمية على معدلات الوفيات ، فإنها تؤثر كذلك على معدلات المواليد - في نظر أنصار نظرية التحول السكاني - حيث تتجه هذه المعدلات نحو الانخفاض نتيجة للتحولات الفكرية والقيمية والسلوكية المصاحبة للتحول من التقليدية Traditionalism إلى العدا Modernity . حيث يحدث تحول كبير في قوى الإنتاج وعلاقاته وشكله وبتزايد مستويات التعليم والحضر وتغيير أشكال الإقامة والسكاني ، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص الأهمية التقليدية للأسرة كبيرة الحجم ، كما تتناقص الحاجة إلى الانتماء إلى أسر ممتدة Extended Family أو أسر مركبة Complex Family . وهنا تزايد أهمية التعليم والتدريب المهني والتخصص ، كما تزايد حركات التنقل الاجتماعي المكاني (الهجرات المؤقتة والدائمة) والحراك الاجتماعي بشكله الأفقي والرأسي ، وتبرز أفكار الحرية الشخصية والاستقلالية في المعيشة من قبل الأبناء وبتزايد أهمية المرأة في الحياة الاجتماعية بعد خروجها للتعليم والعمل ، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير دورها ومركزها وسلطانها داخل الأسرة وعلى مستوى المجتمع . يضاف إلى هذا أن طبيعة الحياة الصناعية والمهنية الحديثة والتزامات الحياة الحضرية والعلاقات الاجتماعية والثقافية داخل النسيج الصناعي الحديث . . . يستلزم إعادة النظر في حجم ونوع الأسرة . وهذا هو ما يؤكد أنصار نظرية التحول السكاني ، حيث يرون أن الأسر تتحول في اتجاه صغير الحجم Nuclear Family .

وإذا كان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أثر مشترك على معدلات المواليد والوفيات، فإن المشكلة تكمن في إختلاف السرعة النسبية ، وتوقيت حدوث كل إنخفاض. فمعدلات الوفيات عادة ما تلخذ في الإنخفاض بمعدلات سريعة في بداية تطبيق التنمية بعكس الحال بالنسبة لمعدلات المواليد التي تظل فترة طويلة على إرتفاعها حتى بعد إنطلاق برامج التنمية . نتيجة لإرتباطها بالعديد من العوامل المعنوية صعبة التغيير مثل القيم والمعتقدات والإتجاهات والعادات والممارسات التقليدية ذات الثقل الوجداني . ولعل هذا هو ما يفسر « الفجوة الديموجرافية » Demographic gap .

التي تؤدي بدورها إلى تزايد معدلات النمو خلال المرحلة الأولى من التنمية بشكل كبير .
ويذهب أنصار هذه النظرية إلى أن الدول الأوروبية قد مرت بالضرورة في هذه المرحلة
(١٣).

ويمكننا في الواقع أن نطرح مجموعة من التساؤلات حول مدى عمومية هذه النظرية
أو مدى إنطباقها على مجتمعات العالم الثالث ، والفروق بين الدول الأوروبية ودول العالم
الثالث بالنسبة لعملية التحول السكاني ؟ ثم ما هي القيمة التنبؤية لهذه النظرية عند
التطبيق على الدول النامية ؟ وهذا يعني أن هذه التساؤلات تدور حول مدى الصدق
الأمبريقي لهذه النظرية ، وبحول قيمتها في مجال المقارنة والتنبؤ . فهل يمكن اعتبار
نظرية التحول السكاني المستخلصة من دراسة التاريخ الأوروبي ، صالحة للتطبيق عند
الانتقال إلى مجتمعات ذات بناء تاريخي وحضاري واجتماعي متباين ؟

والواقع أن هذه النظرية لم تخضع بعد - وبشكل كاف - للدراسة المقارنة
والإختبار الأمبريقي . ويمكن القول - بوجه عام أن هناك عدة ملاحظات عامة حول هذه
النظرية ، يمكن من خلالها أن نجد بعض الإجابات على الأسئلة التي سبق أن طرحناها
- ونوجز أهم هذه الملاحظات فيما يلي :

أولاً : إذا كان إنخفاض معدل الوفيات في الدول الأوروبية يعد متغيراً تابعاً لمتغير
التنمية الاقتصادية - كمتغير مستقل - فإن إنخفاض المعدل الأول يمكن أن يتحقق -
في الدول النامية - دون إعتداد على متغير التنمية الاقتصادية ، نتيجة لإمكانية إستيراد
وتطبيق وسائل الطب الوقائي والعلاجي والإرشادي قبل إطلاق عمليات وبرامج فعالة
للتنمية الاقتصادية ، أو قبل أن تصل هذه العمليات والبرامج إلى الدرجة المطلوبة من
الكفاية والفعالية .

ثانياً : إن التوقع المتعلق بإنخفاض معدل المواليد بعد فترة زمنية معينة من
إطلاق برامج التنمية الاقتصادية ، أمر لم يتحقق بعد داخل الكثير من الدول النامية -
ومثال هذا أن دولة مثل « سيلان » و « تايلان » قد إنخفضت معدلات المواليد فيها بشكل
ملحوظ . كذلك يلاحظ أن إنخفاض معدل المواليد في بعض الدول النامية التي تتبنى
برامج فعالة للتنمية الاقتصادية - كإندونيسيا ومصر - لم يحدث بشكل واضح خلال مراحل
التنمية

ثالثاً : ليس قاعدة أن يشجع المجتمع على تخفيض معدلات المواليد خلال مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهناك بعض المجتمعات التي تشجع على رفع معدلات المواليد بسبب حاجتها إلى الأيدي العاملة المدربة والفنية والمهارات الإدارية بسبب انخفاض عدد السكان مقارنة بالموارد الطبيعية والاقتصادية ومقارناً بالحاجة إلى العنصر البشري خلال خطة التنمية

رابعاً : صاحب مرحلة الفجوة السكانية ومرحلة التحول في أوروبا فتح باب الهجرات النولية المكثفة إلى قارتين زاخرتين بموارد هائلة من الثروة الاقتصادية وهو ما لم وإن يتح للدول النامية المعاصرة .

خامساً : أن طبيعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تحققت في المجتمع الأوروبي قبل هبوط معدلات الوفيات (وأدت إلى الهبوط) أتاح أمامها الطريق لارتفاع مستويات المعيشة ، ولتغيير بناء وتنظيم وقيم وسلوكيات أبناء المجتمع ، وذلك قبل أن تدخل المجتمعات الأوروبية مرحلة التكاثر السكاني خلال مرحلة الفجوة السكانية ، وذلك بخلاف الحال بالنسبة للدول النامية التي تدخل مرحلة التحول السكاني ، دون حدوث تغيرات هيكلية في النظم والتنظيمات والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والقيمية .

سادساً : أنه قد صاحب مرحلة الفجوة الديموجرافية أو التحول السكاني في أوروبا تزايد المد الإستعماري والإستنزاف الإقتصادي للمستعمرات مما تساهم في رفع المستويات المعيشية لدول أوروبا بطريقة غير طبيعية .

سابعاً : ساهمت الثورة الصناعية ونمو الحركة البرجوازية في أوروبا في تحطيم أساسيات التنظيم البنائي للمجتمع الإقطاعي ، الأمر الذي أدى إلى تحول إجتماعي ضخم وتغير جذري في القيم ونماذج التفكير وظهور العقلانية وترشيد الحياة الفردية والأسرية والجماعية والمجتمعية ، بحيث أصبح التركيز على قيم العمل والوقت والإنجاز والعلم والتعليم وتطبيق التكنولوجيا وإستيعابها . . . الأمر الذي ساهم في المدى الطويل في التأثير على حجم الأسرة وتغيير نسق المكائن الاجتماعية للذكور والإناث وأوجد معايير جديدة للتقويم الإجتماعي على مستوى الفرد والجماعة والتنظيم .

ويطرح « فيليب هورز » تساؤلاً جوهرياً حول إمكان تحقيق الثورة التكنولوجية في العالم النامي . دون تحقق الثورة الديموجرافية Demographic revdution . في

الوقت الذي تملك فيه هذه الدول أن تخفض وفياتها بفعل تكنولوجيا الطب التي لم تتح للدول الأدبية خلال المرحلة المماثلة لنموها ؟ (١٤) ويجب « هورز » على هذا السؤال بالنفي . ففي الوقت الذي تقدمت فيه الفنون الطبية - خاصة الأساليب الوقائية والمضادات الحيوية - ومختلف أساليب التشخيص والعلاج . . . إلخ ، لم تحرز تكنولوجياات وتكنيكات الإتصال والتحول الفكري وتغيير القيم والاتجاهات والسلوكيات تقدماً مماثلاً . لأنها ترتبط بالذات العميقة للإنسان وبنمااته العقائدية . كما ترتبط بالفهم المتعمق للنفس الإنسانية وديناميات الحياة الجماعية وميكانيزمات الصياغة الاجتماعية والثقافية للشخصية من خلال مختلف ميكانزمات ومضامين وتنظيمات التشنة الاجتماعية .

يضاف إلى هذا أنه لم تستتب بعد أساليب خارقة لزيادة الإنتاج والنمو الإقتصادي تتجاوز إمكانات الدول النامية ، فضلاً عن مختلف المعوقات - سواء الثقافية أو المخططة - التي تحول دون إنطلاق برامج التنمية الإقتصادية والاجتماعية في الدول النامية (ومن بين المعوقات المخططة مشكلة الديون وفوائدها والضغط السياسية والأيدولوجية ، ومشكلة نقل التكنولوجيا وإستيعابها ، ومشكلة الخبرات الفنية والإدارية العليا . . . إلخ) .

ويشير « كولن كلارك » Clark الإقتصادي البريطاني إلى أن النمو السكاني السريع أمر يسهم في دعم عمليات التنمية الإقتصادية - ويصدق هذا القول إذا أحسن توجيه أعضاء المجتمع تريبواً ومهنياً ، وإذا كانت هناك خطط فعالة لتوجيه القوى العاملة بحيث يصبح كل إنسان جديد قوة عاملة ومثمره في المجتمع . وهذه الملاحظة تنطبق كذلك على المجتمعات التي يختل داخلها التوازن بين الموارد والسكان لصالح الموارد الأمر الذي يجعل هذه الدول تشجع على زيادة عدد السكان - وهي غالباً الدول المستقبلية للهجرات الدائمة أو المؤقتة - هجرات العمل وهجرات العقول . .

كذلك فإن هذه الملاحظة التي أبداه « كلارك » تنطبق على العالم الغربي في بداية النمو الرقصادي ، وتنطبق بشكل أخص على أمريكا الشمالية التي قامت حركة النمو داخلها إعتياداً على المهاجرين الأوروبيين . ويشير « كنجرزلي دافيز » إلى أن هذا القول لاينطبق على الكثير من الدول النامية حالياً حيث يكون تزايد السكان أمراً معوقاً للتنمية الإقتصادية داخلها . فزيادة الزيدى العاملة في الزراعة قد يعوق الميكنة الزراعيه ، إلى جانب ظهور كافة أشكال البطالة السافره والمقنعه ، وإنخفاض الإنتاجية نتيجة للخلل

الذي يصيب التوازن في مراحل الإنتاج .

يضاف إلى هذا أن زيادة حجم السكان يحتم تزايد الإنفاق الاستهلاكي على مستويين - المستوى الأول مواجهة حاجات السكان الجدد ، والمستوى الثاني مواجهة التطلعات الجديدة للسكان في ضوء ثورة التطلعات المتزايدة - نتيجة لتزايد المد الاتصال والاحتكاك الثقافي وإطلاع أبناء المجتمعات النامية على نماذج جديدة للاستهلاك والسلوك الاستهلاكي لدى الدول المتقدمة .. وهذا ما يسبب تعويق برامج التنمية التي تتطلب توجيه جزء كبير من الدخل القومي للإستثمار الإنتاجي . ويشير « دافيز » إلى أنه إذا كان التقدم الإقتصادي يعنى زيادة كمية الرنتاج لكل وحدة عمل آدمي ، فإن هذا أمر يحتم الإستثمار في مجالات التكنولوجيا وتحسين المستوى المهارى للقوى العاملة ، وفي مجالات التخطيط والتنظيم الإدارى . وفي هذا الإطار يكون لتزايد السكان أثر إيجابى أو سلبى - على عمليات التنمية .

ويشير الدارسون لعمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية (١٥) إلى أن هناك مجعته من العوامل التي تسهم في تحديد نصيب الفرد من الدخل القومى . وبالتالي في تحديد مستوى المعيشة السائد ، وفي مقدمة هذه العوامل حجم السكان ومعدل تزايدهم، وتوزيعاتهم العمريه ، أى نسبة كل فئة من فئات السن إلى المجموع الكلى للسكان . وتوزيع السكان داخل المجتمع ونسبة أهل الريف إلى أهل الحضر - ونسبة الموقع المأهول بالسكان إلى الحجم الكلى للمجتمع ، والكثافة السكانية .. هذا إلى جانب خصائص السكان التعليمية والعرفية أو المهنية والمستويات المهارية ... إلى جانب حجم الموارد وأساليب إستثمارها أو طبيعة المستوى التكنولوجى المستخدم ومدى الأخذ بأساليب التكنولوجيا الإجتماعية (التخطيط والتنظيم والإدارة بالأساليب العلمية) .

وهذا يعنى أن المتغير الديموجرافى واحد من أساسيات التخطيط للتنمية وواحد من العوامل المتغيرة بفعل عوامل وبرايمج التنمية - فالنمو السكانى قد يؤدى إلى إستاتيكية المستوى المعيشى أو حتى إلى تدهوره حتى مع توجيه حجم جزء من الدخل القومى إلى الإستثمار الإنتاجى . إذا كان معدل الزيادة فى السكان أكبر من معدل النمو فى الدخل القومى . ولعل المشكلة الأساسية أن أغلب الدول النامية قد تجاوزت الحجم الأمثل للسكان Optimum size of population ، مما يشير إلى أن أية زيادة فى السكان تتطلب إستثمارات إضافية لتزويد القوى العاملة الجديدة بالآلات والخدمات والإسكان والمواد الأخرى حتى يتساووا بالأعضاء الآخرين داخل المجتمع - فإذا فرضنا أن نمو

السكان ٢٪ سنوياً ، وأن معامل رأس المال ٢٪ فإن تزويد السكان الجدد بإحتياجاتهم يتطلب رفع الناتج القومي بمعدل ٢٪ وهذه تتطلب إستثمارات جديدة $2 \times 2 = 4$ من الدخل القومي .

وهذا يعني أن إستثمارات التوازن الإستراتيجي سوف تستنفذ نسبة كبيرة من مخدرات المجتمع ، نون أن تسهم في تحقيق تنمية فعلية . أما إذا أردنا زيادة متوسط دخل الفرد بمعدل ٤٪ - وهو هدف متواضع ، فإن هذه الزيادة تستلزم تخصيص إستثمارات جديدة تقدر بنسبة $2 \times 6 = 12$ من الدخل القومي . وهي نسبة كبيرة . ويطلق عادة مصطلح الإستثمارات الديموجرافية على تلك المبالغ التي يجب إنفاقها لمواجهة التزايد السكاني حتى يظل متوسط دخل الفرد كما هو دون تغير . وهناك مشكلة أخرى تواجه الدول النامية في ظل إنطلاق برامج التنمية . خاصة في بدايتها - فإنخفاض نسبة الوفيات وطول الأعمار مع بقاء مستوى الخصوبة على ما هو عليه يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة Dependency rate أي نسبة غير المنتجين (من الأطفال والنساء والشيوخ والمعوقين ..) إلى العمال أي من هم في سن العمل المنتج مما يسهم بدوره في تقليل نصيب الفرد من الدخل القومي .

لكل هذه الأسباب نجد أن هناك بعض الباحثين يرون أن أغلب الدول النامية تقع فيما يسمونه « شرك السكان » Population trap على العكس من الدول المتقدمة صناعياً في أوروبا وأمريكا واليابان التي تقترب بعضها من الحد الأمثل للسكان مقاساً إلى الموارد والطاقة الإنتاجية والحاجة إلى الأيدي والعقول العاملة . وهذا الوضع الأخير ينطبق على بعض الدول النامية التي حباها الله بثروات كبيرة وتوظف هذه الثروات بشكل جديد في شكل خطط وبرامج فعالة للتنمية الشاملة مثل دول الخليج العربي (١٦)

ثالثاً: التحديث والتغيرات النمطية في البناء الإجتماعي

يشير الباحثون مثل « لاور » Lauere و « دافيد اپتر » D. Apter.. وغيرهم إلى أن التحديث يؤدي إلى حدوث تحولات كبيرة في البناء الإجتماعي حيث يؤدي إلى تغيرات كبيرة في مجالات التحضر والحراك المكاني والتنقل الإجتماعي أو التدرج الإجتماعي ، وفي نماذج الأسره والولاءات القرابية والمكانة الإجتماعية للمرأة وللشباب وكبار السن - والتنظيمات الطوعية وفي مجال التربية والتعليم ومجال القيم ونماذج الشخصية ..

١- ارتفاع معدل التحضر

يقصد بالتحضر إتساع حجم ونطاق المدن ، وتزايد أعداد ونسب المكان بها إلى مجموع سكان المجتمع . ويقاس معدل التحضر داخل المجتمع بقسمة عدد سكان المدن على عدد سكان المجتمع ككل مع الضرب ١٠٠× . وقد صدرت عدة محاولات لتعريف المدينة مثل التعريف القانوني والتعريف الإحصائي والتعريف المهني . وقد إنتهى بعض الباحثين مثل « سوروكين » و« زمرمان » إلى ضرورة تعريف المدينة وتمييزها عن الريف في ضوء ثمانى خصائص يختلف بها العالم الحضرى عن العالم الريفى ، وهى المهنة والبيئة وحجم المجتمع المطلق وكثافة السكان وتجانس أو لاتجانس السكان والتمايز والتشريع الإجتماعيان والتقل والحركة الإجتماعية وأخيراً نسق التفاعل أو حجم وعدد نماذج الاتصالات التى يمارسها الناس فى حياتهم اليومية . وربما كان التمايز الإجتماعى والمهني هو أهم ما يميز مجتمع المدينة ، بحيث يمكن القول بأن المدينة هى أى تجمع سكانى مستقر يعمل أغلب سكانه فى مهن غير زراعية وما يتصل بها من شئون . وينظر « لويس ورت » إلى الحضرية كطريقه للحياة . فأهم ما يميز المدينة طبقاً لنظرية « ورت » اللاتجانس والإعتماد المتبادل والمتشابه بين السكان ، والطابع الجزئى للعلاقات الإجتماعية والإتجاه إلى إستخدام العقل فى التعبير المنطقى . وعدم الإحساس بالاعتماد على الطبيعة ، والإعتماد فى الأغلب على بيئه صناعية . يتزايد فيها التحكم الإنسانى فى حياته ووقته وإنتاجه وعلاقاته .

وهناك من الباحثين من يحاول فهم التقدم والتخلف فى ضوء ظاهرتى الحضرية Urbanism والريفية Ruralism ، على أساس أن التحديث الحضارى يسعى نحو توسيع نطاق الحضر سواء بتوسيع المدن القائمة أو إنشاء مدن جديدة أو تحضير المجتمعات الريفية المتخلفة . وقد كشفت بعض الدراسات عن أن معدلات التحضر فى الدول الصناعية المتقدمة أعلى من مثيلاتها فى الدول النامية والمتخلفة وترتبط معدلات التحضر ببناء العمالة أو البناء المهني داخل المجتمع فقد كشفت بعض الأبحاث عن أن الدول المتخلفة التى يعمل بها أكثر من ٥٠ ٪ من ذكورها بالعمل الزراعى تقدر نسبة سكان المدن بها بحوالى ٩ ٪ فقط ، أما معدلات التحضر فإنها ترتفع داخل الدول الصناعية التى يعمل أغلب سكانها فى مجالات العمل الصناعى والخدمات (١٧) كذلك فقد أثبتت مختلف الدراسات العلاقة الإيجابية بين التحضر وبين التصنيع وإنتشار التعليم وارتفاع الدخل وتحسن مستويات المعيشة وظهور نظم الرعاية الصحية والإجتماعية ...

إلخ وهذا لا يمس أن المجتمعات الحضرية تظل من المشكلات ، ذلك لأن هناك العديد من المشكلات الحضرية تصاحب التحضر وتنبثق من واقع الحياة الحضرية سواء على المستوى النفسى أو الإقتصادى أو الثقافى أو الاجتماعى . غير أن هذه المشكلات - كما يذهب بعض الدارسين - هي ضريبة التقدم الإقتصادى ، إلى جانب أنه يمكن العمل على التخفيف من خطورتها فى ظل المجتمع المخطط وابتداع سياسه اجتماعيه قانره على تحقيق النمو الحضارى بأسلوب صحى .

وإذا كان بعض الباحثين - مثل « كنجزلى دافيز » K. Davis ، وهلدا جولان « H.H. Golden ، وغيرهما - يربطون بين معدلات التحضر ومعدلات التنمية الإقتصاديه نظراً لما تحتله المدينة من ثقل إقتصادى واجتماعى ، ونتيجة لما تستهده عمليات التحديث الحضارى من تحويل المجتمعات الريفيه والتقليديه إلى مجتمعات حضرية بالمفهوم السوسيولوجى ، فإن الارتباط بين معدلات التحضر وبين النمو الإقتصادى ليس إيجابياً خالصاً فى كل الحالات .

فقد كشفت بعض الدراسات - مثل دراسة « روبرت بارك » R. Park فى مصر - عن وجود ظاهرة تحضر زائد أو مفرط Over-urbanization . وينتشر هذا النوع من التحضر داخل العديد من المجتمعات المتخلفة ، وهو تحضر غير صحى . ويشير هذا النوع إلى أن معدلات التحضر أعلى بكثير من معدلات التنمية الإقتصاديه ، بمعنى أن زيادة نسبة سكان المدن لا ترجع إلى تزايد الحاجه إلى عماله داخلها نتيجة لظهور مشروعات صناعيه وإقتصاديه أو اجتماعيه جديده تستدعى وجود المزيد من الأيدى العاملة داخلها ، وإنما ترجع إلى سوء أحوال المناطق الريفيه والمحليه المجاوره للمدن نتيجة لتزايد السكان بها وعدم وجود فرص للعمل والإرتزاق لهم ، الأمر الذى يدفعهم دفعا إلى الهجره إلى الحضر أو المدن المجاوره لعلهم يجدون فيها فرصاً أفضل .

وتكون النتيجة مزيداً من المشكلات سواء بالنسبه للمهاجرين أنفسهم أو بالنسبه للمدن المهاجر إليها . ومن أهم ما يترتب على هذه الهجرات غير الصحيه وغير المخططه وغير المطلوبه ، مشكلات سوء التوافق وظهور البؤرات المتخلفة داخل المدن وظهور البطالة المقننه فى الأعمال غير الماهره وظهور أزمات الإسكان والمواصلات والمواد الغذائية ... إلى جانب ظهور أوكار الجريمة من بغاء وإدمان وسرقات ونشل ... إلخ (١٨)

٢- نمو الحراك الجغرافي والمهني والإجتماعي

يقصد بالحراك الجغرافي إنتقال الناس في المكان على شكل هجرات دائمة أو مؤقتة أو موسمية - فردية أو جماعية - من مجتمع لآخر ، ويقصد بالحراك المهني تغيير الناس لأعمالهم من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي أو العمل في مجال الخدمات والمكس ، أما الحراك الإجتماعي فيشير إلى تغيير في المكانة الإجتماعية أو الوضع الطبقي الذي يشغله الشخص سواء إلى أعلى أو إلى أسفل وقد كشفت بعض الدراسات عن أن هذه الأنواع من الحراك تزيد بمعدلات سريعة مع تزايد معدلات التنمية الاقتصادية والإجتماعية داخل المجتمع .

ويوضح لنا جورج بالاندير ، G. Balandier ، في دراسته له عن « برازافيل » Brazzaville ، تزايد حجم الهجرات الريفية الحضرية مع إنطلاق حركة النمو الاقتصادي داخلها . وقد قسم دوافع الهجرات إلى قسمين أساسيين وهما :

١- الدوافع الإيجابية التي تجذب الناس من سكان المناطق الريفية المتخلفة إلى المدن ، نتيجة لتوافر فرص أحسن للعمل في ظل ظروف معيشية أحسن وأجور أعلى ورعاية أفضل .

٢- الدوافع السلبية التي تشجع أمالي تلك المجتمعات على ترك مجتمعاتهم والهجرة إلى المدن . وتمثل هذه الدوافع في سوء الأحوال الصحية والإجتماعية والاقتصادية وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة داخل المجتمعات الريفية في الدول النامية . فحركة النمو الاقتصادي داخل الريف في أغلب الدول النامية لم تواكب حركة النمو السكاني ، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأحوال المعيشية لسكانها وإلى تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة . يضاف إلى هذا كله أن الكثير من السلع المعرفية التي تنتج داخل تلك المجتمعات يقل الإقبال عليها نتيجة لمنافسة السلع الأحسن والأكثر رخصاً الواردة من المدن .

٣- تغير نموذج الأسرة ونمط الزواج والولادة :

من المعروف أن التجمعات القروية التي تسود داخل المجتمعات التقليدية والمتخلفة تأخذ شكل البنيات أو الأسر الممتدة أو المركبة . وهذا يعني سيادة التجمعات القروية أو الوحدات العائلية التي تضم أكثر من أسرة صغيرة وأكثر من جيل واحد وقد تصل إلى

مستوى جيلين أو ثلاثة . ولاشك أن هذا النموذج لا يتناسب مع المجتمعات الحضرية والصناعية التي يتزايد نموها مع إنطلاق حركة التنمية والتحديث الحضارى الشامل داخل المجتمع .

فمع نمو عمليات التنمية الإقتصادية بما يصحبها من إنتشار التعليم والتصنيع والحضرية ، تتجه هذه التمازج القرابية والأسرية إلى الإختلاء ، ويحل محلها نموذج الأسره الزوجية أو الصغيره التى تتألف من الزوج والزوجه وأبنائهما فقط . ولاشك أن هناك مجموعه كبيره من العوامل التى تقف وراء التحول ، فى مقدمتها طبيعة العمل الصناعى وظهور المسئوليه الفرديه وتمدد المياه الإجتماعيه ونمو حركة التطعيم وخروج المرأة للعمل ونمو الإتجاهات الفرديه وظهور العلاقات الرسميه والتعاقدية وإتساع نطاق المنافسة وإعادة نظام التقسيم الإجتماعى ليقوم على أساس التعليم والفرات الشخصيه والإنجاز والجهد الفردى ، وليس على أساس الحسب والنسب أو الإنتماآت القبليه أو الأسريه أو العرقية فحسب .

ومن شأن هذه العوامل وغيرها أن تحدث تمزقاً فى الروابط والولاءات الأسريه أو القبليه أو المحليه أو الإقليميه أو العرقية . وعلى الرغم من ذلك فإن الروابط الأسريه - خاصة على المستوى المحدود داخل الأسر الزوجيه أو حتى على مستوى الوحدات الأكبر - تستمر فى إحتلال أهميه كبرى داخل نسق العلاقات الكليه للمجتمع ككل وإن كانت تتعرض لبعض التغيرات بطبيعة الحال . وفى مقدمه هذه التغيرات تزايد حرية الفرد فى إنتقاء شريك حياته - خاصة بين الإناث وهى ظاهره لم تكن موجوده من قبل ، إلى جانب تغير العلاقة بين الزوج والزوجه لتقوم على أساس تقرب من المساواه وتسقط - إلى حد ما - فكرة سياده الرجل سياده مطلقه نتيجة لتغير قيم الذكوره والأنوئيه داخل المجتمع الصناعى والحضرى . يضاف إلى هذا إحداث تغير كبير فى علاقات المصاهره والنسب وفى أسلوب تربية الأبناء وعلاقة الأجيال داخل الأسره . فمن الملاحظ أن نمو حركة التطعيم والإتصال داخل المجتمع الحضرى الصناعى ، إلى جانب التغير التكنولوجى والعلمى والإجتماعى السريع ، يخلق لدى الأبناء مجموعه من الأفكار والآراء والقيم تختلف من تلك التى حصلها الآباء فى ظل ظروف متغيره ، ومن شأنه كذلك أن يغير نموذج العلاقة بين الآباء والأبناء من علاقة خضوع وسياده إلى علاقة حوار تربوى هادف ومحصله هذا كله ظهور النموذج التحررى أو الديموقراطى فى التربية محل النموذج التسلطى القائم الذى يسود داخل الأسر التقليديه . ويجب أن نؤكد فى هذا

الصدور ، أن حدوث كل هذه التغيرات في نموذج الأسرة ونوعية العلاقات داخلها وأسلوب التربية ... لا يحدث بسرعة أو لا يواكب التغيرات الاقتصادية بنفس المعدل أو الدرجة ، ولكنه - كتغير في الثقافة اللامادية - يحتاج إلى فترات زمنية أطول ، كما يتضح من مختلف دراسات التنمية في قارتي أفريقيا وآسيا (٢٠)

ويشير لوير ، Lauer إلى أنه عادة ما يصاحب التحديث تغيرات في البناء الأسري ، من حيث التكوين والحجم ، ومن حيث الوظائف ، ومن حيث طبيعة وأنماط العلاقات الداخلية (نمط السلطة واتخاذ القرار ، نمط التعاون بين الأقارب ، نمط الزيارات والمعونات المتبادلة ، نمط التضامن الأسري - الأنماط التربوية - أنماط الحقوق والواجبات - أشكال ومضامين وحدود التنشئة الاجتماعية ... إلخ)

وعادة ما تصاحب عمليات التحديث تزايد الهجرات من الريف إلى الحضر ، الأمر الذي يضع قيوداً على استمرار العلاقات القرابية الممتدة - Extended kinship relations وعادة ما تنتج الأسر إلى الشكل الصغير Nuclear Family غير أن هذا لا يعنى إختفاء العلاقات القرابية التقليدية . ويذهب لوير ، إلى أن الفهم العلمى للعلاقة بين التحديث والتغير في العلاقات القرابية ونموذج الأسرة ، يقتضى الفهم العلمى للأنواع المختلفة من الأسر التقليدية - البينة والمركبة والممتدة ... إلخ . ويذهب برت آدمز ، B. Adams في دراسته له بعنوان " أنساق القرابة والتكيف مع التحديث " (٢١) إلى أن هناك جانبان مهمان للنسق القرابى يجب دراستهما عند محاولة فهم الارتباط بين التحديث والتغير في مجال الأسرة - وهما :-

أ- أساليب الإحتفاظ بالملكية والميراث .

Proberly - holding arrangments and inheritance .

Residence patterns

ب- أنماط الإقامة

ويشير آدمز إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الملكية هي الملكية العامة Communal والملكية القرابية أو ملكية البينة Lineage والملكية الأسرية أو (الزواجية) Conjugal . أما بالنسبة للملكية القرابية أو ملكية البينة فإنها تنتقل إما في خط الذكور فقط أو الإناث فقط أو كليهما معاً في بعض المجتمعات .

وبالنسبة للملكية الأسرية فعادة ما يكون المالك الأساسي والمصرف فيها هو رب الأسرة الذكر وهو الذى يحدد لمن تذهب بعد وفاته (وذلك فى العديد من المجتمعات خاصة البدائية) كذلك تختلف أنماط الإقامة حيث تنقسم إلى عدة أقسام -

أ- الوحدة السكنية الصغيره Nuclear unit ويضم الزوج والزوجة والأبناء القصر فقط

ب- المنزل الممتد Extended household ويضم إلى جانب الزوج والزوجة والأبناء القصر الآباء المسنين والأبناء المتزوجين وأسرهم .

ج- المنزل المشترك Joint household ويضم إثنان أو أكثر من الأسر Sibling Families ولا يوجد معهم المسنون

د- الوحدة التنظيمية متعددة الأجيال Generational arrangement وهنا يقيم المسنون مع أحد الأبناء أو البنات المتزوجين وأحفادهم غير المتزوجين .

و يشير آدمز ، إلى أن درجة التغير فى البناء الأسرى - بطئ أو سريع أو لا يوجد تغير ، أمر يتوقف على عدة متغيرات من بينها طبيعة البناء الأسرى ذاته ودرجة تفاعله مع العوامل الأخرى مثل نمو الإقتصاد النقدى وأنماط الهجرة ، ودرجة النمو الصناعى والتكنولوجى فى المجتمع ، ومكانة الأسرة - كئسره - داخل المجتمع - هل يسيطرها المجتمع قيمة عالية أو متوسطة أم ينظر إليها على أنها قليلة الأهمية .

وتشير بعض الدراسات المقارنه إلى أن البناءات والأنساق القرابية فى بعض المجتمعات ، تمثل معوقاً كبيراً أمام برامج التنمية ، فى حين أن بعض الأنساق الأخرى لاتشكل معوقاً أمامها . ويلعب عامل الهجرة دوراً هاماً فى إحداث التغيرات الأسرية . وهنا تجدر الإشارة إلى أن الهجرة لاتؤدى إلى قطع العلاقة القرابية بين المهاجر ومائلته ، فالبعد المكاني لايعنى الانفصال العاطفى أو القرابى فى كل الأحوال . فالأسره تظل تلعب دوراً هاماً فى حياة المهاجر ، سواء لأنها تساعد وتدعمه فى هجرته المؤقتة أو الدائمة - الداخليه أو الخارجيه ، أو لأنها تعتمد على مركزه وبخلة فى مساعدة الأقارب على الحراك المكاني بحثاً عن حياة أفضل ، أو الحراك الإجتماعى بحثاً عن مركز أفضل والواقع أن الإنتقال إلى الحضر لايعنى إختفاء أهمية العلاقات القرابية ، وإن

كانت تتغير من حيث الدرجة والإتجاه

وتشير دراسة « دان شيكي » D. A. Chekki بعنوان « التحديث وشبكة العلاقات القرابية في مجتمع نام » (٢٢) والتي أجراها داخل مدينه متوسطه الحجم في الهند . إلى أن التغيرات التي طرأت على نمط الأسره التقليديه كانت سطحيه للغاية ، كما لاحظ أن الأسره الصغيره أو النواه في المدينه ، ما تزال ترتبط بشكل قوى بشبكة العلاقات القرابية الممتده . كذلك وجد أن كلاً من الأسره صغيره الحجم وكبيره الحجم تحتفظ بعلاقات وثيقه بعدد كبير من أقارب الدم والمصاهره . وتمثل هذه العلاقات في الزيارات المتكرره والتضامن الإجتماعى وتبادل الخدمات والهدايا والدعم المتبادل والمساعده المتبادله . كذلك وجد أن أقرباء الدرجة الأولى عادة ما يستشارون في بعض المسائل - مثل الإختيار للزواج . وما يزال الناس يؤمنون بالقول الذاهب إلى أن الأقارب أولاً ، وغير الأقارب بعد ذلك . Kin first and nonkin later

ولعل أحد التغيرات الأساسيه في مجال الأسره التي تتسم بالعموميه بغض النظر عن الإختلافات السياسيه والثقافيه والأيدولوجيه ، هو تحول العديد من الوظائف التقليديه للأسره إلى وحدات إجتماعيه أخرى - كالوظائف الإقتصاديه والسياسيه والدينيه والتعليميه ... نتيجة لتطور نظام الحكم وظهور المؤسسات السياسيه والإقتصاديه والتربويه ... غير أن هذا لايعنى سحب هذه الوظائف كليه من الأسره حيث تظل هي المسئوله عن السكن النفسى وأداء الوظائف العاطفيه والمسئوله عن الإنجاب والتنشئه الإجتماعيه والدينيه .

٤- تغير المكانه الإجتماعيه للمرأة

ويمكن القول بأن تغير المكانه الإجتماعيه للمرأة هو سبب ونتيجه في أن واحد للتغير في بناء الأسره وفي وظائفها . فمن حيث البناء الأسرى تتجه الأسره تحت تأثير التحديث الحضارى إلى الشكل الزواجى صغير الحجم . ومن حيث الوظيفه تفقد العديد من وظائفها التقليديه نتيجة لظهور مؤسسات متخصصه تؤدي تلك الوظائف التي كانت تقوم بها الأسره بشكل غير متخصص . يضاف إلى هذا أن من طبيعه عملية التحديث الحضارى ذاتها تغيير معايير التقييم الإجتماعى ونسق المراكز والأدوار ، أما ما يطلق عليه «هارى جونسون» الأوضاع الإجتماعيه . فمع إتساع معدلات النمو الحضرى والتقدم الصناعى وانتشار التعليم ، تتاح الفرص أمام النساء لتحرر والتعليم والعمل

وتحقيق قدر كبير من الإستقلال الإقتصادي سواء قبل الزواج أو حتى أثناء الزواج . هذا إلى جانب أن ظهور الخدمات المتخصصة في رعاية الأطفال وإعداد الزوجات الغذائية والخدمة المنزلية ... إلخ ، ساعد المرأة المتزوجة على تخصيص جزء كبير من وقتها للعمل . يضاف إلى هذا أن تزايد ضغط الحياة الحضرية سواء من الناحية المادية أو من الناحية النفسية إستوجب خروج المرأة للعمل وجعل منه ضرورة بالنسبة للكثير من الأسر . هذا فضلاً عن تمسك المرأة بهذا الحق - حق التطعيم والعمل والإستقلال عن الرجل ونضالها في سبيل الحصول على حقوقها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والمساواة الكاملة بالرجل .

٥ تغير المكانة الإجتماعية للشباب وكبار السن : حوار الاجيال

ويؤدى التحول الذى يحدث في بناء الأسرة وفي وظائفها وفي العلاقات والمعايير والقيم ونظام التقييم الإجتماعي في ظل الحياة الحضرية إلى تحرر الشباب من العديد من الضوابط والاضغوط التقليدية فالشباب الذى تتاح له فرصة متقدمة من التعليم ودرجة من الإستقلال الإقتصادي نتيجة لهصوله على دخل ثابت من عمله ، وعلى مركز إجتماعي - في ظل نظام التقييم الإجتماعي المتغير - يفوق ذلك الذى حصل عليه أباه، والذى شب في ظل مناخ حضري أم متحول نحو الحضرية ... ، هذا الشاب يصبح بلا شك أكثر تحرراً وإستقلالاً عن أسرته الكبيرة ، بالمقارنة بالشباب الريفى الذى ينشأ في ظل نظام الأسرة الممتدة ، والذى تشكل بورة حياته على غرار بورة حياة أبائه وأجداده دون خيار منه . ومع نمو المجتمع - صناعياً وحضارياً وإقتصادياً - يضعف دور الأسرة كضابط أو مشكل لسلوك الشباب ، نتيجة لتعرض النشء للعديد من الخبرات خارج نطاق الأسرة تشارك في صياغته إجتماعياً وثقافياً . وهكذا لاتصبح الأسرة هي المؤسسة الوحيدة أو المحورية في التنشئة الإجتماعية كما هو الحال داخل المجتمعات التقليدية . وإن كان هذا لايعنى إلغاء دورها أو التقليل منه . وما تقصده هنا هو تغير دورها من حيث الدرجة .

وتؤدى عمليات التحول الإنمائي للمجتمع إلى تغير كبير في المراكز التي يشغلها كبار السن . فمن المعروف أن كبار السن يحتلون مركزاً أساسياً في المجتمعات التقليدية سواء الزراعية أو القبلية . وغالباً ما تكون منهم الرئاسة السياسية والدينية والقيادة الإجتماعية وقيادة الرأي . وكذلك فعادة ما يكونون المرجع الأساسي لحسم الخلاف والمنازعات التي تنشأ بين أعضاء المجتمع . وقد يكون هذا راجعاً إلى أن تقدم العمر

يعد هو المصدر الأساسي - إن لم يكن الوحيد - للخبرة والدراسة والحكم في تلك المجتمعات ، إلى جانب ما يتضمنه السن من وقار واحترام تقليدي .

غير أن هذه الأمور تتغير مع تحول المجتمع نحو التقدم الإقتصادي والحضاري ، حيث يلتقد كبار السن ما يتمتعون به من مركز وهيبة يعد إنتشار التطعيم وتغير نظام التقييم الإجتماعي ليقوم على أساس الإنجاز وما يحمله الشخص من مكانة مهنية وتطعيمه وما يقدمه لمجتمعه من نفع ، لا على أسس منسوبة كالسن أو الجنس أو الإلتزامات الأسرية والطائفة . غير أن كبار السن لا يتخلون عن مواقعهم بسهولة ، ويظلون متمسكين بالماضي لسببين أساسيين وهما :

أولاً أن أمجادهم تنتمي إلى الماضي وليس إلى الحاضر أو المستقبل .

وثانياً لصعوبة التوافق مع الأوضاع والقيم والمواقف المتغيرة بفعل عمليات التحديث الحضاري . وهذا هو ما يجعل من هذه الفئة العمرية معوقاً خطيراً لبرامج التغيير التي من شأنها تهديد سلطاتهم التقليدية وذلك في بعض المجتمعات . ويمكننا أن نفسر - في ظل هذا التحليل ما يلاحظ داخل المجتمعات المتحولة إنمائياً من صراعات بين القديم والجديد أو ما يطلق عليه صراع الأجيال داخل الأسرة وداخل تنظيمات العمل وداخل المجتمع بوجه عام . وكلما كانت الوحدة العائلية والقيمية (الدينية) داخل المجتمع أقوى ، خلت حدة هذه الصراعات وحسنت بسهولة .

٦- نمو التنظيمات الطوعية

يذهب « جاي روشر » إلى أنه من الملاحظ أن التنظيمات والمؤسسات الطوعية تزدهر في الدول النامية مع عمليات التحول والتنمية الإقتصادية والتحديث الحضاري . وهو يفسر هذه الظاهرة في ضوء فقدان الناس في تلك الدول - أثناء التحول الإنمائي - الدعم والسند الأسري الذي تتيحه النظم التقليدية للأسرة قبل تفككها بفعل عمليات التعليم والتحضر والتصنيع وخروج المرأة للتعليم والعمل وحصولها على الإستقلال الإقتصادي .

وتختلف هذه التنظيمات من حيث أهدافها بطبيعة الحال ، فقد تكون لها أهداف إقتصادية أو سياسية أو دينية أو نقابية أو ترفيهية ... إلخ ، ولاشك أن ظهور هذه التنظيمات وتعدد أنواعها وأغراضها يرتبط بتمدد الحياة والعلاقات والمصالح

الإجتماعية، ويمكننا أن نفسر نمو التنظيمات الطوعية في ظل التيار العام - والذي تدعمه عمليات التحديث والتنمية - نحو التخصص، وفي ظل تمعد النظام الطبقي وتزايد التدرج والإنقسام الإجتماعي والمهني والثقافي والإقتصادي ... فهذا الإنقسام والتعقد من شأنه أن يشجع كل فئة متجانسة على تكوين تنظيم معين (نقابي أو إجتماعي) للدفاع عن حقوق أبنائه أو يكفل لهم الأمن والعون المتبادل ويسهم في الترفيه عنهم . ومن أبرز هذه التنظيمات في الدول النامية النقابات المهنية والعمالية والإتصادات التجارية والجمعيات الشعبية والنوادي ... إلخ . وذهب « روشر » إلى أن بعض هذه التنظيمات قد ظهرت داخل الدول النامية تحت تأثير الأوروبيين ، وبعضها نشأ نتيجة ما إقتضته الظروف المحلية داخل كل مجتمع نام على حده (٢٢)

٧- نمط نظام التدرج الإجتماعي

ويؤدي بناء العمل المتغير داخل المجتمع المتحول ، جنباً إلى جنب مع إتساع نطاق ظاهرة الحضريه والتنوع المهني المتزايد بفعل مشروعات التنمية ، وتعقد الحياة الإجتماعية وتعقد السلم التطبيقي ... إلخ ، إلى بروز المزيد من الإنقسام أو التمايز الإجتماعي القائم داخل المجتمع التقليدي (مثل تلك التي تقوم على أساس ديني أو قبلي أو عائلي والتي تتجه نحو الإنقراض) وتظهر معايير جديدة للتمايز تقوم على أساس الوضع الإقتصادي والتطبيقي أو المهني والبيروقراطي أو ما يطلق عليه « روشر » التباين من حيث الهيبة أو المكانة البيروقراطية Bureaucratic status ويقصد به المركز الذي يحتله الشخص داخل التنظيمات البيروقراطية المتنامية داخل المجتمع .

ولاشك أن تباين الدخول وإختلاف الناس من حيث درجاتهم العلمية والتعليمية ومن حيث الأعمال أو المهن التي يمتثلونها ، وحجم السلطة التي يمارسونها على الآخرين ... كل هذا يؤدي إلى التباين الطبقي . وعادة ما تظهر داخل المجتمعات الأخذه في النمو مجموعه من معايير للتدرج الإجتماعي تنتمي إلى المجتمع التقليدي المتحول وأخرى تنتمي إلى المجتمع الصناعي المستهدف . فمع تزايد عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية تستحدث أدوار ومهن ومراكز وسلطات جديدة لم تكن منتشرة من قبل في ظل مجتمع ما قبل الصناعة . وهنا تخطئ المقاييس التقليدية - التي تقوم على أساس معايير منسوبة كالسن والدين والطائفة والإنتمايات التقليدية - مع المقاييس المستحدثه للقوة الإجتماعية وللتقييم الإجتماعي كالتعليم والدخل والقدرات التنظيمية والإدارية والموقع البيروقراطي ... إلخ . ويظل الأمر على هذا النحو حتى يعاد صياغة نظام التدرج

الإجتماعى فى المجتمع على أسس جديده أكثر تعقيداً ، ويختلف نوعياً عن النظام التقليدى السابق .

ويشير « لوير » R. Lauer إلى أن هناك عدة تغيرات تحدث فى نظام التدرج الإجتماعى Stratification مصاحبه للتحديث ويحدد لنا « ميلفن تيرمين » M. Tu min فى دراسه له بعنوان « الأنساق المتنافسه للمراكز » Competing status sys- tems هذه التغيرات فى نظام التدرج الإجتماعى المصاحبه لتحول الصناعى فيما يلى (٢٤)

أولاً : يتجه تقسيم العمل إلى أن يكون أكثر تعقيداً مع تزايد أعداد المتخصصين .
ثانياً : تتجه المراكز الإجتماعيه إلى أن تكون قائمه على الإنجاز - Achieve- ment بدلاً من قيامها كلية على أساس عوامل منسوبه Ascribed . على أن هذا لايعنى إلغاء هذه العوامل الأخيره كلية .

ثالثاً : يتجه الإهتمام داخل تنظيمات العمل Work organization الإنتاجيه إلى تحديد وسائل مناسبه لقياس الأداء . Measuring performance

رابعاً : يتحول العمل من مجرد كونه نشاط يحقق مجرد الإشباع المادى إلى نشاط ووسائله يستهدف تحقيق الإشباع المادى والمعنوى معاً . وهنا يصبح المكافآت قيم معنويه إلى جانب قيمتها الماديه .

خامساً : تتزايد العوائد الماديه الناجمه عن العمليات الإنتاجيه والمعدّه للتوزيع ، الأمر الذى يؤدى إلى إرتفاع عام فى مستويات المعيشه .

سادساً : يتم توزيع المكافآت الماديه على العاملين بشكل أكثر عداله طبقاً لمبدأ حجم وكيف الإنجاز .

سابعاً : تحدث بعض التحولات فى فرص الحياه Life chances بالنسبه لمن يشغلون الشرائح الإجتماعيه المختلفه . Social strata

ثامناً : تحدث بعض التحولات فى توزيع المكائات أو الهيئه الإجتماعيه Social prestige . بحيث يكون أنساق المكائات فى المجتمع الجديد مختلفه عنها خلال المجتمع التقليدى .

تاسعاً : ومع انتقال المجتمع من الطابع التقليدي إلى الطابع الحديث تحدث تغيرات في توزيع القوة داخل المجتمع وفي ميكانزماتها وتوازناتها مما يلقى إلى إثارة بعض المشكلات في هذا الصدد .

ويذهب « لوير » إلى أن هذه التحولات تشير إلى إتساع نطاق الطبقات الوسطى والعليا خلافاً لعملية التحديث . وتشتم هذه الطبقة الفنية والإداريين والمهنيين والمثقفين ... وبعد هذا الإتساع وظيفة للبناء المهني المتغير داخل المجتمع . وهذه المتغيرات تعني بالتالي إتساع نطاق الحراك الإجتماعي وتزايد عوامله وفرصه ومعدلاته أمام أعضاء المجتمع . ومادة ما يكون أبناء الطبقة الوسطى لديهم توجهات إيجابية نحو التغيير والتحديث ونقل وإستيماب التكنولوجيا والأخذ بمقتضيات العلم في الحياة الإجتماعية ... ويضرب لنا « لوير » مثلاً على ذلك بالتجربة الإيرانية قبل سنة ١٩٥٠ ، حيث قام أبناء الطبقة الوسطى (من المهنيين وأعضاء التنظيمات البيروقراطية) بحركات إجتماعية ونظماً تجمعات مثل « الجبهة الوطنية » وحزب تودا الشيوعي Communist toda party (٢٥) وهذه التجمعات مارست ضغطاً على الحكومة من أجل التحديث وتغيير المجتمع التقليدي .

ويقول أنه على الرغم من إخماد هذه الحركات في منتصف سنة ١٩٥٠ إلا أن جهود أبناء الطبقة الوسطى إستمرت في الضغط على الحكومة من أجل التحديث .

وتقدم دراسة « وليامسون » R. Williamson بعنوان « الطبقة الإجتماعية والإتجاه نحو التغيير » (٢٦) والتي طبقها في أحد مجتمعات أمريكا اللاتينية ، هذا الفرض الذاهب إلى أن أبناء الطبقة الوسطى أكثر الطبقات تليداً وبعثاً للتغيير . فقد كشفت دراسته والتي أجراها على عينه مكونة من ٢٢٩ فرداً من سكان « بوجوتا » BO-gota و « كولومبيا » عن أن هناك فروقاً دالة إحصائية بين المفهومين من أبناء الطبقتين الدنيا والوسطى فيما يتعلق بالتوجهات نحو التغيير والتحديث . فعندما وجه إليهم سؤالاً حول أهم المشكلات الوطنية المحتاجة للحل أو المواجهة ذكرت نسبة كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى . التعليم وبناء مدارس أفضل وعندما وجه إليهم سؤال حول ترقية القيادات القادرة في نظرهم على مواجهة هذه المشاكل ، ذكر غالبية العينة من أبناء الطبقة الوسطى ، أن الحاكم يجب أن يكون من بين المشتغلين بالعلم أو الصناعة ، بينما

فضل أبناء الطبقات الدنيا أن يكون الحاكم من رجال الدين أو من قوى السلطة

كذلك فقد أبدى أبناء الطبقة الوسطى رغبة للارتقاء الطبقي أو الحراك إلى أعلى Upward mobility وأكثروا رفضهم الأساليب التقليدية للحياه مثل الارتباط القوى بالأسره Orientation towards family. والإنعان للسلطه. والإتجاهات السلبيه إزاء التخطيط أو العشوائيه فى الحياه والتشاؤم بشأن إمكانية تحقيق حياه أفضل وتحسين أحوال الإنسان والترقى والإنتقال إلى طبقه أعلى ... إلخ .

وإذا كان التحديث الحضارى (الإقتصادى والإجتماعى والسياسى ...) يرتبط بنمو الطبقة الوسطى بحيث يصبح التحديث عمليه ذاتية الإنطلاق ، فإنه يتطلب حدوث تحولات عكسيه فى الإتجاهات التقليديه . ويشير « لوير » إلى أن الإتجاه فى المجتمعات التقليديه المختلفه يتجه إلى دعم التفاوت الطبقي الكبير والفروق بين الناس وعلى العكس من هذا فإن التحديث يدعم الإتجاه المضاد حيث يسهم فى التقريب بين الناس وتحقيق المساواه فى توزيع فرص الحياه الماديه والمعنويه طبقاً لمعايير موضوعيه ، وإن كان هذا لايلفى - فى أى مجتمع - المراكز المنسويه .

وهناك بعد آخر للتغير فى نسق التدرج الإجتماعى يتمثل فى حدوث تغير نسبى فى المراكز والأوضاع الإجتماعيه لبعض الفئات . فهناك فئات إجتماعيه يرتفع مركزها الإجتماعى ، وأخرى يتجه مركزها إلى الإنخفاض . وأبرز مثال للفئه الأولى المراه والشباب . فمع خروج المراه للتعليم والعمل والدخول فى السلك المهنى ترتفع مكانتها المهنيه والإقتصاديه والإجتماعيه ، كما ترتفع مكانة الشباب لأنهم هم عماد المهن الفنيه العليا من خلال العلم والتطبيق . ومن أبرز الأمثله على الفئه الثانيه كبار السن وشاغلى بعض الحرف والأعمال المنقرضه .

* يلاحظ فى العديد من الدراسات الإجتماعيه الغربيه ربط الدين بالفكر الخرافى ، وربط الإثتن بالتخلف والفساد ، ولعل مصدر هذا التجريه الدينيه القاسيه التى عاشتها أوروبا فى العصور حيث إقتن الدين بالنظم والفساد ، والتراث الإغريقى الوثنى الذى يصور الآلهه تميك مؤامرات إبتعاس الناس . وقد تجاهل أغلب الدارسين الغربيين الإسلام عقيدته وشريعته والتجربه الإسلاميه خلال عصر الحضاره الإسلاميه التى تجمع بين الإيمان والعدل والتقدم والعلم .

ومادة ما يرتبط التحديث المضاري بلزيمها التنظيمات الإجتماعية سواء ذات الطابع الرسمي Formal الحكومي أو الطوعي Voluntary ومادة ما تمكس هذه التنظيمات النمو المهني والإداري أو البيروقراطي ونمو المراكز القائمة على العلم والإنجاز . كذلك فإنها تمكس نمواً في المشكلات التنظيمية ، سواء تلك التي تتعلق بتعدد المراكز والتداخل بينها أو تلك التي تتعلق بأمراض التنظيمات Bureapathology مثل تعدد الإجراءات وطول خطوط السلطة وضعف الإتصال وتحول الرسائل إلى غايات وضعف الإنجاز والصراع التنظيمي ... إلخ .

٨ - التحديث والتغيرات النمطية في مجال التعليم

ويرتبط التحديث بحدوث تغير في النظام التعليمي في المجتمع من حيث الكم والكيف حيث تتزايد أعداد التنظيمات التربوية - من دور حضانه ومدارس ومعاهد وجامعات ، ويتزايد إقبال الناس على إلحاق أبنائهم وبناتهم بالمدارس ومادة ما تقدم الدول على تعميم قاعدة التعليم الابتدائي وتجعله إجبارياً . كذلك تبذل المجتمعات جهوداً لتوسيع قاعدة التعليم الثانوي العام والفني والجامعي كذلك . وتتغير النظرة إلى التعليم من مجرد خدمة ورفاهية إلى استثمار إنتاجي طويل المدى يرتبط بتحديث كافة قطاعات المجتمع ، حيث يمد كل قطاع بحاجة من القوى العاملة وفقاً لخصائص محددة، وفقاً لخطه محددة لتنمية القوى البشرية وتلعب الوحدات المحلية - محافظات أو ولايات أو أقاليم أو مناطق أو محليات ... دوراً هاماً في توسيع قاعدة التعليم ما قبل الجامعي وحتى بالنسبة للتعليم الجامعي كذلك . وتتنافس الولايات في بعض الدول في تحسين كم وكيف التعليم . ويمكن القول أن تقسيم العمل والتخصص المتزايد تعقيداً داخل المجتمعات النامية إقتضى ظهور نسق تعليمي رسمي من أجل إعداد الناس لأداء أنوارهم المتخصصة داخل مختلف تنظيمات العمل الحكومي والألماني . وهذا يعني ضرورة تغيير النسق التعليمي التقليدي ، سواء الذي نمى بشكل تلقائي أو في ظل الحكم الإستعماري في بعض الدول . وقد إقتضى هذا التغيير حدوث تغيرات مصاحبه في مراحل التعليم والمناهج وأساليب التدريس والإمتحانات وأساليب الأعداد والأنشطة وإعداد المدرس والإداره المدرسيه ...

ومادة ما تركز الدول النامية على التعليم الفني بوصفه التعليم الذي يؤهل لأداء الأنوارالفنية في التنظيمات المستحدثه بفعل برامج التنمية - من مصانع ومستشفيات ومزارع والإدارات الهندسية وقطاعات الطرق والمواصلات والصيانه ... إلخ ، كذلك يتجه

التعليم إلى تنفيذ مناهج عليه حديثه وعدم الإقتصار على التعليم الديني فحسب *

والواقع أن التعليم يعد جزءاً متكاملأ من التنمية الإقتصادية حيث يودى وظائف إقتصادية إلى جانب وظيفته الإنسانية والاجتماعية . ويتمثل الوظيفة الإقتصادية في إعداد العمالة الفنية الماهرة ونصف الماهرة وأصحاب المهن العليا والكوادر المتخصصة على المستوى الفني والإداري ، وقد إتضح أن الإستثمار التعليمي . إذا أحسن توجيهه . هو أعلى الإستثمارات عائداً على الإطلاق . أما الوظيفة الاجتماعية للتعليم فتتمثل في صياغة الإنسان الحديث بكل خصائصه السيكولوجية والاجتماعية والفكرية والسلوكية التي أفاخ فيها علماء النفس والاجتماع والتربية Modern man ولا شك أن هذه الشخصية تحدها الضوابط المعنوية التي تختلف باختلاف المجتمعات .

ويذهب « بيسلى » Peaslee إلى أن هناك ثلاثة أوجه إرتباط بين التعليم الابتدائي أو الأولي Elementary education وبين النمو الإقتصادي داخل المجتمع . وهي على النحو التالي : (٢٧)

أولاً : يسهم التعليم في تغيير الطرق التقليدية في الإنتاج - وفي النظر إلى الإنتاج والإستهلاك السلبي . كما يسهم في توسيع آفاق الناس وتعميق منظوراتهم وإمدادهم بالمعلومات التي تسهم في ترشيد سلوكهم الإقتصادي والاجتماعي معاً .

ثانياً : يسهم التعليم في إمداد المجتمع بجماعات متعلمة واعية قادرة على ممارسة النشاط الإقتصادي بشكل رشيد . ولديه درجة لا بأس بها من أساسيات التفكير العلمي المنظم .

ثالثاً : وتعد المتطلبات المالية للنظام التعليمي في حد ذاتها دافعاً كافياً للنمو الإقتصادي (على الرغم من النفقات التعليمية يمكن أن تصبح معوقاً للتنمية الإقتصادية في حالة التوسع السريع في التعليم في ظل أزمة الموارد) ويذهب « بيسلى » إلى أن النمو الإقتصادي لا يأخذ في الإنطلاق إلا إذا كان ٦٪ على الأقل من السكان مقيدون

* تجدر هنا الإشارة إلى أن الإسلام يختلف عن كل الديانات الأخرى حيث يستوجب من المؤمن التمتع في مجال الدين والدنيا معاً ويدعو الإنسان إليإعمال عقله وإلى التفكير في كل خلق الله - ومعرفة سنن الله في الطبيعة وفي المجتمع وفي النفس وفي التاريخ - وطلب العلم - بكل أصنافه (النافع) فريضه على كل مؤمن ومؤمنة .

بالتعليم الابتدائي ، ويرى أن الدول التي حاولت توسيع مجال الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي ، دون توسيع مجال التعليم الأولي فشلت في تحقيق نمط من التنمية الاقتصادية يتسم بالاستمرار والإضطراب . وهو يرى أن العلاقة بين نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية والنمو الاقتصادي سوف لا تصل إلى مستوى ذات دلالة إيجابية إلا إذا كان من ٨ - ١٠٪ من السكان ملتحقون بالمرحلة الابتدائية على الأقل .

ويقترح « بيسلي » أن يكون النموذج الياباني في التعليم هو النموذج المثالي الذي تحتذى به الدول النامية إذا أرادت أن تسلك سبيلاً جاداً للتنمية .

ويركز هذا النموذج على التعليم الأولي لمدة عشرة سنين ، ويتوسع بشكل كبير في التسجيل للمرحلة الثانوية . وتعد التجربة اليابانية مثلاً جيداً على أثر التعليم في تيسير عمليات النمو الاقتصادي عندما يتم التوسع التعليمي بشكل مناسب وموظف في خدمة برامج التنمية .

ويذهب « إيتو ريوجي » Ito Ryoji في دراسة له بعنوان « التعليم كعامل أساسي للنمو الاقتصادي في اليابان » (٢٨) إلى أن النظام التعليمي الذي بدأ سنة ١٨٧٢ في اليابان كان هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي . وكان على اليابانيين أن يتوسعوا في نظامهم التعليمي بسرعة تفوق ما حدث في التجربة الأوربية نتيجة للنمو المتعاظم في عمليات التصنيع في اليابان . وقد صاحب نمو الصناعات الثقيلة هناك ، نمواً مماثلاً في نظم التعليم الثانوي والفني أو المهني . أما خلال الزمن القصير الذي أوسيت خلاله الصناعات الخفيفة ، فقد كان التركيز الأساسي على التعليم الابتدائي .

وقد صاحب التوسع الكمي في التعليم حدوث تحول كيمي في نموذج التعليم الياباني . ففي بداية القرن العشرين امتدت فترة التعليم الإلزامي إلى ست سنوات ، وامتدت المناهج لتشمل التاريخ والجغرافيا والعلوم والرياضيات . وخلال النصف الأول من القرن العشرين زادت عدد ساعات تدريس العلوم والرياضيات في مناهج المرحلة الإلزامية . وقد كانت نسبة ما أنفقه اليابانيون على التعليم خلال هذه الفترة أكثر ارتفاعاً بالمقارنة ببعض الدول الأوربية التي كانت قد وصلت إلى مستويات عليا من النمو الاقتصادي مقارنة باليابان .

وهي الرغم من أن التوسع غير المحسوب في مجال التعليم يمكن أن يعوق التنمية الاقتصادية (خلق بطالة وزيادة وهي وتطلعات وزيادة إنفاق ...) بدلاً من دعمها وتيسيرها ، إلا أن النظام التعليمي يظل هو العامل الحاسم المؤثر على برامج التنمية .

وهذا يتطلب إحداث تغيرات كمية وكيفية في النظام التعليمي داخل الدول النامية - وتطوير قيم واتجاهات وسلوكيات أبناء المجتمع في الإتجاه الذي يدعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية - إلى جانب إمداد كل قطاعات التنمية بحاجتها من القوى البشرية المدربة ، وتنمية ولاء الناس والتزامهم بقضايا مجتمعهم وقضايا تنمية هذا المجتمع .

وذهب « لوير » بحق إلى أنه على الرغم من تأكيد « بيسلى » على النموذج التعليمي الياباني كنموذج مثالي يجب أن يحتذى به الدول النامية ، فالواقع أن تجربة شعب ما ونموذج التعليم - أيا كان - لا يمكن أن يكون نموذجاً لكل الشعوب والمجتمعات بغض النظر عن الاختلافات التاريخية والثقافية والمقائدية والرؤية المستقبلية والظروف المستقبلية والظروف الحالية . وهذا الأمر ينطبق على التجربة اليابانية ذاتها التي كانت متفردة حيث لم تستعير النموذج الأوربي في التربية والتعليم ورغم هذا كانت هذه التجربة اليابانية رائدة وناضجة . والنقطة الأساسية هي أن التجربة التعليمية يجب أن تنطلق في ظل الظروف المقائدية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والحالية الخاصة بالمجتمع ، ويجب أن يراعى التوسع التعليمي هذه المتغيرات . وهذا يتطلب بدوره التدرج في الإهتمام أن نقاط التركيز - حيث يكون الإهتمام أولاً بالتعليم الابتدائي ثم بالتعليم الثانوي ، ثم بالتعليم الجامعي ، ويجب أن يواكب التوسع التعليمي التوسع في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية ، وأن يخطط التعليم حسب إحتياجات القطاعات المختلفة وفقاً لخطوة طويلة المدى ولا يمكن القول بوجود نموذج عام يجب أن يحتذى في هذا الصدد .

٩ - التحديث والتغيرات النمطية في الإتجاهات الشخصية

سبق أن عالجت الجوانب السيكولوجية للتنمية الاقتصادية ، وذكرت التغيرات النمطية في القيم والإتجاهات لأن العديد من علماء الاجتماع يدرجون هذه التغيرات ضمن التحولات في مكونات البناء الإجتماعي . وسوف نناقش هنا مجموعة من الأبعاد تختلف عن تلك التي سبق أن ناقشناها في فقرات سابقة . ويشير « ليرنر » في تحديده للجوانب الإجتماعية للتحديث في دائرة معارف العلوم الإجتماعية ، إلى أن الإنسان الحديث يتسم بعدة سمات أهمها نمو الحاجة إلى الإنجاز والقدرة على تحديد العلاقة بين الذات من جهة والآخرين من جهة أخرى ، وقد أطلق « ليرنر » على هذه الخاصية الأخيرة مصطلح المشاركة الإنفعالية . ويشير هذا المفهوم إلى قدرة الشخص على رؤية ذاته من خلال مواقف الآخرين ، وهي في نظر « ليرنر » ضرورية للخروج من الموقف التقليدي

والتحول إلى الإنسان الحديث . وتتصل هذه القدرة بمرونة السلوك الإنساني من جهة . وكفاءة الإنسان على التعامل مع كل ما هو جديد - على المستوى الفكري أو المادي - والتوافق معه وتعديل السلوك حسب مقتضيات المواقف المتغيرة أو حسب متغيرات كل مواقف .

ويتفق « ليرنر » مع « إلكس إنكلز » Inkle's في النظر إلى القدرة على التعامل مع الجديد Cope with the new إلى أنها أهم ما يميز الإنسان الحديث . وهذا الإنسان الأخير هو الذي يستطيع أن يلعب أنواراً متميزة وأن يتصرف بكفاءة بالمعيار الإقتصادي . وهو القادر على المشاركة في قضايا مجتمعة ودعم وإنجاح برامج التنمية في مجتمعه . كذلك فإنه يتسم بالقدرة على ترتيب وبناء وقراراته وفقاً لمعيار الرشد والعقلانية والعلمية Secular - Rational norms .

وهذه الصورة التي رسمها « إنكلز » للإنسان الحديث - وإن كانت تتطبق على بعض الدول مثل الصين واليابان والأرجنتين ... إلا أنها لا تعني أن الناس سوف يصبحون نسخاً كربونية من نموذج بعينه ، كما أن هذا لا يعني التمسك بصورة الإنسان الحديث في تلك الدول التي كانت موضعاً للدراسة . لمسارات التنمية مختلفة ونموذج الشخصية الحديثة في مجتمع ما تختلف بالضرورة عن نموذج الشخصية الحديثة في مجتمع آخر من المجتمعات التي خضعت للدراسة فهناك إختلاف كبير بين نموذج الشخصية الصينية ونموذج الشخصية اليابانية . وهناك العديد من المحددات التي تشكل النموذج وليس العامل الطني أو ترشيد السلوك الإقتصادي إلا واحداً منها - فهناك المحددات المعنوية والتاريخية والتقليدية والثقافية ولعل الجانب المشترك بين هذه المحددات هو تقبل التغيير أو التحديد والإلتزام به Commitment to change والإيمان بأهمية العلم والتكنولوجيا والنظر إلى المستقبل على أنه أمر يجب أن يختلف عن الماضي والحاضر . أما نوع هذا المستقبل كما هو في تصور الناس في المجتمعات المختلفة . والذي يسمون إلى تحقيقه ، فهو أمر مختلف عليه أشد الإختلاف نتيجة للإختلافات والمحددات التي سبق أن أشرنا إليها . والواقع كما يشير « ليرنر » فإن هناك مجموعة من النماذج الفكرية والسلوكية المعقها الباحثون خطأ بالإنسان الحديث ، وهناك العديد من المتغيرات التي زلعتها الباحثون خطأ بالتحديث . ومهما كان تصور الباحثين للتحديث ولنموذج شخصيه الإنسان الحديث فإن هذا لايعني التطابق Uniformity بين المجتمعات ، كما لايعني التطابق بين شخصيات الإنسان في المجتمعات الحديثة (٢٩) ، فهناك أنماط مختلفة للمجتمعات الحديثة وهناك أنماط متباينة لشخصية الإنسان الحديث

وإن كانت تشترك في بعض الجوانب فحسب

وهناك عدة تغيرات سياسية تصاحب التنمية أو تسبقها وأهمها مايلي

١٠) بروز الدور الذي تلعبه الدولة في التنمية :

لقد أدت المساوؤ والآثار المتعددة للنظام الرأسمالي في العالم الغربي إلى ظهور الاقتصاد الموجه (Controlled economy)، حيث يتزايد تدخل السلطات العامة في مجال النشاط الإقتصادي . وقد يتم هذا التدخل بصورة مخففة ، في شكل تنظيم القطاع الخاص ودعمه وحماية القائمين به كحماية الملكية الخاصة وخدمات الدفاع الخارجى وخدمات الأمن الداخلى وخدمات القضاء وإقامة المشروعات التي يعجز الأفراد عن القيام بها وإقامة المرافق العامة ... إلخ . كذلك قد يكون تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ذات طابع علاجي ، كما حدث في العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية ويتم هذا التدخل من خلال إصدار التشريعات التي تكفل علاج المشاكل الإقتصادية كالتشريعات العمالية والتنظيمات الضريبية وتوفير الخدمات الإجتماعية بالمجان لنوى الدخول الضعيفة وحماية المستهلكين وعلاج النتائج السيئة للتقلبات الإقتصادية . (٢١)

ويستطيع المتابع للنشاط الإقتصادي الغربي أن يلحظ بوضوح كيف أن سياسة الإقتصاد الموجهة قد فشلت في مواجهة مشكلات المجتمع الغربي الناجمة عن الأخذ بالنظام الرأسمالي . وكان آخر الحلول التي لجأ إليها المسئولون هناك ، هو الأخذ بنظام التخطيط .

غير أن هذا الحل هو الآخر لم يستطع تحقيق الأهداف المرجوة منه ، حيث كان على التخطيط هناك أن يأخذ الشكل المزج أو التأسيري وألا يكون ملزماً . فهو لا يمكن إلا أن يكون كذلك في ظل نظام المشروع الحر . بالشكل المطبق في الغرب . ويتضح من مختلف التجارب في الدول النامية - ومنها مصر - أنه لا يمكن أن تنطلق برامج فعالة للتنمية داخلها في ظل النموذج الرأسمالي سواء بشكله التقليدي أو الموجه . فهذه الدول محتاجة إلى إعادة بناء إقتصادياتها المستنزفة والمخرية وأن تقف على قدميها وسط الإحتكارات والتكتلات الإقتصادية العالمية ، ووسط الضغوط العنيفة عليها من جانب القوى الإستعمارية . وهذا ما جعل السلطات العامة داخل بعض تلك الدول تكون قطاعاً عام وأن تسهم في تأسيس وتطوير وإدارة بعض المشروعات الأساسية للإنتاج وأن تعد خطة سيادية شاملة ومركزية يشارك الشعب في وضعها وتنفيذها ومتابعتها من خلال

الهيئات السياسية والدستورية والشعبية وهذا لم يمنع إطلاقاً من مشاركة القطاع الخاص أو أصحاب المشروعات الفردية في الأنشطة الاقتصادية . بل إن مثل هذا النشاط جنباً إلى جنب مع النشاط التعاوني - أمر ضروري مرغوب فيه وتشجعه الكثير من الدول النامية . بشرط أن يلتزم بضوابط الدولة وأن يتم في إطار الخطة العامة لها وهذا يعني تعاظم الدور الذي تلعبه الدولة والسلطات العامة في عملية التحديث الحضاري داخل المجتمعات النامية . بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي أو الخلفية الأيديولوجية لكل دولة . وقد حققت الشريعة الإسلامية كل مقومات التنمية الحضارية الشاملة من خلال تعدد دقيق لوظائف الدولة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية كما نوضح في فصل لاحق

(ب) تنمية التنظيمات وتبني التحديث السياسي:

تتحمل التنظيمات السياسية عبئاً كبيراً في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي داخل الدول النامية . فالسلطات السياسية لا تستطيع في ظل عمليات التحول الإنمائي أن تظل محصورة داخل مناطق إقليمية صغيرة أو محدودة أو داخل بعض الجوانب التشريعية البسيطة . ذلك لأن التحديث الحضاري بالمعنى الصحيح يفترض إطلاق برامج فعالة للتنمية أو التحديث السياسي . وفي مقدمة عمليات التنمية السياسية ، توحيد مختلف الأقاليم والمناطق القبلية داخل المجتمع في ظل سلطة مركزية قوية . وتتضح أهمية هذه النقطة داخل المجتمعات القبلية المتناثرة والتي يحكم كل جزء منها قواعد وأعراف قبلية بعيدة عن سلطة الدولة المركزية القوية ورسم السياسة الاجتماعية للدولة حتى تستطيع أن تحقق الإستقلال الاقتصادي . وهو السند الأساسي للإستقلال السياسي (٢٢) وذلك من خلال تشكيل حكومة مركزية قوية قادرة على بسط سيادتها على كل أنحاء المجتمع

ومن أهم جوانب التحديث السياسي تحقيق المساواة السياسية الكاملة بين أبناء المجتمع . دون تمييز بينهم لإختلاف في اللون أو الدين أو اللغة أو الإختلافات العرقية .

يضاف إلى هذا ضرورة تحقيق المشاركة الشعبية الكاملة في صنع القرارات السياسية . سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو القومي وهناك أشكال مختلفة للمشاركة من خلال النواب أو أهل الحل والعقد أو التنظيمات . ولهذه المشاركة أهمية كبرى سواء من حيث تربية الجماهير على ممارسة العمل السياسي ، أو من حيث

إلهامهم بالولاء للدولة . أو من حيث أهميتها في إنجاح الأنشطة الاجتماعية والإقتصادية أو برامج خطة التنمية . وتقع التربية السياسية للجماهير في مقدمة أنشطة التحديث السياسي . حيث تعمل الدول على دعم التنظيمات السياسية وتدريب الجماهير على ممارسة العمل السياسي بالأسلوب الديمقراطي داخل تنظيمات دستورية (٢٣) وقد يحدث أحيانا - كما يشير - أيزنشتاوت - أن تتم عمليات التنمية في ظل نظم سياسية دكتاتورية . وهو يطلق على هذه الحالة « التصدع في التحديث » Break-downs in modernization (٢٤) وهذا يعني عدم مواكبة النظام السياسي أو فشله في مواكبة التحديث الإقتصادي وعدم إمتداد التحديث إلى كافة جوانب بناء المجتمع وليست العبرة كما سبق أن أشرنا بالتقدم الإقتصادي فحسب . وإنما العبرة بنضج الجماهير وإكتسابهم القدرات الذاتية على تحمل المسؤولية وإتخاذ القرارات السياسية . إلى جانب توظيف نتائج التنمية الإقتصادية بشكل يحقق العدالة الاجتماعية . وهذا لن يتحقق إلا من خلال وصول برامج التحديث السياسي إلى أهدافها المحددة . وتجدر الإشارة إلى أن التحديث الحضارى الشامل الاجتماعى والسياسى والإقتصادى لا ترتبط بشكل معين من أشكال الدولة أو نظام سياسى بعينه . وقد سبق أن بينت الشريعة الإسلامية مقومات التقدم الحضارى بالمعايير الإنسانية والاجتماعية والإقتصادية والسياسية والروحية وهذا ماسوف نوضحه في فصل قادم إن شاء الله

جـ : الصفوات الجديدة والتقليدية :

يوجد عادة داخل المجتمعات التقليدية صفوة أو جماعة متميزة تتألف من زعماء القبائل ورؤساء العائلات ورجال الدين * السحرة والكهنة وكبار السن ... إلخ . كذلك توجد رئاسات سياسية وإدارية داخل المجتمعات التقليدية غالبا ماتصل إلى تلك المواقع بأساليب رسمية لا بالأساليب الشعبية . ومع حدوث تحولات إنمائية حضارية داخل المجتمع . تبرز طائفة جديدة من العناصر المتميزة التى تقود عملية التنمية يطلق عليها الصفوة الجديدة . وعادة مايحدث حوار وخلاف بين الصفوات القديمة والجديدة . نتيجة لإختلاف كل منهما سواء من حيث طبيعة التكوين أو طبيعة القيم التى تتبناها أو من

* يختلف مفهوم رجل الدين في البيانات الوضعيه عن رجل الدين في الإسلام . والمقصود هنا رجل الدين في البيانات الوضعيه فالإسلام هو الدين الحق وهو دين الفطرة . والعقل والعلم . والعمل والقوه والتقدم وهو مدعم التنمية الحقيقيه

حيث الهدف الذى تسعى إليه ، فالصفوات التقليدية تستند إلى قيم المجتمع التقليدى ومفاهيمه التى غالباً ماتكون لها موقفاً معيناً من التنمية ، أما الصفوات الجديدة فإنها تستند إلى قيم المجتمع التكنولوجى وإلى التنظيمات الجديدة التى تصاحب حركة التنمية والتحديث والتحفيز ، والصراع هنا هو صراع بين القديم والجديد ، وهذا صراع على السلطة وعلى المفاهيم المرتبطة بالمجتمع ببنائه ونظمه وترتبط الصفوات الجديدة بالمؤسسات التكنولوجية والأجهزة النقابية والجيش الحديثة .. إلخ .

ومع استمرار عملية التحول تتجه بعض الصفوات التقليدية إلى الاختفاء ليحل محلها الصفوات الجديدة التى تحتل موقعها داخل المجتمع بجهدها وبمقدار ما تقدمه لمجتمعها من إنجازات واضحة . ومن شأن عمليات وتشريعات التنمية فى الدول النامية أن تعيد صياغة الصفوات الاجتماعية والجماعات المتميزة أو أصحاب القوة والتأثير داخل المجتمع ، فبرامج وتشريعات الإصلاح الزراعى وتحديد حجم الملكيات الزراعية ، وقرارات تحديد العلاقة الإيجارية وتطبيق نظم التعاونيات الزراعية ... من شأنها أن تعيد صياغة الجماعات المتميزة فى المجتمع الريفى ، كذلك فإن قرارات التعليم وتحديد الحد الأعلى للأرباح والملكية الصناعية والمشروعات الاقتصادية فى بعض الدول من شأنها أن تحدث تغيراً فى الجماعات الاقتصادية المتميزة على مستوى المجتمع العام كله وهكذا . كما حدث فى التجربة المصرية . ويحل محل الصفوات الإقطاعية وكبار ملاك الأراضى (وهم الصفوة التقليدية) مجموعة أخرى من الصفوات أو الجماعات المؤثرة مثل فئة المنظمين ورجال الإدارة العليا والعلماء والمهندسين والمخططين وكبار المحققين .. إلخ . ولاشك أن الأخذ بنظم التطعيم العام وإتاحة الفرصة التعليمية أمام الجميع كل حسب إستعداده ، والتوسع فى إرسال البعثات إلى الخارج .. من شأنه ظهور جماعات متميزة جديدة تحمل أفكاراً جديدة وتؤمن بأهمية التحديث الحضارى . ويجب هنا أن نشير إلى أن غالبية الجماعات المثقفة والمتعلمة فى الدول النامية سواء داخل الوطن أو خارجه ، عادة ما يكونون من أبناء الطبقات العليا الثرية ، وهى غالباً ماتكون جماعات الإقطاعيين وأصحاب النفوذ التقليدى (وهذا الأمر لم ينطبق على بعض الدول مثل مصر بسبب الأخذ بنظم المجموع وتكافؤ الفرص أمام الجميع فى ظل مجانية التعليم) . ولاشك أن طبيعة الإنتماءات الطبقة للجماعات المثقفة أو للصفوات الجديدة ، يؤثر على إتجاهاتها الأمر الذى ينعكس على مسار التنمية .

غير أنه مع تقدم عمليات التنمية وحدوث حراك اجتماعى وإتاحة الفرصة أمام أبناء

الطبقات الدنيا للتعليم والوصول إلى المواقع القيادية ، سوف تتحقق المفاهيم الجديدة والمطلوب تثبيتها في الدول النامية مثل الصالح العام وحل مشاكل الجماهير وتحقيق أمل وتطلعات أبناء الشعب وتحقيق الشورى أو النظام الديمقراطي السليم وإحلال العدل الإجتماعى محل الثقلات والصراخ الإقتصادى ... وهكذا .

ويذهب "بوتومور" في دراسة له عن الصفوة والمجتمع " إلى أن هناك خمسة نماذج للصفوات التي غالباً ماتتود عمليات التنمية الإقتصادية داخل المجتمعات المختلفة والنامية وهي : رجال الإدارة من المستعمرين ، وأبناء الطبقة الوسطى ، وأولئك الذين يرتبطون بالحكام ، والمثقفون ، والقادة الوطنيين (٣٥) والواقع أن دور رجال الإدارة من المستعمرين ولدى العلاقات القوية بالحكام ، محدود للغاية في إطلاق برامج فعالة للتنمية الإقتصادية .

حقيقة قد يلعب المستعمرون دوراً كبيراً في التمهيد للتنمية الإقتصادية ، غير أنهم بما يخلوونه من مشكلات يسهمون في تعويق الإنطلاق الحقيقى لتلك التنمية حتى بعد حصول الدولة على إستقلالها . أما الصفوة ذات العلاقة بالجماعات التقليدية فغالباً مايكون أبنائها من الطبقة الأرستقراطية غير المشجعة للتنمية الصناعية والتي تفضل الإنفاق البخس والمضاربة بالأرض . (في الدول الزراعية القديمة) ولا شك أن القيادات الوطنية تلعب دوراً أساسياً في التحول الحضارى الإنمائى داخل الدول النامية ، خاصة وأن دورها الأساسى إنما يتمثل في النضال من أجل الإستقلال الوطنى كمرحلة أولى ، ثم النضال من أجل أهداف أخرى بعد تحقيقه ، كالعادلة وتحقيق الوحدة الوطنية والتنمية والواقع أن بعض الدول النامية استطاعت أن تحقق إستقلالها من خلال النضال الوطنى بقيادة جماعه أو حزب وطنى ، ثم صار قادة هذا الحزب أو الجماعه يمثلون الصفوة الحاكمة إستناداً إلى نضالهم الوطنى ، وإلى تطلعاتهم بالنسبة لبلدهم ومواطنيهم . ولاشك في أهمية الدور الذى يلعبه أبناء الطبقة الوسطى والمثقفون لدى الميول التطورية في حركة التنمية والتحديث الحضارى . فأبناء الطبقة الوسطى غالباً مايكونون من المثقفين ولدى التخصصات المهنية العليا والموظفين وهم يجمعون إلى جانب إتساع أفقهم وثقافتهم ، تبنيهم لقيم مدعمة للنمو والتحديث والتحضر . وبعضهم يتبنى بعض المشروعات الإقتصادية التي تسهم في تزايد معدلات النمو الإقتصادى للمجتمع . أما عن فئة المثقفين فإنهم الأساس الأول في إحداث التحول الحضارى ، خاصة وأن التحديث أو التنمية تعتمد في المحل الأول على الكوادر الفنية والإدارية والتنظيمية ، وهي

لا يمكن أن تتوافر إلا داخل أوساط المثقفين . وهناك من يرى أن المثقفين بحكم ثقافتهم واتساع أفقهم ومداركهم ، يمكنهم التعبير عن بقية قطاعات المجتمع ، كما يمكنهم التخطيط لتنمية المجتمع بكل فئاته ويعملون على تحقيق العدالة الاجتماعية والدفاع عن الفئات المحرومة . ومن أبرز الأدلة على ذلك الموقع الذي أحله المثقفون داخل الحركات الاجتماعية سواء في العالم الغربي أو الشرقي أو النامي على السواء . كذلك كان المثقفون هم رواد الراديكالية والتحررية وزعماء الفكر في العالم . وفي مقابل هذه الرؤية فإن هناك من يؤكد أن المثقفين غالباً ما يكونون فئة مغلقة أو جماعة مصلحة تدافع عن مصالحها الخاصة دون إكترات بمصالح الآخرين . وأياً كان الأمر فإنه لا يمكننا أن ننكر الدور الحيوي والهام الذي يلعبه المثقفون - خاصة المتزمنون بقضايا مجتمعاتهم - في حركة تحول المجتمع من التقليدية إلى الحديثة .

خاصة: التحديث والتغيرات النمطية في المجال الثقافي:

ترتبط عمليات التنمية بمجموعة من التحولات الثقافية سواء على المستوى المادي أو اللامادي . فالتنمية الاقتصادية ترتبط بمجموعة من التغيرات التكنولوجية وتحديث التعليم وبرامج العمل وبرامج العمل والتدريب والإدارة والإشراف والإنتاج ... إلخ ، كما ترتبط كذلك بتحديث مصاحب في مجال القيم والعلاقات والتعاملات والممارسات والأفكار . وقد سبق أن تحدثنا عن أهم التغيرات .

ونستطيع القول أن من بين أهم التغيرات السياسية المصاحبة للتحديث في الكثير من دول العالم هو قيام الدولة المركزية ذات السيادة . وهنا نتجه الولاءات والإهتمامات المحلية Local interests and loyalties إلى الإختفاء لتحل محله ولايات وطنية أو على مستوى الوطن أو الدولة أو المجتمع العام ككل Nationalism والواقع أن التنمية الاقتصادية ذاتها تتطلب حدوث هذا التغيير لأنها تقتضي إتساع حجم السوق Extensive markets كما تتطلب أساليب حديثة للإتصال والمواصلات . وهذا يعني أن العزلة المحلية Local isolation داخل نفس المجتمع ، وسيادة الإهتمامات المحلية المحدودة ، وضيق الأفق وقصر مجالات الإهتمام على مناطق السكن لفصن (داخل مجتمع محلي أو مجتمع جيرة أو قرية أو كفر أو عزبة أو قبيلة أو مقاطعة . إلخ) ، أمر يتعارض مع مقتضيات التنمية الاقتصادية واسعة النطاق .

ويشير 'لوير' Loyer إلى إرتباط الكثير من تجارب التحديث في بعض المجتمعات

بإتساع نطاق الصياغة الديمقراطية ومجالاتها ، في إطار العملية السياسية Demo- cratization of the political process * . يضاف إلى هذا أن عمليات التحديث تؤدي إلى إتساع نطاق ومجالات توزيع القوة داخل المجتمع نتيجة لتزايد عدد الجماعات وبعد أنواع التنظيمات المتخصصة للعمل وتزايد حركة التخصص والنمو التكنولوجي . وبالتالي تزايد اعتماد المجتمع على الفنيين والإداريين . وهذا لايعنى إطلاقاً تحقيق المساواة الكاملة في توزيع القوة - فهذا أمر طوياني مستحيل يتعارض مع طبيعة الحياة الإجتماعية وضرورتها الوظيفية والواقعية (٣٦)

وتختلف المجتمعات إختلافاً كبيراً من حيث أساليب تطبيق الصياغة الديمقراطية داخلها ، ومن حيث مدى هذا التطبيق ، كما قد يحدث إختلاف في هذا الصدد ، داخل نفس المجتمع من مستوى لآخر . فالتغير يحدث في المجتمعات المختلفة ، وداخل نفس المجتمع ، على مستويات ودرجات مختلفة . ولايعنى حدوث تغير ما في مستوى معين داخل المجتمع حتمية حدوث تغير مماثل ونفس القدر في المستويات الأخرى داخل نفس المجتمع ويمكننا أن نمثل مثلاً على هذا بالعلاقة بين التطبيق الديمقراطي وبين نجاح الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في أداء وظائفها العلمية والإجتماعية . فقد كشفت بعض الدراسات من أن العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة قوية ، غير أن هذا لايعنى بالضرورة أن تكون العلاقة بين الديمقراطية وبين نجاح التنظيمات الأخرى - كالتنظيمات الإدارية والصناعية أو العسكرية ، بنفس القوة أو الدرجة (٣٧) .

وقد وجد "شونج ليم كيم" C. L. Kim في دراسة له بعنوان "التنمية الإقتصادية والإجتماعية والديمقراطية السياسية في المحيطات اليابانية" (٣٨) . أن العلاقة بين مستوى النمو وبين الديمقراطية السياسية ضعيف جداً . وقد قاس "كيم" مستوى التنمية بمقياسين وهما :-

أ- المستوى الصناعي الحضري Urban industrialism أو مستوى التحضر أو النمو الصناعي داخل المناطق الحضرية .

* وهذا القول ليس حتمياً ولا ملازماً بالضرورة للتنمية في كل المجتمعات يضاف إلى هذا أن التطبيق الديمقراطي ذاته ليس موحداً فهناك أساليب متعددة لتطبيق الديمقراطية ولعل أفضل أشكالها هو ما يتناسب مع دافع كل مجتمع على حده من حيث ثقافته وتاريخه وبنائه الإجتماعي . وما يتفق مع أساسيات الشريعة الإسلامية

ب- الرأس مال الإجتماعي العام Social overhead capital (مثل محطات الطاقة والطرق والمواصلات والتطعيم والصحة والمخازن والمياه ...)

أما الديمقراطية السياسية فقد قاسها من خلال ثلاثة أبعاد وهي :-

أ- حجم المنافسة السياسية Political competition

ب- حجم المشاركة الشعبية في القضايا السياسي Political participation

ج- التمثيل المتساوي Equality of representation وقد كشفت دراسة كيم أن العلاقة بين نتائج قياس التنمية الاقتصادية وبين الديمقراطية السياسية مقاسة بالطرق السابق الإشارة إليها (ضعيفة جدا) وتصل في بعض المقاطعات المحلية اليابانية إلى علاقة عكسية.

ويؤكد كيم Kim + ضرورة إعادة النظر في المسئلة المطروحة في الفكر الغربي حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالعلاقة بينهما ليست حتمية دائما كما أنها ليست ايجابية دائما ، كما كشفت هذه الدراسة في واحد من أكثر مجتمعات العالم نمواً من المتطورين الإقتصادى والاجتماعى معا. وعلى الرغم من أن المجتمع اليابانى المعاصر أكثر ديمقراطية مما كان عليه في عصر ما قبل الميجي Pre Meiji Times إلا أن الدراسة كشفت عن أن التنمية لا ترتبط بالديمقراطية على مستوى المقليات في ذلك المجتمع .

ويشير لوير إلى أن التحديث يرتبط باتساع وظائف الدولة وتعدد وظائف الجهاز الحكومى مقاسة بعدة مؤشرات ، منها عدد العاملين بالجهاز الحكومى ، وتعدد الوظائف الإقتصادية للدولة ، وكفاءة الدولة للخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والاجتماعية للمواطنين ، والضمان الإجتماعى ورعاية الفئات الخاصة ، والتدخل في تحديد كيفية ممارسة الأنشطة الإقتصادية ضماناً لعدم التلاعب أو الغش أو الظلم أو هدر الحقوق ، واللتزام الدولة برفع المستوى الإقتصادى والاجتماعى وفق خطط مدروسة.. الخ. وهذا هو ما يطلق عليه اليوم مصطلح " دولة الرفاهية " Welfare state ويشير لوير إلى أن بعض مؤشرات تعدد الجهاز الحكومى في الولايات المتحدة

الأمريكية ، هو تزايد عدد العاملين في ه الحكومة الفيدرالية هناك ما بين عام ١٨١٦ . ١٩٦١ ، حيث تضاعف العدد حوالي خمسمائة مرة . بينما لم يزد عدد السكان أكثر من مئتين ضعفاً فقط . لقد إرتفع عدد الموظفين من ٥٠٠٠ موظف سنة ١٨١٦ إلى ٢٤٣٠٠٠ سنة ١٩٦١ .

ويشير كلمان Coleman في دراسة له بعنوان " إستنتاج حول النظم السياسية للمناطق النامية " (٢٩) إلى أن أحد التغيرات السياسية النظمية المرتبطة بالتحديث الحضارى هو تركيز مقر الحكم داخل العاصمة السياسية للدولة . وهى عادة منطقة حضرية أو أكثر مناطق المجتمع تحضرأ ويرى أنه غالباً ما تنتم هذه المنطقة - فى العديد من الدول - بالتحضر الزائد Over - Urbanization الأمر الذى يؤدي فى بعض هذه المجتمعات إلى نشاط متباين ومشكلات عديدة (كالبطالة والاحياء المخلفة والجريمة وانخفاض المستوى الإقتصادى ...) ، كما يتسم التفاعل بين الجماعات المختلفة بالتعاون والتكامل إلى جانب ظهور عمليات التنافس والصراع . وهذه النقطة الأخيرة يركز عليها " ايزنشتات Eisenstadt "

والذى زعم أن التحديث يؤدي بالضرورة إلى التفكك Disorganizatio* وبالتالى إلى ظهور حركات معارضة Protest Movement ويشير " ايزنشتات " إلى أنه عادة ما تتركز المعارضة حول ثلاثة موضوعات أساسية يحددها على النحو التالى (٤٠)

أ- البحث عن مبادئ متكاملة للنظام والعدالة .

ب- البحث عن رموز عامة قادرة على تحقيق الهوية الشخصية والجماعية للمجتمع .

ج- البحث عن المعنى وامكانية تحقيق الذات Self Actualization داخل البناء الإجتماعى المتغير .

* قول " ايزنشتات " ان التحديث يؤدي بالضرورة الى التفكك ليس علميا كما انه ينحى من الصدق الواقعي . فهناك عدة تغيرات تصاحب التحديث على مستوى الفرد والأسرة والجماعة والتنظيمات وعلى مستوى المجتمع ولكن هذا لا يسمى تفككا - وعلى العكس فإن التحديث فى المجتمعات يعلق

المزيد من التكامل والتماسك كما هو الحال في التجربة اليابانية وكما الحال في التجربة السعودية - وفي غيرهما من الدول .

ومن الواضح أن هذا التصور الذي طرحه أينشتاين " يعكس التجربة الغربية في التحديث . كما يعكس التجربة الإسرائيلية التي عايشها . كما يعكس تجارب المجتمعات النامية المتخلفة الأيديولوجيات . أما الدول التي تنطلق التنمية داخلها من منطلقات واضحة ومحددة مثل التجربة اليابانية التي إنطلقت برامج التحديث في إطار المعتقدات والقيم التقليدية الواضحة لديها . ومثل التجربة السعودية التي تنطلق من مبادئ وأساسيات الإسلام - عقيدة وفريضة - فإنها ليست في حاجة إلى البحث عن مبادئ للنظام أو العدالة ، كما أنها ليست في حاجة إلى البحث عن رموز لتحقيق وتحديد الهوية الشخصية ولا إلى البحث عن معنى ... لأن مثل هذه الأمور محددة سلفاً وبشكل دقيق ومحترم . وهذا يعني أن التنمية التي تنطلق من بناء مقاندي (أيديولوجي) واضح ومحدد تؤدي إلى حدوث تغييرات ولكن لا تؤدي بالضرورة إلى حدوث تلك التغييرات . ويظهر جماعات معارضة حسبما ذهب إليه أينشتاين " .

وتشير مسوح التنمية في العديد من المجتمعات إلى إقتران تجارب التنمية في بعض المجتمعات (المتعددة الديانات والتي تعاني من ضغوط اقتصادية ومن مشكلات اقتصادية مثل انخفاض المستوى المعيشي والبطالة . وعدم وضوح المنطلقات الأيديولوجية أو العقائدية التي تحدد مفاهيم العدالة والحق ، والتي تعاني من إختلال المعايير بين فئاتها وتباينها . وتعاني من مشكلات انفجار سكاني ... الخ) . بالعديد من الصعوبات والإضطرابات الإجتماعية ، ومظاهر العنف السياسي Political Violence - في بعض الدول - وبالتالي بإجراءات قاصمة من الحكومة في مقابل هذه الظواهر والحركات السياسية التي تهدد الأمن والتنمية معاً Mass Movements (٤١) ولعل هذه المشكلة الأخيرة هي من بين أهم المشكلات التي تقابلها برامج التحديث في بعض المجتمعات ، وهذه بالطبع لا ترجع إلى برامج التحديث ذاتها . ولكن ترجع إلى طبيعة البناء الإجتماعي والتاريخي والثقافي الذي يجري داخله التحديث ، كما يرجع إلى مواقف الجماعات والفئات المختلفة داخل المجتمع من برامج التحديث وعملياته . كما يرجع إلى قدرة الحكومة أو عدم قدرتها على إستقطاب كل فئات المجتمع وإستغراقها في برامج التحديث .

والواقع إن هذه المشكلات لا ترتبط بالتحديث كتحديث ولا تظهر في العديد من

التجارب الناجحة للتنمية في بعض المجتمعات التي يوجد إتفاق واضح بين أبنائها وجماعاتها على المبادئ والمقاييس والسلوكية وعلى الضوابط الأساسية لبرامج النمو وعلى الأهداف الإستراتيجية العليا للمجتمع .

رابعاً: التحديث والتغيرات النمطية في المجال الثقافي

ترتبط عمليات التحديث والتنمية بمجموعه من التحولات الثقافية سواء على المستوى المادي أو اللامادي . ذلك لأن التنمية الإقتصادية ترتبط بمجموعه من التغيرات التكنولوجية (سواء التكنولوجية المادية أو التكنولوجية الإجتماعية والتنظيمية) وتحديث التعليم وبرامج التدريب والإعداد الفني وتحديث الإدارة وأساليب الإنتاج والإشراف والتوجيه وال ضبط ... إلخ . كذلك فإن التحديث والتنمية الإقتصادية ترتبط بتحديث مصاحب في مجال القيم أو الموجهات السلوكية والإتجاهات العقلية والعملية والعلاقات والتعاملات والأفكار والتصورات وتتطلب ترشيده الفعل الإجتماعي أو الممارسات السلوكية للأفراد . وقد سبق أن تحدثنا عن أهم التغيرات السيكولوجية والسوسولوجية المصاحبة للتحول الإنمائي داخل المجتمعات النامية . وبهذه الأنا نتحدث عن مجموعه من التغيرات الإضافية والتي تعد محورية في هذا الصدد وأهمها ما يلي

(١) الأيديولوجية الإقتصادية Economic Ideology

يذهب روشر إلى أن نجاح برامج التنمية الإقتصادية - التي تعد محور التحديث الحضاري - أمر يرتبط بحدوث تحولات أساسية في طبيعة العقلي والإتجاهات والقيم والمفاهيم والأفكار التقليدية التي تسود داخل المجتمعات المتخلفة والتي تعوق عمليات التغير التكنولوجي والإجتماعي المتضمنه في برامج التنمية ، فنجاح عمليات التصنيع والتحديث الزراعي وإنتشار الممارسات والأفعال المدعومة للتقدم الإقتصادي ، أمر يرتبط أساساً بطبيعة التوجيهات القيمية ونسق المعتقدات السائد . والواقع أن العلاقة بين التغير التكنولوجي والتغيرالقيمي والمقائدي ، علاقة جدلية . فالتحديث التكنولوجي والإقتصادي يسهم في تحديث القيم والأفكار والمفاهيم . كما أن التحديث القيمي و الإجتماعي يسهم في دعم حركة التنمية الإقتصادية أو التحديث التكنولوجي داخل المجتمع . ويطلق « روشر » على مجموعة القيم والخصائص الفكرية المصاحبة للمجتمع الصناعي ، الأيديولوجية الإقتصادية . فالأيديولوجية أو نسق الأفكار والمفاهيم الذي يرتبط بالإقتصاد الزراعي المتخلف أو بإقتصاديات الكفاف يجب أن تفسح المجال

لظهور أيديولوجية جديدة قادرة على دعم عمليات الإنتاج وتحول الصناعات والتحديث الزراري وظهور التنظيمات البيروقراطية الإنتاجية واسمة النطاق . وهو يبرز أهم ملامح الأيديولوجية الاقتصادية المطلوب إستحداثها ونشرها داخل المجتمعات النامية فيما يلي:

أولاً : إختلاء النظر إلى البيئة الطبيعية والظروف الإجتماعية على أنها قوة قاهرة من المقضى على الإنسان أن يخضع لهما ولا يمكن له أن يغيرهما أو أن يتعامل معهما . وفى مقابل هذه النظرة السلبيه إلى الذات وإلى قدرات الإنسان وإلى الجهد الإنسانى الفردى أو الجمعى ، ووجب أن تحمل نظره أو رايه مختلفه تماماً . ومن أهم مقومات هذه الرؤية الإيمان بقدرة الإنسان بفكره وحله وحلمه أن يحسن واقعه وأن يتحكم فى بيئته الطبيعيه وواقعه الإجتماعى . وهذا يعنى التخلّى عن تلك الأفكار البدائية التى تحيل الطبيعه إلى مجموعه أسرار خائفيه غير مفهومه ، وتجريدها من هذه الأسرار والقموض Demystification ، وإحلال النظرة العلميه الرشيديه العقلانيه إلى العالم سواء الطبيعى والإجتماعى .

ثانياً : إحلال إتهامات إيجابيه نحو التغيير والتجديد ، والإيمان بأن التجديد العلمى والتكنولوجى هما المدخل الوحيد لتحسين واقع الإنسان ومستوى معيشته . هذا رلى جانب الإيمان بأهمية التنظيم الإجتماعى الرشيد داخل المؤسسات الإنتاجية ، كضروبه من أجل زيادة إنتاجية العمل ورأس المال .

ويؤكد « روشر » أن هذه الأيديولوجية الإقتصادية بوصفها الأساس الثقافى الأول لإقتصاديات الإنتاج الصناعى يجب أن تسود داخل كافة المجتمعات التى تتجه نحو التقدم بغض النظر عن أيديولوجيتها السياسيه سواء كانت تتبنى النظم الرأسماليه أو الإشتراكيه أو المختلطة على السواء (٤٣) . ويمكن لهذه الأيديولوجية أن تنتشر داخل المجتمعات المختلفه بدرجات متفاوتة من السرعة والكفاءة . ويتفق على طبيعة الإطار أو البناء الثقافى داخل كل مجتمع على حده وعلى حجم الإتصال الثقافى بين هذه الدوله والدول الأخرى المتقدمه ، ودرجة مقاومة مكونات البناء الثقافى القائم للأفكار والقيم المتضمنه فى الأيديولوجية الجديده يضاف إلى هذا أن درجة النمو الإقتصادى للمجتمع وطبيعة النظم التربويه والتعليميه والسياسيه السائدة من أهم العوامل التى تتحكم فى مدى انتشار الأيديولوجية الإقتصادية الجديده.

ويؤكد « روشر » أن هذه الأيديولوجية الجديده ، يمكن ان تكتسب وتدعم من خلال

التنمية الصناعية داخل الدول النامية . وهذا هو مايركده " بونسيون " الذي يذهب إلى أن التحديث القيمي والسيكولوجي والفكري وتحديث ممارسات الجماهير وإكسابها الطابع العقلي ، يعد أحد مكونات ومتضمنات التنمية الاقتصادية . فالتحول الصناعي يتطلب إعادة صياغة البناء التعليمي ونظم التدريب داخل المجتمع ، كما أنه يفرض على العاملين احترام المعايير والقواعد التي تسود وتحكم التنظيمات الإنتاجية أو تنظيمات العمل الكبرى . ومن أمثلة هذه القواعد والقيم والممارسات الجديدة التي تفرض نفسها في ظل بيئة العمل الصناعي والتنظيمات الكبرى للعمل ، إحترام الوقت وإحترام الرئاسات التنظيمية والإلتزام بمعدلات الأداء السائد وبالسلوك التنظيمي وبمطلبات علاقات الدور الخ . ولا شك أن بطء معدلات النمو الإقتصادي والصناعي داخل الدول النامية ، ينعكس على معدلات تمثل الجماهير لايدولوجية التقدم الإقتصادي ، والعكس صحيح أيضاً .

ويمكن القول أن مكونات الثقافة التقليدية المتخلفة في أغلب الدول النامية والتي تقوم على أساس الثقافة القروية والمكانة المنسوبة والمعايير الخاصة والولاءات الأسرية أو القبلية أو الإقليمية أو الطائفية أو العرقية ، والتي تستند إلى مجموعة من التصورات الخرافية والأطمية والرافضة للجديد والمتضمنة للتصورات الإنهزامية للذات الخ . هذا النوع من الثقافة يمثل هذه المكونات من شأنها أن تكون معوقاً خطيراً للنمو الإقتصادي واستيعاب الأيديولوجية الجديدة (٤٤) وهنا يتطلب التحديث الحضاري التخطيط للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بشكل شمولي متكامل .

(ب) الأيديولوجيات السياسية Political Ideologies

إقترون التصنيع لدى أغلب الدول النامية بقوى المد الإستعماري الأجنبي إلى حد أنه فرض - في أغلب الحالات - من جانب قوى أجنبية دعماً لمصالحها في المستعمرات . ولا شك أن مثل هذا النوع من التصنيع ليس هو النوع الذي يحقق الإستقلال الإقتصادي أو التقدم الحضاري والإجتماعي داخل المجتمع ، إلى جانب أن رواده لم يقصداً أصلاً إلى تحقيق هذه الأهداف . وإنما كان يستهدف تحقيق أقصى درجة من الإستنزاف لموارد المستعمرات ، وكان منصباً على صناعات معينة كالصناعات الإستراتيجية (كالبتروك والتعدين) والتحويلية ... ويذهب المطلون الإجتماعيون إلى أن إقتران بداية التصنيع بقوى الإستعمار من شأنه أن يحول دون تمثل سكان تلك الدول الأيديولوجية الإنتاج الصناعي ، وأن يخلق معارضة ثقافية عنيفة لكل ما هو مستورد ، من

شأنه أن يحدد مكونات ثقافتهم التقليدية ومجموعة القيم والمصالح القائمة . ومما يبرر هذا الوضع طبيعة الظروف التي يعايشها أبناء الدول المختلفة من جهل وأمية فكرية وسياسية وضيق أفق وتجزع ثقافي .

هذا هو ما يستوجب ظهور أيديولوجية سياسية داخل الدول النامية قادره على تمهينة جهود أبنائها، وتحفيزهم على إطلاق حركة التحديث الإقتصادي وتحفزهم على زيادة الكفاية الإنتاجية وإيجاد برامج إنتاجية جديدة تدر عائد يوظف في خدمة التحديث ويرفع معدلاته . وقد لعبت أفكار الوطنية والمنافسة بين الدول والعراقه التاريخية الكرامة الوطنية والمكانة الدولية التي يجب أن يحتلها المجتمع في النسق العالمي ، دوراً كبيراً في إستثارة الهمم وحفز الناس على العمل والانتفاء الموصول على الإستقلال ومن أجل التحرر السياسي والإجتماعي وذلك من خلال النضال بكافة أشكاله ومن خلال الحركات الوطنية التي اجتاحت العالم الثالث خلال النصف الثاني من القرن العشرين . وقد إمتزجت فكرة الوطنية والقومية - في بعض الدول النامية - بشكل ما من أشكال الاشتراكية ، أو الإقتصادية المختلط Mixed Economy أو تصورات خاصة عن العمل والمساواة .

وقد إستطاعت مفاهيم القومية والوطنية والعدالة الإجتماعية - إلى جانب فكرة الإستقلال عن المستعمر - أن تلعب دوراً هاماً في حركة الإنطلاق الإقتصادي داخل بعض الدول النامية ، خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية .

فقد إستطاعت هذه المفاهيم أن تزود الأهالي بمجموعة من الحوافز والقيم والأهداف والرموز التي إستتارت إهتمام الأهالي في تلك الدول . وبهذا الشكل إستطاعت النعرة القومية والوطنية كما يذهب " رويشر " - أن تستثير الجماهير للتقدم الإقتصادي وأن تضيف مسحة روحية على التنمية الإقتصادية (To Spritualize Economic Development) من حيث جعلها الوسيلة الأساسية للتوصل إلى غاية أعظم كالإستقلال والتفوق الوطني وتحقيق العدالة الإجتماعية ومستويات إقتصادية أعلى وتقريب الفوارق بين الطبقات إلخ ، وهذا يعني أن الأيديولوجية الوطنية والعدالة الإجتماعية ، والفيرة الوطنية والرغبة في التفوق أصبحت هي المنطلق الاساسي . داخل الكثير من الدول النامية - لتبنى الأيديولوجية الإقتصادية الجديدة - غير أن هذا لا ينفي ما قد تؤدي إليه النزعات القومية المتطرفة من مشكلات في مجال علاقة الدولة بغيرها من الدول ، أو في مجال الإنطلاق الإقتصادي المتسرع ، أو في مجال الرغبة في

التسلط على الدول الأخرى كما حدث في بعض الأحيان ، أو في مجال التعصب والصراع العنصري المدمر.

وهناك العديد من الجوانب الثقافية المرتبطة بعملية التحول الإنمائي سبق أن أشرنا إليها كالتطعيم وبرامج الإتصال وعمليات التغيير والفكر والقيمي وتغيير الممارسات

ولهذا لا داعي لتكرار الحديث فيها . ويكفي هنا القول بأن تتضافر برامج التنمية الاجتماعية لإيجاد نموذج من الشخصية ينسجم - على حد تعبير " ليرنر " Lerner بالعراك النفسي Psychic Mobility والمشاركة الإنفعالية Empathy والإفتتاح على التجديدات والمواقف الجديدة والقدرة على التكيف السريع مع المواقف المتغيرة، والإيجابية على مختلف المواقف السياسية والاجتماعية والإقتصادية ، وعلى مختلف المستويات المحلية والإقليمية والوطنية . وهذا يعني أن النموذج المنشود وهو نموذج الوطنية المشاركة الايجابية .

مناقشة عامة للنموذج المطروح :

يستهدف هذا النموذج الذي أوجزناه فيما سبق ، تفهم العمليات والسمات الأساسية التي تصاحب تحول المجتمع من الطابع التقليدي إلى الطابع الصناعي المتقدم ، كما كشفت عنها أغلب الدراسات الميدانية . ويمكن القول بأن هذا النموذج لا بد وأن يتخذ الشكل المثالي ، طالما أن علم الاجتماع لم يصل بعد إلى مرحلة تمكنه من عرض نموذج يتضمن العمليات المنطقية والعتمية التي يجب على دولة أن تمر بها أثناء فترة التحول من التقليدية إلى الحداثة . ولهذا السبب فإنه يمكن النظر إلى النموذج المطروح على أنه نموذج دينامي Dynamic Model يعمل إطاراً عاماً لا ينطبق بالضرورة على كل المجتمعات .

وعلى الرغم من إبداء هذه التحفظات فإن هذا النموذج يمكن أن يكون هدفاً للعديد من الإنتقادات الجوهرية ، يمكننا أن نستعرض من بينها إعتراضين أساسيين وهما :

الأول : أن هذا النموذج يعد ضمن نظريات التغيير ذات الإتجاه الواحد طالما أنه يقوم على أساس افتراض متناقضات أساسية بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث وأن التحول يتم من النموذج الأول في إتجاه الثاني .

الثانى أنه يتجاهل التنوع الضخم فى الظروف والخصائص الثقافية والإجتماعية والتاريخية للدول المتخلفة والنامية ، وبالتالي يتجاهل تعدد المسارات التى يمكن أن تتخذها عمليات التنمية داخل كل منها .

وسوف نتناول كل من هذين الإنتقادين بشيء من التفصيل .

أولاً، مشكلة النموذج الأحادى الإتجاه فى عرض مسار التنمية :

يشير " ولبرت مور " W. Moore إلى خطورة رسم مسار أحادى لعركة التنمية داخل الدول النامية ، لو تصورنا على أنها إنتقال أو تحول من مرحلة إلى أخرى كلاهما تنسم بالإستاتيكية والجمود . فطبقاً للنموذج الأحادى للاتجاه يتم تصور المجتمع التقليدى ، كما لو كان فى حالة جمود كامل ، وأنه مايلبت أن يفتق إلى أهمية التقدم الإقتصادى ، سواء تحت تأثير حركة داخلية أو بفعل تأثيرات من الخارج ، حتى تدب الحركة والتغير داخله .

وبعد هذا يتغير المجتمع تغيراً مقصوداً حتى يصل إلى المرحلة المنشودة وهى المرحلة المتقدمة التى يثبت عندها كما كان ثابتاً من قبل ، ولكن على مستوى أكثر تقدماً (٤٦) .

ولا شك أن هذا التصور الساذج للتحول الإنمائى نجم عن ملاحظة الإختلافات العميقة بين المجتمعات المتخلفة فى قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وبين المجتمعات الصناعية المتقدمة فى غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية . وهذا هو مادعا العديد من الدارسين إلى تصور المجتمعات المتقدمة على أنها تؤلف نموذجاً مختلفاً . ثم إنصرفوا بعد ذلك إلى بيان خصائص كل نموذج من هذين النموذجين وقد جاءت هذه المحاولة فى شكل عرض نماذج مثالية لا تنطبق على الواقع الفعلى للمجتمعات .

مشكلة التطابق أو إنعدام التطابق بين التقليديّة والحداثة :

ويمكن القول بأن المشكلة أكثر تعقيداً مما جاء فى نقد " مور " . فالمشكلة تتمثل فيما إذا كان هناك تناقض أو إنعدام تطابق كلى بين المجتمع التقليدى والمجتمع النامى وإذا مارجعنا إلى نموذج التطور الإنمائى الذى قدمه " روستو " فإننا سنجد أن البناءات

والخصائص الاقتصادية والسياسية والسيكولوجية والعقلية والقيمية للمجتمع التقليدي تعارض تماماً الإنطلاق الصناعي والتحديث التكنولوجي والتنمية الاجتماعية . كذلك يتضح من هذا النموذج أنه لا يمكن البدء بتنفيذ برامج التقدم الاقتصادي بالكفاءة المنشودة إلا إذا حدث تحول كلي وجذري في مكونات المجتمع التقليدي . وهكذا تبدو التقليديه - في نظر "روستو" . على التقيض تماماً مع التنمية أو التحديث ، أو هي القضية المماثلة لها . ولعل هذا ما يفسر تعديده لمرحلة الإنطلاق على أنها المرحلة التي يحدث خلالها القضاء الكامل والكلي على سمات المجتمع التقليدي .

ويمكن القول بأن هذه الرؤية للعلاقة بين المجتمع التقليدي المتخلف والمجتمع الصناعي الحديث لا ينفرد بها "روستو" فحسب ، ولكنها رؤية مشتركة بين الكثير من المشتغلين بقضية التنمية والتغيير الحضاري . ومثال هذا أن "جورج فوستر" - G. Fos- ٤٢٢ يتبنى نفس الرؤية في تحليله لأثر التغيرات التكنولوجية على الثقافات التقليدية في دراسة له تحمل هذا العنوان (٤٧) . كذلك فإن "نيل سملسر" Smelser يتصور عملية التحديث على أنها سلسلة متتالية من التخلص من خصائص المجتمع التقليدي من أجل التحول من مجتمع ما قبل الصناعة إلى المجتمع الصناعي (٤٨) .

غير أن هذه الرؤية الثنائية أو التصور أن هناك تناقضاً كاملاً بين المجتمع التقليدي والحديث لها ما يعارضها ، ومثال هذا أن "جوزيف جسفيلد" Gusfield حاول في دراسة له بعنوان "التقليد والحدائق" أن يفند بشدة نظرية الفصل أو التعارض الجذري والشامل بينهما ونظرية التحول الإنمائي في خط مستقيم واحد .

وقد بنى "جسفيلد" نظريته اعتماداً على أحدث الدراسات الأنثروجرافية وعلى معرفته بالتجربة الهندية في التنمية (٤٩) . وأهم النقاط التي يستند إليها في رفضه للنظرية المذكورة تتمثل فيما يلي :

أولاً : يدعى أنصار نظرية التعارض بين التقليد والتنمية وسير المجتمعات المتحولة إنمائياً في خط واحد ، أن المجتمعات التقليدية ظلت ثابتة فترة زمنية طويلة خلال مرحلة ما قبل التنمية Pre-development ولا شك أن هذا خطأ ، ذلك لأن الكثير من المجتمعات التقليدية أو التي تم في مرحلة تحول إنمائي - مثل الهند - لها تاريخها الغني من التطور والتغير الاجتماعي والثقافي المستمرين .

ثانياً : كثيراً ما توصف الثقافات التقليدية على أنها تتألف من مجموعة متناسقة

تماماً من القيم والمعايير، في حين أن الدراسات الواقعية للكثير من المجتمعات التقليدية تكشف عن إحتوائها على العديد من القيم والمعايير المتصارعة والمتناقضة على عكس ما يظن البعض.

ثالثاً : إن الأبنية الإجتماعية للمجتمعات التقليدية لا تتسم بدرجة كاملة من التجانس كما يعتقد أغلب الباحثين ، فهي تتألف من العديد من العلاقات والجماعات المتجانسة .

وتوجد داخل بعض المجتمعات التقليدية أقبليات هامشية - مثل اليهود في أوروبا خلال العصور الوسطى ، والمسلمين في غرب إفريقيا ، والصينيين في أندونيسيا وقد لعبت مثل هذه الجماعات دوراً هاماً في إطلاق حركة التقدم الإقتصادي والتجديد الإجتماعي داخل هذه المجتمعات ، وفي إنتشار هذه التجديدات إلى المجتمعات المجاورة.

رابعاً : أصدر أغلب الباحثين أحكاماً قبلية Apriori مؤداها أن هناك صراعاً وتعارضاً بين التقليد والتنمية وأنهما لا يمكن أن يتواجدا معاً . على العكس من هذا فقد إتضح اليوم أن الأمر ليس كذلك ، فهما لا يمكن أن يتواجدا معاً لحسب ، وإنما يمكن أن يسهم كل منهما في دعم الآخر *

* ويقدم لنا المجتمع الياباني في الواقع خير مثال على ذلك . فكما تشير الكتابة اليابانية "تشي ناكاشي" فإن الإنسان الياباني - على عكس الإنسان في كل المجتمعات المتقدمة - لا يشعر بالانتماء إلى جماعة معينة أو طبقة أو مهنة محددة ، ولا حتى إلى حي أو ديانة معينة ، ذلك أنه يشعر بالانتماء أساساً إلى جماعة العمل التي يعمل بداخلها ، مثل جماعة المصنع أو المزرعة أو الشركة فالعلاقات الإجتماعية التي تربط بين الأفراد هناك من النوع الألي أو علاقات شخصية فمدير شركة مينوسوتشي (وهي شركة صناعية كبرى تعادل أكبر الشركات في أمريكا) يشعر بالانتماء إلى عامل الفلاحة ، أكثر من شعوره بالانتماء إلى مدير أية شركة أخرى . ونفس الوضع بالنسبة للعامل . وإذا يطلق على هذا المجتمع ، المجتمع الرأسي . حيث يشعر العاملون داخل وحدة العمل - ذات التدرج الرأسي في المراكز والألوار والسلطات - بالانتماء بعضهم إلى البعض أكثر مما تشعر كل فئة بالانتماء إلى الفئات العرفية المماثلة داخل المجتمع . وتذهب الكتابة المذكورة إلى أن هذا هو سبب الإلتزام والانضباط التنظيمي . ولم تتأثر التقاليد اليابانية بالتنمية الإقتصادية . فقد أوضح " بريان بيدهام" وهو باحث إنجليزي - من خلال دراسة أخرجها بعنوان " اليابان قوى عظمى من نوع جديد " - أن الظواهر التي كانت موجودة خلال العصر الإقطاعي "توكوجار" لم تتأثر بحركة التحديث الهائلة =

وعلى سبيل المثال فقد إتضح أن نظام الأسرة الممتدة Extended family (التي إعتقد الباحثون طويلاً أنها لاتلائم المجتمع الصناعي الحديث) . إستطاع أن يقدم الدعم والسند بشكل أوضح للتنمية والتقدم الإقتصادي في بعض الحالات كما حدث في منطقة "مادراس" Madras بالهند . حيث صارت الأسر الممتدة تشكل وحدات إنتاجية وإستثمارية وتتعاون في إستحداث نظم زراعية حديثة في مزارع أسرية حديثة. في هيئة مزارع أسرية حديثة ، ويذهب " جسفيلد " إلى أن الزعم بأن النظام الطائفي يتعارض مع متطلبات التنمية الإقتصادية - كما هو شائع - ليس سوى رؤية للمسألة من جانب واحد . وهذا يعني تجاهلاً للدور الذي لعبه نظام الطوائف في تنمية حركة الإقراض وتقسيم العمل وتعليم وإخراج شخصيات على مستويات فنية عليا . الخ .

خامساً : هناك إفتراض شائع بأن حركة التحديث الإقتصادي من شأنها أن تضعف التقاليد، ومع هذا فقد تكون التقاليد ذاتها أبديولوجية مدعمة للتغيير . ومن أبرز الأمثلة على هذا تلك النزعات الوطنية القوية التي تشيع اليوم داخل الأمم الفقيرة الناشئة.

وتعد هذه النزعات السند الأساسي للتنمية داخلها . في الوقت الذي تستند فيه إلى التقاليد . وهذا يعني أن حركة التنمية في تلك الدول هي محصلة إحياء قيم وتقاليد قديمة مع محاولة إحداث تزاوج بينهما وبين حركة التقدم العالمية . وكما يذهب " بريان بيدهام " Bridham فإن المجتمع الياباني إستطاع أن يستند إلى تقاليده وأن يحتفظ بها ، في الوقت الذي إستطاع فيه أن يصبح عملاقاً إقتصادياً هائلاً.

= التي يشهدها المجتمع الياباني ، كما أنها تتأثر بحركة الإنفتاح على مجتمعات الغرب . وهو يبنى هذا الرأي على عدة أسباب أهمها أن البناء الإجتماعي لليابان لم يتغير كثيراً خلال قرن كامل تخلله عدة حروب عالمية . كذلك فقد إستمر نظام تقليدي قديم في مجال العمل على الرغم من التغيير الصناعي والتحديث الكامل للمجتمع وهو نظام العمل مدى الحياة داخل مؤسسة واحدة .

وحتى النظم المستحدثة منعا دخلت إلى المجتمع الياباني إتخذت شكلاً مختلفاً يتفق مع تقاليد ذلك البلد . ومثال هذا نظام النقابات الذي أخذ يصير من هركات ومؤسسات (بكل طوائفها) لا من طبقات مرشنة ، مثل نقابة ترشييا وناشيونال الغ . وهكذا أحد الخبراء الأمريكيين أن اليابان ليست أمه ولكنها قبيلة كبيرة

وتبرز التقاليد بشكل واضح داخل المجتمع الياباني لدرجة أن أحد الكتاب يرى أن مجتمع اليابان أقرب إلى الشكل القبلي أو هو قبيلة كبيرة لا يشعر أبناءه بالأمن إلا في تجمعهم .

الكامل بين التقليد والتحديث :

ويمكن القول بأن مايقدمه " جسفيلد " و " بيدهام " وغيرهما من آراء تعبر عن الإعتراض على رسم نموذج صارم موحد لتفسير حركة التحول والتغير الإنمائي أو ما يحدث من ظواهر داخل المجتمعات النامية . وعلى العكس من الآراء التي ثبتت في تراث علم الاجتماع منذ ظهور نظريات " كومت " و " دوركيم " و " توينز " ، فإن هناك إتجاهاً سوسيولوجياً يرفض القول بوجود تعارض كامل أو عدم تطابق كلى بين المجتمع التقليدي والمجتمع الصناعي . وهذا لاينفى أهمية التميز بين النوعين من المجتمعات ، ولكن بشرط أن يفهم أن هذا التمييز الصارم لا ينطبق إلا على نماذج مثالية لا وجود لها . وتدلنا الملاحظات الواقعية لتجارب التنمية في العالم الثالث ، على أن التحديث لا يعنى القضاء الكامل على مكونات المجتمع التقليدي أو على الأبنية الاجتماعية والثقافية والشخصية التي سادت خلال مرحلة ما قبل التحديث وحتى المجتمع الغربي نفسه لم يتم تحديثه على أنقاض المجتمعات التقليدية أو من خلال القضاء عليه تماماً . ويمكن القول أن أى رأى يطرح خلاف ذلك ينطوى على إنكار لعقيدة أساسية من حقائق علم الاجتماع ، وهى أن التغير الإجتماعى لا يمكن أن يكون نقيضاً مطلقاً للماضى والتحديث لا يتبع خطأ واحداً مستمراً من الرفض لكل ما هو تقليدى وإعتناق كل ما هو جديد . وعلى العكس من ذلك فإن ما يحدث فى واقع الأمر هو أن يمتزج التقليد بالتجديد أو يعاد صياغة القديم ليتم تكيفه مع الملامح والخصائص والمكونات الجديدة المستحدثة . ونتيجة لهذا فإن التحولات الإنمائية داخل مجتمعات أفريقيا وآسيا ، سوف لا تفرز نسخاً متشابهة تماماً من مجتمعات الغرب ، كما يزعم أنصار فكرة الصياغة الغربية للمجتمعات النامية Westernization . والذين يرون أن هذه الصياغة هى المرادف الوحيد للتحديث أو التنمية . ولا بد أن تختلف المجتمعات الحديثة التى تظهر فى أفريقيا وآسيا أو فى العالم

الثالث من تلك التي ظهرت في أوروبا وأمريكا ، نتيجة للاختلافات في التاريخ والمكونات البنائية والثقافية بين مجتمعات العالم الثالث اليوم ، وبين المجتمعات الأوروبية خلال مرحلة التحول الحضري والصناعي في القرن الماضي (٥٠) .

ثانياً : تنوع صور التخلف :

ويمثل النقد الثاني والذي يمكن أن يوجه للنموذج المطروح ، في أن هذا النموذج يفترض أن هناك مجموعة من الخصائص الموحدة تنسب بها الدول النامية ، الأمر الذي يسمح لنا بأن نصنفها جميعاً تحت مقولة أو فئة واحدة . وهذا يعني أن كافة الدول النامية تواجه نفس الصعوبات أو المشكلات أو المعوقات ، وأنها تسير في نفس المسار حتى تحقق التقدم الحضري والواقع أن هذا النقد موجه أساساً إلى نظرية " روستو " في المراحل ، حيث قيل إن المراحل الخمس للنمو التي تحدث عنها تشبه محطات السكة الحديد ، التي يجب أن تمر بها كل دولة في طريقها إلى التقدم . ولا شك أن القول بتماثل الدول النامية في ظروفها ومشكلاتها ومسار نموها ، فيه قدر كبير من التبسيط المخل أو السذاجة . وقد ظهرت عدة محاولات لتصنيف الدول النامية إلى عدة أقسام يضم كل منها مجموعة من المجتمعات المتماثلة طبقاً لمعيار محدد أو لآخر . مثل نماذج ماركس ومارين . وسوف نقتصر هنا على عرض لنموذج واحد فقط من هذه التصنيفات يتسم بالبساطة والسهولة ، وهو ذلك الذي قدمه " كينيث جالبريث " Galbraith (٥١) .

تصنيف " جالبريث " للدول النامية (معيار معوقات التنمية) :

يلحظ " جالبريث " أن الدول المتخلفة أو النامية تشترك جميعاً في خاصية محددة وهي إنتشار الفقر وإنخفاض مستوى دخول ومعيشة الأغلبية العظمى من سكانها . يضاف إلى هذا أنها جميعاً تعاني من مجموعة من المعوقات التي تحول دون التغلب على حائط الفقر داخلها ، وإن كان هذا لا يضمنها من بذل محاولات صادقة للتخلص من هذه المعوقات .

ويذهب الباحث المذكور إلى أنه يمكن التمييز بين الدول النامية وبل ويمكن تصنيفها طبقاً لمعيار محدد وهو نموذج المعوقات التي تعترض سير التنمية- obsta- The type of
cle to development . وهو يصنف الدول النامية طبقاً لهذا المعيار إلى مايلي :

The Model Of Africa South The Sahara

وأهم ما يعوق التنمية داخل المجتمعات التي تقع تحت هذا النموذج هو ضعف الأساس الثقافي للمجتمع . ويقصد " جالبروث " بذلك ما تعانيه تلك الدول من نسبة مرتفعة للامية وعدم توافر نظام تعليمي مناسب ، وقلة المتعلمين تطبيقاً عالياً ، هذا بالطبع إلى جانب سيادة الفكر الخرافي اللاطمي . ويلاحظ الباحث المذكور أن هذه المشكلة تنتشر بشكل واضح داخل الدول الإفريقية جنوب الصحراء . وهذا يعني أن هذه المشكلة قاصرة على هذه الدول فحسب ، فهو يرى أنها مشكلة شائعة داخل دول أخرى كثيرة خارج قارة أفريقيا كما هو الحال في " هايتي " و"الفانستان وبعض الدول في آسيا غير أن هذه المشكلة أوضح في الدول الإفريقية . وهو يرى أن النظم الإستعمارية التي خضعت لها تلك الدول فرضت عليها التخلف وحرمتها من إمكانية إيجاد خلق الظروف الضرورية لبدء مرحلة الإنطلاق الإقتصادية . وما أن تحقق الإستقلال الإقتصادي ، حتى شعر المسؤولون بأن بلادهم تعاني من مشكلة فقر شديد في الموارد البشرية ، يشكل معوقاً خطيراً أمام تبني برامج ناجحة للتنمية . وخير مثال على ذلك جمهور الكونغو ، حيث لم يكن يوجد من خريجي الجامعات - وقت الإستقلال - سوى عدد محدود للغاية .

ومن أخطر ما يترتب على هذا الموقف هو صعوبة تكوين حكومة فعالة إلى جانب إفتقار الصفوة الوطنية المثقلة القادرة على شغل المواقع السياسية والإدارية والتنفيذية العليا داخل الدولة ، وبالتالي إفتقار الكوادر القادرة على إطلاق حركة التنمية المطلوبة . وهذا الموقف كذلك من شأنه أن يعيق الدائرة الخبيثة للتخلف ، فعدم كفاءة القيادة الحكومية والصفوة الوطنية من شأنه أن يعوق التنمية التعليمية وعدم نمو الجهاز التعليمي يسهم في إستمرار الضعف الثقافي والتخلف الإقتصادي للدولة .

ولعل ما هو أخطر من هذا أن إستمرار التخلف الفكري والتعليمي والسياسي والإقتصادي من شأنه أن يثير مشكلات كبرى أمام هذه الدول الإفريقية ، حيث أنه يهدد برجوع النظم القبلية المتصارعة ، والصراع التقليدي والتفكك السياسي ويزور رئاسات تسلطية تنتمي إلى جماعات قوة تتابع مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع .(٥٢)

ثانياً: نموذج مجتمعات أمريكا اللاتينية ، The Latin American Model

وهنا لا تتمثل المشكلة الأساسية في نقص القيادات الوطنية المثقفة أو في التخلف الكامل للنظام التعليمي حقيقة تعاني تلك المجتمعات من عدم كفاءة نظمها التعليمية ولكنها تتمتع بوجود طبقة مثقفة من الوطنيين قادرة على تغطية المواقع السياسية والإدارية والتنفيذية بكفاءة . وعلى إطلاق برامج فعالة للتنمية . وتتمثل العقبة الأساسية المواجهة لبرامج التنمية في تلك الدول أساساً ، في طبيعة البناء الإجتماعي لها - Social Struc- ture . فهذه المجتمعات تنقسم إلى جماعتين ، أقلية من كبار الملاك ، وأغلبية من غير المهرة أكثرهم يعملون في المجال الزراعي . ويفتقد أعضاء الجماعتين - الملاك والمعدمين الحافز على زيادة إنتاجية العمل أو رأس المال . فالعمال - وخاصة في المجتمعات القروية - يشكلون مجموعة كاسحة عاجزة عن تصور إمكانية تحسين أحوالها ولا كيفية السبيل إلى ذلك . ولا شك أن مستوى الكفاف أو ما دون الكفاف الذي يعاني منه العمال هناك لا يوجد لديهم الوقت ولا الجهد ولا القدرة على التفكير في التغيير . أما طبقة الملاك فهم يملكون مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، يتم زراعتها مقابل أجور زهيدة للغاية . وهذه الطبقة تحصل من أملاكها على دخل كبير يفيض عن حاجتها الأمر الذي لا يجعلهم يفكرون في زيادة إنتاجية الأرض أو العمل أو في إيجاد طرق مختلفة لإستثمار رؤوس أموالهم . وهناك طبقة عليا داخل تلك المجتمعات لا تحصل على دخلها من الأملاك ، وإنما تحصل عليه من المرتبات الحكومية مثل شاغلي المواقع العليا في الجيش والإدارات الحكومية المدنية.

والواقع أن أبناء الطبقة العليا في مجتمعات أمريكا اللاتينية - سواء من الملاك أو الموظفين - لم يسهموا في زيادة الدخل القومي في بلادهم . وعلى العكس من ذلك فقد كانوا يعيشون على ما يطلق عليه " جالبريث " الدخل غير الوظيفي Non-Functional Income . وهو يقصد بذلك أن دخولهم لا تتفق مع مقدار ما يقدمونه من إنجازات تسهم في زيادة الدخل القومي . وتتمثل الدائرة الخبيثة داخل هذا المجتمع في أن هذا الدخل غير الوظيفي يضاف على صاحبة مكانة أو هبة إجتماعية ويعتبر احتراماً أكبر من أولئك الذين يحصلون على دخولهم من أعمال مثمرة مثل المشروعات الصناعية ويبرز ذلك في أن مواقع القوة السياسية والإدارية والحكومية والعسكرية تقع كلها في أيدي أصحاب الدخل غير الوظيفية (٥٣) .

وهكذا يجد كبار الملاك وكبار موظفي الدولة أنفسهم في وضع لا يدفعهم إلى تحويل أموالهم إلى مجالات التنمية الصناعية ، أو إلى تبني قضية التنمية الإقتصادية داخل

بلادهم . ولاشك أن هذا الموقف البنائى لا يقتصر على جنوب ووسط أمريكا فحسب ، فهو يوجد فى العديد من الدول خارج هذه المنطقة ، وأن كان يعد من أبرز المواقف التى تعمق التنمية فى أمريكا اللاتينية بالذات .

ثلاثة نماذج مجتمعات جنوب شرق آسيا The Model of Southeast Asia

ويذهب "جالبريث" إلى أن أكثر الدول تمثيلاً لهذا النموذج - الهند والباكستان وأنغوليسيا ، وهو يدخل مصر ضمن هذا النموذج - وهو يرى أن مشكلة هذا النموذج لا تتمثل فى قلة المتعلمين أو فى المكانة العليا التى يحتلها أصحاب الدخل غير الوظيفية، ولكنها تتمثل أساساً فى عدم التوازن بين عوامل الإنتاج . فالنمو السكانى فى تلك الدول يزيد عن النمو الإقتصادى والإنتاجى داخلها ، الأمر الذى يثير مشكلة كيفية تحقيق التوازن بين الإستهلاك والإنتاج والإستثمار . وبول هذا النموذج تعاني من نقص كبير فى التكوين الرأسمالى أو فى الأموال وبيع الإستهلاك فى الوقت الذى تعاني فيه كذلك من زيادة كبيرة ومدمرة فى عدد السكان . وهذا الموقف من شأنه أن يخلق مشكلة الجمود الإقتصادى والعجز فى مواد الإستهلاك وضعف معدلات التنمية والتحديث الإقتصادى والإجتماعى ويجب ألا يفهم من هذا أن مشكلة التنمية تقتصر داخل دول هذا النموذج ، على إنعدام التوازن بين عوامل الإنتاج فحسب ، ولكنها تمتد لتشمل معوقات تنبثق من الأبنية الإجتماعية والثقافية والنظم التعليمية والمعاناه التاريخية داخل تلك الدول . وقد أراد "جالبريث" أن يركز فقط على ما يميز هذه الدول داخل مجموعة دول العالم الثالث ككل (٥٤) .

تعقيب وخاتمة :

يتضح من تصنيف "جالبريث" وبخيرة من تصنيفات مطروحة بصدد الدول النامية ، أن هناك اختلافاً كبيراً بين هذه الدول من حيث أبنيتها الإجتماعية والثقافية ومن حيث إمكانات التنمية ومعوقاتهما . وتكشف هذه التصنيفات عن أن نفس العامل قد تختلف أهميته من دولة نامية إلى أخرى ، من حيث قدرته على تفسير التخلف الإقتصادى أو الإجتماعى . فالقيم الإجتماعية التى ترتبط بالملكية والقوة الإدارية والسياسية ، تحتل أهمية كبرى كعمق للتنمية فى دول النموذج الثانى " فى حين تحتل العوامل التربوية الأهمية الأولى فى دول النموذج الأول . وأخيراً فإن العامل الديموجرافى يحتل أهمية كبرى فى دول النموذج الثالث . ويمكن القول بأن بعض الدول النامية لاتعانى من مشكلة

فى تدبير ربحى الاموال على الإطلاق (مثل دول البترول فى العالم العربى) بل أنها تمثل دولة مصدرة لرأس المال إلى العالم العربى الصناعى ، فى حين نجد دولة أخرى تعاني من العجز الدائم فى رصيدها النقدى من العملات الصعبة والأجنبية فى الوقت الذى نحتاج فيه إلى إستيراد معدات التنمية لبناء الهياكل الأساسية الصناعية بها .

ويترتب على هذا التباين فى ظروف الدول النامية أن الحل الذى يصلح لدولة قد لا يكون مناسباً لأخرى ، الأمر الذى يستوجب تفرد تجربة التنمية داخل كل نموذج أو داخل كل دولة نامية على حده . فعلى كل نموذج من النماذج المذكورة أن يبحث عن أنسب البرامج القادرة على الوصول بالدول التى تقع تحتها ، إلى مرحلة الانطلاق .

وأخيراً يمكن القول بأن هذه الإعتراضات الموجهة لنموذج التحول الإنمائى فى الدول النامية ، لا تنقل من شأن هذا النموذج . وعلى العكس فهى تدبينا فى تحويله إلى نموذج دينامى من قادر على توضيح الخطوط العامة للتحول فى ظل المواقف والظروف الواقعية المتباينة . والواقع أنه يمكن القول أن هناك ظروفاً عامة تنطبق على كافة الدول النامية، وأن كلاً منها يختلف فى مجموعة أخرى من الظروف . وعلى سبيل المثال فإنه لا يمكن لنا أن نحلل قضية التقدم والتخلف داخل الدول النامية ككل دون أن نأخذ فى إعتبارنا بعد التاريخ الإستعمارى والإستنزاف الإقتصادى لها والتسلط السياسى عليها ومحاولة تشكيل واقعها الثقافى والإقتصادى لخدمة أهداف المستعمر . ولاشك أن هذه الظروف المشتركة أوجدت داخل الدول النامية مشكلات مشتركة تسمح بإقامة نموذج للتحول الإنمائى . غير أن هذا النموذج يجب أن يكون مرناً يسمح بإستيعاب الظروف المختلفة بين تلك الدول كما سبق أن أوضحنا .

مصادر الفصل الخامس

1- Robert H. Laure: Perspectives on social Change. Allyn and baco++ Inc boston - London - sydney. toronto 1977 P319

2- Ibid P
322 .

٣- لقد إعتدنا في صياغة هذا النموذج على العديد من الدراسات النظرية والميدانية أهميه

G. Rocher : op . cit : PP 477 - 488 - Moore . W. Industrialisation and social change - in Hoselitz and moore (eds) Industrialization and society : Unesco 1963 - Herskovits : the Human factors in changing Africa . N.Y.A.Knope 1962 - Lewiss , Arther : The theory of economic growth : N.Y. 1956 - Lauer , R. op. cit PP. 314 - 322 James . Coleman and Gabril A : The politics of developing areas : Princeton : University press 1962 PP 536 - 539 - Joseph A . Kahl : Some social concomitants of industrialization and urbanization : human organization 18 (1959) : 53 - 74 .

4- Lauer : op . cit P . 314 .

٥- محمد زكي شافعي : التنمية الإقتصادية - الكتاب الأول - دار النهضة العربية سنة

١٩٦٨ ص ١٠٢

٦- المصدر السابق .

٧- نبيل السمالوطي علم اجتماع التنمية - دراسة في اجتماعيات العالم الثالث - الهيئة

9- U.N.World economic survey 1963 P.39.

††10- Calvin Goldscheider : Population : Modernization and social structure (Boston - little Brown and Co) 1971 PP. 104 - 113 .

١١- انظر مقالة " فيليب هورز " P.HORES في كتاب اخرجة J..E Nordskog, (ed) social change. mc graw hill boak CO- N.Y. London 1960

١٢- راجع مقالات " باسكال هولتين " و " كنجولي والفيز " في كتاب John - Erilk Nordskog †† لوراجع كتاب حسين الخولي : الارفاد الزراعي - دار المعارف ١٩٦٨

13- Irene Taeuder : Population and oiety : in R. Faris : (ed) Handbook of modern sociology : Rand M.C.Nally Co Chicago 1964 PP. 80 - 92 .

١٤- انظر مقالات " كنجولي والفيز " و " فيليب هورز " و " تيوير " في كتاب " جون ايريك نورد سكوج " السابق الاشارة اليه - وراجع الى كتاب منيس اسعد عبد الملك : التمهيد في التنمية الاقتصادية - لجنة البيان العربي سنة ١٩٦٦ ، والى كتاب صلاح الدين تامق : التضخم السكاني والتنمية الاقتصادية - دار المعارف ١٩٦٦ ، وكتاب حنا رزق : المشكلات السكانية في الدول النامية - دراسة مقدمة للحلقة الدوابة الثالثة عشر لعلم الجريمة هذه الدراسات وغيرها عالجت المشكلة السكانية في الدول النامية مقارنة بالدول الاوربية ووضعت الفرق بين العاليتين .

١٥- نبيل السمالوطي علم اجتماع التنمية - دار النهضة بيروت ١٩٨١ ص ٦٧ .

١٦- للمزيد من المعلومات حول قضية السكان والتنمية ارجع الى .

U.N.Development of social affairs : population devision : The determinants and consequences of population trends . seminar : Population studies no 17 - New York 1953 .

- 17- Kingslydavis - Helda Golden : Grbanization and the develop-
ment of pre - industrial areas . in Paul Hart and Reiss , A.J.Cities and
societies the free press N.Y.PP.120 - 123 .
- 18- Robert Park : Over - Population in Egypt 1954 - see Wilbert Moore
: Industrialization and social change - op.cit .PP.333 - 341 .
- 19- Rocher : op . cit . P . 481 .
- 20- Moore , W. op .cit .P 339 .
- 21- B.N.Adams : Kinship systems and adaptation to modernization in .
Robert Lauer - op . cit .P . 342 .
- 22- dan A . Chekki : Modernization and kin network in a developing
society : India (sociologus) 23 1973 PP 22 - 40 Lauer P . 342 .
- 23- Dwarakinath , R : Community development as a mean of organized
social change : in Chawdhari (ed) Selscted readings on community de-
velopment : Hyderabad 1967 PP . 4 - 6 .
- 24- Melvin M . Tumin : Competing status systems : in W. Moore and
Feldman (eds : labour commitment and social change - PP . 280-282 in
Lauer : op . cit . P 315 and 341 .
- 25- Lauer - op . cit . P . 316 .
- 26- Robert C. Williamson : social class and orientationto change : some
relevent variables in Bogota sample - Social Forces 46 1968 PP , 317 -
328 - Lauer - P 341 .
- 27- Lauer - op . cit P , 318 .
- 28- I to Ryoji : Education as a basic factor in japanese economic growth
- Developing economies 1963 - 37 - 45 - in Lauer - P 319 .
- 29- Lauer - p . 320 .

٢٠- نبيل السمالوطي - علم إجتاع التنمية - مصدر سابق ص ٩٤ - ١٠٦ .

٢١- موارى برايس : التنمية الصناعية : دار الكرنك ١٩٥٧ ص ٦٤ - وأنظر أيضاً على لطفى
التخطيط الإقتصادى - مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٦٦ ص ١٥-١٩

- 32- Rocher : op . cit p , 484 .
- 33- David Apter : the politics of modernization : University of Chicago press 1965 - Eisenstadt : Modernization : Protest and change : Prentice Hall 1966 .
- 34- Eisenstadt , S.N. : Breakdowns in modernization : in economic development and cultural change vol - XII No 4 - July 1964 pp . 345 - 347 .
- ٢٥- بوتومور : السلطة والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع السياسي - ترجمة الجوهري وآخرين - دار الكتب الجامعية ١٩٧٢
- 36- Lauer - op . cit . 317 .
- 37- Ibid .
- 38- Chong lin kim : Socio - economic development and political democracy in Japanese prefectures : American political science review - 65 (1971) Pp . 184 - 186 - Lauer . 317 .
- 39- Janes coleman : " Conclusion : The political systems of the developing areas in " Gabriel Almond and J. coleman : (eds) : The politics of developing areas : Princeton , university press 1960 Pp . 536 - 537 Lauer 341 .
- 40- S.N. Eisenstadt : Modernization : Protest and change : (EngleWood) cliffs : Prentice Hall 1966 PP . 31-35 .
- 41- Lauer - op . cit . P . 318 .
- 42- Rocher - op . cit P . 485 .
- 43- Ibid .
- 44- Ibid .
- 45- Ibid . p . 14 .
- 46- Ibid . P , 487 .
- 47- Wilbert Moore : Social Change : Prentice Hall Cliffd 1963 p 42

48- Foster , George M : Traditional cultures and the impact of technological change : N.Y.Harper and Row 1962 - PP. 356 - 358

49-Neil Smelser : sociology : An introduction : N. Y. John Wiley and sons 1967 PP. 716 - 729 .

50- Joseph J. J. : Tradition and modernity : sociology and social research : 47 - april 1964 PP. 129 - 138 .

51- G. Rocher : op . cit . P 491 .

52- K.J.Galbraith : The under developed country : Toronto : C.B.C publications : 1965 see also . Friedrich Harbison and C. Mayers : Education manpower and economic growth : strategies of human resources development : N.Y Mc Grow Hill book . 1964 in - Rocher .

53- Rocher . op . cit P . 493 .

54- Ibid .

•

الفصل السادس

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الفصل السادس

التحديث الحضارى والتخطيط

- ١- مقدمة حول إزدياد قضية التخطيط ببعض مفاهيم علم الاجتماع .
- ٢- التخطيط والأيديولوجية والسياسة الجماعية .
- ٣- مفهوم التخطيط الإجتماعى .
- ٤- تاريخ الإهتمام بقضية التخطيط فى علم الاجتماع .
- ٥- تاريخ الإهتمام بقضية التخطيط فى علم الاقتصاد .
- ٦- التخطيط والحرية - نظرية كارل مانهايم .
- ٧- المبادئ الأساسية للتخطيط .
- ٨- مراحل وعمليات التخطيط .
- ٩- أنواع التخطيط .
- ١٠- توقيت التخطيط .
- ١١- أهمية التخطيط فى الدول النامية .

مقدمة حول ارتباط قضية التخطيط ببعض مفاهيم علم الاجتماع:

يعرف التخطيط بأنة الموازنة بين ما هو مطلوب وما هو متاح عملياً فهو يعنى تعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات والقوى البشرية المتاحة لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية متفق عليها . وترسم هذه الأهداف وتحدد داخل كل مجتمع فى إطار الفلسفة السياسية والاجتماعية التى تتفق مع البناء والثقافى . ويتم تحقيق هذه الأهداف فى فترة زمنية تحددها الخطة . وتعمل كل خطة على تحقيق الأهداف المقررة بأقل تكلفة ممكنة .

وترتبط قضية التخطيط بهذا المعنى بمجموعة من المفاهيم الأساسية فى علم الاجتماع كالتغير الاجتماعى والثقافى ، وديناميات التغير الموجة ، إلى جانب مجموعة أخرى من المفاهيم التى تحتل أهمية مركزية فى هذا العلم كالقيم والإتجاهات والأنوار والمراكز والسلطة وإتخاذ القرار والنظم الاجتماعية ...إلخ . فالتخطيط هو فى جوهره عبارة عن المحاولة البشرية العمدية لتوجيه التغيرات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع فى مسارات معينة. أى أنه هو التحكم فى التغير وبالتالى يرتبط بدراسة التغير فى علم الاجتماع ، والذى يركز على بحث ديناميات التغير والتجديد الاجتماعى والثقافى وبيان مختلف العمليات التفاعلية التى تنجم عن إستحداث تغيرات مخططة داخل المجتمع، تلك التى تتراوح بين الرفض المطلق والتمثيل المطلق .

يضاف إلى هذا أن التخطيط من حيث نوعية ومكانزمانية وأهدافه يرتبط تماماً بطبيعة بناء المجتمع الثقافى والاجتماعى وبمختلف النظم الاجتماعية القائمة فى المجتمعات التى يقوم البناء القيمى داخلها على أساس الفردية والحرية المطلقة والتى يسودها النظام الرأسمالى ، يظهر نوع من التخطيط يطلق عليه البعض التخطيط

التأشيرى Indicative Planning أو البرمجة Programation وهناك نموذج آخر من المجتمعات تعكس خصائص معينة تسمح بقيام نوع من التخطيط هو ما يطلق عليه التخطيط الاشتراكي. ويحدد لنا شارل بتلهام Bettelheim هذه الخصائص في سيادة قيمة الجماعية ، وإخفاء الطبقة الطبقية ، وسيادة علاقات إنتاج من نوع معين تحول نون الإستغلال وتحقيق العدالة الإجتماعية ، إلى جانب تحقيق المشاركة الشعبية الإيجابية في بناء الخطة وصنع القرار السياسي. ولا شك أن لكل نوع من هذين النوعين سلبياته وإيجابياته .

كذلك فإن قضية التخطيط خاصة التخطيط البنائي Structural planning تقتضى إستحداث تغيرات في نظم المجتمع وبناء الأنوار والمراكز Statuses السائدة. ويقول آخر فإن هذا النوع من التخطيط البنائي يتطلب تحول المجتمع من نموذج يعكس خصائص إجتماعية وإقتصادية معينة إلى نموذج يعكس خصائص مخططة تختلف عن الخصائص الأولى إختلافاً كاملاً ولهذا فإن الأمر يتطلب الدراسة المتعمقة للأساسيات البنائية للمجتمع القائم والمجتمع المنشود . وتحقق التغيرات داخل المجتمع من خلال مجموعة من التنظيمات الإجتماعية كالوزارات والمؤسسات التربوية والصحية والزراعية الخ . وتتوقف هذه التنظيمات على مدى كفاءة النموذج البيروقراطي السائد، ويهتم علم الإجتماع بدراسة النموذج البيروقراطي للتنظيمات بهدف الكشف عن طبيعته ومختلف العمليات والعلاقات التي تتم داخله ، إلى جانب الوقوف على العوامل المرتبطة بالكفاية والتنظيمية أو سوء الأداء التنظيمي .

التخطيط والأيدولوجية السياسية الإجتماعية:

يرتبط التخطيط بالبناء الفكري أو الأيدولوجي وبالسياسة الإجتماعية الموجهة داخل المجتمع . وقد ظهر مصطلح الأيدولوجية في مطلع القرن التاسع عشر . وعلى الرغم من أن المعنى اللغوي لهذا المصطلح يتصل بالأفكار أو بناء الأفكار ، إلا أنه إتخذ عدة معاني مختلفة خاصة في مجال الفكر السياسي والإجتماعي وقد ألحق بهذا المصطلح بعض المعاني المحددة بعد ظهور النظرية الماركسية حيث إرتبط بالمصالح الطبقة والصراع السياسي وبوجه عام نستطيع القول بأن الأيدولوجيا هي مجموعة من المبادئ أو المعتقدات الموجهة للحياة الإجتماعية والتي تقف وراء نوع معين من التنظيم الإجتماعي القائم أو المنشود وترتبط الأيدولوجية أو البناء الفكري أو الفلسفة الإجتماعية داخل مجتمع من المجتمعات بطبيعة بناء المجتمع وتاريخه ومعتقدات وقيم

ويشير " تشارلس رايت ملز " C.R.Mill إلى أن هناك اتجاهين أيديولوجيين يتجاذبان العالم اليوم هما الأيديولوجية الليبرالية والأيديولوجية الاشتراكية. وتكشف مختلف الدراسات السوسولوجية والاقتصادية عن أن التوجيه الأيديولوجي هو الذي يحدد طبيعة السياسة الاجتماعية داخل المجتمع وبالتالي يحدد نوعية التخطيط واتجاهاته وأهدافه وأصالحه من يتم هذا التخطيط (١).

ويشير " توماس اليوت " T.Eliot في دائرة المعارف الاجتماعية إلى أن السياسة الاجتماعية هي اتجاهات منظمة ملزمة لتحقيق أهداف اجتماعية تتضمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب إستخدامه في العمل الاجتماعي وذهب " ريتشارد تيموس " R. Titmus إلى أن السياسة الاجتماعية للمجتمع هي خطة حكومية تصدر عن دراسة المواقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لمواجهة صعوبات متوقعة أو التحكم في مواقف بعينها حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع. كذلك فإن " لوفلت " يرى أن السياسة الاجتماعية عبارة عن محاولة لتوجيه الحياة داخل المجتمع في مسارات بعينها لا يمكن السير فيها دون توافر هذه السياسة المحددة.

ويمكن القول أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين السياسة الاجتماعية وبين الخطة داخل المجتمع. بل أن هناك من الدارسين مثل " تيموس " من يوجد تماماً بين السياسة والخطة. حيث عرف السياسة الاجتماعية بأنها خطة حكومية. ولا شك أن السياسة الاجتماعية كمجموعة من القرارات العامة الموجهة هي التي تحدد الأهداف العامة والمبادئ التي يجب أن يوجه إليها الإهتمام والفئات التي يجب أن تتجه الجهود لتحقيق الرعاية الاجتماعية لها. وفي ضوء هذا الفهم يمكن القول أن البناء العقائدي الأيديولوجي للمجتمع هو الذي يحدد عناصر السياسة الاجتماعية الموجهة لكافة خطوط الرعاية الاجتماعية داخل المجتمع.

مفهوم التخطيط الاجتماعي:

يقسم الباحثون عادة ميدان التخطيط إلى قسمين مترابطين هما التخطيط الاجتماعي والتخطيط الإقتصادي على أساس أن الأول يدور في نطاق تنمية القوى البشرية كالرعاية والتعليم والخدمة الصحية... الخ. بينما يدور الثاني في نطاق التنمية المادية أو التنمية الإنتاجية في مختلف مجالات الصناعة والزراعة والتجارة. ولكن هناك

من الدارسين من يرى أن التخطيط الإجتماعى ليس تخطيطاً نوعياً وإنما هو التخطيط العام الذى يضم كافة أنواع التخطيط الأخرى كالتخطيط التربوى والصحى والعمرانى .الخ. ويحقق التكامل بينهما جميعاً. وينجم هذا التصور الشمولى لمفهوم التخطيط الإجتماعى عن طبيعة العملية التخطيطية ذاتها من حيث منطلقاتها وأهدافها فى المجتمعات النامية . فالخطط النوعية فى هذا النوع من المجتمعات تنطلق من حاجات الجماهير وتستهدف إشباع هذه الحاجات وتحقيق دولة الرفاهية فى إطار من عدالة التوزيع ويقوم التخطيط فى هذه المجتمعات على أساس من المشاركة الجماعية الكاملة فى تحديد عناصر الخطة وأهدافها وبنائها وتنفيذها وتقييمها .الخ. كذلك فإن هذا التصور الشمولى للتخطيط الإجتماعى يركز على البعد الإقتصادى كعنصر مهم فى تحديد منطلقات وأهداف الخطة ومراكزها فى إطار إجتماعى موجه . فالتخطيط التربوى والصحى والسياسى هو فى جوهره تخطيط إقتصادى ينطلق من منطلقات إجتماعية أو جماهيرية ويستهدف صالح الجماهير .

وهناك مجموعة من علماء الاجتماع يتبنون هذا التصور . وهناك بعض علماء الإقتصاد الذين يعالجون قضايا التخطيط والتنمية من منظور سوسيولوجى واسع يتبنون هذا التصور . وفى مقدمة هؤلاء العلماء " شارل بتهليم " الذى أبرز اهتماماً كبيراً بمشكلات التخطيط والتنمية فى العالم الثالث . ويذهب " بتهليم " إلى أن ما يتم داخل هيئات التخطيط الذى لا يمكن إجراؤه داخل أى مكان آخر ليس إلا جزء من عمل التخطيط الإجتماعى الذى ينبغى أن يشارك فيه كل العاملين (٢) .

ويمكن القول بأن التخطيط فى جوهره بعيداً عن التوجيه الأيديولوجى، هو نوع من التنظيم الإجتماعى والإقتصادى يحدد كيفية استخدام موارد المجتمع المالية والمادية والبشرية . ولكنه قد يوجه لصالح طبقة أو فئة معينة أو يوجه لصالح الشعب أو الجماهير، وهذا أمر يتوقف فى نهاية الأمر على طبيعة الأيديولوجية أو الفلسفة الإجتماعية التى يؤمن بها المجتمع وعلى السياسة الإجتماعية الموجهة وعلى نوعية البناء الإجتماعى السائد.

تاريخ الإهتمام بدراسة التخطيط فى علم الإجتماع:

لم يهتم علم الإجتماع بقضية التخطيط أو التنمية إلا حديثاً. فقد ظل علماء الإجتماع يركزون على دراسة موضوعات بعينها ما يقرب من القرن ونصف القرن

لأهداف أيديولوجية وسياسية خالصة. وكان في مقدمة هذه الموضوعات النظام الإجتماعي Social Order والتساند الوظيفي بين النظم ويذهب البعض إلى أن ظهور هذا العلم إرتبط بمحاولة التصدي للأفكار والمبادئ اليسارية التي تمثل تحدياً أمام المجتمع الرأسمالي الغربي بينائه الفكري والثقافي .

ولقد كان علم الاجتماع في نظر المفكرين الغربيين هو العلم الذي يتيح لنا فرصة فهم المجتمع . ولكن هذا العلم مالبث أن واجه معنة قاسية بعد الحرب الثانية، حيث روجه بمتطلبات كانت هي نقطة الإنطلاق لدى البعض في إعادة النظر فيما يقوم عليه هذا العلم من مسلمات ومبادئ بل وفي قيمة علم الاجتماع ذاته كنظام للمعرفة العلمية . فقبل هذا التاريخ كان علم الاجتماع الغربي هو المدخل الوحيد في نظر علماء الغرب لفهم الحياة الاجتماعية سواء في ثباتها أو في تطورها ، وكان المدخل المعترف به لمواجهة المشكلات الاجتماعية هو المدخل التدريجي وكان يمثل بشكل ما أنصار الاتجاه الغابي في إنجلترا مثل " سيدني وب " S.Webb و " بيتاس وب " P.Webb برناردشو . وخلال هذه الفترة كان المدخل الماركسي في فهم ومواجهة مشكلات المجتمع محصوراً داخل أسوار عالية في روسيا ، وكان ينظر إليه في العالم الغربي على أنه إمتداد للمداخل الطوبائية في فهم وإصلاح المجتمع والتي سادت القرون السابقة .

أما بعد الحرب العالمية الثانية وإعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين حدث عدة تغييرات عالمية أهمها خروج مجتمعات أوروبا مفككة تعاني آثار الدمار الشامل بسبب الحرب ، وتعاظم حركات التحرر الوطني بين المستعمرات وظهور الإتجاه الاشتراكي في المجال السياسي والإقتصادي والإجتماعي كاتجاه تبنته بعض الدول لعبور هوة التخلف والتمزق والتفكك التي خلفها الإستعمار . ولعل ماواجه مجتمعات الغرب المفككة ومجتمعات العالم الثالث المتخلفة من مشكلات إجتماعية ، هو الذي أثار عدة تساؤلات جوهرية بصدد علم الاجتماع . وفي مقدمة هذه التساؤلات مايلي: ماقيمة علم الاجتماع ؟ وهل يوجد علم إجتماعي تطبيقي يمكن أن يسهم في إعادة بناء المجتمعات المنهارت وإنتشالها من التفكك الذي ينذر بالقضاء على حضارة الغرب ؟ وهل يمكن لعلم الاجتماع أن يسهم إيجابياً في مساعدة المسؤولين عن تنمية المجتمعات النامية حديثة الإستقلال على مواجهة الطلقات الفجائية للتخلف وإطلاق حركة النمو الذاتي داخل هذه المجتمعات ؟

ولقد كان " كارل مانهايم " هو أول من أثار بعض هذه التساؤلات في العالم الغربي (٣) ، وكان بعض علماء إجتماع العالم الثالث مثل " رالفيري " R.Perie هم الذين

ولعل هذا هو ما أدى ببعض الدارسين لعلم الاجتماع سواء في العالم الغربي أو الشرقي أو النامي إلى التعبير عن الحاجة إلى علم اجتماع جديد يركز على مشكلات المجتمع الأساسية وفي مقدمتها مشكلات التخلف والتفكك والنمو وهم يصورون هذا العلم على أنه علم تطبيقي يسترشد ببناء نظرى واضح المعالم . ويمكن أن يقدم العون للمسؤولين عن تخطيط المجتمع وتنميته. ومن أهم هؤلاء الدارسين لعلم الاجتماع الذين طرحوا هذا الرأي "مانهايم" الذى إنتقد النظام الرأسمالى ، نتيجة لما أدى إليه تطبيق هذا النظام من تباين إقتصادى وتمزق إجتماعى وصراع طبقي وتفكك وإنحلال عام. فالنظام الرأسمالى بشكله الذى ساد العالم الغربى قبل الحرب العالمية الثانية ثبت فشلاً تاماً فى تحقيق الوحدة العضوية للمجتمع.

وقد أشار "مانهايم" إلى أن الحل الوحيد لتجاوز أزمات النظام الرأسمالى يتمثل فى الأخذ بمبدء التخطيط الشامل Over All Planning ويحقق هذا المبدأ فى نظره تكافؤ الفرص فى كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية ويحول دون المنافسة بين الأتزام والعمالة ويحد من التفاوت الكبير فى الدخل .

وقد كانت إشارة "كارل مانهايم" إلى التخطيط الشامل أول إنحراف جوهري عن المهام التقليدية لعلم الاجتماع الذى كان يسقط كل الأفكار المتعلقة بالتخطيط داخل المجتمع على أساس أنها ترتبط بالماركسية والفكر الإشتراكي . ولكن ما أن تزايدت الصيحات داخل المجتمعات الأوربية بشأن صعوبة مواجهة التفكك الإجتماعى الذى أحدثته الحرب ، وبعد أن تزايدت صيحات المسؤولين فى دول العالم النامى بشأن صعوبة مواجهة التخلف الإجتماعى الشامل الذى فرض على هذه الدول ، حتى إنكشف أمر علم الاجتماع وظهر كنسق من الأفكار الفلسفية والتعريفات والنظريات المجردة التى لا تسهم فى فهم الواقع أو تغييره أو تنميته . ويقول آخر فإن دعوة علماء الاجتماع للإسهام فى مواجهة مشكلات التفكك فى العالم الغربى ومشكلات التخلف فى العالم النامى كان هو المحك الحقيقى لقياس قيمة علم الاجتماع ، وهو ما جعل البعض يرى أن علم الاجتماع لم يكن فى جوهره سوى نظام معرفى همة الأول دعم النظام الرأسمالى .

ولكن يجب أن نشير إلى أن هناك نوعاً من الفكر الإجتماعى إهتم بقضية فهم الواقع الإجتماعى وتغييره . وكان ينطلق من النظرية المادية والتاريخية ولكنه كان يقع خارج نطاق علم الاجتماع الأكاديمى بالمفهوم الغربى ، ولكن هذا النوع من الفكر الإجتماعى أصبح أساس البناء المعرفى لعلم الاجتماع فى العديد من الدول وفى

مقدمتها الإتحاد السوفيتي وشرق أوروبا ويقوم الإتجاه الماركسي في علم الإجتماع على رفض مبادئ وأسس علم الإجتماع الغربي على أساس أنه علم إجتماع برجوازي ، كما يقوم على أساس فهم المجتمع وتفسيره إنطلاقاً من التصورات المادية والتاريخية والجدلية . وسوف أوضح في الفصل القادم أننا نرفض كلا من الإتجاه الغربي والإتجاه الماركسي في علم الإجتماع لأنهما ينطلقان من منطلقات أيديولوجيا معينة ، وأنه يجب أن ننطلق في التخطيط والتنمية من شريعتنا الإسلامية .

تاريخ الإهتمام بقضية التخطيط في الفكر الإقتصادي :

وإذا كان علم الإجتماع أهمل على مدى قرن من الزمان قضية التخطيط والتنمية إهمالاً كاملاً ، فإن علم الإقتصاد أهمل هو الآخر نفس القضية خلال نفس الفترة تقريباً . ولعل مايؤكد هذا القول أن الدراسات الموضوعية التي تعالج تاريخ الفكر الإقتصادي مثل دراسة " إريك رول " E.Roll بعنوان " تاريخ الفكر الإقتصادي " لاتتضمن ذكراً لمفهوم التخطيط أو التنمية (٥) .

ولكن على العكس من علم الإجتماع فقد ظهر علم الإقتصاد إلى الوجود كما يشير إلى ذلك " بول باران " P.Baran قبل قرنين من الزمان من خلال معالجة قضايا التنمية (٦) . فنولك الكتاب الذين أطلق عليهم فيما بعد إسم التجاريين كانوا بالدقة يبحثون عن وسائل لتنمية إقتصاديات الدول التي نشأت في غرب أوروبا والتي حققت الوحدة القومية تحت سلطة الملكيات المطلقة دون أن يتحقق بعد القضاء الكامل على النظام الإقطاعي . بل أن "مونكرتيان " الذي أبداع في مستهل القرن السابع عشر مصطلح الإقتصاد السياسي كان يعالج في المقام الأول مسألة تطور الإقتصاد القومي . وإن كان بعض هؤلاء الكتاب متأثرين بالراسمالية التجارية السائدة في ذلك الوقت ذهبوا إلى أن ثروة الأمم كثررة الأفراد تقدر بما تملك كل أمة من ذهب وفضة فإن من بينهم آخرين مثل " وليم بيتي " قد أدركوا الحقيقة عندما توصلوا إلى أن أهمية هذه المعادن لاتتمثل في ذاتها وإنما دلالتها بإعتبارها من قبل التراكم الضروري لتطور الإقتصاد . وكان هذا الرأي سبباً قوياً يضاف إلى أسباب أخرى لهدم النظام الإقطاعي الذي يقوم في أساسه على الإنفاق البزخي الذي يبني التراكم القومي (٧) .

ومما يدل على إهتمام علم الإقتصاد خلال فترة إنشائه بقضية التنمية . أن " آدم سميث " إستطاع في كتاب بعنوان " بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم " أن يضع عناصر

التنمية الأساسية والتي يمكن أن نوصفها في لغة العصر فيما يلي:

أولاً: إستحداث تغييرات أساسية في بناء المجتمع (القضاء على الإقطاع) .

ثانياً: إتباع سياسة إقتصادية للتراكم الرأسمالي تقوم على أساس الإندثار ومهاجمة الإسراف .

ثالثاً: تحقيق التقدم الفني والتكنيكي من خلال تقسيم العمل والتخلص ورفع الكفاءة الإنتاجية للأجهزة والعاملين .

رابعاً: الإلتزام بسياسة الحرية الإقتصادية بحيث يترك لرجال الأعمال سلطة العمل الإقتصادى دون أى قيود من قبل الدولة .

وخلال هذه الفترة إكتملت الثورة الصناعية في إنجلترا ، وقد تلا هذا قيام الثورة الفرنسية البرجوازية . وهكذا بدأ القرن التاسع عشر في ظل إنتشار الصناعة وإنتصار الطبقة الرأسمالية وتصفية النظام الإقطاعي . وبذلك إنتهت مشكلة التطوير والتنمية في الإقتصاد الغربي، فقد زالت العقبات التي تحول دون تطبيق النظام والقانون الطبيعي واستقر المجتمع والنظام الذي يسمح، في نظر المفكرين الإقتصاديين ، لعبقرية الإنسان أن تغزو أفاقاً من التقدم غير محدوده . وقامت الفلسفة الإقتصادية خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين على أساس التقديس الميتافيزيقي للفرد والنفعية ، فالفرد في النظام الرأسمالي هو أعرف الناس بمصلحته ، وعندما يسعى كل فرد إلى تحقيق مصلحة الخاصة تتحقق تلقائياً مصلحة المجموع . وبيان ذلك في لغة الإقتصاد أن كل رأسمالي يسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن ، فإذا نجح رأسمالي أو عدد من الرأسماليين في تحقيق أرباح ضخمة في أحد الأنشطة الإقتصادية ، فإن هذا يعد بمثابة دعوة لغيرهم لطرق هذا النشاط والعمل فيه ، فيتكاثر عددهم حتى تستنفذ مؤقتاً إمكانية تنمية هذا الفرع من فروع النشاط الإقتصادى ويكون التعبير الإقتصادى عن هذا الإستنفاد هو تلاشى ربح المنتجين الجدد أو آخر من يشتغل بالإنتاج في هذا النشاط المعين . وعندئذ يسعى الرأسماليون إلى طرق فرع جديد من فروع النشاط الإقتصادى . وهكذا حتى تتكرر نفس الظاهرة السابقة . وبهذا الشكل يتم تطوير كافة مجالات النشاط الإقتصادى . هذا إلى جانب أن المنافسة الكاملة تدفع المنتجين إلى تقليل الثمن وخفض تكاليف الإنتاج كوسيلة لتحقيق الربح وهو العنصر المحرك للتقدم الفني والنشاط الإقتصادى ككل. ونظراً لإفتراض عدم وجود أى شكل من أشكال

الإحتكار عند الإقتصاديين الرأسماليين إفتراضوا سيادة المستهلك وإستمرار المستوى المعيشى فى الإرتفاع يوما بعد يوم . وما يصدق على أى مجتمع يصدق على المجتمعات ككل ، حيث يجب أن تسود حرية التجارة والتنقل بين الدول . وأن تخصص كل أمة فى إنتاج بعض السلع التى تتوافر لها المزايا النسبية فى إنتاجها .

وبإختفاء مشكلة التنمية من بين إهتمامات الإقتصاديين ، إنبست عناية الباحثين على صياغة ظروف التوازن الإقتصادى فى أدق صوره وهو التعبير الرياضى فقد هجر رجال الإقتصاد النموذج البيولوجى الذى كان الفزيويقراط أول من إبتدعه ، وهو النموذج الذى ينظر إلى الظواهر الإقتصادية ككيارات أو تدفقات تشبه حركة الدم فى الجسم الإنسانى . وإستعاروا من الميكانيكا نموذج التوازن الإستاتيكي . وليس أدل على إسقاط فكرة التنمية والتطوير من هذا الإختيار . فالتوازن نفى للحركة التى هى جوهرية التطور والتنمية (٨) .

ولم يقاوم هذا التيار الجارف فى الفكر الإقتصادى أول الأمر سوى أنصار المدرسة التاريخية الألمانية . ولكن مقاومتها كانت محدودة ومؤقتة حيث كانت تستهدف كسب الوقت حتى تتمكن الرأسمالية الألمانية من اللحوق بمثيلاتها فى فرنسا وإنجلترا . فقد تخلفت الرأسمالية الألمانية فى الظهور والتطور عن الرأسمالية الفرنسية والبريطانية نتيجة لبعض المشكلات المحلية التى تتصل بالوحدة القومية إلى جانب عدة عوامل أخرى .

كذلك فقد ظهرت مقاومة عنيفة لهذا التيار من جانب بعض أنصار الإتجاه الإشتراكى فى الإقتصاد ، ذلك الإتجاه الذى إزدهر فى منتصف القرن التاسع عشر ، إلا أن أنصار هذا الإتجاه لم يتح لهم النفاذ إلى المجال الأكاديمى الجامع . وظلت أراؤهم ينظر إليها على أنها نوع من الطوباوية أو الخيالية .

وحين قام إقتصاد إشتراكى لأول مره فى الإتحاد السوفيتى ، ذهب علماء الإقتصاد الغربى على الفور إلى أن هذه التجربة مآلها الفشل الضمى ، لأنه من المستحيل لإقتصاد مجتمع أن يسير ويتقدم - فى نظريهم - دون توافر رجال أعمال وملكية فردية وحرية إقتصادية . ولعل هذا هو ما جعلهم يحجمون حتى عن متابعة التجربة ولكن مآدى إليه الإقتصاد الأكاديمى من أزمات إقتصادية كبيرة ونكسات إجتماعية وصراع كبير داخل المجتمعات وبين بعضها البعض ، حتم على علماء الإقتصاد فى الغرب مراجعة بعض المسلمات الأساسية للنظام الرأسمالى مثل فرض المنافسة الكاملة

وعدم تدخل الدولة . فقد كشفت العديد من الدراسات الإقتصادية مثل دراسات 'سيرنانو' و'روبنسون' وغيرهما عن سيادة الأوضاع الاحتكارية داخل النشاط الإقتصادى فى الغرب ، وعن أن فرض المنافسة فرض خيالى نظرى لا يتفق مع ما هو واقع أو ممارس بالفعل .

كذلك فقد قام لورد كينز J.M.Keyns بدراسة أوضح من خلالها فساد المسلمات الرأسمالية . فالعمالة الكاملة لا يمكن أن تتحقق من خلال مبدأ الحرية الإقتصادية . كذلك فإن هذا المبدأ الأخير لا يحقق تلقائياً الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية . وقدم هذا المفكر مجموعة من الإقتراضات لمواجهة الكساد الأعظم الذى ساد العالم بين ١٩٢٩ و ١٩٣٤ . ويقوم على ضرورة تدخل الدولة على عكس ماورد فى المبادئ الأساسية للنظام . وأياً كان تقدير الثورة الكينزية فى نطاق المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، فإنها لاتقدم حلاً لمشكلة التخلف فى الدول النامية ، ذلك لأن العلاج الذى يقترحه هذا المفكر يفترض درجة عالية من النمو الإقتصادى لاتتوافر فى الدول النامية . ويقول آخر فإن النظرية الكينزية تقدم حلاً لمشكلة التقدم الإقتصادى ولكنها عاجزة عن حل مشكلة التخلف الإقتصادى والإجتماعى .

وفد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عدة متغيرات أساسية إستوجبت ظهور فكرة التخطيط والتنمية على سطح الفكر الإقتصادى والإجتماعى فى مقدمتها خروج عدد كبير من الدول الأوربية من الحرب فى حالة تفكك كامل . وتبنى بعض الدول الأوربية للتجربة الاشتراكية فى التنمية وظهور نجاح التخطيط السوفيتية فى بعض المجالات وأخذ العديد من الدول النامية بالإتجاه المسمى بالإشتراكية بما يتفق مع بناء كل دولة التاريخى والثقافى والإجتماعى .

وتزايد إهتمام الدول الأوربية بقضية التخطيط لعلاج المشكلات المزمنة التى تردت فيها هذه المجتمعات بسبب مذهب الحرية الإقتصادية وبفعل الحرب فقامت هولندا سنة ١٩٤٥ بإنشاء مكتب مركزى للتخطيط يقوم بالإشراف على تمويل المشروعات ومراقبة الدخل القومى . وقامت فرنسا بتنفيذ خطة خمسية أول يونيو سنة ١٩٤٧ - ١٩٥٢ لإعادة بناء فرنسا ثم تلا ذلك عدة خطط خمسية متوالية كان آخرها خطة عشرية من ١٩٦٥ - ١٩٧٥ تبعتها خطط أخرى . وفى بلجيكا بدأ الأخذ بمبدأ التخطيط منذ سنة ١٩٥٩ على أثر تزايد نسبة البطالة بها مما عرض إقتصادها للخطر وفى إنجلترا تم تشكيل المجلس القومى للتنمية الإقتصادية سنة ١٩٦٢ لدعم الإقتصاد القومى .

وهكذا نرى أن العديد من الدول الرأسمالية اضطرت إلى الأخذ بمبدأ التخطيط الذى إتخذ طابعاً علاجياً فى البداية ، ثم اتخذ الطابع الشمولى مع الأخذ بفكرة الإقتصاد المواجهة

• Controled Economy

التخطيط والحرية :

لقد أثير جدل حول علاقة التخطيط بالحرية الإنسانية ، بمعنى هل يمثل التخطيط قيداً على الحرية أم أنه يسهم فى تحقيقها بطريقة أحسن ، ولكن هذه المناقشة حسمت لصالح التخطيط فلم تعد القضية الآن كما يقول : مانهايم ؛ هل هي تخطيط أم لاتخطيط ؟ وإنما صارت القضية هي كيف تخطط ؟ . بمعنى أن المشكلة الأساسية الآن هي كيف يمكن ضبط حركة التغير الإجتماعي والثقافي داخل المجتمع بما يضمن تحقيق أحسن إستثمار ممكن لموارد المجتمع وإمكانياته المادية والبشرية وتوجيهها بما يحقق الأهداف العليا للمجتمع والإنسان .

ويربط " مانهايم " بين فكرة التخطيط والتكنيك الإجتماعي فإذا كان مصطلح التكنيك أو الأساليب الفنية يستعمل فى الأصل للدلالة على الآلات المادية كالراديو أو التليفزيون أو آلات المصانع ... الخ . فإن هناك مستوى آخر من التقدم الفني يمكن أن يتحقق على المستوى التنظيمي أو الإجتماعي ، ويتم فى ميدان العلاقات الإجتماعية والسلوك البشرى . فكما أن هناك تقدماً يحدث فى الجانب المادى من الثقافة فإن هناك تقدماً مماثلاً يمكن أن يحدث فى الجانب اللامادى أو ذلك الجانب الذى يدور حول أساليب التنظيم الإجتماعي وأشكال الخدمة العامة .

ويؤكد " مانهايم " فى مناقشة لمسألة التكنيك الإجتماعي أن هذا المصطلح لا يقتصر معناه على التنظيم الإجتماعي بمعنى الضيق أو المحدد ، وإنما يشمل فى نفس الوقت مسألة إعادة بناء أو تنظيم المجتمعات البشرية بطريقة مقصودة . وقد عرض لنا " مانهايم " فى هذا الصدد إلى العديد من المشكلات التى تعاني منها المجتمعات الأوربية وفى مقدمتها التفكك والانهيار والصراع ويرى إمكانية مواجهتها من خلال التقدم التنظيمي وتحقيق التعاون والتكامل بين كافة الأجهزة الإجتماعية كالتنظيم السياسى والتنظيم الإقتصادي الأسرى وأجهزة الخدمة الإجتماعية ومختلف الفنون والآداب .

ويقسم " مانهايم " تاريخ الإنسانية من منظور التخطيط والحرية الى المراحل التالية (٩) :

أولاً: مرحلة الإكتشاف عن طريق الصدفة:

وتقوم هذه المراحل على أساس المحاول والخطأ ، ويكون مستوى الحرية خلالها هو مستوى حرية إستخدام الجسد أو المستوى الحيواني فسمه الحرية في ذلك العهد هي الذاتية والإعتماد الكلى على الطبيعة .

ثانياً : مرحلة الإختراع :

وتظهر هذه المرحلة نتيجة لتوصل الإنسان إلى مجموعة من الإختراعات ، التي يتزايد إعتماده عليها . ويتوصل الإنسان خلال هذه المرحلة إلى ان يقرر لنفسه مجموعة من الأهداف والوسائل الكفيلة بتحقيقها ويتعلم الإنسان اثناء هذه المرحلة كيفية التحرر من الإعتماد الكلى على الطبيعة . وتتوقف الحرية في هذه المرحلة على تحديد الأهداف البسيطة للعمل الجمعى . وهنا يتم تحرر الإنسان من خلال التكنيكات أو الأساليب الفنية الآلية والاجتماعية ويقول آخر أن الإختراعات التي يتوصل إليها الإنسان في المجال المادى أو المجال التنظيمى الإجتماعى هي التي تنتج للإنسان فرصة التحرر من الإعتماد الكلى على الطبيعة .

ثالثاً : مرحلة التخطيط أو مرحلة الفكر المخطط :

وينجم عن المرحلة السابقة أو عن الإختراعات مجموعة من القوى المتعارضة التي تخلق نوعاً من التوتر أو الصراع داخل المجتمع وتقتضى إزالة هذا التوتر وذلك الصراع تجاوز مرحلة الإختراع للدخول في مرحلة جديدة هي مرحلة التخطيط ، حيث يتخلى المجتمع عن التنظيمات العشوائية ويتحول من بناء إستراتيجى ثابت إلى بناء دينامى متعدد الأبعاد . فالتخطيط يمثل في نظر " مانهايم " ضرورة حتمية إقتضتها طبيعة التغيرات الإجتماعية والثقافة داخل المجتمع الحديث.

وهكذا نرى أن نظرية " مانهايم " تدعو إلى قيام النسق الإجتماعى على أساس التخطيط . وهو يرى أن التخطيط هو السبيل الوحيد لتحقيق الحرية خاصة في ظروف المجتمعات الحديثة فالتخطيط عند هذا المفكر يحمل محل القيود التي يفرضها أصحاب الأعمال أو النقابات أو الإتحادات المالية . والهدف الأسمى للتخطيط هو تحقيق العمالة الكاملة والإستغلال الأمثل لموارد المجتمع ورفاهية الجماهير ، يضاف إلى هذا أن التخطيط في نظر هذا المفكر يستهدف تحقيق العدالة الإجتماعية ، تلك العدالة التي

يميزها عن المساواة المطلقة . ففي ظل التخطيط لابد أن يكون هناك تمايز في الأدوار والمراكز والمكانات الاجتماعية ، وبالتالي تفاوت في الأجور والجزاءات الاجتماعية . ولكن هذا التمايز يقوم على أساس الجهد والعمل الفكري والمادى أو على أساس الإنجاز تحقيقاً للفرص المتكافئة أمام الجميع .

ولا يستهدف " مانهايم " من إعلاء قدر التخطيط للوصول بالمجتمع إلى مرحلة المجتمع اللاتبقى كما هو الحال في - اليتوبيا الماركسية - ، ولكنه يرى أن الهدف الأسمى . للمجتمع هو تقريب المسافة الاجتماعية والإقتصادية بين الطبقات بحيث يختفى الفنى المفرط والفقر المدقع ، إلى جانب تحقيق التوازن بين مركزية السلطة وانتشار الحقوق السياسية داخل المجتمع . وأخيراً فإن التخطيط يسهم عند " مانهايم " في تنمية الشخصية الإنسانية .

ويذهب " مانهايم " إلى أنه إذا كان المجتمع الغربى يرفض هذا الشكل من أشكال المجتمعات ، فذلك لأنه آلف نموذج المجتمع العشوائى غير المخطط الذى يقوم على فلسفة الحرية الإقتصادية المطلقة وأشار إلى أن رفض المجتمعات الغربية لفكرة التخطيط قام على أساس من الفهم الخاطئ فقد ربط العديد من مفكرى الغرب بين التخطيط وبين إنعدام الحرية ، نظراً لإرتباط التخطيط فى نظريهم بالنظم الدكتاتورية سواء الفاشية أو النازية أو الماركسية . ويؤكد " مانهايم " خطأ ذلك الزعم ، فالتخطيط أسلوب فى تنظيم المجتمعات وفى مواجهة المشكلات ، وليس من الضرورى أن يكون المجتمع ماركسياً حتى يتبنى منهج التخطيط . بل إنه يرفض ذلك القول الذى يذهب إلى أن العلاج الأوحده لما يعانىة المجتمع الغربى من مشكلات ، هو الأخذ بنظم الحكم الجماعية Totalitarianism .

ويمكن القول بأن " مانهايم " يدافع عن الأخذ بمبدأ التخطيط من منطلق ليبرالى لإشتراكى كما يبدو من آرائه التى طرحها فى دراساته العديدة (١٠) . فالتخطيط عنده هو عملية ضرورية لتنظيم التغير الاجتماعى ، كما أن عمليات التغير الاجتماعى والثقافى والإقتصادى ، تجعل من التخطيط أمراً حيوياً وضرورياً للمجتمع ويطالب هذا المفكر رجال التخطيط بالكشف عن الوسائل الكفيلة بتنظيم حركة المجتمع والتغير ، والتى تسهم فى نمو معرفتنا بهذا العالم المتغير وبالتالي التحكم فيه من خلال التنبؤ والضبط .

المبادئ الأساسية للتخطيط :

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي يجب الإسترشاد بها عند وضع الخطط سواء في مجال الإقتصاد أو المجال الإجتماعي بالمفهوم الشامل . وأهم هذه المبادئ مايلي:

أولاً: الواقعية :

إذا كان التخطيط هو في جوهره تصور معين لغايات إجتماعية معينة ولأساليب تحقيقها من خلال الإمكانيات المادية والمالية والبشرية المتاحة ، فإنه يجب أن يقوم على اساس تقدير موضوعي لهذه الإمكانيات . أي أن الخطة يجب أن تبنى على اساس تقدير دقيق للواقع ولما هو ممكن ، وليس على الآمال الخيالية ويبرز أهمية هذا المبدأ عندما نتصور أن خطة ما - إقتصادية أو صحية أو تربوية - قد بنيت على اساس تقديرات غير حقيقية .

ثانياً: الشمول :

ويقصد بالشمول أن تتضمن الخطة - خاصة خطط التنمية على كافة القطاعات الأساسية داخل المجتمع كالزراعة والصناعة والتعليم والصحة ..الخ. وذلك لأن التخطيط السليم يقوم في جوهره على اساس التصور الشمولي للعناصر المترابطة للحياة الإجتماعية . ويقول آخر يجب ألا تقتصر الخطة على تناول أحد جوانب الحياة المجتمعية بالتنمية في الوقت الذي تهمل فيه بقية الجوانب ، لأننا في هذه الحالة نكون بصدد مشروعات إقتصادية أو تربوية أو إدارية ..الخ. ولسنا بصدد خطة بالمعنى الشمولي لها ويقصد بالشمول أخذ جميع جوانب المشكلة التي نخطط لعلاجها في الاعتبار ، كما يقصد به الشمول القطاعي والجغرافي ومعنى الشمول الجغرافي أن تتضمن خطة التنمية الوطنية تنمية جميع المناطق الجغرافية داخل المجتمع العام ، بحيث لا يجب أن يكون هناك تركيز على المجتمعات الحضرية فقط دون المجتمعات الريفية ، أو على مناطق يعينها دون أخرى .

ثالثاً: التكامل :

وترتبط قاعدة التكامل بالقاعدة السابقة وهي قاعدة الشمول . فالتخطيط لايقوم

على أساس التصور الإنفصالي أو الإستقلالي لكل مشروع على حدة فالخطة السليمة لا تتألف من مجموعة من المشروعات التي يوضح بعضها جنب بعض بطريقة ميكانيكية آلية ، وإنما تتألف من مجموعة متكاملة متفاعلة وتطابقاً من المشروعات التي تسهم كل منها في إنجاح المشروعات الأخرى ، بحيث يتحقق بينهما مزيج كيميائي فعال . فالخطة التربوية يجب أن تخدم الخطة الصناعية والصحية والزراعية ... الخ، كذلك فإن الخطة الصناعية يجب أن تخدم الخطة التربوية والصحية ... الخ وهكذا .

رابعاً: الصّاحب أو واضع الخطة : التنمية :

يعتمد التخطيط السليم على ضرورة تتابع وتلاحق خطط التنمية ، بحيث تبدأ خطة جديدة عند إنتهاء الخطة السابقة ، بهدف تحقيق الإرتفاع المستمر في مستوى معيشة أبناء المجتمع . وتبرز أهمية هذا المبدأ بصفة خاصة في الدول النامية حيث تتطلب عملية التكوين الرأسمالي وقتاً طويلاً من العمل الإنمائي حتى يمكن أن تظهر آثار الخطط بطريقة واضحة في حياة الأفراد ، فهذه الدول تعاني من مشكلات حلقات التخلف المفرغة نتيجة لعدم توافر عنصر رأس المال والخبرة وهما أساس إنطلاق حرية النمو الذاتي .

وتتطلب مواجهة مشكلات التخلف وتحقيق الأهداف الكبرى داخل المجتمع مجموعة متتابعة من الخطط ، بحيث يحقق كل منها هدفاً بسيطاً معيناً .

خامساً: تحقيق الموازنة بين قطاع الإنتاج وقطاع الخدمات أو الإستهلاك :

تقوم عملية التخطيط على أساس تحقيق شكل الموازنة بين الإنتاج والإستهلاك ، فالخطة السليمة يجب أن تتضمن مشروعات إقتصادية إنتاجية إلى جانب مشروعات في مجالات الصحة والتعليم والمرافق العامة والواقع أن هناك علاقة جدلية تفاعلية بين قطاع الإنتاج المادي أو الإقتصاد وبين قطاع الخدمات بحيث يصعب في الواقع الفصل النهائي بينهما . فالتنمية الإقتصادية تعتمد في أهم أركانها على العامل البشري أو على الإنسان المنتج المجرب القادر على تحقيق الإنتاجية المرتفعة بالكفاءة الواجبة . وهذه الخصائص البشرية اللازمة للإنتاج تتحقق من خلال مجموعة من البرامج التربوية والتدريبية والصحية والترفيهية المخططة . وهكذا تصبح قطاعات التعليم والتدريب والصحة قطاعات إنتاجية مقاسة بالعائد المادي لما يستثمر فيها من رأس المال ، ويجمع أغلب الإقتصاديين على أن عائد الإستثمار التربوي يفوق عائد أي إستثمار آخر . كذلك فإن

الهدف النهائي من أية خطة إنتاجية أو إقتصادية يتمثل في إشباع الحاجات الإجتماعية للجماعير ، وهكذا يجب توزيع عائد الإستثمارات الإنتاجية بين إعادة الإستثمار الإنتاجى من ناحية الإستهلاك من ناحية أخرى ولا بد من تحقيق نوع من التوازن بين الإنتاج والإستهلاك على حسب ظروف كل دولة على حدة .

سادساً: تقدير الظروف الخارجية :

يحاول كل مجتمع ما أمكنة الإعتماد على التمويل الذاتى لخطط التنمية داخلها . ولكن المشكلة الأساسية فى الدول النامية أنها تعاني إقتصاداً مشوهاً بفعل الإستنزاف الإستعمارى . مما يضطرها إلى الإستعانة بالقروض المالية الأجنبية وإستيراد عنصرى الخبرة من الخارج فى بعض المجالات الفنية والإدارية . ولا شك أن هذه القروض المالية والبشرية تتوقف على طبيعة العلاقات السياسية بين الدول وعلى ظروف المناخ الدولى والعلاقات الدولية ولهذا فإنه يجب عند إعداد الخطة الإنمائية داخل المجتمع مراعاة هذه العلاقات وتلك الظروف ضماناً لوصل القروض والخبرات فى المواعيد المقررة بالشروط المقبولة من الدولة المستوردة .

مراحل التخطيط

يقوم التخطيط فى جوهره على أساس مجموعة متنوعة من العمليات والدراسات التقديرات والإجراءات والأولويات والقرارات والتنفيذ والتوقيت والتقييم . الخ. فهو فى جوهره نشاط إقتصادى وإجتماعى يستهدف تحقيق أهداف متسقة وأولويات معينة للتنمية سواء فى المجال المادى أو البشرى ، وتحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف ، وأخيراً أعمال تلك الوسائل بهدف تحقيق تلك الأهداف ، ويمكن أن نميز بين ثلاث مراحل أساسية فى كل عملية تخطيطية هى :

أولاً : مرحلة إعداد إطرارات الخطة .

ثانياً : وضع خطط تنفيذية .

ثالثاً : القيام بمتابعة التنفيذ وتقييمه .

وتتمثل المرحلة الأولى فى تحديد الأهداف أو الإتجاهات العامة طويلة المدى للعملية التخطيطية ، والتي يود المجتمع الوصول إليها فى صور كمية وفى شكل معدلات

ومعاملات فنية . ولا تعد هذه الإتجاهات إمتداداً بنائياً للإتجاهات المعبرة عن نموذج المجتمع القائم ، بل إنها تعبر - خاصة في الدول النامية - عن نموذج المجتمع المنشود في ضوء ما هو ممكن وقائم داخل المجتمع بالفعل .

وقد إستطاعت الوثائق القومية المصرية أن تحدد أهم أهداف وإتجاهات التخطيط في المجتمع ، وأهمها مضاعفة الدخل القومي مرة كل عشر سنوات وتذويب الفوارق الطبقية ، وخلق قطاع عام قوى قادر على قيادة التنمية وتحقيق العالة الكاملة .

أما المرحلة الثانية فإنها تتمثل في رسم خطط تنفيذية قادرة على ترجمة هذه الإتجاهات والأهداف إلى واقع متحقق خلال فترة زمنية محددة . ويجب أن تشترك كافة الأجهزة الفنية المركزية في وضع هذه الخطط .

أما المرحلة الأخيرة وهي مرحلة متابعة التنفيذ فهي عملية مستمرة طوال فترة التنفيذ وبعد ان ينتهي التنفيذ ايضاً ، وتستهدف الوقوف على الإيجابيات والسلبيات وأسباب الزيادة أو القصور في التنفيذ ، وما إذا كان التنفيذ قد حقق المستهدف في الخطة أم لا ؟ ولماذا ؟

وبوجه عام نستطيع القول أن التخطيط كنشاط إجتماعي يتضمن مجموعة من العمليات الإجتماعية والفنية يمكن تحديدها فيما يلي:

أولاً: تحديد الأهداف والأولويات والتنسيق بينهما :

تحدد كل خطة إقتصادية أو إجتماعية أهدافاً معينة للنشاط التخطيطي . وتتفاوت هذه الأهداف في أهميتها ، بحيث يكون لبعضها أولوية معينة خلال مرحلة معينة من مراحل نمو المجتمع ويختلف نسق الأولويات تبعاً لإختلاف الظروف الإقتصادية والسياسية للمجتمع ، وبإختلاف البناء التاريخي لذلك المجتمع . وهناك أهداف نهائية وأخرى وسيطة في كل تخطيط . ومثال ذلك أن الهدف الأسمى للتخطيط في بعض المجتمعات هو الإرتفاع المستمرة في مستوى معيشة الجماهير والإشباع المتزايد للحاجات الإجتماعية ، ولكن هذا الهدف لا يمكن بلوغه بطريقة مستقرة إلا من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الوسيطة .

ويمكن أن يكون لبعض هذه الأهداف الوسيطة أولوية معينة على غيرها من

الأهداف الوسيطة الأخرى المادية إلى الهدف النهائي ، فدعم الإقتصاد الوطنى يمكن أن يكون - لفترة زمنية معينة - هدفا ذا أولوية على لخيرة من الأهداف ، خاصة فى المراحل الأولى من الإستقلال الوطنى أو السياسى .

ومثل هذه الأهداف الوسيطة مثل دعم الإقتصاد الوطنى ، يمكن أن تلعب الدور الأساسى خلال مرحلة تاريخية يسرها . وهنا تتحدد مجموعة أخرى من الأهداف الوسيطة أو الأكثر تفصيلاً والتي تزدى فى النهاية إلى تحقيق هذا الدعم للإستقلال الوطنى ، مثل التصنيع وتوزيع الإنتاج الزراعى وإعادة تكوين التجارة الخارجية وتبنى مجموعة موجهة من البرامج التدريبية والتطمية .. الخ.

وهكذا يمكن أن يتحدد نسق الأولويات على أساس الظروف الموضوعية والتاريخية لكل مجتمع على حدة . ويجب تحقيق التنسيق بين مجموعة الأهداف الجزئية لكل خطة ، لأنه بدون تحقيق ذلك التنسيق لا يمكن أن تكون هناك خطة متكاملة ، وإنما يكون هناك مجرد تجميع لبرامج جزئية قد تتعارض مع بعضها .

وإذا كان هذا القول يصدق على المستوى القومى أو المجتمع العام ، فإنه يصدق على المستوى المحلى أيضا . فعندما تحاول هيئة أو مؤسسة ما تنمية مجتمع محلى كالمجتمع القروى مثلا . فإننا نجد أن الهدف الكلى هو النهوض بهذا المجتمع المحلى . ولكن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة ، وإنما يتحقق من خلال مجموعة من الأهداف الوسيطة مثل مقاومة الآفات الزراعية ، وتحسين وسائل الرى ، وتحسين الإنتاج الحيوانى ، ومحو الأمية ، والتصنيع الريفى ، ورفع مستوى الخدمة ... الخ. كذلك فإن كل من هذه الأهداف الوسيطة يتحقق من خلال تحقيق مجموعة أخرى من الأهداف أكثر تفصيلاً . ومثال ذلك أن تحسين الإنتاج الميرائى يتطلب تحسين السلالات وإستحداث سلالات جديدة وتحسين العليقة والملف والتلقيح الصناعى ... الخ. وهنا أيضا يجب ترتيب الأولويات على حسب الإمكانيات المتاحة ودرجة إحساس الناس بالمشكلة والمدى الزمنى للمشروع . ففى المجتمعات المحلية يحسن أن تحدد الأولويات فى ضوء بعض المعايير المعينة بحيث يجب أن تكون الأولوية للأهداف التى تمثل إشباعا لحاجات أساسية يشعر بها أعضاء المجتمع ، حتى يقبلوا على المشاركة فى المشروع ، كذلك يحسن أن تختار تلك الأهداف التى يمكن تحقيقها فى مدى زمنى قصير .

ثانياً: جمع الحقائق والمعلومات

تتمثل هذه المرحلة في تجميع الحقائق التي تتطلبها الخطة ، حتى تصدر عن أساس واقعي . تحتاج الدول - خاصة النامية إلى مجموعه من المعلومات والبيانات الأساسية عند إعداد الخطة القومية للتنمية الشاملة . وأهم هذه البيانات ما يلي :

١- في المجال الديموجرافي : يجب الوقوف على عدد سكان الدولة طبقاً لآخر تعداد ، أو حساب التعداد الحالي - وقت إعداد الخطة - بالإستعانة ببعض الأساليب الرياضية أو الإحصائية . كذلك يجب معرفة التوزيع الجغرافي للسكان وعلاقة هذا التوزيع بتوزيع الثروة . يضاف إلى هذا ضرورة التعرف على التركيب العرقي والمهني والجنسي للسكان ومعدلات المواليد والوفيات والخصوبة والزيادة الطبيعية . وحجم العمالة وحجم الإعالة إلخ .

٢- في المجال الإنتاجي : ويتعلق هذا المجال بتقدير المنتجات الأساسية داخل الدولة من حيث الحجم والقيمة . كذلك يختص هذا المجال بمعرفة تلك القدرات الإنتاجية الكامنة التي يمكن إستخدامها فوراً .

٣- في مجال التجاره الخارجيه : يجب معرفة الواردات من حيث الكمية والقيمة والمصدر . ونفس الأمر ينطبق على الصادرات . كذلك يجب دراسة الإتجاهات الماضية وتقدير الإتجاهات المحتملة مستقبلاً .

٤- في مجال الموارد والإستخدامات : يطلق على مجموع الإنتاج المحلي والواردات خلال فتره معينه (سنه مثلاً) ما يسمى بالموارد المتاحة الحاريه لهذه الفتره . أما الإستخدامات فإنها تتخذ عدة صور ، فقد يكون في صورة إستهلاك نهائي جاري ، أو في صورة إستثمارات سواء في رأس المال الثابت كالمباني والمعدات أو في المخزون أي زيادة كمية المخزون من المواد التي يمكن إستخدامها في أي لحظه . كذلك قد يكون الإستخدام في صورة إستهلاك بسيط أي إنتاج سلعه بسيطه مثل إنتاج الصلب الذي يستخدم في صناعات تاليه أو تصنيع الحبوب في صورة تقاوى تستخدم في الصنائه وأخيراً قد يكون الإستخدام في صورة تصدير .

٥- في مجال تداول المنتجات وتوزيع الدخل : يجب في هذا الصدد الوقوف على دورة مختلف المنتجات وأثمانها وتوزيع الدخل وإستخداماتها .

٦- في مجال الإمكانيات العامة : ويتمثل هذا المجال في الوقوف على كافة المعلومات حول الإمكانيات العامة للدولة كالأراضي الزراعية والقابلة للإستزراع وكمية الأمطار ومواقع المياه والمناجم ... إلخ . ويمكن جمع البيانات عن طريق الحصر والتعداد كما هو الحال عند حصر السكان . أو عن طريق العينه كما هو الحال عند معرفة متوسطات إنتاج القدان من غلة معينه . ثم حساب قيمة ناتج المساحة الكلية . وهناك طريقه ثالثه لجمع المعلومات تتمثل في البحث التكتيكي كما هو الحال عند تحديد نوع التربه والمواقع المائيه من خلال التحليلات الطليه .

وتختلف طبيعة الماده التي يجب جمعها من الواقع على حسب نوع الخطه أوالمشروع . فعندما نعد خطه تربويه يجب أن تجمع المعلومات التي تتعلق بالجوانب التربويه في المجتمع كالأدارسين والمدرسين ومكان الدراسه والمنهج والأدوات الدراسيه وتوقيت الدراسه ... إلخ .

ثانياً: مرحلة إعداد الخطه :

وعندما يتم الإنتهاء من تجميع البيانات والمعلومات وتحديد الأهداف النهائيه والوسيطه ونظام الأروايه ، يعد المشروع الأول للخطه أي وضع الإطار العام لها . ويبدأ جهاز التخطيط غالباً بالكميات الإجماليه على أساس التوجيهات السياسيه للدولة مثل الدخل القومي ومعدل الإستثمار والإستهلاك . وتقسيما بين الفروع الرئيسيه للإنتاج وتحديد أهداف أوليه لكل فرع . وهنا يجب أن تكون أهداف الإنتاج العامه لكل فرع ممكنة التحقيق وأن تكون متسقه وغير متعارضه . ويقوم جهاز التخطيط بإجراء ما يطلق عليه إختبارات الإتساق . ومن بين هذه الإختبارات ، إختبار الإتساق الداخلي والإتساق الوسيط والإتساق اللاحق وتجري إختبارات الإتساق الداخلي بين الموارد والإستخدامات الجاريه للتأكد من أن الكميات المخطط لإستهلاكها ستكون متوفره بالفعل وأن الكميات المطلوبه من اليد العامله من مختلف المستويات المهاريه ستكون متعلقه .

ونفس الشيء ينطبق على التدفقات التقليه وعلى المددات اللازمه لعملية التنميه وإذا ما كشفت الدراسات أن الأهداف الأوليه ليست متسقه ولا يمكن تحقيقها كلها في نفس الوقت ، فإنه يكون من الضروري تعديل بعض الأهداف وصولاً إلى مجموعه متسقه من الأهداف .

ويقصد بالإتساق الوسيط توافر التوافق بين الأهداف المطلوب تحقيقها في نهاية

الخطه المتوسطه (السنويه مثلاً) وبين ما يحدث داخلها بفعل البرامج المعده . أى أن هذا الإتساق يعنى التوافق بين أنشطة الخطه المتوسطه وأهدافها . أما الإتساق اللاحق فإنه يعنى التنسيق بين أهداف جميع الخطط المتوسطه مع أهداف الخطه طويلة المدى . كالخطه الخمسيه أو العشريه مثلاً . فالمفروض أن هذه الخطه الوسيطة أو المتوسطه هي خطوات نحو تحقيق الهدف الكلى بعيد المدى للخطه الطويله الأمد . فالهدف الكلى للخطه العامه يقسم إلى أهداف فرعيه . وهذه الأخيره تقسم بدورها إلى أهداف أكثر تفصيلاً . ويتم إعداد البرامج الملائمه لتحقيق هذه الأهداف التفصيليه المؤديه إلى تحقيق الأهداف الفرعيه أو الوسيطة . وهذه الأهداف الأخيره تسهم بدورها في تحقيق الهدف الكلى للخطه العامه .

رابعاً : مرحله تنفيذ الخطه :

وتتمثل هذه المرحله في ترجمة الخطه والبرامج المتضمنه فيها إلى سلوك تطبيقي ومن الضروري هنا التاكيد من مستوى الكفايه الإداريه والفنيه لإجهزة التنفيذ ضماناً لحسن تنفيذ البرامج المخططه . كذلك فإنه من المهم أن يمنح العاملون في تلك الأجهزة قدرأ من الإستقلال فيما يتعلق بسلطة إتخاذ القرارات التي يتطلبها حسن أداء المهام التنفيذيه . وذلك في نطاق الخطه العامه وفي إطار من الضبط التنظيمي . وذلك تجنباً لمشاكل المركزيه الشديده التي تعوق العمل وتقلل من كفاءة العمليه التخطيطيه ذاتها . وتشير تجارب دول شرق أوروبا إلى إنهاء قوى نحو منح الوحدات التنفيذيه قدرأ كبيراً من الإستقلال . ويظهر هذا بجله في تجربه التسيير الذاتي في يوغوسلافيا . وفي تجارب التخطيط والتنميه في بولندا وتشيكوسلوفاكيا . ولاشك أن تحديد قواعد واضحه وسليمه لتقسيم العمل وتوزيع المسئوليات على مستوى المؤسسات وأجهزة التنفيذ . مساله جوهرية لسلامة تنفيذ البرامج المتضمنه في الخطه . ويجب الإسترشاد في تخطيط البناء التنظيمي للمؤسسات التنفيذيه بخبراء الإداره وعلم الإجتماع التنظيمي وعلم نفس التنظيمات . وذلك ضماناً لتخطيط العلاقات بين الأقسام والإدارات والإدار والمراكز الإداريه والفنيه . ورسم خطوط الإتصال وتدرج السلطات ... إلخ . وطريقه تحقق الفعاليه التنظيميه والإداريه والفنيه بالمستوى المطلوب . ويجدر في هذا الصدد أن نشير إلى أهميه إستخدام نظام فعال للحوافز الإيجابيه والسلبيه أو للثواب والعقاب مع تحديد معايير دقيقه لقياس معدلات الأداء على مستوى الوحدات الإنتاجيه أو مستوى وحدات الخدمات .

تستهدف عملية المتابعة والتقييم التعرف على مدى النجاح الذي تلاقىه الخطة أثناء وبعد التنفيذ ، والوقوف على المشكلات التي تظهر أثناء التنفيذ بهدف مواجهتها . وقد تكشف المتابعة عن ضرورة إجراء بعض التعديلات غير الجوهرية في الخطة في ضوء ماتم تنفيذه فعلاً . ولهذا فإنه لا يمكن فصل هذه المرحلة عن مرحلة التنفيذ ، ومن المهم في هذا الصدد توافر نظام دقيق للمتابعة والتقييم والتحقيق الموضوعي الكامل . وتشكل بعض الدول أجهزة مستقلة للتقييم والمتابعة . ومثال ذلك أنه شكلت منظمة للتقييم باسم منظمة تقييم البرامج P. E. O. للمتابعة وتقييم برامج تنمية المجتمع في الهند التي بدأ تخطيطها هناك من سنة ١٩٥٢ .

ولا تمثل أهمية المتابعة والتقييم في مواجهة المشكلات التي تعترض تنفيذ الخطة فحسب ، وإنما تتمثل كذلك في إعداد البيانات والإحصاءات التي سوف تبني في ضوءها الخطة اللاحقة . وتسهم عملية التنسيق النهائي للخطة في الوقوف على نقاط الضعف في الخطة من حيث التصميم والإعداد والتنفيذ تمهيداً للتعلم عليها .

مثال:

هذه العمليات أو المراحل الأساسية للتخطيط التي يجب الإسترشاد بها عند إعداد أية خطة على أى مستوى من مستويات التخطيط القومي أو الإقليمي أو المحلي فعندما تحاول إحدى جمعيات تنمية المجتمع أو المجالس المحلية مثلاً التخطيط لمحو الأمية داخل إحدى القرى فإنه يجب السير تبعاً للعمليات التالية :

أولاً : تحديد الهدف الكلى : وهو هنا القضاء على الأمية داخل قرية معينة .

ثانياً : جمع البيانات والمعلومات : ويتمثل البيانات في هذه الحالة في حصر عدد الأميين مقسمين حسب السن والعمل . مع تحديد عدد الراغبين منهم في الإلتحاق بالمشروع ومعرفة سبب عزوف البعض عن التعليم . كذلك يجب حصر الإمكانيات البشرية مثل المدرسين والمتعلمين الراغبين في ممارسة هذا العمل والذين يسمح وقتهم بذلك . وعدد العمال الذين سيعاونون في المشروع ، وعدد الدعاة الذين سيتولون الدعوة لهذا المشروع لإقناع الأميين بأهمية التعلم وأهمية المشروع ... إلخ . أما الإمكانيات المادية في هذه الحالة فإنها تتمثل في عدد الفصول اللازمة وما تتطلبه من أدوات كالتخت

والسبورات والطباشير والإضاءة ... إلخ . وأخيراً فإن الإمكانيات المالية تشير هنا إلى مسائل تمويل المشروع من أجور ومكافآت وتأسيسات ... إلخ .

ثالثاً : بناء الخطه : ويتمثل الخطه هنا في تحديد مراحل المشروع وتقسيم عدد الامين على المدرسين وعلى الفصول وتوزيع الكتب ومختلف الأدوات المطلوبه .

رابعاً : تنفيذ المشروع : ويتمثل التنفيذ في ممارسة العمل التربوى طبقاً للأسلوب والتوقيت المخطط .

خامساً : المتابعه والتقييم : وتستهدف هذه العمليه معرفة مدى نجاح سير المشروع . فقد يكتشف عدم إنتظام الدارسين في الحضور بسبب سوء التوقيت أو عدم ملائمة أسلوب العمل للمزارعين . فقد كشفت متابعة أحد برامج محو الأميه في بعض القرى الهنديه التي درسها « دوبي » Dube من عدم إقبال الفلاحين على فصول محو الأميه لأن خروج الفلاحين وسط القرية وهم يحملون الكتب والكراريس أمر يمس كرامتهم ولا يتفق مع تقاليد القرية .

أنواع التخطيط:

ينقسم التخطيط الإجتماعى - بإعتبار أنه يتضمن كافة جوانب التخطيط النوعيه الأخرى . إلى مجموعه أنواع أهمها ما يلى (١) :

١- التخطيط البنائى والتخطيط الوظيفى .

٢- التخطيط الكلى والتخطيط الجزئى .

٣- التخطيط المركزى والتخطيط اللامركزى .

٤- التخطيط الديمقراطى والتخطيط الأوتوقراطى .

٥- التخطيط الوطنى أو القومى والتخطيط الإقليمى والتخطيط المحلى .

٦- التخطيط الملزم والتخطيط التلشيرى أو المرن .

٧- التخطيط المادى والتخطيط المالى .

Structural and functional planning

يقصد بالتخطيط البنائي تلك المحاوله المقصوده لإستحداث مجموعه من التحولات الجزريه فى أبنية المجتمع الإقتصادى والإجتماعى والثقافى . وتنطلق هذه التحولات من فلسفه إجتماعيه جديده أو من بناء أيديولوجى وفكرى يختلف تماماً عن ذلك البناء الذى ساد خلال الفتره السابقيه لتبنى مبدأ التخطيط البنائى ويقول آخر فإن هذا التخطيط يستهدف إحداث تغيرات جوهريه فى نظم المجتمع الإقتصادى والتربوي والفكرى والإدارى ... إلخ بقصد تحقيق هدف أو مجموعه أهداف محدد . ويحتاج هذا النوع من التخطيط إلى إتخاذ عدة قرارات وإصدار عدة قوانين لها طابع سياسى وإقتصادى وإجتماعى . ومن أبرز الأمثله على هذا النوع من التخطيط التخطيط السوفيتى اعتباراً من سنة ١٩٢٨ والتخطيط فى مصر اعتباراً من سنة ١٩٦٠ والذى إستهدف تحويل المجتمع المصرى نحو النظام الإشتراكى .

أما التخطيط الوظيفى فيقصد به إعداد مجموعه من البرامج سواء فى المجال الإقتصادى أو الإجتماعى بوجه عام ، دون إحداث تغير جبرى فى البناء الإقتصادى والإجتماعى للمجتمع أو فى منطلقاته الفلسفيه والإيديولوجيه ، ومن أبرز الأمثله على هذا النوع من التخطيط ما تم فى فرنسا وهولندا وبلجيكا من تخطيط بعد الحرب العالميه الثانيه . فالتخطيط فى هذه الدول يقوم فى إطار مذهب الحريه الإقتصاديه وفى نطاق النظام الرأسمالى . وتحتاج الدول الناميه فى بداية إستقلالها الوطنى إلى الأخذ بمبدأ التخطيط البنائى نتيجة لما تعانيه من مشكلات التخلف الشامل ونتيجه لإقتصادياتها المشوهه والمستنزفه بفعل الإستعمار وعدم توافر الهياكل الأساسيه للإنطلاق الإقتصادى لعدم توافر رؤوس الأموال والخبره الذنيه أو الإداريه ، إلى جانب عدم توافر مناخ عالمى يسمح بالتنميه الداخليه السريعه . وهذه الظروف هى التى تحتم الأخذ بأسلوب التخطيط البنائى بهدف إستحداث مجموعه من التحولات الجزريه أهمها إعادة صياغة النظام الإقتصادى وإعادة صياغة النظام الإجتماعى والقيمى وبناء رأس المال الإجتماعى وتحقيق الإنطلاق الصناعى تحقيقاً للإستقلال الإقتصادى والقضاء على التبعية الإقتصاديه للدول الإستعماريه

Overall and Partial Planning

يقصد بالتخطيط الكلي أن تحتوى الخطه على جميع فروع النشاط الإقتصادي والإجتماعي ، أى أن تتضمن الخطه كافة المجالات الإنتاجية والبشرية داخل المجتمع . وهنا توضح الخطه حجم الإستثمارات الواجب تنفيذها خلال سنوات الخطه وتقسّم على جميع الأنشطة التي تتضمنها هذه الخطه . «يطبق نفس الشيء بالنسبة لعدد العاملين. ويحتاج هذا النوع من التخطيط إلى دراسات متعددة للوقوف على طبيعة العلاقات المتبادله بين مختلف فروع النشاط الإقتصادي والإجتماعي . فزيادة الإنتاج الصناعي بنسبه معينه يتطلب توفير العدد اللازم من المهندسين والفنيين والإداريين . مما يتطلب بالتالى قدرأ معيناً من الإستثمارات فى قطاع التعليم والتدريب المهني . وهناك بعض الصناعات التي تعتمد على محاصيل زراعيه معينه مما يستوجب عمل حساب العلاقه بين إحتياجات هذه الصناعات وحجم المحاصيل المطلوبه . كذلك فإن تطوير الإنتاج الزراعي يعتمد على النشاط الصناعي فى إنتاج الأسمده والجرارات ... إلخ ، وعلى النشاط التريويى فى إخراج الخبراء والمهندسين الزراعيين والعمال المهرة ، وعلى النشاط الصحى فى رفع الكفايه الصحيه للعاملين ... إلخ .

أما التخطيط الجزئى فهو أقرب إلى المشروعات التي تنفذ فى مجال إقتصادي أو إجتماعى معين ، مثل المشروعات الصحيه أو الصناعيه أو الزراعيه . وهذا النوع أيسر من التخطيط الكلي ومن أمثله التخطيط الجزئى برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعه الذى أهد ونفذ فى مصر من عام ١٩٥٧ . ومن أبرز أمثله التخطيط الكلي ما نفذ فى مصر من تخطيط إختياراً من سنة ١٩٦٠ .

ثالثاً: التخطيط المركزى والتخطيط اللامركزى:

Centralized and decentralized planning

يقصد بالتخطيط المركزى تتركز كافة السلطات والقرارات التخطيطيه والتنفيذيه فى يد هيئه مركزيه ، فهى التي تحدد حجم الإستثمارات وتوزيعها على مختلف القطاعات وتحديد الأسعار والأجور والكميات المنتجه من كل سلعه أو خدمه . ولا تمنى مركزية التخطيط أن تكون الهيئه المركزيه مسئوله عن كل صغيره وكبيره فى الخطه والتنفيذ ، فهناك العديد من المشاكل ذات الصفه المحليه أو النوميه التي يترك حلها إلى

المنظمات نفسها كذلك لا تمنى المركزي عدم إستشارة مؤسسات التنفيذ عند إعداد مشروعات الخطه . ولكن ماتمنيه المركزي بالتحديد حصر حق إتخاذ القرارات وحق إصدار الخطه والتعليمات في أعضاء الهيئه المركزي للتخطيط .

ويتسم التخطيط في مجموعه كبيره من الدول بالمركزيه ضماناً لتحقيق النظرة الشمويه للمجتمع ومشكلاته وإحتياجاته وإمكاناته . ويقوم التخطيط في تلك الدول على أساس ديمقراطي . فعلى الرغم من مركزيه القرار إلا أن هناك حواراً مستمراً بين هيئه التخطيط ومؤسسات التنفيذ والتنظيمات السياسيه وجماهير الشعب من أجل بناء الخطه التي تصدر بقرار مركزي .

أما التخطيط اللامركزي فيقصد به إنتقسام المهام التخطيطيه إلى قسمين ، الأول تتولاه هيئه التخطيط المركزي ، والثاني تتولاه مؤسسات التنفيذ . وبمعنى آخر لاتركز السلطة هنا كلية في يد الجهاز المركزي وإنما تشارك أجهزة التنفيذ في سلطة إصدارالقرارات . وهناك مجموعه من السلبيات التي توجد في الشكل اللامركزي للتخطيط يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

أولاً : تبيد موارد المجتمع النادره نتيجة لبعض الأخطاء التي قد تقع فيها المنظمات الفرديه والتي لاكتشف إلا بعد فتره طويله .

ثانياً : عدم ضمان تنفيذ أهداف الخطه نظراً لأن كل مشروع حر في تحديد كمية الإنتاج تبعاً للمتغيرات السوقيه .

ثالثاً : إن كل تعديل تجريه الهيئه المركزي للتخطيط على أسعار المنتجات والخدمات المتبادله بين المشروعات سيتبعه حتماً تغير في الخطه الإنتاجيه للمشروعات حتى يتحقق من جديد التوازن بين الإيراد الحدى والتكلفه الحديه مما يترتب عليه تعديل حجم إنتاج كل مشروع .

ولكن هذا لايعنى أن التخطيط ذا الصفه المركزي المطلق هو أمثل أنواع التخطيط، حيث أنه يعاني هو الآخر من بعض السلبيات التي نوجز أهمها فيما يلي :

أولاً : طول فترة الإجراءات وتأخير ساعات الفصل في الأمور العاجله نتيجة لمركزيه سلطة إصدار القرار .

ثانياً : يحول هذا النوع من التخطيط دون إمكان الدراسة المتعمقة للمشروعات نظراً لإستعالة إلمام الهيئة المركزيه ببقائق كل مشروع متضمن في الخطة .

ثالثاً : يحول هذا النوع من التخطيط دون نمو الكوادر الإداريه والفنيه في مجالات الإدارة والتنظيم والتخطيط نظراً لعدم إتاحة الفرصه أمام المستويات الإقليميه والمحليه لتحمل مسئوليات إتخاذ قرارات هامه بالنسبه للعملية التخطيطيه .

ويمكن القول أنه على المستوى الواقعي يندر وجود هذين الشكلين من التخطيط (الشكل المركزي المتطرف واللامركزي الخالص) وما هو متحقق عبارة عن عدة أشكال تتراوح بين هذين الشكلين . فهناك إتجاه قوى في بعض الدول الإشتراكية خاصة يوغوسلافيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا نحو تحقيق درجة من اللامركزيه في العملية التخطيطيه . كذلك فإن هناك إتجاهاً نامياً داخل الدول الغريبيه مثل فرنسا وإنجلترا نحو تحقيق درجة من المركزيه .

وتحتاج الدول الناميه إلى الأخذ بمبدأ التخطيط المركزي ضماناً للحفاظ على الموارد النادره للمجتمع وحسن توجيهها بما يخدم الأهداف العليا للمجتمع . كذلك فإنها في حاجه إلى الأخذ بمبدأ اللامركزيه المعتدله ضماناً لدقة وسرعة التنفيذ ، وتحقيقاً لبدا إشراك الجماهير في إتخاذ القرارات ، والإسهام في تربية صف ثان من الكوادر الإداريه والفنيه والتنظيميه . وقد إستطاعت مصر الجمع بين هذين الشكلين من التخطيط عن طريق الأخذ بمبدأ مركزيه التخطيط ولا مركزيه التنفيذ ومن خلال الأخذ بمبدأ الرقابه الشعبيه على تنفيذ مشروعات الخطة .

رابعاً: الأسلوب الديموقراطي والأسلوب الأوتوقراطي في التخطيط:

Democratic and autocratic planning

عزف علماء إقتصاد الغرب عن مناصرة فكرة التخطيط إعتقاداً منهم بأن التخطيط من حيث المبدأ يرتبط إرتباطاً حتمياً بالنظم الدكتاتوريه حيث أنه يعد من حرية الأفراد والمؤسسات في الإستثمار والإنتاج والإستهلاك ، وقد إتضح أن هذا الربط بين التخطيط والنظم الدكتاتوريه لا أساس له من الصحة على الإطلاق . حقيقة أن التخطيط يتضمن نوعاً من التوجيه الإقتصادي والإجتماعي ونوعاً من ضبط النشاط العام داخل المجتمع بهدف تحقيق أهداف محدده ، ولكن هذا لايعنى أنه تتسم بالتسلطيه أو الدكتاتوريه بالضروره . فقد يتخذ التخطيط طابع الدكتاتوريه أو الديمقراطيه على حسب أسلوب

فالتخطيط الأوتوقراطي يعنى قيام الهيئه المركزيه للتخطيط بوضع الخطه بكل دقائقها دون الرجوع إلى الجماهير أو إستشارة المتخصصين ، وعلى العكس من ذلك فإن الخطه تصدر صنوبراً ديمقراطياً إذا ما إعتمدت على المشاركه الشعبيه وإذا ما أقرها الشعب أو ممثلى الشعب أيا كان أسلوب تشكيلهم ، وهذا لا يعنى عدم الإسترشاد بأراء الخبراء والمختصين . ويقول آخر فإن الخطه تصبح ديموقراطيه إذا ما عرضت على الهيئه التشريعيه المعتمده للجماهير وأقرت كما يحدث فى مصر حيث تعرض الخطه على الجماهير من خلال عرضها على التنظيم السياسى ومجلس الشعب .

خامساً: التخطيط الوطنى والتخطيط الإقليمى والتخطيط المحلى:

National regional and local planning

يقصد بالتخطيط القومى أو الوطنى أن تشمل الخطه جميع المناطق الإداريه للدولة (محافظات أو مقاطعات أو ولايات) . أما التخطيط الإقليمى فهو عبارة عن إعداد وتنفيذ خطة ما على مستوى إحدى الوحدات الإداريه الكبرى داخل الدوله . وأخيراً فإن التخطيط المحلى يقصد به ممارسة النشاط التخطيطى على مستوى وحده إداريه صغيرى أو على مستوى جزء من وحده إداريه كالقرية أو حى فى المدينه . وتبنى أسلوب التخطيط القومى يقتضى قيام هيئه التخطيط بتوزيع إجمالى الإستثمارات على مرحلتين هما :

الأولى : المرحله القطاعيه : وتعنى توزيع الإستثمارات على مختلف القطاعات المتضمنه فى الخطه - التريويه والصحيه والترفيهيه مثلاً .

ثانياً : المرحله الجغرافيه : وتعنى توزيع المشروعات على مختلف المناطق الإداريه داخل الدوله .

ومن أبرز مزايا التخطيط القومى ضمان تحقيق النمو الإقتصادى والإجتماعى المتوازن داخل جميع مناطق الدوله ، بمعنى تحقيق تقارب معدلات النمو داخل جميع المناطق الإداريه المكونه للمجتمع العام .

وقد بدأ المخططون يهتمون بمشكلة إختلال النمو الإقتصادى والإجتماعى للمناطق الأيكولوجيه المختلفه بعد الحرب العالميه الثانيه خاصة فى العالم الغربى ، فقد بدأت

فرنسا بالإهتمام بتنمية الأحياء المختلفة التي يطلق عليها هناك « المناطق الحرجة » Zones critique ، ونفس الشيء في إنجلترا بالنسبة للمناطق التي يطلق عليها « المناطق المتخلفة » Underdeveloped areas وفي إيطاليا بالنسبة للمناطق التي يطلق عليها « المناطق المتخلفة » Mezzo giorno ، وفي الولايات المتحدة بالنسبة للمناطق التي يطلق عليها « الجنوب القديم » Old south .

وهناك مجموعة من العوامل المستولة عن تخلف مثل هذه المناطق في تلك الدول من أهمها الظروف الجغرافية والطبيعية غير الملائمة كالبعد عن مصادر المياه أو عدم توافر ثروات بها . كذلك فإن أحد الأسباب الهامة لهذا التخلف يتمثل في عدم الأخذ بمبدأ التخطيط القومي في تلك الدول (وإن كان بعضها قد بدأ الأخذ بهذا المبدأ حديثاً ولكن في صورة غير فعالة) .

وهناك العديد من المشكلات الاجتماعية التي تنجم عن إختلال التوازن في النمو الجغرافي ، في مقدمتها مشكلة الهجرة من المناطق المتخلفة نسبياً إلى المناطق المتقدمة نسبياً . ويترتب على الهجرة عديد من المشكلات مثل مشكلات العمالة والإسكان والإنحراف والجريمة والتفكك الأسري والانهلال الخلقي والمواصلات والمزود ... إلخ .

وقد يكون التخطيط الإقليمي أو المحلي مستقلاً ، كما قد يكونان جزءاً من خطة قومية شاملة . ومن أبرز نماذج التخطيط الإقليمي المستقل تلك الخطة التي وضعتها إيطاليا للنهوض بالمجتمعات المتخلفة نسبياً في الجنوب ومن أبرز نماذج التخطيط الإقليمي في نطاق الخطة القومية ، الخطة الإقليمية لتنمية أسوان سنة ١٩٦٥ في إطار الخطة القومية الشاملة .

سادساً: التخطيط الملزم والتخطيط التأسيري :

Socialistic and indicative planning

يقصد بالتخطيط الملزم ذلك النوع من التخطيط الملزم حيث تتولى الدولة إصدار الخطة وإلزام جميع المؤسسات والتنظيمات بضرورة تنفيذها كل فيما يخصه بهدف رفع المستوى الإقتصادي والاجتماعي لجماعير الشعب . أما التخطيط التأسيري أو ما يطلق عليه البعض مصطلح التخطيط المرين فهو يتمثل في قيام الدولة بإعداد الخطة التي توضح الإتجاهات العامة المرغوبة ويترك الحرية للمؤسسات والشركات في التنفيذ .

ويحدد بعض الدارسين لقضية التخطيط مجموعه من الشروط التي يلزم توافرها حتى يكون هناك تخطيط ملازم ولفعال ، نوجزها فيما يلي :

أولاً : خلق البناء الاجتماعي من الطبقة الطليعية المستقلة ويقصد بهم طبقة أصحاب رؤوس الأموال الذين يسيطرون على البناء السياسي داخل الدولة إمتداداً على سيطرتهم الإقتصادية ، وهم قادرين من خلال هذه السيطرة على توجيه حركة المجتمع بما يحقق مصالحهم الإستقلالية على حساب العاملين .

ثانياً : تملك الشعب لوسائل الإنتاج والمبادله الأساسية داخل المجتمع أو لبعضها وهي ما يطلق عليه القمم المسيطره ، ضماناً لترجيحها بما يحقق أهداف الخطه التي تستهدف صالح الجماهير .

ثالثاً : المشاركة الشعبية الإيجابية في بناء الخطه وتنفيذها ومتابعتها ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال توافر هياكل تنظيمية تسمح للعاملين بالمشاركة الديمقراطية الكامله . وبدون توافر هذا الشرط يصبح التخطيط عملاً غير ديمقراطي وغير جماعي ، وبالتالي يفتقد إلى ركن أساسي من أركان نجاحه وهو مساندة العاملين ودعمهم لمشروعات الخطه .

ويبرز الخلاف الأيديولوجي على أشده في هذه النقطة الجوهريه ، وهي أيهما أفضل : التخطيط الإجباري أم التخطيط الحر ؟ . فلتصار الإتجاه الاشتراكي يرفضون تماماً فكرة التخطيط الحر ويرون أن هذا المصطلح ليس إلا قناعاً لممارسة الإستغلال الرأسمالي في ظل التخطيط ، كما هو حادث في العالم الغربي على حد قولهم . وهم يرون أن التخطيط لا يتحقق لفعاليته إلا في ظل النظام الاشتراكي وفي إطار القطاع القاصر على تنفيذ الخطه مع إلزام القطاع الخاص (إن وجد) على السير في الإتجاه المخطط . أما أنصار الإتجاه الرأسمالي فإنهم يعارضون فكرة الإلزام والتنخل المسرف للدولة حفاظاً على الحريات الفردية الإقتصادية والاجتماعيه وهم يرون أن الأخذ بنظام الحوافز والمفريات الإقتصادية والماليه يمكن أن يسهم في توجيه إستخدام عناصر الإنتاج بما يتفق مع أهداف الخطه .

ويذهب أنصار التخطيط الاشتراكي إلى أن الحوافز والذوافع والمفريات الإقتصادية والماليه بمفردها عاجزه عن توجيه عناصر الإنتاج نحو الإستخدامات المقرره في الخطه وإضطر المسئولون من التخطيط في فرنسا إلى الإعتراف بأن المشكله

الأساسية التي واجهتهم وتواجههم حتى اليوم تتمثل في عدم إلزام القطاع الخاص بتوجيهات الخطه على الرغم من كافة الموائز الإيجابية والسلبية . ويذهب البعض إلى أن طبيعة البناء الإجتماعي بما يتضمنه من نظم طبقية وإقتصادية وسياسية وأيدولوجية هو الذي يحدد نوع التخطيط الممكن قيامه داخل المجتمع فالتخطيط الإشتراكي عندهم يفترض توافر بناء إجتماعي له طابع معين ويذهب البعض إلى أنه لا يكفي ملكية الدولة لبعض وسائل الإنتاج حتى تكون الدولة إشتراكية وبالتالي يجعل قيام التخطيط الإشتراكي أمراً ممكناً . وإلا لتعين إعتبار التأميمات البرجوازية بداية لتطوير نحو الإشتراكية في حين أنها ليست سوى وسائل لدعم سلطة البرجوازية . والواقع أن ما يطلق عليه التخطيط الإشتراكي ليس إلا التسلط والديكتاتورية في أعلى صورها وكل مايزعمونه عن المشاركة الشعبية والعدالة والمساواة لاوجود له في الواقع وليس إلا الفخ الذي يوقعون به الشعوب في حبال الإشتراكية المزعومة أو الإلحاد الماركسي .

سابعا: التخطيط المادي والتخطيط المالي:

يقوم التخطيط في جوهره على أساس حصر كافة الإمكانيات المادية والمالية والبشرية وتحقيق الواسع بينها وبين الأهداف حسب نظام الأولويات الموضوعه . ويقصد بالتخطيط المادي حصر كافة الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية في سبيل تحقيق أهداف الخطه . ويقصد بالتخطيط المالي تدبير الأموال اللازمة لتنفيذ برامج الخطه سواء من العمال المحليه أو الأجنبيه ، وسواء بالإعتماد على الموارد الذاتية أو الإقتراض الخارجى جنباً إلى جنب مع الموارد الذاتية . ولايمكن النظر إلى هذين النوعين من التخطيط على أنهما متقابلان أو مستقلان ولكنهما متكاملان ، حيث يقتضى قيام أى خطه تعية الإمكانيات المادية والمالية لخدمة الأهداف المختلفه .

ويجب أن نشير بعد هذا الإستعراض السريع لبعض أنواع التخطيط إلى أن هذا التقسيم ليس جامعاً كما أنه ليس مانعاً . فمن الممكن أن يكون التخطيط قومياً ومركزياً ، كذلك فإنه من الممكن أن يكون التخطيط قومياً ومركزياً ملزماً ، كذلك فإنه من الممكن أن يكون قومياً وتأثيرياً كما هو الحال في فرنسا ، وهذا التقسيم يسهم في التمييز بين أنواع التخطيط كما تمارس اليوم بالفعل على مستويات مختلفه وبأساليب متباينه في دول العالم .

نوقيت الخطه :

تختلف فترة تنفيذ الخطه على حسب نوع الخطه ومضمونها . ولكن كل تخطيط شامل وإلزامي يقوم على أساس نوعين أو ثلاثة أنواع من الخطط هي :

أولاً : الخطه طويلة الأجل والتي تتراوح ما بين ١٠ - ١٥ سنة وتستهدف تحديد الأهداف البعيده والتي لا يمكن بلوغها إلا من خلال مجهود متصل على مدى طول هذه السنوات وتسهم هذه الأهداف في تحديد الإتجاهات التي يجب أن يتحرك تجاهها المجتمع بكافة تنظيياته ومؤسساته خلال الفترات الأقصر .

ثانياً : الخطط الجاهريه : وهذه يتراوح أجلها بصفه عامه بين أربع وسبع سنوات . وتمثل كل خطه من هذه الخطط ما يطلق عليه بـ"نهايم" الشريحه العمليه من الخطه الطويله الأجل . وتتحدد أهداف هذا النوع من الخطط على الوضع الراهن والإعتبارات السياسيه وأهداف الخطه الطويله الأجل .

ثالثاً : الخطط السنويه : وهذه الخطط تمثل بدورها شرائح من الخطط الجاريه .

هتيمية التخطيط للتنميه في الدول الناميه :

يطلق مصطلح الدول الناميه عادة على تلك الدول التي حصلت على إستقلالها الوطني بعد كفاح طويل مع الإستعمار بكافة أشكاله وصوره . وقد تكاثرت هذه الدول إعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لتزايد قوة حركة النضال الوطني بفعل عدة متغيرات معينه خلال تلك الفتره . ويحاول علماء الإقتصاد والإجتماع في العالم الغربي تشخيص وضع هذه الدول من الناحيه الإقتصاديه بأنه يوازي وضع دول أوروبا خلال القرن السابع عشر . وهم يرسومون متصلاً حضارياً تقع الدول الناميه على أحد أطرافه وتقع الدول الغربيه المتقدمه على الطرف المقابل . ويقسمون هذا المتصل إلى عدة مراحل تشبه تلك التي مرت بها مجتمعات الغرب حتى وصلت إلى مرحله التقدم المعاصره . وإطلاقاً من هذا التصور فإنهم يرون أنه لاسبيل أمام الدول الناميه اليوم إلى التقدم والنمو سوى الأخذ بنموذج النمو الغربي والسير في نفس المراحل التي مرت بها المجتمعات الغربيه وتطبيق نفس النظام الإقتصادي والأخذ بنفس المبدأ الأيديولوجي .

والواقع أن هذا التصور يصدر عن منظور إحصائي يهمل وعن عمد البعد التاريخي للقضية ، فالتفسير الصحيح لمشكلة التخلف في دول العالم النامي يجب أن يأخذ في الإعتبار طبيعة الأوضاع العالمية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وملامات السيطرة والإستغلال بين مختلف دول العالم خلال تلك الفترة ، ولعل التفسير التاريخي الإجتاعي الموضوعي لمشكلة التخلف في دول العالم النامي ، يكشف عن سطحية نظرية مراحل النمو عند علماء الغرب مثل « روستو » كما يكشف عن عدم كفاية التفسير الإحصائي الذي يعتمد على مفاهيم الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي وعلى بعض المعدلات والمعاملات الرياضية . فمن الخطأ البين القول بأن الوضع المعاصر للدول النامية يماثل وضع الدول الغربية المتقدمة منذ حوالي ثلاثة قرون مضت فهناك مجموعه من الفوارق الأساسية بين العالمتين تجعلها فيما يلي :

أولاً : لم تعان الدول الأوربية خلال الفترة المذكورة من مشكلة التبعية الإقتصادية التي تعاني منها الدول النامية اليوم بفعل خضوعها للإستعمار الأجنبي على مدى قرون طويلة .

ثانياً : لم تعان الدول الأوربية خلال الفترة المذكورة من مشكلة الثانية الإقتصادية أو الإقتصاد المزبوج Dual economy ، والتي تتمثل في إنشطار الإقتصاد القومي إلى قسمين أحدهما متفخم لإرتباطه بالأسواق الأجنبية ومصلحة الدول الإستعمارية . والآخر بدائي غير متطور . وهذه المشكلة تعاني منها اليوم الدول النامية .

ثالثاً : لم تعان الدول الأوربية خلال المرحلة المذكورة من مشكلة تقلب السوق الدولية . فالدول النامية تعاني من هذه المشكلة نتيجة لإعتمادها في أغلب الأحوال على مادة أولية أو منتج أولي واحد ، وهو مالم يكن حادثاً في حالة الدول الأوربية .

رابعاً : لم تكن هذه الدول الأوربية خلال المرحلة المذكورة تتحمل عبء إلتزامات مالية باهظة إزاء الخارج في صورة فوائد وأرباح وعاديات تدفع للرأسماليين الأجانب كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول النامية حالياً .

خامساً : لم تعان الدول الأوربية خلال مرحلة إنطلاق نموها من مشكلة المنافسة الإقتصادية القومية من قبل صناعات مستقرة ومتقدمة تمثل وضماً إحتكارياً في العالم كما يحدث بالنسبة للدول النامية الآن .

سادساً : لم تعان الدول الأوربية خلال مرحلة الإنطلاق من مشكلة الإعتماد شبه الكلى على الخارج فى مجال إستيراد معدات التنمية كما يحدث الآن بالنسبة للدول النامية .

سابعاً : إن الدول الأوربية إعتمدت فى إنطلاقها الإقتصادى على حركة الإستعمار العالمى وإستنزاف المستعمرات ، تلك المستعمرات التى حصلت اليوم على إستقلالها وتعانى من آثار هذا الإستنزاف والتشويه الذى أصاب بنائها الإقتصادى والإقتصادى بفعل هذا الإستعمار . ويشير « بئهايم » بحق إلى أن القضية تتمثل فى جوهر التحليل الإقتصادى والإقتصادى وليس فى مجرد المصطلحات والأسماء . فعلماء إجتماع الغرب يرون أهم سمات التخلف تتمثل فى إنخفاض مستوى دخل الأفراد مما يسهم فى إنخفاض مستوى الإستثمار الجارى . وهم يرون أن هذا المستوى مختلف لامن حيث القيمة المطلقة فحسب ولكن من حيث القيمة النسبية كذلك . وبعبارة أخرى يكون معدل الإستثمار هو أحد العوامل الحاسمة فى تحديد معدل زيادة الدخل القومى فإن هذا ما يفسر لنا النمو البطئ للدخل القومى فى الدول المتخلفة ، وهكذا يكون مصدر الفارق المتزايد بين الدخل القومى فى الدول المتخلفة والدخل القومى فى الدول الصناعية ، هو إنخفاض الدخل القومى ومعدلات الإستثمار فى مجموعة الدول الأولى ولما كانت نسبة تزايد السكان توازى إلى حد ما نسبة تزايد الدخل القومى ، فإن هذا فى نظرهم هو ما يفسر سبب ركود الدخل الفردى أو حتى تناقصه فى الدول النامية وهم يفسرون قضية التخلف فى ضوء فكرة الدائرة الخبيثة للتخلف . وبناء على هذا فإنهم يقدمون مجموعة من المقترحات الكفيلة فى نظرهم بمواجهة المشكلة أهمها مايلى

أولاً : يجب على الدول المتخلفة الإستعانة برؤوس الأموال الأجنبية .

ثانياً : يجب على هذه الدول تشجيع الفوارق الطبقيه أو التفاوت فى الدخل طالما أن الدخل المرتفع وحدها هى التى تقدم إيجاباً يمكن أن يسهم فى رفع معدل الإستثمار وبالتالى فى زيادة الدخل القومى .

ثالثاً : يجب تشجيع نشأة طبقة المنظمين سواء داخل المجتمعات الريفية أو الحضرية فهذه الطبقة هى القادرة على إطلاق حركة النمو الإقتصادى والإقتصادى فى الدول . ويتمثل هذا التشجيع فى تقديم كافة التسهيلات الواجبة إلى أبناء هذه الطبقة كالحجابه الضريبية وتوفير وسائل المواصلات والنقل بأسعار رخيصة لهم إلخ

رأبها : يجب أن تبدأ هذه الدول في تبني مجموعه من الصناعات الإستهلاكية الخفيفة ، بحجة أنها تقتضى إستثماراً أقل سواء بالنسبة للعامل أو لوحدة الإنتاج وذلك بالمقارنة بالصناعات الثقيلة . وتعتمد هذه التوصية على الحجة التاريخية لمراحل تطور الصناعة في العالم الغربي . والواقع أن هذا التصور لمشكلة التخلف في الدول النامية ولأسلوب مواجهه ، تصور قاصر ، فهو وإن تضمن بعض الحق فإنه لم يتضمن كل الحق ، فجوهر التخلف لا يتمثل في إنخفاض الدخل القومي ، وذلك لأن هذا الإنخفاض هو بدوره عرض لمرض يتمثل في عدم توافر الهياكل الأساسية (محطات القوى والطرق ومصادر التمويل والمصارف والمواصلات والمرافق ..) وعدم توافر الصناعات الأساسية ، وتشوه الإقتصاد بفعل قوى الإستعمار وعدم توافر المؤسسات الإجتماعية القادرة على دعم عمليات التنمية . تعليم - صحة - رعاية إجتماعية (للأطفال والسبان وكبار السن ، والنساء) هذا إلى جانب أن جانباً من القيم والإتجاهات والسلوكيات قد يدعم التخلف ويعوق التقدم ، يضاف إلى هذا ما تعاني منه هذه الدول من ثنائيات إقتصادية تشوه بناها الإقتصادي ، فهناك قطاعات متقدمة لاتخدم الدول وتخدم مصالح الدول الأخرى ، أما القطاعات الوطنية ذات الصلة بالمواطنين فمتخلفة . وقد عانت هذه الدول من الإستغلال الإجتماعي في شكل ما يقطع رأس المال الأجنبي المستثمر فيها من الدخل القومي ويوجهه للخارج في شكل أرباح وفوائد وعوائد .. وتعاني هذه الدول من إستغلال تجارى نتيجة للتبادل غير المتكافئ بينها وبين الدول الأجنبية ، ونتيجة للوضع الإحتكارى للدول الصناعية المتقدمة (إحتكار رأس المال والتكنولوجيا المتقدمة والخبرة والسلاح ..)

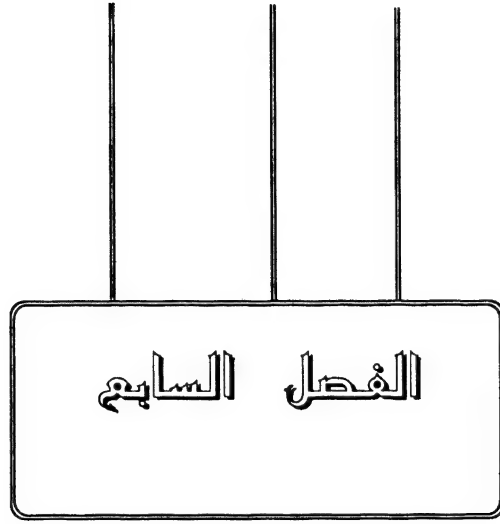
ونتيجة لإتجاه معدلات التبادل الدولى في غير صالح الدول النامية التى تعتمد فى التصدير أساساً على الموارد الخام وغير المصنعة . هذا كله يضاف إلى ضعف التراكم الرأسمالى وسوء إستخدامه وتوجيهه ، وسيادة الإنفاق البذخى ، وإرتباط بعض المشروعات بالإحتكارات العالمية ، والأمراض البيروقراطية ، والقيم المتخلفة - مثل عدم تقدير التعليم والعلاج الطبى وإزدياء العمل اليدوى وعدم تقدير قيمة الوقت ، وضعف الشعور بالمسئولية وإنخفاض مستوى الطموح وسيادة الإنتكاليه المخالفه لجوهر الدين وإرتفاع نسبة عدم كفاءة النظام التعليمى .. إلخ .

وفى ظل هذا التحليل يتحتم على الدول النامية حصر كل إمكانياتها المادية والمالية والبشرية ، وتحديد الأهداف الإنمائية فى ضوء هذه الإمكانيات ، ثم توزيع هذه الإمكانيات - سواء الحكوميه أو الخاصه بما يخدم تحقيق الأهداف العليا للمجتمع التى

يتم تحديدها بشكل واقعي مدروس . وهذا هو جوهر العمل التخطيطي . والدول النامية في حاجة إلى التخطيط الشامل المتكامل حتى تستطيع القضاء على حلقات التخلف الخبيث بشكل فعال ، كذلك يجب أن تشجع المستثمرين الأفراد من خلال تهيئة المناخ الجيد للإستثمار وسواء من خلال إرساء البنية الأساسية أو تعهيد السياسات المالية - الجمركية والضرائب أو سياسة الأسعار والعمالة أو السياسات الإدارية من حيث تبسيط الإجراءات وتسريع إتخاذ القرار ومواجهة العقبات التي تعترض نجاح هذه المشروعات .. هذا إلى جانب دخول الدول في تنفيذ المشروعات الكبرى التي تعرض عنها المشروعات الفردية ، إما لضخامة حجم الإستثمار المطلوب فيها ، أو لطول مدة تنفيذها أو لعدم تناسب المردود المالي مع ما يبذل فيها من جهد ومال ووقت ... ويمكن للدول بعد تنفيذ هذه المشروعات أن تبيعها للمستثمرين الأفراد بعد نجاحها كما فعلت الكثير من الدول الغربية واليابان - وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط . ويمكن الإستفادة ببعض النظريات الغربية - مثل نظريات « كينز » و « شومبيتر » بعد تعديلها فالقوى الدافعة للنمو في الدول النامية لا تقتصر - كما يشير هؤلاء الدارسين - على قوة السوق ، وعلى عنصر الإختراع والتحديد التلقائي من قبل المنظمين الأفراد وحدهم ، حيث يجب أن تنطلق هذه القوى من الخط العام التي تستغرق كل أنشطة الدولة وأنشطة الأفراد بما يخدم إشباع الحاجات الأساسية للجماهير والمجتمع ، ويسهم في تحليل الإستقلال الإقتصادي لهذا المجتمع ويقضى على تبعيته لدول أخرى . كذلك فإن عنصر التجديد والإبتكار الذي يتحدث عنه الغربيون كدافع للتنمية ، يختلف في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة صناعياً ، فالتجديد داخل الدول النامية يقتصر في هذه المرحلة على بناء القدره على نقل التكنولوجيا وإستيعابها وإستخدامها وتوظيفها في خدمة تطوير المجتمع ، وذلك قبل الوصول إلى الإبتكار والإختراع بالمعايير العالمية . وأخيراً فإن الربح ليس هو الهدف الأساسي للمشروعات الإنمائية ، وإنما يجب أن يوظف هذا المتغير في خدمة هدف أهم وهو تلبية إحتياجات المجتمع من السلع والخدمات والصناعات والزراعة ... إلى جانب تلبية إحتياج الجماهير وهذا يعني رسم السياسات الإجتماعية والإقتصادية بما يشجع رأس المال الفردي والمنظمين في المشروعات الخاصة على التركيز على المشروعات التي يحتاجها المجتمع وتسهم في تحقيق أهدافه الإستراتيجية . مثل زيادة التصدير ، أو تقليل الإستيراد أو زيادة الدخل القومي ، أو تحقيق الإستقلال الإجتماعي والإقتصادي إلى جانب الإستقلال السياسي .. وهو جوهر التخطيط الناجح .

مصادر الفصل السادس

- ١- الوقوف على المعانى المختلفه لمصطلح الايديولوجيه - أنظر : ياكوب تاريون : مامو الايديولوجيه الدار العلميه بيروت ١٩٧١ وأنظر أيضاً C. R. Mills the marxists : Pen- guin books 1962 pp : 11 - 32 .
- ٢- شارل بتهاييم : التخطيط والتنمية - ترجمة إسماعيل صبرى عبد الله - دار المعارف ١٩٥٩ ص ١٦ ، وأنظر : محمد طلعت عيسى - الخدمة الإجتماعيه كاداه للتنميه- مكتبة القاهره ١٩٦٥ ص ١٩٦ - ١٩٧ .
- 3- K. Mannhiem : Freedom : power and democratic planning : PP : X- XII .
- 4- R. Peries : op . cit . P 85 .
- 5- E. Rou : A history of economic thought - London 1953
- أنظر مقدمة إسماعيل صبرى عبد الله لترجمة كتاب شارل بتهاييم السابق الإشارة إليه .
- 6- Pauls Baran : Political economy og growth - op . cit P 60
- ٧- مقدمة إسماعيل صبرى المشار إليها .
- ٨- المصدر السابق .
- 9- Mannheim : op . cit , P , 8 .
- 10- K. Mannheim : Man and society in age of reconstruction : Trans by Edward shills : Roulledge and Kagan Poul London 1945 p150
- ١١- على لطفى - مؤشرات التخلف الإقتصادى مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٦٦ .



الفصل السابع

علم الاجتماع وقضية التحديث والتنمية (الموضوعية والإيديولوجية)

- ١- مقدمه حول دراسات التنمية والتحديث في علم الاجتماع .
- ٢- التحديث وإيديولوجية التصنيع .
- ٣- التحديث والتغير الإجتماعي .
- ٤- اتجاهات التحديث الحضاري - شروطه - نماذج - مهوراته .
- ٥- اتجاهات دراسة التحديث في الدول النامية .
- أ- تحديث البناء الإجتماعي .
- ب- التحديث الفردي أو النفسي .
- ٦- التحديث والالتزام الجماعي بقضايا المجتمع .
- ٧- المعوقات الرئيسية التي تواجه تحديث الدول النامية .
- ٨- ملاحظات نقدية حول اجتماع التنمية (التراث والمشكلات) .
- ٩- العلاقة بين التحديث والتنمية (الأبعاد والمداخل) .
- ١٠- مصادر الفصل السابع .

برزت قضية التنمية لدى مجتمعات العالم الثالث بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن تحررت الكثير من الدول من الإستعمار تحرراً سياسياً وعسكرياً . وقد وجدت أن هذا التحرر لن يخرجها من دائرة الإستعمار والتبعية الفعلية إلا إذا تحررت إقتصادياً وأصبح إقتصادها قادراً على الإستقلال وعلى تهيئة مستويات معيشية مرضية لأبنائها ، خاصة وأن هذه الفترة هي فترة نمو الإحتكاك الثقافي بين الدول النامية والمتقدمة صناعياً وإقتصادياً ، وهي الفترة التي نمت فيها وسائل الإتصال بشكل مكثف وهي الفترة التي نمت فيها ما أطلق عليه ثورة التطلعات المتزايدة لدى شعوب الدول النامية التي تستهدف التخلص من الحرمان التاريخي الطويل (١) . والواقع أن هذه الشعوب عانت من الفقر والإستبعاد ، ومن فقدان الأمل في عيشه إنسانيه كريمه ، ولم تعد قادرة على تحمل هذه الأوضاع أكثر من ذلك بعد المتغيرات التي ذكرت جانباً منها . صار لديها تطلع على حد تعبير « روبرت لوير » R. Lauer إلى الخبز والحرية - A pas sion For bread and freedom . فقد زاد وعيهم - وخاصة وهي الصفوات الوطنية الحاكمة . إلى الهوة الكبيرة التي تفصل بين مستويات المعيشة في الدول الفقيرة ، ومثيلاتها في الدول الفنية المتخمة بالخيرات والتي يعيش أبناء المجتمعات النامية على فئات موائدها . ويبرز التناقض أكثر إذا علمنا أن تلك المستويات المعيشية المتقدمة حققتها الدول المتقدمة على حساب نهب موارد الدول المتخلفة وعلى حساب أسواقها وعلى حساب الأيدي العاملة فيها وعلى حساب إستغلال أهلها . ولعل التجسيد المأساوي لمشكلات التخلف في الدول النامية يتمثل في طائفة المنيوزين Untouchables في الهند الذين كانوا يلتقطون القطع غير المهضومة من الحبوب داخل روث البهايم لأكلها سداً لرمقهم من الجوع ، كما يتمثل في آلاف الأطفال في أمريكا اللاتينية - وفي أفريقيا الذين يموتون نتيجة لنقص المياه ، وهناك مئات الملايين في العالم الثالث الذين يتعرضون في كل لحظة للهلاك من المرض وسوء التغذية . (٢) ويشير « روبرت لوير » R. Lauer إلى أننا يمكننا إن أدركنا أبعاد التباين وإنعدام العدالة بين شعوب العالم في ضوء بعض المؤشرات الكمية لجوانب التقدم والتخلف *

* يشير « لوير » إلى أنه إستعان في إيراد هذه البيانات بدراسة «برجت برجر» B. Berger بعنوان «مجتمعات في حالة تغير» Societies in change الصادرة سنة ١٩٧١ - والإحصاءات الواردة في هذا الكتاب تعبر عن الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٠ .

فلذا قسمنا دول العالم إلى خمس مجموعات حسب مستواها من التنمية الاقتصادية والسياسية ، نجد أن هناك تبايناً ضخماً بينهما من حيث إستهلاك السلع والخدمات المقيمة Valued goods and services

وعلى سبيل المثال فإن متوسط الإنتاج الكلي لكل فرد يتراوح في هذه المجموعات بين ٤٥ دولار : ٢٥٧٧ دولار في السنة ، وقد وجد أن المتوسط في إحدى عشر دولة تقليدية وصل إلى ٥٦ دولار للفرد ، بينما وصل المتوسط في أعلى أربعة عشر دولة من دول الإستهلاك الواسع - ١٢٣٠ دولار للفرد . وقد وصل متوسط المتطمين للدول ذات المستوى الإنمائي المنخفض إلى ١٢.٩ ٪ من مجموع الراشدين (فوق سن الإلزام) في حين وصل إلى ٩٨ ٪ بين أبناء الدول ذات أعلى مستوى إنمائي . وفي المجال الطبي نجد أن هناك طبيباً لكل ٤٦.٧٣ مواطناً في الدول منخفضة النمو بينما تكون النسبة طبياً لكل ٨٧٥ مواطناً في الأربعة عشر دولة التي تمثل أعلى مستويات التنمية . (٣)

ونتيجة للمعاناة المستمرة لدى أبناء الدول المتخلفة ، والفروق الضخمة والمتزايدة إتساعاً في المستويات المعيشية بينهما وبين الدول الأكثر تقدماً - من الجانب الاقتصادي والتكنولوجي - وإدراك أبناء الدول المتخلفة لهذه الحقيقة وعدم قدرتها على تحمل المزيد من المعاناة ، فإن حكومات هذه الدول الأخيرة أخذت بفكرة التخطيط لإحداث نمط من التغير الإجتماعي والثقافي يطلق عليه التحديث Modernization . وليس معنى هذا أن التغيرات التحديثية سوف تتجه نحو إحلال النموذج الغربي بالضرورة - Westernization في الاقتصاد (الاقتصاد الحر والتصنيع) والسياسة (تعدد الأحزاب والديمقراطية الغربية) والقيم (العلمانية والعقلية) والإعلام والتعليم والسلوك ونماذج التفكير والفصل بين الدين والدنيا ... إلخ ، فهناك عدة مسارات وغايات للتحديث لا تقتصر على النموذج الغربي على عكس ما يذهب إليه المؤرخ البريطاني « توينبي » A. Toynbee الذي يرى أن كلمة عصرية تساوي كلمة غربي التي يرفض الكثير إستخدامها ، وعلى عكس ما يذهب إليه عالم الإجتماع اليهودي « إيزنشتات » S. N. Eisenstad الذي يربط التحديث السياسي بصياغة نظم دستورية ديمقراطية كالتى

تسود في الغرب ، وهو يرى أن سقوط التجربة الديمقراطية الدستورية في بعض الدول مثل باكستان والسودان - في أزمنة معينة ، هو سقوط اتجربة التحديث ، لأنه فشل في تطبيق النظم الغربية (٤)

كذلك فقد ربط البعض خطأ بين التحديث والصياغة الأمريكية للمجتمعات Ameri-canization وهذا لا يقل خطأ عن رأى « توينبى » و « إيرنشتات » فهناك التجربة اليابانية وهناك التجربة الصينية وهناك التجربة السعودية وهناك تجارب كثيرة في العالم الثالث كالتجربة الهندية ، وهى كلها تجارب تنطلق من أيديولوجيات ونماذج فكرية وإيمانية متباينة وهى تجارب ناجحة بالمعيار الإقتصادى والتكنولوجى وإن اختلفت المنطلقات والمسارات والأهداف .

التحديث وإرثاؤه بالتصنيع

وسوف نعالج التحديث هنا على أنه نموذج من التغيرات الإجتماعية من خلال طرح مجموعه من التساؤلات حول متضمناته وأهدافه وأساليبه ، فقد إلتبست عمليات التحديث من الناحية التاريخية بعملية التصنيع . ولكن هذا لايعنى أنهما مترادفان . فالتحديث كمصطلح أكثر شمولاً واتساعاً حيث يمكن حدوث التحديث حتى فى غيبة التصنيع . ويشير أبتر فى هذا الصدد إلى أن تحديث العالم الغربى إقترن بعمليات الصياغة التجارية Commercialization والصناعية Industrialization للمجتمعات الأوروبية . أما فى المجتمعات غير الغربية فقد إقترنت بدايات التحديث بالصياغة التجارية والبيروقراطية ، ويشير أبتر إلى أن التحديث فى المجتمعات الغربية كان نتيجة لتصنيع ، بمكس الحال فى المجتمعات النامية المعاصرة نجد أن التصنيع يحدث نتيجة لإطلاق برامج مخططة لتحديث المجتمعات (هـ)

والواقع أنه يصعب الفصل الفعلى بين التحديث والتصنيع لأنهما معاً يشكلان العامل الأساسى فى النمو الإقتصادى خاصة فى ظل التقدم التكنولوجى فى كل المجالات الصناعية والزراعية والتجارية حتى أنه أصبح يطلق على الزراعة المتقدمة وتربية المواشى والدواجن بشكل متقدم (تهجين وتلقيح صناعى وطرق متقدمة فى التربية) الصناعات البيولوجية ، وإذا كان البعض يفصل بين التحديث والتصنيع فإنه يصعب وجود نماذج واقعية تدعم هذا الرأى ، إلى جانب أنه يمكن النظر إلى التصنيع فى المجتمعات بوصفه المدخل إلى عملية التحديث أو على الأقل بوصفه إحدى عملياته أو وسائله الإقتصادية .

ويمكن تحديد مفهوم التصنيع ببساطة بأنه جانب من التنمية الإقتصادية يحدث من خلال عمليات التحويل التى تحدث للمواد والطاقة عن طريق إستخدام تكنولوجيات معينة

. وغالباً ما تكون مصادر الطاقة في المجتمعات الزراعية ناجمة عن قوة الإنسان وقوة الحيوان . وقد قدرت مصادر الطاقة في أمريكا سنة ١٨٥٠ فوجد أن ٦٥ ٪ منها راجعه إلى قوة الإنسان والحيوان . أما في سنة ١٩٥٠ فقد وجد أن ٦٥ ٪ من الطاقة تأتي من الوقود والقوة الكهربائية الناجمة عن مصادر مائية Hydro - electric . وقد ارتفع متوسط إستهلاك الطاقة من ٤٢٥ حصان في الساعة لكل شخص سنة ١٨٥٠ إلى ٤٤٧٠ حصان في الساعة لكل شخص سنة ١٩٥٠ (٦) وقد اختلف الباحثون بشأن محاولة تحديد مراحل النمو الصناعي والإقتصادي ، وربما كانت أشهر محاوله في هذا الصدد تلك التي قدمها « روستو » حيث حدد خمس مراحل للنمو وهي (٧)

Traditional setting	أولاً: الوضع التقليدي
Precondilions for take off	ثانياً: التهيؤ للإنتلاق
The take off	ثالثاً: الإنتلاق
Thrust towards maturity	رابعاً: الإتجاه نحو النضج
High mass consumption	خامساً: مرحلة الإستهلاك الواسع

ولقد لقيت هذه المراحل قبولاً واسعاً في الأوساط العلمية كما أنها ووجهت بالعديد من ألوان النقد * . ولعل النقد الأساسي الموجه لهذه النظرية هي محاولة تعميم محصلة التجربة الأوربية دون دراسات مقارنة واقعية تسمح منهجياً بهذا التعميم . فهذه النظرية تربط بين تجربة التنمية الإقتصادية بالتصنيع في إطار محدد . وهذا ينطبق على بعض المجتمعات ولا يعنى إنطباقها على تجارب مجتمعات معينة حتمية إنطباقها على كل المجتمعات .

وقد طرح في التراث الإقتصادي والإجتماعي العديد من نظريات اتمراحل كنماذج للتحديث تقترب من نظرية « روستو » في بعض الجوانب وتختلف عنها في جوانب أخرى . وهذه الإختلافات تعكس إختلاف التغيرات التحديثية من حيث محركاتها

* سبق لنا في هذا الكتاب أن عرضنا نظرية « روستو » وأهم ما وجه إليها من نقد في الفصل الثاني

ومنطلقاتها وإتجاهاتها وتجهاتها الإيديولوجية والقوى المؤثرة فيها . ومنطقاتها وإتجاهاتها وتجهاتها الإيديولوجية والقوى المؤثرة فيها . ومثال هذا دراسة « جون فيربانك » J. K. Fairbank و« الكساندر إيكشتين » A. Eckstein و« يانج » L. S. Yang في دراسته لهم بعنوان « التغير الإقتصادي في الصين الحديث : إطار تحليلي » حيث ذهبوا إلى أن هناك خمس مراحل للنمو تتفق إلى حد كبير مع مشروع «روستو» وهي :

١- مرحلة التوازن التقليدي

٢- مرحلة ظهور القوى المخلة بهذا التوازن التقليدي

٣- ظهور الفوضى والإضطراب وإختلال التوازن الأمر الذي يستثير الميكانيزمات الإجتماعية التي تسعى لاستعادة التوازن والإستقرار .

٤- الإنطلاق نحو النمو .

٥- الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي المنتظم المستقر .

ويشير « لوير » إلى أن هذه المراحل تنطبق على التغيرات العائدة في إقتصاديات الصين والهند وأغلب دول الشرق الأدنى بإستثناء اليابان فهذا المجتمع الأخير لم تظهر فيه مرحلة التوتر والإضطراب وإختلال التوازن التقليدي لنفس الشكل والقوة الذي ظهرت بهما في مجتمعات الشرق القديم الأخرى . فقد حدث شكل من التوازن والنمعهاصره بين التقليد والتحديث ، وإستمر حتى الآن بشكل متناسق في مجتمع اليابان . ويحتاج نموذج روستو إلى تغيرات كثيرة عند التطبيق على مجتمعات العالم الثالث التي تعرضت للإستنزاف الإستعماري في الماضي ، وما زالت تتعرض لضغوط إقتصادية وسياسية وعسكرية وإجتماعية وإيديولوجية وإستراتيجية من جانب الدول المتقدمة إقتصادياً والتي تملك مقومات التنمية والتحديث التي تحتاجها الدول النامية - الخبرات - التكنولوجيا المتقدمة - العلم - رأس المال - الإتصال . هذا إلى جانب أنها تملك مختلف ميكانزمات وتنظيمات التجسس والضغط وإحداث التوترات ... وتحاول توظيف كل هذه المقومات من خلال (القروض - والمعونات - برامج التسليح - المخابرات ...) لتوجيه حركة التغير المخطط داخل هذه الدول النامية في مسارات معينة ، وتعويق إتجاه التغير إلى مسارات أخرى أو حتى بلوغ مراحل معينة .

والواقع أننا إذا كنا نوافق على الربط بين التنمية الإقتصادية والنمو في عمليات التصنيع كما وكيفا ، بإعتبار أن التصنيع هو المدخل الأساسى للإنتاج - بكل أنواعه وبالتالي المدخل لزيادة الناتج القومى وبالتالي متوسط الدخل الفردى ، فإننا نؤكد أن النمو أو التغير الصناعى ليس مجرد نمط من التغير التكنولوجى أو الإقتصادى أو تغير فى ثقافة المجتمع المادى فحسب ، ولكنه يمثل نمطاً من التغير الاجتماعى والثقافى كذلك بوصفه نمط إتماعى يتطلب تغيراً فى السلوك والقيم والعادات وبعض المعتقدات ، كما يرتبط بنماذج ونظم الأسره والإتجاهات الوالديه والعلاقة مع البيئة وأساليب التفاعل معها ، كما يرتبط بمضامين وتوجيهات التنشئة الاجتماعيه ، وبالوفاق النفسى كالدافع إلى العمل والإنجاز والتحكم فى البيئة وطلب العلم ، ويرتبط بمستويات الطموح والتطلع والتحقيق ، كما يرتبط بطبيعة النمط التعليمى السائد وتوجهاته وأهدافه ومضامينه إلخ ، هذا إلى جانب أن توجهات التصنيع وأنواعه وأهدافه وتوظيف عائدته أمر يرتبط بالتوجهات السياسيه وبناء القوه والتأثير داخل المجتمع ، وبالتوجه الأيديولوجى السائد ، ويرتبط بالسلوك السياسى للجماعات الاجتماعيه المختلفه .

وقد إتسع مفهوم الصناعه فى العصر الحديث . فهناك الصناعات الإستخراجيه والتحويليه والخفيفه والوسيطه والثقيله ، وهناك الصناعات البيولوجيه (التجهيز والتعليق الصناعى ...) وهناك صناعة السياحه والفندقه ، وحتى يقال صناعة الرأى العام ويقصد بها صناعة وسائل الإتصال وتكنولوجيات التعليم والتأثير فى الجماهير ..

وإذا كان مصطلح التحديث يرتبط بتزايد تحكم الإنسان فى بيئته الماديه والجغرافيه كأساليب متقدمه للتوافق الإيجابى معها ، فإن التصنيع بكافة أشكاله يلعب دوراً هاماً فى هذا الصدد . وهذا يعنى أن التصنيع يعد مدخلاً أساسياً للتحديث جنباً إلى جنب مع المداخل الأخرى التى تحقق النمو الاجتماعى والثقافى والسياسى

ويمكن القول أن الإختلاف فى تحديد العلاقة بين المفاهيم المذكوره - التحديث - التنمية الإقتصاديه - التنمية الاجتماعيه - التصنيع ... يرجع إلى إختلاف التوجهات الأيدولوجيه ، وإلى إرتباط هذه المفاهيم بالمصالح الدوليه والمجتمعيه - ومثال هذا دراسة « رينهارت بندكس » R. Bendix بعنوان « بناء الامه والمواطنه » (A) يعرف التصنيع كنمط من التغير التكنولوجى والاجتماعى ويذهب إلى أن التحديث يتضمن كل التغيرات الاجتماعيه والسياسيه التى صاحبت التصنيع فى العديد من البلاد الغربيه .

ويشير « لاور » Lauer إلى أن بعض الدارسين يرون أن جوهر التحديث يتمثل في نوعية النظام الاجتماعي Social order الذي يوصف بالحداء Modernity والذي يطبق داخل المجتمعات الحديثة أو حتى المجتمعات النامية أثناء عملية تحولها من التقليدي إلى النمو والتقدم . ومن الطبيعي أن رؤية الباحث في علم الاجتماع للنظام الاجتماعي من حيث مضامينه ومحدداته وإرتباطاته بالقوى الاجتماعية ومنطلقاته وعوامل قيامه وثباته وتغييره ... سوف تختلف بالضرورة عن رؤية الباحث في علم الاقتصاد أو العلوم السياسية أو علم النفس ... فهناك من الباحثين مثل « شوميتز » و « ماكلياند » Mc Cleland و « هيجن » Hagen من يرون أن جوهر التحديث يكمن في طبيعة الشخصيات الفردية Individual personalities والتحديث عندهم وظيفة (نتيجة) وسبب في نفس الوقت لنماذج محددة من الشخصية خاصة لدى الصفوة والقيادات في المجالات المختلفة . وقد اختلف الباحثون في تحديد أهم هذه السمات والخصائص الشخصية المرتبطة بقضية التحديث (القدرات الريادية) Interpreneurial abilities - Development of heigh achieve- « شوميتز » أم تطوير الواقعي العالي للإنجاز - ment motivation (ماكلياند) أم إنتقال الشخصية من التسلسلي إلى الشخصية الديمقراطية (هيجن) أم تغير في النماذج السلوكية (كتنل) ... إلخ (٩)

وهناك طائفة من الدارسين يربطون بين مفهوم التحديث ومفهوم الإختيار الحر من جانب الأفراد ، وهذا المتغير يرتبط بدوره بالتربية والنشاط الاقتصادي والضوابط السياسية والاجتماعية والعقيدة الدينية والقيم والإتجاهات الموجهة .

والواقع أن حرية الإختيار يعد وظيفة لأنواع مختلفة من التنمية والتغيرات الإنمائية ويؤكد « دافيد أبتر » D. Apter أهمية هذا المتغير حيث يشير في دراسته بعنوان The politics of modernization إلى أن التحديث كعملية غير إقتصارية يظهر عندما تطور الثقافة إتجاهها لطرح إستفسارات أو تساؤلات حول كيفية قيام الناس بعملية الإختيار ، سواء الإختيارات الأخلاقية أو المعيارية أو الاجتماعية (البنائية) أو الشخصية (السلوكية) بمشكلة الإختيار مشكله أساسية أو محورية في حياة الإنسان الحديث (١٠)

ويذهب « إيثيل دى سولا بول » Pool في دراسته عن « دور الإتصال في عملية التحديث والتغير التكنولوجي » إلى أن التحديث هو عملية إكتساب تصورات أو صور عقلية جديدة مثل تصور « التغير الموجه » Directed change ، وتصور إمكانية حدوث

التنمية Possibility of development ويشير إلى أن وسائل الإتصال العامة Mass media تلعب دوراً هاماً في إكساب الناس مثل هذه التصورات الجيدة . وهنا يعني أن من بين وسائل الإتصال تقديم مجموعة من البدائل الفكرية أو التصورية أو السلوكية الأمر الذي تستثير أعمال الفكر والمقارنه والإختيار . وهذه المتغيرات أساسية للتحول من التقليدي إلى الحديث .

التحديث والتغير الإجتماعي

وعلى الرغم من إختلاف المنظورات والإتجاهات بصدد تحديد مفهوم ومضامين عملية ومصطلح التحديث ، إلا أن هناك إتفاقاً حول بعض القضايا . ومثال هذا أن دانييل ليرنر « D. Lerner » يحدد لنا أهم جوانب الإكتفاء بين الدارسين بصدد تحديد أهم خصائص الحداثة Charecteristics of modernity فيما يلي :

أولاً: توافر حد أدنى من القدره الإقتصادي على النمو الذاتي المستمر Self sustained growth . وهذا يعني قدرة الإقتصاد الوطني على تحقيق نمو مستمر ومنظم في الإنتاج والإستهلاك .

ثانياً: تحقيق قدر معين من المشاركة السياسية على كافة مستويات المشاركة طبقاً لمقاييس للمشاركه يمكن صياغتها وإعدادها لقياس هذه الظاهره .

ثالثاً: توافر إمكانيات الحراك الإجتماعي أو التنقل الإجتماعي وزيادة معدلاته . رابعاً: إنتشار المعايير العقلية والعلمية ونماذج التفكير المنطقي داخل الثقافه العامه للمجتمع .

خامساً: سيادة نموذج منوالى للشخصية يتيح للأفراد أداء الأعمال التي يقومون بها (لعب أدوارهم) بكفائيه في إطار نظام إجتماعي يتسم بخصائص معينه (قدرة الإقتصاد على النمو الذاتي المستمر والمنظم ، والمشاركه ، وسيادة المعايير العقلية والعلمية ، وشيوع الحراك والتنقل الإجتماعي) .

وإذا كان « لوير » يشير إلى أن التحديث ببساطه يعني مواجهة نوعين أساسيين من المشكلات وهي مشكلات الخبز (الإقتصاد) والحرية (الأخلاق والإجتماع والسياسه والثقافه) . فإن هذا يعني أن التحديث لا يقتصر على الجانب الإقتصادي ولكن يشير

إلى مفهوم متكامل في إطاره مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وهناك تساؤل بطرحه " لوير " حول مدى كفاية نظريات التغير الاجتماعي المطروحة في تراث علم الاجتماع ، من حيث تفسير التغيرات التحليلية أو التنموية التي تجرى في دول العالم الثالث التي تمثل قطاعا ضخما من سكان العالم . ومن الملاحظ أن الكثير من النظريات والآراء المطروحة في هذا العلم ركزت على جانب أو جوانب معينة في حين أغفلت جوانب أخرى - وينطبق هذا على التحليل البنائي الوظيفي الذي قدمه "سملسر " N. Smelser عن التحديث في إنجلترا ، كما ينطبق على أنصار التيار السيكولوجي في تفسير التحديث (هيجن ، وماكيلاند) وعلى أنصار تيار التحديث الفردي Individual modernity ويتضح للمتتبع للتراث أن نظريات التغير المطروحة غير كافية لتفسير التغيرات العادية في العالم الثالث، وأن هذه النظريات متصارعة والعديد منها موجه أيديولوجياً ، ويعكس تجربة مجتمع أو آخر أو تجربة أيديولوجية يعينها ولم تصنع أى منها بالأساليب المنهجية المقارنة الصحيحة .

وهناك العديد من الدراسات النقدية التي تعرضت لدراسات التحديث من بينها دراسة "دين تيبس " Dean Tipps بعنوان " نظرية التحديث والدراسة المقارنة للمجتمعات : منظور نقدي " (١١) ويؤكد " تيبس " أن أغلب علماء الاجتماع إستخدموا مفهوم التحديث على أنه مفهوم شعولي مستقل Inclusive وليس على أنه تصور فارق أو مميز Discriminating concept فهم يستخدمون للإشارة إلى التغيرات وظواهر معينة ، وليس لتوضيح الفروق بين ما هو حديث وما هو تقليدي وأساليب التحول وعاملة وغالباً ماتكون مستويات التحليل النظرية منصبة على عموميات كالمجتمع والثقافة ولا يركزون على الفرد . وغالباً ما ينظر علماء الاجتماع إلى الحداثة الفردية على أنها وظيفة للتحديث في المجتمع والثقافة وهذا يعنى إتساع وحدة التحليل (التحليل على مستويات المجتمعات Skocietal level مما يدخلهم في دائرة التجريد ويفقد تحليلاتهم الطابع الأمبيريقى ونصف " تيبس " نظريات التحديث إلى نموذجين وهما :

١ - نموذج المتغير الحاكم أو الرئيس The critical variable

ب - نموذج النظريات الثنائية Dichotomous theories

ويركز أنصار النموذج الأول على متغير يعينه بوصفه المتغير الأساسى الذى يقود حركة التغير ويستثير تغيرات تابعة مثل سيادة الإتجاه العقلى ، أو التصنيع . وهنا يصبح

التحديث مرادفاً للمتغير الحاكم . أما أنصار النموذج الثاني - الأكثر شيوعاً - فهم يركزون على عملية التحولات الاجتماعية والثقافية بكل أبعادها السياسية والإقتصادية والتكنولوجية والمقائدية والقيمية ...الخ. من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الحديثة . وهنا يتحدد مفهوم التحديث في ضوء الهدف النهائي (سيادة التنظيم الغربية عند البعض ، أو النظم السائدة في الإتحاد السوفيتي عند البعض ، أو النظم الإسلامية عند البعض ..الخ)

ويمكن القول أن المشكلة الأساسية بالنسبة للنموذج الأول هو أن استبدال مصطلح التحديث بالمتغير الحاكم حسب ما يراه كل مفكر أولاً يفيد كثيراً في التحليل العلمي . أما مشكلة نموذج الثنائيات فهي كما يحددها " تيس " ذات الثلاثة جوانب .

أ - جانب أيديولوجي Ioleological

ب - جانب واقعي Emperical

ج - جانب يتعلق بما بعد التنظير أو بفلسفة التنظير Metatheoretical

ويمثل النقد الأيديولوجي في فكرة الطوبائية التي يلحقونها بالمجتمعات الغربية بوصفها هدف التحديث في الدول النامية - وهذا ينطبق على أغلب (١٢) النظريات الثنائية . وقد أطلق " فرائك " على هذه النظريات التشبيه التالي " الملابس التي تخفي الإستعمار العاري " * ويؤكد " ميردال " أن أهم جوانب النقد الواقعي المواجه لهذه الثنائيات أنها تتجاهل أثر القوى الخارجية - الدولية والإقليمية - السياسية والإقتصادية والإجتماعية من حيث أثرها على تحريك المجتمعات نحو التحديث ، سواء أكانت قوى تحدى أو تعويق ، أقوى للدعم والمساعدة .

* The clothes that hide the naked imperialism see Ander Gunner Frank : Sociology of development and underdevelopment of sociology ... Catalist No 3 1967 PP. 20 - 73 .

يضاف إلى هذا أن هذه النظريات تحاول تمييز التقليدية والحدائق بشكل جامد الأمر الذي يتجاهل الأنواع المختلفة من التقليدية ومن الحدائق ، كما يتجاهل التجارب المختلفة للمجتمعات هذا إلى جانب إمكان التداخل بين جوانب التقليدية والحدائق .
 ولتوضيح النقطة الأخيرة يحاول بعض الباحثين المقابلة بين التوجه نحو الإنجاز - Achievement orientation وهو خاصية المجتمعات الحديثة - والتوجه نحو التركيز على العوامل المنسوبة Ascription والواقع أنه حتى في المجتمعات الحديثة يوجد التوجهان ويعملان معاً بأشكال ونسب مختلفة وهذا ما كشفت عنه دراسة " إيون سونرلاند " E. Sutherland في دراسته عن جرائم نوى الباقات البيضاء أو جرائم الصفوة (١٢) ودراسة " تشارلس رايت ملز " C.R.Mills عن صفوة القوه في الولايات المتحدة الأمريكية (١٤) حيث كشف عن أن الصفوات الإقتصادية والسياسة والعسكرية هي في واقع الأمر صفوة واحدة لما يوجد بينها من مصالح وعلاقات وخلفيات إجتماعية وأيديولوجية وسياسية موحدة . ويضيف " فرانك " Frank فكرة الإنجاز إلى عنصرين وهما :

Rewaed

١ - المكافاة

Recruitment

ب - التعبئة أو تحديد الأدوار وشاغلها

وإذا كانت المكافاة تعتمد على الإنجاز بشكل أساسي ، فإن التعبئة - ويقصد بها تحديد شاغلي بعض الأدوار القيادية خاصة في قيمة التنظيمات الإستراتيجية - فإنها تعتمد على عوامل منسوبة وهذه العوامل الأخيرة تلعب دوراً هاماً في تحديد مراكز النساء في المجتمع الأمريكي - خاصة من حيث الجانب الإقتصادي . ونفس الأمر يحدث في المجتمع الياباني وإن كان بشكل عكس - فهذا المجتمع عندما يحدد شاغلي الأدوار (التعبئة) يعتمد بشكل كامل على الكفاية والخبرة والتعليم (الإنجاز) أما عندما يوزع العائد أو المكافاة الإقتصادية فإنه يعتمد على عوامل منسوبة كالسن والجنس وحجم الإلتزامات الشخصية ... الخ . (١٥)

مثل هذه الملاحظات وغيرها هي ما جعلت بعض الدارسين مثل " ريتيس " و " فرانك " يرون ضرورة إحداث تغيرات أساسية في توجهات نظرية التحديث . وهذا هو ما حاوله بعض الدارسين بالفعل . غير أنهم إنطلقوا من خلفيات أيديولوجية متناقضة ومثال هذا " فرانك " الذي إنطلق من منطلقات ماركسية جماعية (تدخل جماعي) .

وهناك باحثون إنطلقوا من المستوى الفردي حيث ركزوا على التحولات الفردية التي تحدث في المجالات المعرفية عند الأفراد (terms of cognitive transformation) وفي اتجاهاتهم وقيمهم وسلوكهم (مدخل فردي أو سيكو - إجتماعي) .

وهناك فريق ثالث من الباحثين ينطلقون من التحليل الفينومينولوجي لظاهرة التحديث (مدخل فينومينولوجي) (١٦) ويمكن القول أنه نتيجة لإنطلاق نظريات وإتجاهات الدراسة في التحديث والتنمية من منطلقات أيديولوجية ، فإنه لا توجد حتى الآن نظرية تنال موافقة جميع الباحثين أو حتى غالبيتهم . وعلى الباحث الموضوعي إحداث نوع من الإلتقاء النظري بين الإتجاهات المطروحة خاصة تلك التي تركز كل منها على جانب أو آخر من جوانب الواقع الإجتماعي .

والواقع أن محاولة التوصل إلى صياغة نظرية جديدة قادرة على تفسير الواقع وتحديثه ، لا بد أن تلتزم بدورها بإطار عقائدي من جهة كما تستفيد من معطيات الدراسات الأمبيريقية داخل المجتمعات المتقدمة إقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً ، وداخل مجتمعات متخلفة وداخل مجتمعات إنتقالية أو في حالة نمو Transitional societies ونحن عندما ندرس قضايا التحديث يجب أن ندرسها في ضوء المدخل الإسلامي وفي ضوء خصائص الواقع ومعطياته - وإذا كان التكامل بين الإطار النظري ومعطيات الواقع الإجتماعي والتاريخي أمر لازم ، فإن التكامل بين العوامل الداخلية والخارجية أمر هام عند دراسة منطلقات ومحركات التغير التحديثي ، وهنا يجب الربط بين التباينات أو التناقضات التي توجد داخل كافة مستويات الواقع الإجتماعي ، تلك التي تدفع الناس إلى أحداث تغيرات من أجل القصر عليها . ويجب أن ندرك أو ندرس هذه التباينات في إطارها الإجتماعي التاريخي على أنها محصلة العمليات وظواهر حدثت في الماضي وتتجه الجهود المعاصرة لتجاوزها ، ويجب الإستفادة من المدخل الوظيفي من حيث ضرورة إدراك التساند الوظيفي بين مكونات الواقع الإجتماعي والثقافي من جهة والتساند بين مختلف التغيرات الحادثة داخله من جهة أخرى . ونفس الأمر يجب أن يطبق على مايمكن أن نطلق عليه النسق العالمي World system حيث يجب إدراك عمليات التنمية داخل الدول النامية في علاقاتها سلباً وإيجاباً مع التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الدولية من حيث أنه لايمكن فهم تنمية المجتمعات المتخلفة أو الإنتقالية بمعزل عن التغيرات العالمية .

هناك مجموعه من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والنفسية والسياسية المتفاعلة والمتكاملة يمكن من خلالها تحقيق التحديث الحضارى (مقاساً بالمعايير العلمية مثل متوسط دخل الفرد والمستويات الغذائية ونسبة الأطباء إلى الجماهير وعدد الكليومترات المرسوفة ومستوى الإسكان ومتوسط إستهلاك الفرد من الكهرباء ... إلخ) وإذا كنا نستطيع توضيح أهم هذه العوامل فإنه يتبقى سؤالان مطروحان : الأول يتعلق بالوزان كل عامل ويؤثره فى عملية التحديث ، والثانى يتعلق بالتفاعل والعلية الدائرية بين هذه العوامل فهناك عوامل معينة لا نستطيع الجزم بموقعها فى عملية التحديث على الرغم من أهميتها الإستراتيجية : هل هى شرط لحدوثه أم مصاحبه لحدوثه ، أ نتيجة لتحقيقه ؟ ويضرب لنا « مايرون فاينر » Myron Weiner مثلاً على هذا فى دراسته له بعنوان « ديناميات النمو » عام ١٩٦١ * حيث يذكر أنه على الرغم من وجود اتفاق بين الدارسين على حتمية الارتباط بين التحديث وبين القيم والإتجاهات والتصورات العقلية ، إلا أن هناك إختلافاً حول تحديد موقع هذه المتغيرات فى التسلسل الزمنى Sequence هل هى شرط للتحديث أم نتيجة له ، هل هى المتغير المستقل أم المتغير التابع ؟ (١٧)

ويحاول البعض من خلال منظور أكثر واقعية إدراك التفاعل بين القيم والإتجاهات من جهة وبين الترتيبات النظامية Institutional arrangements من جهة أخرى على أساس أن هذه الأخيرة يجب أن تتسم بحد أدنى من المرونة بحيث تسمح ببدء التغيرات الإنمائية . فى التعليم والصحة والزراعة والصناعة ... إلخ . وفى نفس الوقت يجب أن تتزامن مع هذه التغيرات محاولات لدعم القيم والإتجاهات والسلوكيات فى الإتجاه الذى يخدم هذه التغيرات ويسرع بعملية التحول ، بشرط أن تكون القيم والإتجاهات العاملة داخل المجتمع من النوع القابل للتغير فى الإتجاه الذى يخدم عمليات التنمية . وهنا يحدث تفاعل بين محاولات التغيير والتزامنه فى العاملين المذكورين معاً .

وعلى الرغم من عدم وضوح طبيعة العلاقة العلية أوالتفاعلية بين العوامل والمتغيرات خلال عملية التنمية ، فإن هناك عوامل ذات أهمية إستراتيجية . ويركز البعض على العوامل الإقتصادية ، وخاصة على عمليات التصنيع . فالتنمية ترتبط بالنمو الإقتصادى

* The dynamics of Growth N. Y Basic Books 1960 .

التواصل والمستمر Sustained economic growth وهذا المتغير يتطلب - كما يشير روستو Rostow - توافر ثلاثة عوامل وهي -

أولاً : تهيئة البنية الأساسية أو توافر رأس مال إجتماعي عام Social over-head capital من أجل إيجاد وتنشيط السوق الوطني وتحقيق أحسن إستغلال ممكن للثروات الطبيعية ، ومن أجل تهيئة الظروف أمام الحكومة الوطنية لممارسة عمليات الحكم والضبط الإجتماعي بكفاءة .

ثانياً : تحقيق الثورة التكنولوجية في مجالات الزراعة والصناعة والاتصالات

ثالثاً : التوسع في الإستيراد من أجل دعم الإنتاج ، خاصة المواد الرأسمالية Capital import (١٨)

وعلى الرغم من إتفاق قطاع كبير من الإقتصاديين مع الشروط التي وضعها روستو للنمو الإقتصادي ، فإن هناك خلافاً حول تحديد طبيعة هذه الشروط من جهة وحول تحديد المسار المناسب Appropriate path المؤدى إلى الإقتصاد الحديث من جهة أخرى . ومن أمثلة التساؤلات المطروحة . هل تبدأ الدولة بنموذج للتصنيع الخفيف أم الثقيل ؟ وهل تتطلب التنمية إحداث تغير متوازن أم غير متوازن بين مختلف التغيرات الإقتصادية ؟ إلخ .

والواقع أن البيئة الإجتماعية والإقتصادية تلعب دوراً هاماً في تهيئة المناخ للتنمية داخل الدول النامية أو في تعويقها . وقد أشار هياكوك Habakkuk إلى الدور الذي لعبه المناخ السوسيوي - إقتصادي لإنجلترا في تسهيل التنمية الوطنية داخلها . ويعطى على هذا أمثلة - المجال الجغرافي واتساع حجم السوق بسبب المستعمرات وندرة الحروب الداخلية أو الإضطرابات السياسية وإنخفاض تكاليف الأيدي العاملة والمواد الخام إلخ ، وعلى العكس من الظروف في إنجلترا وفي الدول الأوروبية بوجه عام تواجه المجتمعات النامية العديد من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية المعوقة لإنطلاقها الإنمائي . فهي ليست أمامها فرص للتوسع الإقليمي إلى جانب ضعف التراكم الرأسمالي وانتشار الأمية وإنخفاض المستويات المهارية والفنية وتزايد السكان بمعدلات سريعة وإنخفاض المستوى التكنولوجي وضعف قدراتها الإنتاجية وبالتالي التنافسية في الأسواق الدولية . وإلى جانب هذا فإن إقتصاد هذه الدول يتسم بعدم التنوع ذلك أنه يعتمد على المنتجات الأولية سواء الزراعية أو التعدينية . وقد وجد أن أكثر من ٨٠ ٪ من

أبناء غالبية هذه الدول يعملون في الزراعة الأولية . وكما يشير • لوير • Lauer بحق فإن تنمية المجتمعات الأوربية تم بشكل لن يتكرر لأنه كان على حساب المواد الخام والعمالة الرخيصة والأسواق في الدول النامية التي كانت مستعمرات في الماضي وهذا يعني أن المناخ الدولي لتجربة التنمية الأوربية يتناقض مع المناخ الدولي لتنمية المجتمعات النامية اليوم ، فهو مدعم في الأولى ، معوق في الثانية .

ولعل هذا المناخ الدولي المعوق للتنمية في دول العالم الثالث هو ما جعل لجنة التنمية الدولية * توحى بضرورة قيام الدول الصناعية بتخصيص ١٪ من ناتجها القومي العام G.N.P. للدول منخفضة الدخل من أجل تيسير عملية التنمية داخلها (١٩) . وفي سنة ١٩٦٨ خصصت كل من فرنسا والبرتغال حوالي ٦٨٪ من ناتجها القومي للمعونات ، وخصصت الدول الغربية الأخرى نسب أقل وكان ترتيب الولايات المتحدة التاسع حيث خصصت ٤٩ ٪ فقط من ناتجها القومي (٢٠)

إتجاهات دراسة التحديث في المجتمعات النامية - تحديث البناء الإجتماعي - التحديث الفردي

وإذا كانت العوامل الإقتصادية (توافر رأس المال والتراكم الرأسمالي والعملات الصعبة وكيف المواد المصدرة والهياكل الأساسية والمستوى التكنولوجي المستخدم ونوعية الصناعات) تلعب دوراً هاماً في عمليات التنمية ، فإن هذا لايعني أن قضية التحديث قضية إقتصادية خالصة . فالعوامل غير الإقتصادية - الإجتماعية والسياسية والتربوية والنفسية ... تحتل نفس الدرجة من الأهمية . وهناك شبه إنفاق بين الدارسين على أهمية العوامل التي أوردها «روستو» في هذا الصدد مثل - ضرورة توافر صفوة حديثة تقود عمليات التحديث Modernizing elite وارتفاع مستوى الطموح لدى الجماهير ، وإنتشار التعليم العام والفني ، والتنمية السياسية في مجال الحكم والمشاركة والسلوك السياسي

وهذا يعني أن التحديث له جانبان - جانب بنائي - Structural وجانب فردي سيكولوجي إجتماعي Social Psychological وبالنسبة للعوامل البنائية (التي تتعلق بطبيعة النظم والتنظيمات والوحدات الإجتماعية التي تتسم بالإستمرار النسبي

* Commision of international development .

كالجماعات القرابية والسياسية والإقتصادية . وأساليب الضبط وطبيعة الأنوار الإجتماعية والبناء الطبقي أو التدرج الإجتماعي السائد وموجهات السلوك كالمعتقدات والقيم والتصورات) نجد أن التحديث بكل أشكاله يمكن أن يتمشى في ظل سيادة نظم إقتصادية معينة - مثل نظم معينة للحيازة الزراعية - أو نظم سياسية معينة أو نظم معينة للتدرج الإجتماعي مثل النظام الطائفي . ويرتبط التحديث بطبيعة العلاقات الإجتماعية وموجهات السلوك العقائدية والقيمية ، كما يرتبط بطبيعة التنظيمات الطوعية السائدة ومدى تطبيق نظم مركزية أو لامركزية ، ومدى تطبيق النظام الحر والزخذ بفكرة الحوافز الفردية ونظام الملكية السائد . يضاف إلى هذا - يرتبط التحديث بنوعية الصفوات التي تتبناه الصفوات السياسية والإقتصادية والإجتماعية من حيث طبيعة إنتماءاتها الأيديولوجية والطبقية والإجتماعية ، ومدى تمتعها بالقدرات الكارزمية التي تحدث عنها «ماكس فيبر» M. weber . وإلى جانب هذه المتغيرات البنائية الأساسية فإن عملية التحديث تتوقف بشكل مباشر على على طبيعة الجهاز البيروقراطي للدولة من حيث درجة إستقراره Stability وكفائته Efficiency وفعاليته Effectiveness ونوعية الكوادر الإدارية العليا التي ترسم له خططه وأهدافه (٢١) ومن ضمن العوامل البنائية الأساسية التي تحكم حركة التحديث داخل المجتمعات النامية - قضية الصراعات والإنقسامات البنائية للجماعات المكونة للمجتمع - فهناك مجتمعات تشيع داخلها الصراعات الداخلية بين وحداتها البنائية . مثل بعض المجتمعات الإفريقية . وهذا أمر معوق للتحديث أو التنمية (٢٢)

ويشير أنصار الإتجاه الوظيفي إلى أن التحديث الحضاري هو في واقع الأمر إحداه تحولت في بعض الأبعاد البنائية أو في وظائف النظم والجماعات والعلاقات داخل المجتمع . ويذهب «تالكوت بارسونز» T. parsons في دراسته له حول « بناء الفعل الإجتماعي » * إلى أن التغير الإجتماعي يرتبط بالتباين البنائي . وقد إستخدم هذا المفهوم عند تحليله للنظم الإقتصادية والتنظيمات البيروقراطية في علاقتها بالنسق الإجتماعي العام . وقد طلق هذه الأفكار عند دراسة التغيرات البنائية في المجتمع الأمريكي بشكل عام ، والأسره الأمريكية بشكل خاص . ويركز بعض الدارسين على عوامل ينظرون إليها بوصفها عوامل إستراتيجية لإنطلاق عمليات التحديث ، مثال هذا ما يطلق عليه « كارل دويتش » K. Duetsch التعيين الإجتماعي Mobilization

* The structure of social system

بوصفها مدخلاً للتنمية السياسية وهذا هو عنوان مقالته « التعيين والتنمية السياسية » (٢٢). وهو يعرف التعيين « بأنها العملية التي تتحرك فيها جميع الإعتبارات الإجتماعية والإقتصادية والسلوكية القديمة ، ويصبح الناس على إستعداد لتقبل أنماط جديدة من التنشئة الإجتماعية ومن السلوك » وأشار إلى أنه إلى جانب هذا المتغير المحورى عوامل أخرى تسهم فى حدوث التحديث قبل التعرض للعناصر الحديثة كالأجهزة والآلات والمباني والمنتجات الإستهلاكية . والتعرض لوسائل الإتصال الجماهيرى ومختلف عمليات التحضر ، وتطوير التعليم وحث حراك مهنى وإرتفاع الدخل . وإلى جانب هذه العوامل فإن التحديث يفترض حدوث تحولات فى النظم الإجتماعية بحيث يؤدى كل تغير فى نظام ما إلى تغيرات مصاحبه فى النظم الأخرى . وتحول النظم بحيث تصبح قادره على التوافق وإستيعاب التغيرات القادمة . والتحول أو التغير هنا يتسم بالغائبه بمعنى أنه يستهدف تحقيق هدف مرسوم مقدماً .

ويجب التنبيه هنا إلى نقطه هامه أن تغير النظم لايعنى أن التحديث يعنى إحداث تحولات جزئيه فى كل نظم المجتمع ، فالتحديث فى المجتمعات الإسلاميه يتم فى إطار التمسك بالنظام العقائدى والقيمي والسلوك الدينى ، كما أن التحديث فى اليابان تم فى إطار النظم والقيم التقليديه فى المجال الاسرى والقيمي والعقائدى وبعض النماذج السلوكيه التقليديه . وهذا يثير نقطه أخرى أن الحداث لاتتعارض فى كل الحالات مع التقليديه بحيث أنه يمكن أن يتعايشا معاً . فالحرص على مواعيد الزراع والرى ومقاومة الآفات والقيام ميكراً لأداء الأعمال فى المجتمعات الريفيه ، والحرص على أداء الصلاه فى مواعيدها فى المجتمع المسلم أو لدى المسلمين . وحرص المسلم على مراقبة الله فى السر والعلن وعلى قيم الحق والعدل والأخوه والإخلاص والتكافل الإجتماعى وإفشاء السلام والسعى لكسب الرزق بالحلال والإحسان إلى الجار إلخ .

كل هذه الأمور هى من صميم التحديث والتنمية ، وهى من صميم المعتقدات الإسلاميه فى نفس الوقت . والواقع أنه لا يوجد مجتمع تقليدى ١٠٠٪ ولا مجتمع حديث ١٠٠٪ وغالباً ما يكون للتحديث جوانب سلبيه تنال من الجوانب الإيجابيه للمجتمع التقليدى (ترابط الأسره - الإستقرار النفسى - صلوات الرحم - رعاية الآباء للأبناء - القناعه والرضى النفسى إلخ) . وهذا يعنى أن التمايز البنائى أو الإنتقال من التجانس إلى اللاتجانس أو الحراك الإجتماعى وإن كانا ضروريه من ضرورات التحديث إلا أنه يؤدى إلى الكثير من السلبيات التى تخلو منها المجتمعات التقليديه إلى حد كبير

وإذا كانت مسارات التحديث مختلفة وليست كما يذهب «شلز» الذي يقصرها على الصياغة الغربية للمجتمعات ، فإنه يمكن أن تتعايش التقليدي مع التحديث بأشكال مختلفة - كما حدث في تجربة التنمية في المجتمعات الإسلامية وكما حدث في التجربة اليابانية . وكما حدث في التجربة السوفيتية التي ينظر إليها «شلز» بوصفها تحديثاً مشوهاً . وإذا كان بعض الدارسين حاولوا إيجاد العلاقة بين المتغيرات خلال عملية التحديث مثل العلاقة بين التصنيع والأسره أو التحضر والقيم ، أو التعليم والسلوك أو التصنيع والتحضر من جهة وبين جوانب الضبط الإجتماعي من جهة أخرى فإن هذه المحاولات لا يمكن تعميمها نظراً لاختلاف الثقافات والمعتقدات والبنات التاريخية . ونظراً لاختلاف نماذج التحديث واختلاف مساراته . كذلك فقد كانت المنطلقات التاريخية للتحديث مختلفة ، فقد بدأت عمليات التحديث في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الإسكندنافية على يد جماعات نشطة في المجال الإقتصادي والثقافي وبدرجة أقل في المجال السياسي ، الأمر الذي جعل جماهير هذه المجتمعات تنخرط في الأنشطة الإقتصادية قبل السياسية بمدد طويلة ، وعلى العكس من ذلك فإن دول أوروبا الوسطى والشرقية والدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية - بدأت التحديث من منطلقات سياسية تتمثل في الحصول على الإستقلال أو الثورات الوطنية ، والتطلعات الوطنية للحاق بالمستويات المعيشية في الدول المتقدمة ودعم إستقلالها السياسي بضمومون إقتصادي وإجتماعي . وقد تم ذلك على مستوى الجماعات الصغيرة الواعية أو الصفوات أولاً ثم على مستوى الجماهير بعد ذلك . وهذا وغيره من العوامل هي التي تفسر إختلاف الأنماط البنائية في عملية التحديث بين مختلف المجتمعات (٢٤) . وخلاصة الأمر بالنسبة للإتجاه البنائي في دراسة التحديث أن عمليات التحديث تتطلب إحداث تغيرات في التشكيل البنائي للمجتمع . أي تغيير بعض المكونات البنائية ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث سلسلة متتابعة من التغيرات إجتماعية وثقافية . وهذا يعني بشكل آخر أن هناك ظروفاً بنائية Structural conditions تسهم في حدوث التنمية وظروفاً أخرى تعوق التنمية (وهناك ظروفاً بنائية تدعم التحديث وإن إتسمت بإنعدام عدالة التوزيع والعكس ممكن) .

وفي الإتجاه المقابل نجد أنصار فكرة التحديث الفردي الذين يرون أن نقطة الإنطلاق هو الفرد من حيث معتقداته وقيمه وإتجاهاته وسلوكياته ، وهذه يجب أن توجه في الإتجاه الذي يخدم عمليات التنمية . والواقع أن العوامل الإجتماعية والنفسية ترتبط في عمليات التحديث بالعوامل البنائية ، فهذه العوامل البنائية تؤثر في الترتيبات البنائية

Institutional arrangement ، وهذه الترتيبات البنائية النظامية ترتبط بدورها بالقيم والمبادئ ومختلف الموجهات السلوكية القائمة وتتفاعل معها سلباً وإيجاباً .

وإذا كانت العوامل السيكو - إجتماعية هي إفراد الواقع البنائي والنظامي للمجتمع فإنها قادرة على تحريك هذا الواقع وتغييره . في حالة تغييرها سواء بشكل تلقائي أو مخطط بفعل عوامل داخلية أو خارجية . وهنا تظهر مشكلة التفاعل والدعم المتبادل بين العوامل الإجتماعية والنفسية والواقع البنائي ، وهي ما يطلق عليها الحلقات المفرغة الخبيثة . وهذه هي المشكلة التي يشير إليها « لوير » عندما يحاول فحص مسألة الأولوية السببية Causal priority .

التحديث وقضية الالتزام الجماعي بقضايا المجتمع والتنمية

ويركز « لوير » على عامل سيكولوجي وبنائي في نفس الوقت وهو التزام الناس بقضايا مجتمعهم وتطويرة وتغييره . وهذا هو ما يفسر - في نظر الباحث المذكور - تخصيص القادة السياسيين جزءاً كبيراً من وقتهم وجهودهم لتأمين هذا الالتزام . ويضرب لنا مثلاً بحكام أندونيسيا في الفترة التي أعقبت ١٩٥٨ - غير أن النتيجة كما يذكر « هيربرت فيث » كانت غامضة ، فقد استطاعت هذه الجهود السياسية حل بعض المشكلات الإدارية والإقتصادية ، كما أدت إلى إقدام الناس على أعمال لم يعتادوا عليها طاماً أنها هامة لتنمية بلدهم ، هذا من جانب - لكن من جانب آخر فقد وجد أن الكفاءة الإقتصادية والإدارية العامة للمجتمع لم تزد كثيراً نتيجة أن التعيين السياسي أشعرت الناس أن الولاء السياسي والأيديولوجي أهم من النشاط الإقتصادي (٢٥) .

على أن التركيز على الأيديولوجية القومية والانتماء الوطني كمدخل لتحقيق الالتزام بقضايا المجتمع بوصفه الشرط الأول للتحديث الشامل (السياسي والإقتصادي والإجتماعي) داخل المجتمعات النامية . أدى في العديد من المجتمعات إلى أزمات داخلية Dilemmas ويمكن تحليل ذلك على النحو التالي (٢٦) :-

أولاً : غالباً ما تؤدي دعوات التحديث إلى تهديد نماذج العلاقات والالتزامات أو المستويات التقليدية - مثل العلاقات والمسئوليات القرابية وبين مجتمعات الجيرة . كما يهدد باختلال الكثير من العلاقات والجماعات الأولية ، ونبذ الأساليب التقليدية في التفكير والعمل الأمر الذي يهدد أمن الناس وبالتالي يرفضونه أو على الأقل يتحفظون في قبول التجديدات . ويضرب لنا « لوير » مثلاً على ذلك بمجتمع جنوب

إفريقيا حيث إنتشرت فيه ظاهرة المشروعات التجارية لصيد الأسماك الأمر الذى أضفى الطابع التجارى والتقى على الإقتصاد ، وسار هذا جنباً إلى جنب مع الإقتصاد التقليدى . غير أن الإقتصاد التقى تطلب من الأهالى الدخول فى نمط العلاقات التعاقدية Contract type relationship من أجل الإستفادة من الفرص الإقتصادية المتاحة الأمر الذى يتناقض مع نمط العلاقات الأولية التقليدية السائدة ، الأمر الذى قوبل بالرفض حيث رفض الأهالى أخلاقيات النزعة التجارية أو الصناعية ، أو قبلوها بشرط عدم تهديد القيم والنماذج التقليدية للتفاعل .

ثانياً : عادة ما يطالب الناس فى ضوء الإلتزام بقضايا مجتمعهم وتبنى التحديث Commitment ، بالتضحية فى مجالات الإستهلاك أو الإستهناج الشخصى من أجل بناء وتنمية مجتمعهم تنميه شامله Over - all development . فإستمرار مستوى الإستهلاك أو إرتفاعه أو يتناقض مع متطلبات التراكم الرأسمالى Capital accumulation .

ثالثاً : وفى ضوء الإلتزام بقضايا التحديث عادة ما يطالب الناس بالتحديث فى أنماط العمل وأساليب الإنتاج والإقدام على تجارب جديدة وأداء أعمال غير مألوفة مما يسبب لهم التآزم النفسى Psychic strain وتسبب فى زيادة أعبائهم النفسية Psychic costs خاصة وأن الأعمال حديثه فى ظل التنظيمات الحديثه والتكنولوجيا الأكثر تقدماً يتعارض - كما يشير إلى ذلك «أرجريس» مع مقتضيات الصحة النفسية طاماً أنه يتطلب الإلتزام بالمواعيد والتعليمات واللوائح وبالإجراءات النظاميه ونظم الإشراف والرقابه ويحتم تنميط السلوك وتحقيق إمكانية التنبؤ به ، سواء فى المواقف العائليه أو حتى فى مواقف الأزمات (٢٧) .

رابعاً : ويشير «لوير» إلى سبب آخر يجعل إلتزام الناس بقضية التحديث صعباً وشاقاً وأحياناً مرفوضاً ، وهو غياب القدوة الصالحه ، بمعنى عدم إلتزام القيادات أنفسهم بما تطالب به الجماهير من نقشف والحد من الإستهلاك والإخلاص وبذل الجهد والتضحية . فإذا كانت الصفوة القائمه والداعيه للتحديث Modernizing elite هى التى تستمتع بعائد التنميه أو بالثروة التقليديه على حساب جهد الجماهير وإلتزامهم ، فإن الجماهير غالباً ما يحدث بينهم تسيب ولا يميلون إلى تأجيل بعض إشبعاتهم العاليه إلى المستقبل . ويضرب لنا مثلاً على تجربته ناجحه فى هذا الصدد وهى تجربه الصينيه ، وهو يعزو هذا النجاح إلى البناء الأيديولوجى الذى أسسه زعيمهم «ماوتسى

تونج * Maoist ideology حيث رفضت الصفوة إثارة نفسها بما لم يتح للناس وهذا ما جمع الشعب الصيني ووحده خلف قياداته وجعله أكثر التزاماً بقضايا مجتمعاتهم. وعلى الرغم من عدم إمكان التمييز في بعض الأحيان بين البيانات الأيديولوجية والواقع الإجتماعي ، إلا أن التزام الشعب الصيني بالتنمية وتحديث مجتمعاتهم أمر شهد به الباحثون الغربيون نوى الميول الليبرالية *

خامساً : عادة ماتؤدى الدعوة إلى التزام الناس بقضايا مجتمعاتهم إلى زيادة إنفتاح الناس على ثقافات أخرى Cosmopolitanism وبالتالي إطلاعهم على نماذج إستهلاكية وإقتصاديه وإجتماعيه وتكنولوجيه مختلفه ، الأمر الذى يؤدى إلى إثارة ما يطلق عليه البعض « ثورة التطلعات المتزايدة » -Revelution of rising expectations في وقت يدعون فيه إلى التضحية والحد من الإستهلاك الأمر الذى يثير بعض المشكلات على المستوى المجتمعي والشخصي .

سادساً : وترتبط قضية الإلتزام بالتنمية والتحديث من جانب أعضاء المجتمع بعدد من القيم والإتجاهات من بينها قبول الأيديولوجية الوطنية national ideology والقدرات الحركية أو الدينامية عند الافراد ، وقبول المعايير العقلية والمنطقية والروح العلمية .. ويشير الباحثون إلى أهمية ربط التحديث بأسس عقائدية حتى يستثار الدافع الكافي Sufficient motivation لدى أبناء المجتمع (وهذا الجانب متوافر في العقيدة الإسلامية التى تجعل عمارة الأرض وتطوير المجتمع وتنميته وإستخدام كل الظواهر التى سخرها الله لخدمة الإنسان من خلال الفكر والعلم والعمل .. كل هذا من أسس العقيدة الإسلامية) ويتحقق ذلك فى المجتمعات من خلال بعض الأنشطة الرمزية

Symbolic actitiy كذلك ترتبط قضية الإلتزام الجماهيرى بنظم الحكم المحلى ولا مركزية الإدارة فى العديد من الدول .

* تجدر هنا الإشارة إلى أن نموذج التنمية فى ظل العقيدة الإسلامية يحقق قضية الارتباط بين القادة والجماهير ويحقق الإلتزام من جانب القادة والجماهير بقضية تنمية المجتمع وتطويره وتحسين المستويات المعيشية ، بوصفها قضية عقائدية . فالإتفاق بين القول والعمل أمر إلهي أو أمر عقائدى ، وضرورة الإلتزام ولاة الأمر فى المجال الإستهلاكي بما يستهلكه الإنسان العادى أمر ديني كل هذا يمنح قضية الإلتزام بعداً أعمق مما هو فى التنظير أو التطبيقات الوضعيه

سابعاً: تجدر الإشارة إلى أن قضية الجماهير أمر أساسي بالنسبة لإنطلاق التحديث ، ولكنها ليست القضية الوحيدة . فهناك العوامل الإقتصادية (مشكلات الموارد والتراكم الرأسى) والبشرية (العمال والخبرات والكوادر الإدارية والفنية) والتكنولوجية (إمكانية نقل واستيعاب التكنولوجيا) ونوعية الثقافة القائمة ونوعية التعليم ونماذج التربية الأسرية وخصائص جماعات الصفوة .. الخ

نماذج من المعوقات الإستراتيجية أمام تحديث الدول النامية .

وعادة ماتواجه النامية بضرورة تحديد إختبارات إستراتيجية وتجاوز بعض مناطق الأشكال العرجة التى يمكن أن تحبط كل محاولات التحديث الحضارى وسوف نقصر هنا على إيراد نماذج من هذه المعوقات .

أولاً: المشكلة المتعلقة بتحدد نموذج التنمية أو التحديث - Model of modernization وقد سبق أن أشرت إلى أنه على عكس زعم أنصار الصياغة الغربية للمجتمعات Westernization أو الصياغة الماركسية للمجتمعات ، فإن هناك عدة مسارات ونماذج للتحديث ، وتثار المشكلة لدى المجتمعات وأمام الصفوات السياسية عند قيام المجتمع بتحديد النموذج التحديثى المناسب الذى يتناسب مع الواقع الاجتماعى والدينى والثقافى والتاريخى للمجتمع فى إطار نسق العلاقات الدولية المعاصرة . وقد جاءت العديد من تجارب التحديث على أساس تطبيق النموذج الغربى فى بعض الدول النامية مخيبة للأمال . فالتجربة الغربية فى التحديث تجربة فريدة حيث سارت متغيرات النمو السكانى ونمو التطلعات والنمو التكنولوجى والنمو الإقتصادى وعمليات التحضر بشكل متناسب بعكس الحال بالنسبة للمجتمعات النامية المعاصرة التى تعاني من عدم إتساق أو تصارع هذه المتغيرات الإستراتيجية . ومن بين الخيارات الإستراتيجية المطروحة أمام الدول النامية تحديد شكل الملكية ، وتحديد شكل الصناعة (ثقيلة أم خفيفة) وتحديد إستراتيجية التمويل والقروض ، ورسم إستراتيجية التعليم .. الخ وسوف نلقى الضوء على هذا المتغير الأخير على سبيل المثال . ومن الواضح أن نمو التعليم يرتبط بالنمو الإقتصادى وتحديث المجتمع سياسياً وإجتماعياً وحضارياً .. وهذا ماسار فى التجربة الغربية بشكل متواز . أما فى الدول النامية فقد حدث توسع فى تعليم الشعب بشكل سريع ومفاجئ وغير مخطط - فى كثير من الأحيان - الأمر الذى أدى إلى حدوث عدة أزمات من بينها

١ - أزمة إقتصادية حيث تقتطع الدول جزء كبير من ميزانياتها للإنفاق على التعليم (يوصفه مشروعيًا وإستثماريًا طويل الأجل) في وقت هي في أمس الحاجة إلى توجيه هذا الجزء من الدخل القومي لبرامج إستثمارية سريعة العائد.

ب - أدى سرعة تخريج حاملي الشهادات المتوسطة والعليا ، بشكل يفوق سرعة نمو المشروعات الإقتصادية والإجتماعية إلى حدوث أشكال البطالة السافرة أو المقنعة (لدى المجتمعات التي تلزم نفسها بتعيين الخريجين مثل مصر الأمر الذي يسبب عبئاً أكبر على الميزانية) ولعل أخطر أنواع البطالة هي بطالة المتعلمين .

ج - مع تزايد أعداد المتعلمين تتزايد طموحاتهم وتطلعاتهم في وقت يمجزون عن تحقيقها مما سبب أزمات للمجتمع (سياسية وإجتماعية وأيديولوجية) .

د - تتفاقم هذه المشكلات إذا كان التعليم موجهاً توجيهاً أرسنقراطياً أو نظرياً لا يختم متطلبات التنمية (تخرج عماله ماهرة أو نصف ماهرة أو فنيين أو كوابر إدارية ذات كفاءة عالية ..) وهذا هو ما يطلق عليه " هوروفتز " Horowitz " سوء التعليم " أو سوء التوجيه التعليمي Miss education وهو يتضمن إهدار القوة البشرية الأمر الذي يدفعها إلى السير في مسارات مدمرة على المستوى الفردي والمجتمعي .

ثانياً : والمشكلة الثانية التي تعوق العمليات التحديثية في المجتمعات النامية المعاصرة هو الوضع المتميز والفريد Advantageous position للمجتمعات المتقدمة إقتصادياً وممارستها كل أنواع الضغط لتعويق التنمية في الدول النامية . وهذه النقطة عالجها الباحثون عند حديثهم عن البيئة الإجتماعية والإقتصادية الدولية كإطار عالمي للتنمية داخل الدول النامية ، وهو ما يطلق عليه البعض مصطلح النسق العالمي The world system فالمزاي الهائلة التي حصلت عليها الدول الغربية عند دخولها في مجال التنمية خلال القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ، والمزاي التي حصلت عليها وتستمع بها الآن - إقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً وبشرياً وعسكرياً .. في ضوء إستحواذها وتحكمها في الموارد ورأس المال والتقدم العلمي والتكنولوجي .. مكنها من ممارسة الضغط وزودها بقدرات تنافسية قوية ، الأمر الذي يجعل تحديث المجتمعات النامية أمراً صعباً ومستوجباً للدخول في الكثير من المشاكل والأزمات فتحدث هذه المجتمعات الأخيرة معنى إستقلالها عن الغرب إقتصادياً ، كما يعني حرمانه من سوق واسع لمنتجاته كما يعني دخولها في منافسة مع الغرب في الأسواق العالمية ، ويعنى

إعادة النظر في تصدير المواد الخام للدول الغريبة بنفس المقايير بنفس الشروط السابقة لتمكينها من عمليات التصنيع .. الخ.

وكما يشير " لوير " فإن تحديث المجتمعات النامية المعاصرة لتحقيق كوظيفة لإتخاذ قرارات وطنية وعمليات تحديث داخل هذه الدول نفسها فحسب ، ولكنه يحدث في إطار سياق عالمي International context محكوم بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيديولوجية . ويشير " هانز سنجر " H. Singer في مقال له بعنوان " توزيع العائد بين الدول المقترضة والدول المستثمرة " إلى أن معدلات التجارة العالمية Terms of trade تسير في غير صالح الدول النامية يوصفها دول مصدرة للمواد الخام في غالب الأحيان . وتحمل التجارة الخارجية أهمية إستراتيجية للدول النامية لأن متوسط دخول أبنائها منخفضة ، ولهذا فإن التقلبات العادية في معدلات وشروط التجارة الخارجية - سواء في حجمها أو في قيمتها . تضع عقبات أمام تحديث أو معدل وسرعة التحديث داخل هذه الدول . والدول النامية كما سبق القول غير قادرة على الدخول في منافسة في الأسواق العالمية لعراقه ورخص الصناعات المنافسة التي تملكها الدول المتقدمة صناعياً . يضاف إلى هذا أن أغلب الدول النامية تعتمد على إقتصاد الكفاف وبالتالي فإنها تعتمد على هامش الدخل Mar-gin of income الناجم عن التجارة الخارجية كمصدر أساسي للتراكم الرأسمالي، الذي يعد بدوره المصدر الأساسي للإستثمارات التنموية داخلها (٢٨) .

وإذا كانت الدول النامية في أمس الحاجة إلى توازنات في التجارة الخارجية تتجه لصالحها (وهذا ما لا يحدث عادة إلا لظروف طارئة كما حدث في أسعار البترول بعد حرب ١٩٧٣ بين دول الدول العربية وإسرائيل) ، فالواقع أن إستثمارات الدول المتقدمة صناعياً داخل الدول النامية ، حولت أغلب هذه الدول الأخيرة إلى دول مصدرة للطعام والمواد الأولية للدول المتقدمة صناعياً ، الأمر الذي يضر بإقتصاديات ومصادر تمويل التنمية في الدول النامية لإعتمادها الأساسي على تصدير سلع أو أكثر من السلع الأولية الذي تتجه معدلات التبادل العلمية في غير صالح الدول المصدرة لها . والعكس صحيح تماماً فأسعار المنتجات المصنعة (التي تزداد جودتها وتقل تكلفتها داخل الدول المتقدمة صناعياً نتيجة الأخذ بأساليب علمية وتكنولوجية تتقدم يوماً بعد يوم) تزداد يوماً بعد يوم مما يمثل أعباء جديدة ومتزايدة على كاهل الدول النامية . وهذا يعني أن الدول المتقدمة صناعياً تحصل على كل المميزات كمستهلكين (للطعام والمواد الأولية)

وكمنتجين (الصناعات الثقيلة والوسيلة والإستهلاكية) . والعكس يحدث للدول النامية حيث تخسر مرتين كمستهلكين وكمنتجين (٢٩) .

ثالثاً: ويطرح "لوير" المشكلة الثالثة في شكل سؤال على النحو التالي "هل تكنولوجيا التحديث على مستوى العالم كله أمر ممكن ؟ ويذهب بعض الباحثين إلى أن موارد الكرة الأرضية كافية لرفع مستوى سكان العالم كله إلى مستويات المعيشة التي يتمتع بها إنسان العالم الريفي المتقدم صناعياً . ويتنبأ الباحث المذكور بإحتمال انخفاض المستويات المعيشية في كل دول العالم خلال الفترة الزمنية القادمة ، ويذهب إلى أن هذا التنبؤ ليس رجعاً بالقيبط ، ولكنه يعتمد على نماذج تقديرية لحسابات الإحتمالات والتقديرية الحاسبية الآلية ، نتيجة لحساب العلاقة بين عدة متغيرات إستراتيجية مثل سكان العالم ونسب نموهم وحجم الموارد الطبيعية ومشكلات التلوث والحروب وحجم الإنفاق العسكري العالمي ورأس المال وإنتاج الطعام . وقديماً كانت هناك تحذيرات من جانب بعض العلماء المتشائمين (مثل مالتوس) بصدد مشكلة العلاقات بين السكان والموارد الاقتصادية . غير أن ظهور تكنولوجيات ومصادر غير متوقعة أفسد هذه التوقعات ويشير أغلب المحللين الإقتصاديين والإجتماعيين المعاصرين إلى أنه إذا لم تتقدم التكنولوجيا بسرعة داخل الدول النامية بحيث يصبح في إمكانها نقلها وإستيعابها والإستفادة منها في رفع متوسطات دخول أفرادها وإشباع قدر من تطلعاتهم - على الأقل في حدها الأدنى فإن الموقف العالمي سوف يكون متفجر (٣٠) . وينذر بإزمات كساد عالمي وبطالة داخل الدول المتقدمة صناعياً ، وبالتالي انخفاض معدلات التنمية ومتوسطات الدخل داخلها . هذا إلى جانب مشكلات الصراع والتطرف والحروب .

ونستطيع القول بأنه إذا كانت هناك مجموعة من الشروط الداخلية والخارجية الضرورية لتحقيق التحديث داخل الدول النامية ، فإنه على هذه الدول أن تعالج العديد من المشكلات الخطيرة من أجل نجاحها في تجربة التنمية وتحقيق أهدافها . ويذهب "لوير" بوصفه باحث غربي إلى أن السلام في المستقبل مرهون بمدى قدرة الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية على الإستجابة لطبيعة الموقف العالمي سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً ، ويمدئ إستعداد الدول المتقدمة صناعياً لتحمل مسئوليتها إزاء تنمية الدول الفقيرة والنامية والواقع أن طبيعة هذه المسئولية ليست على درجة كبيرة من الوضوح . كما أن الدول المتقدمة صناعياً ليست صادقة النية في هذا الصدد . ولعل هذا هو سبب

فشل العديد من المؤتمرات التي تعقد بين الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً تحت عدة مسميات مثل ، الشمال والجنوب ، أو الشرق والغرب ، أو الدول الغنية والدول الفقيرة

ويؤكد كثير من المحللين - حتى في الغرب - أن المستقبل ينذر بالخطر والتزامات والفن إذا إستمرت الدول المتقدمة صناعياً في تبني نفس الإتجاهات القديمة إزاء الدول الفقيرة والنامية ، تلك الإتجاهات التي تتمثل في الأقوال المستهلكة التالية " تستطيع أى دولة أن تحدث نفسها إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً إن هي أرادت وإذا كانت مستعدة للعمل من أجل هذا الهدف وأن المشكلات الأساسية في الدول النامية - داخليه إجتماعية وسيكولوجية. وهذا يعني تجاهل لأبعاد وظروف الدولة الضاغطة وتجاهل سوء نية الدول المتقدمة صناعياً الأمر الذي ينذر بلقبح العواقب ، سواء بالنسبة للدول المتقدمة صناعياً أو الدول النامية .

ملاحظات حول علم إجتماع التنمية

يكشف إستعراض الأعمال العلمية في مجال علم الإجتماع على مدى السنوات العشرين الأخيرة عن إهتمام واضح بقضية التنمية الإجتماعية للمجتمعات النامية (أوما أطلق عليها مجتمعات العالم الثالث - بما يحمله هذا الإسم من مضامين أيديولوجية - أو المجتمعات الفقيرة أو تحت مستوى النمو أو المتخلفة أو المستنزفة ..الخ). ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من بينها فشل التحليلات الإقتصادية الخالصة في تشخيص حالة التخلف التي تعاني منها المجتمعات النامية ، وبالتالي فشل المدخل الإقتصادي وحده في مواجهة مشكلات تلك المجتمعات وجوانب التخلف المعقدة والمتشابكة داخلها . يضاف إلى هذا سقوط تلك الفكرة التي تنادي بالقضاء على جوانب التخلف في الدول النامية عن طريق نقل نماذج تنموية جاهزة Ready made development models هم من تلك الدول التي حققت درجة عالية من التقدم الإقتصادي واللوجي إلى الدول النامية . وتنبثق هذه الدعوة ببعض التصورات والمفاهيم التي سادت فتره من الزمن داخل بعض قطاعات العلوم الإجتماعية مثل مفهوم الإنسان الإقتصادي Economic man ومفهوم النفعية Utilitarianism ومفهوم البراجماتية Pragmatism ومفهوم وحدة الطبيعة الإنسانية من حيث الحاجات والمشكلات والتطلعات والدوافع وبالتالي وحدة أساليب إشباعها كذلك فإن الدعوة إلى نقل نماذج ثبتت بحاجتها في بعض الدول إلى دول أخرى، تعتمد على أن النماذج التي نجحت في مكان ما لابد وأن تنجح بالضرورة في مكان آخر إستناداً إلى المفاهيم السابقة وإذا كان سر النقلة الإقتصادية والإجتماعية الهائلة

فى المجتمعات الغربية هو التصنيع بكل أشكاله وصورة إستناداً إلى الأخذ بنتائج العلوم النظرية والتطبيقية . فإن هذا هو المدخل إلى مواجهة مشكلات المجتمعات النامية . فالتصنيع يؤثر على كل المتغيرات الأخرى فى الموقف الإنمائى كالتحضر والتخصص وتقسيم العمل والتعليم والقيم والدافع القومى والفردى والتنظيمات البيروقراطية وحجم الأسرة وبناء الشخصية وواقع العمل والتطلعات وبناء المجتمعات ونسق الأدوار والمراكز وعلى مفاهيم الكفاية بجمع أشكالها الإجتماعية والنفسية إلى جانب الكفاية الإنتاجية وأشكال التنظيمات الرسمية وغير الرسمية .. الخ .

ويمكن القول أن إرتباط علم الإجتماع بقضايا تغيير للواقع الإجتماعى إرتباط قديم يمتد إلى جنود ومصادر علم الإجتماع فى العالم الغربى ، أو بالأحرى إلى الأصول الفكرية الممهدة لظهور هذا العلم فى أوربا . وبالتحديد إلى عصر الإستنارة حيث ظهرت بعض الدعوات من جانب بعض المفكرين مثل « مونتسكيو » و « رسو » إلى إعادة هياكل أساسيات الحياة الإجتماعية داخل المجتمع الأوروبى تحقيقاً لأهداف أيديولوجية محددة . وترتبط هذه الأساسيات بعلاقات الجماعات والسلطات والقوى الإجتماعية ونماذج التفكير . وصدرت فى هذا العصر دعوة إلى العقلانية أو تحقيق الرشد Rationalism فى كل جوانب الحياة الإجتماعية وقد صدرت هذه الحركة الفكرية فى عصر الإستنارة عن صراع القوى الإجتماعية على ساحة المجتمع الأوروبى من حيث إتجهت بعض القوى إلى الصعود وإتجهت أخرى إلى الهبوط على سلم التقييم الإجتماعى وبناء القوة وصراع المصالح . وبعد حدوث التحولات الإجتماعية فى أوربا ، ظهر رد فعل متناقض إزاء دعوى عصر الإستنارة ، حاول أنصار الإتجاه الأول دعم الأوضاع المتحولة وتثبيتها من خلال تحويل النسق الإجتماعى إلى نسق المتوازن قائم على الأفكار تتساند داخله النظم ويصبح التمايز الإجتماعى بين البشر ضرورياً ووضعاً طبيعياً لا يمكن المساس به لأنه يمتد إلى صميم الفطرة وبعد ضرورية من ضرورات قيام المجتمع نفسه . وقد غالى بعض الباحثين فى هذا الإتجاه إلى درجة تأليه المجتمع وإرجاع مفاهيم القداسة والمعبودية والألوهية والتحليل والتحرير إلى مقولات إجتماعية (ويتضح هذا بشكل واضح فى آراء « إميل دوركايم » كما عبر عنها فى دراسته الشهيرة بعنوان الصور الأولية للحياة الدينية) . كما أن بذور هذه الفكرة أرساها « كومت » فى قانونه للمراحل الثلاث .

أما الإتجاه الثانى فهو الذى أطلق عليه إسم الإتجاه الرأبىكالى الذى تصور -

خطأ - أن هناك قوانين معينة للحركة التاريخية للمجتمعات ، وأن هذه القوانين لها من العمومية ما يتجاوز نسبية الزمان والمكان . وقد أخطأ هذا الإتجاه عندما بنى فهمه للمجتمع بعلاقاته ونظمه وبنائه على الأساس المادى وحده . كما أخطأ كذلك عندما رفض منطق التوازن والثبات والماهية . وهو المنطق الأوسطى ، وإستبداله بمنطق لايعترف إلا بالصراع والتناقض والتغير وهو المنطق الجدلى ، وفى ظل هذا المنطق تختلف المطلقات والثوابت والتوازن الأمر الذى يستحيل بدوره تفسير الوجود الاجتماعى حتى فى أبسط صوره وأشكاله ، كذلك يستحيل تفسير الأساس الذى يقوم عليه التفسير الاجتماعى ، وقد إرتبطت أغلب نظريات علم الاجتماع الغربى - كما يذكر - إرفين زابيتن E. Zietlin فى دراسته النقدية الهامة بعنوان « الأيديولوجيا وتطور النظرية فى علم الاجتماع » (٣٢) بمحاولة الوقوف فى وجه الإتجاهات المادية الجدلية وبشكل عام لشبح الماركسى الذى يمثل تحدياً كبيراً أمام المجتمع الغربى بنظمه وتراثه وإستقراره وبنائه وتوزيع القوى داخله ومقائده وقيمه ومستقبله ، ومن هنا نجد أن رواد علم الاجتماع لجأوا إلى تصورات ومفاهيم كالبوضعية Positivism ، والداروينية Darwinism ، والوظيفية Functionalism ، والسوسيولوجيزم Sociologism للدفاع عن واقع المجتمع الغربى بنائه ونظمه وطلقاته ومعتقداته ، ومن أجل مواجهة مشكلاته التى قد تؤدى بتفاهتها إلى تغيرات فى عكس الإتجاه الذى يدافعون عنه .

وهذا يعنى أن قضية التنمية الإجتماعية - بوصفها ترتبط بالتغير الاجتماعى أو التغير المخطط من أجل تحقيق غايات مرغوبة يحددها نسق المعتقدات والقيم وثقافة المجتمع ، ترتبط بجنور علم الاجتماع . غير أن هذه القضية لم تحظ بدراسات والقيمية منظره من أجل الوصول إلى محددات نظرية أو تعميمات أمبيريقية فيما يتعلق بعوامل وأوزان كل منها والأساليب والإستراتيجيات والنماذج ومختلف الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والنفسية والبيئية والتاريخية والعقائدية والقيمية لقضية التنمية ، والور الذى تلعبه العلاقات الدولية سواء بشكلها التاريخى أو المعاصر فى دعم أو تعويق عمليات التنمية فى الدول النامية ، من خلال توظيف متغيرات إستراتيجية فى هذا الصدد - كالقروض ونقل الخبرات ونقل التكنولوجيا ورأس المال والمنح وصناعات الأسلحة إلخ . وقد إكتفى علم الاجتماع الغربى بدراسة واقع المجتمعات الغربية (ظاهرة التركز حول الذات لدى الشعوب Ethnocentrism) ودعم نظمها ومحاولة مواجهة مشكلاتها وإو على حساب المستعمرات وشعوبها ، ومع تزايد حركات التحرر الوطنى والتخلص من الإستعمار الغربى وحصول دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

على الإستقلال السياسي - بعد الحرب العالمي الثاني بشكل خاص - أدرك المسؤولون والمفكرون في هذه الدول أن هذا التحرر والإستقلال السياسي سوف يظل فاقد المضمون ما لم يدعمه إستقلال وتحرر إقتصادي وإجتماعي ونفسي وقيمي وفكري مماثل . وهذا ان يتحقق إلا من خلال برامج مخططة للتنمية الطموحة من أجل إعادة صياغة الواقع الإقتصادي والإجتماعي (النفسى والتعليمى والصحة والبيئة) لهذه المجتمعات وإرساء دعائم البنية الأساسية Infra - structure وتحقيقاً للإنتلاق في مجالات الإنتاج والخدمات والتصدير ، وكسر حلقات الفقر الغبيث التى تحدث عنها رانجر نركس . R. Nurks .

ومن هنا بدأت موجة دراسات التنمية في البلاد المتخلفة والنامية سواء الدراسات الموضوعية التى تستهدف الفهم العلمى لواقع هذه المجتمعات وعوامل تخلفها وسبل مواجهة هذه العوامل ، أو الدراسات المفرضه التى إنطلقت من هيئات ووكالات أوروبية وأمريكية بهدف تكريس التخلف والإستغلال والإستنزاف لنزوات تلك الدول . وإنطلقت حركة دراسات التنمية سواء من جانب باحثين ينتمون إلى الدول النامية ذاتها مثل « رالف بيريز » R. Peries و « دراجانند سينها » D. Sinha و « دوى » Dube و « دوارا كيناث » Dwarakinath و « شاولدهارى » Shawdhan والكثير من الباحثين فى الهند وأمريكا اللاتينية « فرانك مثالا » والنول العربيه (٣٣) ... إلخ ، أو من جانب باحثين ينتمون إلى العالم الغربى مثل « مارشال كلينارد » M. Clinard « توم شيراد » T. sherad و « باتن » Batten و « أروين ساندروز » E. Sanders و « وارين بنس » W. Bennis و « روبرت تشن » R. Chin (٣٤) و « أيزنشادات » و « دافيد آيتر » و « جولد ثورب » و « جون لونيچ » وغيرهم من الباحثين فى أوروبا وأمريكا والإتحاد السوفيتى ، ويستطيع الدارس الناقد لهذه الدراسات أن يحللها ويقومها من حيث مدى صلاحيتها لتفسير عوامل التخلف فى مجتمعاتنا ، والإسهام فى مواجهة مشكلاتها فى إطار الظروف المحليه والدوليه المعاصره . وقد خلصت من إستعراض بعض الدراسات التى دارت حول التنمية الإجتماعيه فى النول الناميه سواء على المستوى العالمى أو العربى أو المحلى ، إلى بعض الملاحظات أوجزها فيما يلى :-

أولاً : التباين الكبير من حيث الخلفيات العقائديه أو الإيديولوجيه الموجهه للدراسه، ذلك لأن بعض الباحثين ينطلقون من الأيديولوجيه الليبراليه الغربيه التى تركز

على مفاهيم التوازن والبناء القيمي والحفاظ على النسق والتكيف والتكامل وميكانيزمات إستعادة قوى الإستقرار والقوى الأخلاقية ، بينما ينطلق بعض الباحثين من الأيديولوجية المادية الجدلية التي تركز على علاقات القوى خاصة قوى وعلاقات الإنتاج والصراع بكل أشكاله خاصة الطبقي ويؤكدون أهمية المنهج الجدلي والتحوليات الرأبائكية في المجتمع ويتبنى أغلب الباحثين هذه الخلفيات الأيديولوجية بشكل مسبق دون مراعاة لواقع المجتمعات النامية - كل مجتمع على حده . تلك المجتمعات التي تشكل الميدان الرئيسي الذي يرسمون له خطوط إنمائية وتطويره .

ثانياً : الكثير من هذه الدراسات خاصة التي أجراها باحثون غربيون أو يهود في تلك الغرب تجاهلت - سواء بقصد أو بغير قصد - الأبعاد التاريخية لقضايا التخلل والتنمية ، وهي الأبعاد التي تسهم في فهم وتشخيص الواقع المتخلل للكثير من المجتمعات النامية ، والوقوف على العوامل التي صاغت هذا الواقع المعاصر بنائياً ووظيفياً وثقافياً ونفسياً . ويتستر أنصار تجاهل البعد التاريخي تحت دعاوى العلمية والمنهجية والأمبيريقية والقول بأن النسق الإجتماعي نسق طبيعي Natural system كما يتسترون تحت دعاوى وحدة المنهج بين العلوم المختلفة الطبيعية والإجتماعية . وتطبق ما يطلق عليه (C. R. Mills) بسفريه الأمبيريقية المجردة Abstract empericism (٣٥) ويلاحظ غلبة هذا الإتجاه على الكثير من دراسات التنمية .

ثالثاً : إنطلاق أغلب الدراسات عما يطلق عليه « ألفين جولدتر A Gould- « ner الفروض الضمنية Domain assumption - فالكثير من الدراسات التي يجريها علماء غرب في العالم الثالث تتم من خلال مؤسسات وتنظيمات معينة بعضها ذات طابع إقتصادي وبعضها ذات طابع سياسي وبعضها ذات طابع ديني ، ومن الطبيعي أن تحاول هذه المؤسسات توظيف هذه الأبحاث في خدمة مصالحها وليس في خدمة الدول النامية وأحياناً يكون هذا التوظيف في غير صالح الدول النامية ، ولاتنسى أن اللوائح الإستعمارية (٣٦) ، ودوائر المخابرات في الغرب وظفت وماتزال الكثير من دراسات الإجتماعي في غير صالح هذه الدول .

وأخيراً : ينقسم الدارسون لقضايا التنمية داخل الدول النامية إلى عدة مدارس فالبعض ينتمي إلى المدرسة الليبرالية الغربية سواء بحكم الدراسة فيها أو الإعجاب بها . والبعض ينتمي إلى المدرسة الماركسية سواء بحكم الدراسة فيها أو الإعجاب بها . وبعض الباحثين يحاول الفكك من أسر هاتين التجريبتين . سواء الغربية أو الشرقية

ويحاول تحقيق الموضوعية في دراسة واقع هذه المجتمعات وعوامل تخلفها وسبل تطويرها ، بعيداً عن أى إنحياز أيديولوجى * . وهناك بعض الدارسين الذين يركزون على التفسيرات الدينية للتخلف والنمو والتطور والتقدم ، وذلك من خلال إبراز الدور الذى تلعبه المعتقدات والقيم والشعائر والسلوك الدينى فى تنمية المجتمعات ، ومن الطبيعى أن هناك من الدارسين من يحاول ربط الدين بالتخلف الإجتماعى والإقتصادى (الماركسيون وبعض الوجوديين وبعض علماء الاجتماع - كومت) وهناك من يربط الدين بالتقدم والنمو - وعلى الرغم من قدم هذا الإتجاه إلا أنه يرتبط فى الفكر السوسيولوجى المعاصر بالعالم الألمانى « ماكس فيبر » M. Weber (٣٧) .

خامساً : هناك مشكلة ملاحظه لدى الكثير من الدراسات وهى عدم وضوح إطار نظرى قادر على التفسير الموضوعى لظواهر التخلف ولحدودات ومنطلقات التنمية ومحركاتها فى الدول النامية ، وترجع هذه المشكله فى جانب منها إلى طبيعة الدول النامية ذاتها ، وترجع فى جانب آخر إلى ندرة الدراسات عبر الثقافيه Cross cultural والدراسات المقارنه Comparative studies التى تنبثق عن مشروعات كبرى للدراسه وتتم من خلال تنظيمات علميه تقوم على جهود جماعيه تعاونيه بين الدول الناميه . أما بالنسبه للجانب الخاص بالدول الناميه فإننا نجد أن هذه الدول تتسم بإنعدام التجانس سواء على المستوى الجغرافى والقارى أو على مستوى العمق الحضارى والتاريخى ، أو على المستوى على مستوى التعرض للإستعمار ، أو على مستوى البناء الديموجرافى ، أو على المستوى الثقافى والعقائدى ، أو على المستوى اللغوى إلخ ، فالدول الناميه تقع فى قارات متعدده وفى مناطق مناخيه وتضاريسيه متباينه ، وبعضها له حضارات قديمه وبعضها دول حديثه نسبياً ، وأغلبها تعرض للإستعمار الأوروبى ، لكن بعضها لم يتعرض بنفس الشكل (تركيا مثلاً) - وبعض الدول المستعمره ظل على تخلفه وبعضها أحرز تقدماً كبيراً (كندا مثلاً) - وتختلف الدول الناميه من حيث وجود مشكله سكانيه ومن حيث طبيعة هذه المشكله (نسبة السكان للموارد ومعدلات نموهم وخصائص السكان المختلفه وأسلوب توزيعهم المكانى وكثافتهم فى المدن والقرى ... إلخ) ونستطيع القول أن الخاصيه المشتركة التى تجمع الدول الناميه هى تخلفها بالمعايير الإقتصاديه والتكنولوجيه والإجتماعيه بالمقارنه بالمجتمع الأوروبى خلال فترة ما بعد الثوره الصناعيه

* تجدر الإشارة هنا أننا لا نقتصد أن كل من درس فى الغرب يتبنى الإتجاهات الغربيه وكذلك الأمر بالنسبه للدارسين فى الكليه الشرقيه .

في القرن الثامن عشر وأنها أخذت بسياسة التخطيط للتنمية دون حصولها على الإستقلال السياسي وتحقيقاً للإستقلال الإقتصادي والإجتماعي الفعلي كما أخذت تتحد تحت مسميات مختلفة في المحافل الدولية لمواجهة الضغوط المفروضة عليها من جانب الدول الغربية وعلى الرغم من هذا التنوع الجغرافي والثقافي إلخ فإن هناك سمات مشتركة يمكن من خلالها إقامة علم لدراسة هذه البلاد ولكن هذه التباينات الإقتصادية والحضارية والسياسية والإجتماعية والجغرافية ، والتباين في البناءات التنظيمية والطبقة والقيمية والمقائدية والإختلاف في العمق الحضاري أو الأبعاد التاريخية للبناءات الثقافية (وبالتالي في عمق الضوابط والقيود والإلتزامات السوسيوثقافية) كل هذا حال دون الوصول إلى أطر نظرية مفسره للتخلف والتنمية داخل هذه الدول ، وإن كان هذا التباين لا يجعل من هذه النظرية أمراً مستحيلًا ، ولكن يتطلب قدرًا من التعاون في تبني مشروعات بحوث مقارنة بين أنماط محددة ممثلة لهذه الفئات (الجغرافية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية والحضارية) وهذا يعني ضرورة الأخذ بفكرة تنميط الدول النامية Typology بحيث يكون التعميم على مستوى النمط ، وفي مرحلة أكثر تقدماً من الأبحاث يمكن التعميم على مستوى الدول النامية عموماً ، وذلك بالنسبة لما هو مشترك وعام . وهناك الكثير من الدراسات المقارنة تمت بالفعل على مستوى الدول الأوروبية والأمريكية مثل دراسة « فلورنس كلوهون » F. Klockhonn للقيم ، حيث حددت هذه الباحثة الأمريكية مجموعه أساسية من المشكلات الإنسانية العامة التي تحاول كافة المجتمعات مواجهتها وإتخاذ موقف قيمي إزاءها مثل علاقة الإنسان بالجماعة والزمن إلخ ، قامت بدراسة موقف خمسة مجتمعات أمريكية تجاه هذه المتغيرات القيمية (٢٨) ، كذلك فقد تمت عدة مسوح للقيم الإجتماعية على مستوى مقارن بين عدة دول ، مثال ذلك ما قامت به إحدى الهيئات الإجتماعية من دراسة مقارنة للقيم المتعلقة بتربية الأطفال في أربع دول سنة ١٩٥٨ (٢٩) وقد كانت هذه الدول هي أستراليا والدانمارك واليابان وهولندا . وحاولت الدراسة التعرف على تفصيلات أبناء الطبقات العليا والوسطى والدنيا في مجال القيم التربوية ، وقد ركز البحث على مجموعه من القيم وهي الطموح وطاعة الوالدين والإستمتاع بالصياة والأمانه والنطق والثقة بالله ، وهناك محاولات بذلت في هذا الصدد لدراسة موضوعات محددة دراسه مقارنة داخل مجتمعات ناميه مختلفه ، بعضها قام بها علماء أفراد ، وبعضها أجرى من خلال تنظيمات مثل تنظيمات وهيئات الأمم المتحدة ، ويمكننا أن نعطي أمثله على هذه المحاولات ، دراسة « أثر الإتصال على التنمية الريفيه » في كل من

الهند وكوستاريكا والتي قام بها كل من « إفريت روجرز » E. Rogers و « بروينرو روى » R. Roy و « وازانين » Waisanen تحت إشراف اليونسكو سنة ١٩٦٩ . (٤٠)

ويمكن القول أن هذه الدراسات ما تزال تقتقد إلى المنهجية السليمة وإلى التنسيق وإلى مشروع متكامل تجرى في إطاره بحيث تؤدي في النهاية إلى ما يمكن أن نطلق عليه إطار نظري محقق أمبيريقياً يمكن أن يفسر في ضوءه قضايا التخلف والتنمية في دول العالم النامي . وقد أكد « برت هولتز » B. Hosenetz أن العلوم الإجتماعية ما تزال في حاجة إلى نظرية توضح العلاقة بين التنمية الإقتصادية والتغير الثقافي ، غير أنه يلاحظ أنه من الصعب التوصل إلى مثل هذه النظرية ، وكل ما يمكن عمله هو وضع نماذج لأنماط التحول من الإقتصاد التقليدي إلى الإقتصاد الحديث داخل إطار النسق الإجتماعي . وهو يشير إلى أن التسرع في وضع نظرية عامة تحدد العلاقة بين التنمية الإقتصادية والتغير الثقافي سوف توقعنا في نفس المآهات التي وقع فيها أولئك الذين حاولوا وضع نظرية عامة في التاريخ تبين مساراته وإتجاهاته ومراحل . (٤١)

سادساً : تأثرت إتجاهات الدراسة ونسق التفسير والتحليل عند تناول التنمية داخل المجتمعات النامية بالاصول الأكاديمية لكل باحث لدرجة وقوع البعض في أزمة الحتميات Determinism فقد عالج الإقتصاديون قضية التنمية من منظور إقتصادي أحادي البعد ، وعالجها بعض المشتغلون بالعلوم السياسية من منظور سياسي وعالجها بعض الجغرافيون من منظور جغرافي ، وعالجها كتاب الخدمة الإجتماعية من منظور مهنة الخدمة الإجتماعية ، وعالجها بعض التربويين من منظور تربوي ، وعالجها بعض المشتغلين بالإدارة من منظور إداري إلخ . ولكن هناك من الدارسين من حاول تحقيق التكامل في أسلوب المعالجة ، هؤلاء إنقسموا إلى قسمين ، فقد جاءت محاولة البعض محاولته توفيقية ، وجاءت محاولة البعض الآخر محاولته تلفيقية لا تفعل أكثر من الجمع بين كل التفسيرات المطروحة ووضعها بجوار بعضها البعض دون إبراز أساليب تفاعل العوامل وتساندها الوظيفي * ويرجع هذا التباين في المنطلقات الأكاديمية

* هناك العديد من المصطلحات في هذا الصدد والتي يصعب تحديدها وتحديد الفروق الدقيقة بينها ذكرتها في دراستي بعنوان علم إجتماع التنمية . ويذهب « مونت بالمر » M. Palmer في دراسته عن أزمة التنمية السياسية أن هناك خلافاً كبيراً بين الدارسين حول تحديد مفهوم التنمية ويذهب إلى أن هناك شبه إتفاق على أنه يتضمن الأمل أو إمكانية تغيير مستويات معيشة الناس =

إلى تعدد الأصول العلمية والبحثية لمفهوم التنمية فهناك تاريخ لتناول هذا المفهوم داخل أجهزة الأمم المتحدة من جهة ، ودخل الدوائر الإستعمارية البريطانية من جهة أخرى ، ولدى حكومات كل دولة من جهة ثالثة ، ولدى كل تخصص علمي على حدة من جهة رابعة ولدى التنظيمات والمعاهد الإقليمية أو القطرية من جهة خامسة ، ولدى العلماء الأفراد بشكل إجهادي من جهة سادسة ومن الطبيعي أن تختلف المسميات وتختلف أهداف التنمية ومضامينها وممارستها باختلاف الأصول والمنطلقات وقد عرضت للكثير من من هذه الأصول بشكل مفصل في أعمالى العلمية السابقة ونكتفى هنا بمجرد الإشارة (٤٣)

مسابها : الخلاف الواضح بين الباحثين من حيث تحديد مؤشرات ومعايير التخلف والتقدم فإذا كان هناك شبه إ اتفاق على تحديد معايير التقدم الإقتصادي والتحديث التكنولوجي والتنمية الصحية والإدارية (نمو الصناعة وبناء الهياكل الأساسية وارتفاع الدخل القومي ومعدلات الدخل الفردي في المتوسط وأساليب التوزيع) وإن كان هناك إختلاف على مضامين هذه الأساليب (وتزايد سيطرة الإنسان على البيئة الجغرافية والطبيعية وتكامل عوامل الإنتاج ، وتوافر الكوادر الإدارية والفنية المتخصصة ، والأخذ بمفاهيم الكفاية الإنتاجية والإجتماعية والنفسية ، وتطبيق الأساليب الرشيدة داخل التنظيمات والقضاء على أمراض البيروقراطية ، وتحسين المستويات الصحية ، وتخفيض نسبة الوفيات - خاصة بالنسبة للأطفال - ومواجهة الأمراض الوبائية والمتوطنة ، وتحسين توقعات الحياة وتطبيق نظم حديثة في الإدارة والإدارة بالأهداف - تطبيق العلاقات الإنسانية - تحسين أساليب الإشراف - توصيف المهن - تطبيق نظم متقدمة للإختيار والتوجيه التعليمي والمهني) توسيع قاعدة المشاركة في إتخاذ القرارات ، وبناء القرار على أسس علمية رشيدة أقول أنه إذا كان هناك إ اتفاق بين الدارسين على معايير التخلف والتقدم في هذه المجالات ، فإن التنمية الإجتماعية الشاملة تتضمن جوانب سياسية وإجتماعية وقيمية ومقائدية وثقافية يختلف على تحديد معايير التقدم والتخلف بشأنها إختلافات واسعة بين الدول والباحثين والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية فهناك خلاف حول تحديد مضمون التحديث السياسي بين الإتجاهات الليبرالية الغربية التي تقوم على تصور خاص للديموقراطية والمشاركة السياسية من خلال نظم الديموقراطية النيابية (إنجلترا) وحكومة الجمعية النيابية (سويسرا)

= في الأطراف وهي الدول الفقيرة لتصل إلى مستويات الدول الغنية الصناعية . وبعد هذا لا يوجد إ اتفاق على شيء يرجع إلى M. Palmer - P - 1

والنظام الرئاسي (الولايات المتحدة) وبين التي تصفها النظم الدستورية بأنها ديكتاتورية مثل النازية والفاشية والنظم الماركسية المطبقة في شرق أوروبا والصين والإتحاد السوفيتي ، وهناك النظم المختلطة والنظم التي تستند إلى الدين وتلك التي تستند إلى الأعراف والتقاليد إلخ ويظهر الخلاف في مجال التحديث السياسي .. من حيث تحديد معايير التقدم والتخلف عند مناقشة مفاهيم القوة Power والإغتراب Atienation والمشاركة Participation والأحزاب Parties واللامبالاه Apathy وبعض صور السلوك الانفصالي B. Dissociative ومجتمعات الجموع Mass socie- ties والصفوات Elites ومفاهيم العدل والحق والمساواة ... فكل نظام سياسي يختلف في تفسيره لهذه المفاهيم والتصورات الأمر الذي يؤثر قضية النسبية والإجتهادية والتاريخية ويكفي أن نرجع إلى دراسات «لوري» R. Lowry و «جالبريث» Gal- braith و «كوبير» Kuber و «داهل» R. Dahl و «رسمان» D. Ressman و «ملز» C.R. Mills و «السن» M. Olson وغيرهم حتى نلمح التناقض والصراع حول تحديد مفاهيم ومضامين وعمليات التنمية السياسية ونفس الشيء ينطبق عندما تنتقل إلى مجالات التنمية القيمية والثقافية والتربوية والأسرية والسكانية - وإذا تساطنا عن منطلقات التنمية وأهدافها نجد أن هناك خلافاً كبيراً بين دارسي التنمية الاجتماعية . فهناك على سبيل المثال من يربطون التنمية والتحديث الاجتماعي بنقل وتبني النماذج الاقتصادية والسلوكية والقيمية والسياسية والتربوية والتكنولوجية والممارسات السائدة في العالم الغربي وهو ما يطلق عليه مصطلح «التغريب أو الصياغة الغربية للمجتمعات النامية» Westernization (أيزنشتادت Eiesnshtadet وأبتر Apter ومونت بالمر M. Palmer) * (٤٤)

وهناك بعض الباحثين يربطون حركة التنمية بتبني النماذج الاقتصادية والسلوكية والاجتماعية السائدة في الدول الماركسية (إلغاء الملكية الخاصة ودعم الصراع الطبقي وسيادة ديكتاتورية البروليتاريا إلخ) ومن المؤسف أن هذا الصراع والتناقض في مجال تحديد معايير التقدم الاجتماعي أو تحديد النماذج والقيم والسلوكيات والأهداف

* يؤكد «مونت بالمر» الأهمية الإستراتيجية لنظام السياسي كمحرك للتنمية الشاملة . فهذا النظام مسئول عن ضبط سلوك أعضاء المجتمع وتنظيمهم بشكل فعال ، وهو مسئول عن تعبئة الموارد المالية والمادية والبشرية بشكل فعال . والتعبئة بعدان - البعد السلوكي والدافعي والبعد التنظيمي ، وهو مسئول ثالث عن تجاوز المشكلات والضيقات التي تسببها التبعث الاقتصادية والاجتماعية =

النهائية لحركة التنمية قد إنمكس على دراسات وإتجاهات الباحثين العرب . وهناك خلاف كبير حول تحديد معايير التقدم والتخلف . وعلى سبيل المثال فأي نماذج الأسره الأكثر دعماً للتنمية من حيث تحقيق أهدافها ، هل الشكل الغربي أو فكره الكوميونيات الريفية أو الحضريه كما تطبق في الصين أم الكيوتزات والمخشاف في إسرائيل أم الأسره الممتده أم الأسره الصغيره (النواه) ... وأي الضوابط الأسريه أكثر دعماً للتنمية . الضوابط الليبراليه أم الضوابط الدينيه ؟ إلخ وهناك نفس القدر من الخلاف حول تحديد المعايير إذا إنتقلنا إلى مجال الملكيه ، فأي أشكال الملكيه أكثر دعماً للتقدم الإقتصادي والإجتماعي ... الملكيه الفرديه المطلقه (كما كان في التجريه الليبراليه الغربيه خلال القرن الماضي) أم المقيدة أم الجماعيه أم التعاونيه أم النموذج الذي يحقق التوازن بين هذه الأشكال جميعها ؟ - يدرك المستعرض للدراسات أن هناك خلافاً كبيراً حول تحديد معايير التقدم والتخلف .

ثامناً : يسرف بعض الدارسين للتنمية في الأبعاد التاريخيه كلبعاد وحيده لتشخيص جوانب التخلف بكل أشكاله في البلاد النامية (وذلك من خلال الرجوع للإستعمار والعلاقات الدوليه في القرنين الماضيه والتشويه المفروض على هذه الدول إقتصادياً وإجتماعياً وتربوياً وأيكولوجياً وهو ما يطلق عليه الثنائيات Dualism) وعلى عكس الإتجاه الأميريقي المجرى فإن هؤلاء المطلقين لا يهتمون بالدراسات الواقعيه المقارنه والمعاصره . ولعل هذا هو ما يجعلهم يعجزون عن الإجابة على بعض الأسئلة مثل لماذا تخلفت بعض الدول على الرغم من أنها تخضع للإستعمار الأوربي كما خضعت دول أخرى ؟ ولماذا أحرزت بعض الدول التي كانت مستعمره تقدماً على معايير إقتصاديـه وسياسيه وإجتماعيه بشكل واضح بينما عجزت دول أخرى على الرغم من خضوعها جميعاً لظروف تاريخيه ومعاصره مماثلة فهناك نماذج حققت إقتصادياً وتكنولوجياً خارج أوروبا وأمريكا الشماليه . ومن أبرز هذه النماذج اليابان التي أصبحت تمثل خطراً على التنمية الأوربيه والأمريكيه ، وهناك كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافوره وهناك نموذج التنمية المتميز والمتقدم في الملكة العربيه السعوديه وإذا كان الكثير من الذين

= السريعه وإستمراره في ضبط مملوك الناس وعلاقاتهم .

Monte palmer : Dilemmas of political development : E.E.Peacock publishers
Illinois 1980 PP . 3 - 4 .

يسرفون في الأخذ بالتحليل التايخي لهم إنتماعات أيديولوجيه واضحه تدور في دائرة الماركسية التقليدية أو المادية ، فكيف يفسرون تجارب التنمية الناجمة في الدول التي تتطلق من منطلقات مضادة تماماً للإيديولوجية المذكورة ؟

قاسماً : يلاحظ أن بعض الدراسات المطروحة في التنمية الإجتماعية تربط بين سيادة التفكير الغيبي ، وبين التفكير الغيبي والأساطير والخرافات والأغلبية . ولعل ذلك أصبح سمة بارزة في التراث السوسيولوجي الغربي نتيجة لظروف تاريخية معينة تمثل في التراث الديني عند الإغريق وتصورهم للآله وصراعمهم وموقعهم الصراعي من الإنسان ، وظروف السيطره الكنسية أو الإستبداد والتحكم الكنسي خلال فترة العصور الوسطى الأوربية . ولهذا التصور أصوله في الفكر السوسيولوجي ذاته بإتجاهاته المتصارعة . فقد نظر ماركس إلى الدين على أنه مخدر للشعوب ، كما إعتبر كومنت Comte التفكير الديني أو الغيبي مرحلة ثيولوجية تمر بها المجتمعات وهي تمثل أكثر المراحل بدائية وتخلفاً ولا بد من تجاوزها من أجل التقدم مروراً بالمرحلة الميتافيزيقية الوسطى وصولاً إلى المرحلة المتقدمة التي يسودها الفكر الوضعي القادم على العلم إستناداً إلى الملاحظة والتجربة والمقارنة . وإستخدام المنهج التاريخي والتعميم . وقد وصل الأمر بكونت أنه فسر مشكلات المجتمع الفرنسي بعد الثورة وما كان يسوده من إضراب بوجود بذور للفكر الغيبي داخله (٤٥) ويشير " تدينتون " T.Bento في مجال حديثة عن الإتجاه الوضعي عن كونت إلى أن الوضعي Positivism هي في جوهرها صيغة تمتاز بين النزعة الأمبيريقية Empericism وإلتجاه الظاهري Phenomenal-ism وإلتجاه الإجرائي Operationalism وإلتجاه النقد الأمبيريق Emperio - crit-icism والأمبيريقية المنطقية Logical empericison . وهو يرى أن جوهر الإتجاه الأمبيريقى يتلخص في العبارة الآتية " تبني المعتقدات على الرؤية الحسبية المباشرة " Seeing is believing وقد إستمر هذا التقليد الذي يربط بين الفكر الغيبي وإلتخلف سائداً في الفكر الغربي حتى وصل إلى " تالكوت بارسونز " T.Parsons . في أمريكا فقد ذهب " بارسونز " إلى أن العملية التنموية أو التطورية تتمثل أساساً في دعم القدرة التكيفية للمجتمع - وأن العملية التطورية هذه إما أن تنبثق من داخل عملية الإنتشار الثقافي أو من خلالها وهو يرى أن العمليات الأساسية للنمو والتطور تتمثل في التباين والتكامل والتعميم ويحدد مارسونز ثلاثة مستويات تطورية تعكس كل منها بناءات

وأنساق إجتماعية متباينة . المرحلة الأولى وهي مرحلة المجتمع البدائي وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين . ويتميز المجتمع البدائي عند بارسونز بمجموعة من الخصائص أبرزها أن الدين والروابط القرابية يلعبان دوراً بالغ الأهمية (لاحظ هنا ربط التخلّف بأهمية الدور الذي يلعبه الدين داخل المجتمعات) ويأتى بعد ذلك المجتمع المتقدم من هذه المجتمعات ليشير إلى المجتمعات التي تظهر فيها أنساق التدرج الإجتماعى والتنظيمات السياسية التي تقوم على وجود حدود إقليمية آمنة مستقرة نسبياً وبالنسبة للمرحلة التطورية الثانية والوسطى فإنها تتضمن نمطين فرعيتين من المجتمعات كذلك هما : المجتمعات القديمة ، ثم المجتمعات القديمة التي تعكس نموذجاً أكثر تقدماً . أما المرحلة الثالثة والأخيرة وهي المجتمعات المتقدمة تتمثل في المجتمعات الصناعية الحديثة (٤٧).

وقد إنتقل هذا التصور الذي يربط الفكر الغربي بالتخلّف من الفكر العربى بأصولة المتصارعة والمتناقضة إلى فكر الكثير من الباحثين العرب حيث تأتى عبارات " يؤمنون بالغيبيات والخرافات والأساطير ... كثيراً فى الرسائل والمؤلفات العلمية دون تمحيص ونحن فهم بدون وعى . فالإسلام يقوم على الإيمان بالغيب " الم (١) بذلك الكتاب الأريب فيه هجوع للمنفق (٢) الذئير يؤمنون بالغيب ويقبضون الصلاة وما زرقناهم بنفقون (٣) " (سوره البقرة) والإسلام من خلال هذا الإيمان يدعو إلى التفكير وإعمال العقل ونبذ التقليد الأعمى والبحث فى السماء والأرض والبحار والجبال والإنسان من أجل فهم القوانين والسنن الإلهية التي تحكمها ، ويدعو إلى تحقيق التقدم على كل المستويات القيمة والأخلاقية والإقتصادية المادية والتربوية والسياسية ... الخ وهذا هو جوهر التنمية الحقيقية . وهذا يعنى أن الأسس الإسلامية تقتضى الإستمرار فى البحث العلمى والأخذ بنتائج لخدمة الإنسان وتقوية المجتمع مالم يتعارض مع أصل شرعى . وهذا هو المفهوم الصحيح للتنمية .

عاشراً : ندرة الدراسات التي تتناول إرتباط الإسلام بقضايا التنمية الإجتماعية بمفهومها الشمولى سواء على المستوى النظرى أو الأمبيريقى وهناك دراسات كثيرة تمت حول الإقتصاد الإسلامى والإسلام والتنمية الإقتصادية من خلال جهود فردية أو من خلال تنظيمات إسلامية مثل الإتحاد الدولى للبنوك الإسلامية وملاحظ على الدراسات التي طرحت حول الإسلام والتنمية الإجتماعية أن معالجتها لم تحقق الشمولية والعمق المطلوبين .

هادى عشر : تركّز أغلب الدراسات الغربية على فكرة التناقض بين التقليدية

والحدثة أو الثانية بين الإثنين Traditionalism - Modernism dichotomy مثل نظريات متغيرات النمط Pattern alternatives عند بارسونز ، والتحول من المجتمع المحلي (الجمشافت) إلى مجتمع العام (جزلشافت) عند "توني" ومن المجتمع الشعبي إلى الحضارة عند "ريفيلد" ومن التضامن الألى إلى التضامن العضوى عند "بوركيم".... الخ. وهذا يعنى أن عمليات وبرامج التحديث من شأنها أن تقضى بشكل حتمى على الجوانب التقليدية داخل المجتمع . وفى هذا مبالغة وعدم فهم لطبيعة الجوانب التقليدية داخل المجتمعات النامية ، فقد كشفت العديد من الدراسات الميدانية عن خطأ هذه النظريات الثانية التى صيغت بعيداً عن الواقع . فهناك على سبيل المثال دراسة "ميخائيل ميكلين" M.Micklin عن التكنولوجيا والقيم التقليدية فى "جواتيمالا" (٤٨) ، ودراسة "بوجى" S.Pogie حول طبيعة القيم الإجتماعية فى منطقة "سيد Ciudad industria" لدى الريفيين حول هذه المدينة (٤٩) ودراسة "اميليو ولز" E.Wellems (٥٠) عن الرفية والمدينة "حيث قام بدراسة البناء الثقافى لقرية "نيل" الواقعة بجوار مدينة "كولون" الصناعية بالمانيا ، ودراسة "هويتاكر" S.C.Whitaker فى شمال نيجيريا (٥١) ، ودراسة "سيمون كوداك" S.Chodack فى افريقيا جنوب الصحراء (٥٢) ودراسة "ميلتون سنجر" M. Singer لمدينة "مدراس" فى الهند (٥٣) ... كل هذه الدراسات وغيرها تشير إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

١ - عدم تعارض البناء التقليدى بكل أبعاده مع كل المتغيرات المتضمنة فى برامج التحديث .

ب - أن بعض مكونات البناء التقليدى يمكن أن تسهم فى الإسراع بعمليات التحديث .

ج - أن مكونات البناء التقليدية ليست وحدة استاتيكية ، وذلك أنها فى حالة دينامية طول الوقت وتتغير بشكل مستقل عن برامج التحديث ، وقد يكون التغير الثقافى ، فى المكونات التقليدية بمعدلات أسرع من التغيرات المادية الناجمة عن برامج التحديث .

د - أن معايير تحديد جوانب التقدم والتخلف فى البناء التقليدى يستند الى موجبات ايدولوجية وقيمة تختلف باختلاف الدارسين .

هـ - قد يفشل الكثير من الباحثين الأوربيين والأجانب عند محاولة فهم منطلقات

ومتضمنات البناء التقليدي وأهدافه وموقفه من متغيرات التنمية والتحديث داخل المجتمعات النامية - مثال هذا ما ينكره " ملتون سنجر " من عدم قدرة " فيبر " تقدير الدور الذي تلعبه الديانة الهندوسية في حركة التنمية ، حيث ذهب إلى أنها تعوق عمليات التحديث ، بينما تؤكد دراسة " سنجر " أنها تدعم هذه العمليات ولا تعوقها والواقع أن العلاقات بين الجوانب التقليدية والتحديثية داخل أي مجتمع تأخذ عدة أشكال ومظاهر وأنماط من التفاعل وليس شكلاً واحداً كما يزعم أنصار النظريات الثنائية .

ثاني عشر : يؤكد أنصار الاتجاه النفسي ارتباطاً بالتخلف بالمتغيرات النفسية والسلوكية داخل الدول النامية مثل بناء الشخصية ونماذج القيم والاتجاهات ونوعيات الواقع المكتسبة والممارسات السلوكية ، وعدم توافر الرشد الفكري والسلوكي لدى أبناء هذه الدول ، خاصة بالنسبة للمجال العملي والمهني والإقتصادي وعدم توافر الإنفتاح العقلي وقبول التجديدات أو ممارسة التخطيط هذا إلى جانب التصور الإنهزامي للذات .. وهذا يعني أن هذه الدول هي سبباً للتخلف وهي التي تقبل بحالة التخلف ، وأنها هي وحدها القادرة على تجاوز هذه الحالة بمفردها .. وهذا القول فيه قدر كبير من الخطأ والمغالطة تنجم عن جهل أو تجاهل للواقع التاريخي والواقع المعاصر بكل أبعاده والذي سار ويسير في غير صالحها ، بل وفي اتجاه معوق لنموها وإستقلالها الإقتصادي والإجتماعي والنفس ، فضلاً عن الإستقلال السياسي . فالخصائص السيكولوجية هي محصلة العديد من العوامل والمتغيرات المتشابكة والصفوف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والإستراتيجية ، وسبق أن عرضنا لبعضها في أعمال علمية وفي فصول سابقة من هذا المؤلف .

التحديث والتنمية : علاقته بينهما ومداخل الدراسة

طرحت العديد من التعريفات لمصطلح التحديث والمضمونه كما رأينا والكثير منها متصارعة نتيجة لتأثرة بتوجهات أيديولوجية معينة ونفس الشئ بالنسبة لمفهوم التنمية - ويرجع الإختلاف والصراع - إلى جانب التوجهات الأيديولوجية للباحث - إلى طبيعة التنظيمات التي حاولت صياغة المفاهيم - وقد سبق لي في دراسات سابقة * عرض

* عرضت في كتاب علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث الصادر سنة ١٩٧٤

والمعاد طبعة سنة ١٩٧٨ ، ١٩٨١ عوامل ظهور قضية التنمية الاجتماعية الريفية في

أهم هذه التنظيمات وأهم التعريفات المطروحة لكل من التحديث والتنمية - والإتجاهات المختلفة في تحديد هذه المفاهيم (٣٢) ويلاحظ أن الكثير من الدارسين لا يميزون بشكل واضح بين المفهومين - وقد عرضت تصوراً للتمييز بينهما على أساس أن التحديث يتمثل في تزايد قدرة الإنسان والمجتمع في التحكم في البيئة من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي فالتحديث الإقتصادي يرتبط بزيادة الناتج والدخل القومي وتزايد إستمتاع الإنسان وتيسير حياته المادية من خلال زيادة متوسط الدخل ، ويرتبط التحديث الإجتماعي بالتقدم في التعليم وتزايد المتعلمين وحسن التوجيه التربوي والمهني - وتحسين الخدمات الصحية والإجتماعية وسيادة القيم الإيجابية نحو العلم والتجديد والتخطيط والتفكير العقلي والمنطقي وترشيد السلوك في ضوء الحقائق العلمية والمعارف اليقينية ... ويتمثل التحديث السياسي في إهتمام الصفوات السياسية بأمور المجتمع وتحديثه وتطويره ، ويرتبط بالمشاركة الجماهيرية في قضايا وتطويره ، كما يرتبط بالسلوك السياسي والأخذ بنظام الشورى والتنظيمات السياسية والولاء السياسي لدولة موحدة لها سلطة مركزية ذات سيادة ... الخ وهذا يعني أن التحديث يعني جعل المجتمع حديثاً ، أما التنمية فهي عندي مفهوم أشمل وأهم من التحديث ، حيث يشمل التحديث - الأخذ بالمبادئ والأساليب والمنجزات العلمية والتكنولوجية الحديثة من أجل تحقيق سيطرة الإنسان على البيئة وتحسين الإنتاج كماً وكيفاً في كل أشكاله الإجتماعية والإقتصادية من أجل تحسين أساليب الحياة الإنسانية وتيسيرها . أما التنمية فلها عدة أبعاد .

١ - البعد العقائدي أو الأيديولوجي

والذي يحدد منطلقات التنمية وقيمتها وأهدافها ويحدد البناء المعيارى والقيمي الموجه لسلوك الناس وأهدافهم ولكافة عمليات التحديث . والذي يحدد توجهاتها . فهناك التوجهات الوضعيه مثل التوجهات الماركسيه وتتضمن عدة نماذج كالنموذج السوفيتي والنموذج الصيني ونماذج شرق أوروبا وهناك التوجهات الليبراليه وتتضمن عدة

= الفكر الإجتماعي والبدائيات التاريخية لظهورها ، ونشأة وتطور هذا المفهوم داخل الدوائر الاستعمارية ، ونشأت وتطورت هذا المفهوم داخل نواثر الأمم المتحدة ، وإتجاهات تحديد هذا المفهوم لدى علماء الاجتماع - المداخل المختلفة لتحديد هذا المفهوم - كالمداخل التربوي ، ومداخل العملية ، والمدخل الاقتصادي ، والمدخل الإداري ، والمدخل التكامل . انظر : علم اجتماع التنمية . دار النهضة - بيروت ١٩٨١ الفصل الثاني .

نماذج كالنموذج الفرنسي والأمريكي والياباني وهناك التوجهات المختطه ويتضمن عدة نماذج كالنموذج الهندي وأغلب دول العالم الثالث ، وهناك التوجهات الدينية حيث تنطلق التنمية من منطلقات دينية كما هو الحال في نماذج التنمية في ظل التوجهات الإسلامية وطبقاً لأبادئه الشريعة الإسلامية كما أرادها الله سبحانه وتعالى .

٢- بعد النظم الإجتماعيه

ويمثل في أساليب ووسائل توظيف وصياغة المركبات المعيارية داخل المجتمع وتوجيه وظائفها في خدمة المقتدرات والأهداف والمعايير العليا الحاكمة للمجتمع ، وخاصة النظم الإستراتيجية كنظام الإقتصاد والسياسه والأسره والتربية والحراك الإجتماعى

٣- البعد التنظيمى

ويمثل في تحديد أشكال التنظيم داخل المجتمع - العاليه والمستهدفه ، ويتضمن أساليب ومضامين وأهداف التخطيط وتقسيم العمل والتخصص وأنواعه ونماذج إداره والإشراف والبيروقراطيه ، وأنماط الأسره وأشكال التنظيم الديموجرافى للمجتمع من حيث خصائص السكان ونموهم وتوزيعهم الجغرافى ، وطبيعة النمو الحضرى والصناعى وتحديد العلاقة بين المجتمعات المحليه ، وبين البيئة والمجتمع (الايكولوجيا) ونظم إداره أو الحكم المحلى إلخ

٤- البعد الثقافى

ويتضمن حل أبعاد الثقافه الماديه والمعنويه وشمولية التنمية تتطلب التفاعل الإنتقائى مع الثقافه التقليديه ، من حيث التركيز على جوانب الثقافه التقليديه التى تدعم برامج وأهداف التنمية ، وتفرغ الجوانب المعوقه من مضمونها القيمى ، مع دعم نماذج ثقافه بديله .. ويتصل هذا الجانب بالمعتقدات والفلسفات القائمه وبالعق التاريخى للسمات والمركبات الثقافيه وبطبيعة بناء السلطه والقوه داخل المجتمع من حيث الأهداف والفلسفه والأساليب والتصور الإستراتيجى للمجتمع .

٥- البعد النفسى

ويتصل بطبيعة الشخصيه وبنائها المرغوب فيه والقائم فعلاً ، كما يتصل بمستويات

الدافعية Motivation والطموح ومحركات السلوك خاصة ما يتصل منها بالإنتاج والإبتكارية والنجاح والقدرات الريادية والتنظيمية والإدارية لدى الصفوة والجمامير . كذلك يتصل هذا البعد بمضامين وأشكال وعمليات التنشئة الإجتماعية والتربية عموماً .

٦- بعدد الإمكانيات المتاحة

ويقصد هنا الإمكانيات المالية والبشرية والمادية والتنظيمية والتكنولوجية والعلمية ، وأساليب تعبئتها وتنظيمها وتوظيفها في خدمة المجتمع .

٧- بعدد المناخ الدولي أو النسق العالمي

ويتضمن طبيعة العلاقات والتسهيلات وجوانب الضغط والتعويق التي تتعرض لها برامج التنمية داخل المجتمعات المناخية من جانب القول المتقدمة والدول النظيرة ، ويتعلق بنظمية العلاقات الدولية وعلاقة المجتمع بالتكتلات والكيانات الكبرى والمناطق الاقتصادية والثقافية الدولية والثلاثية إلخ

- والواقع أن هناك تداخلاً كبيراً بين مفهوم التحديث ومفهوم التنمية ولكن لأهداف الفهم العلمي نرى قصد مفهوم التحديث على الإستفادة من المنجزات العلمية والتكنولوجية في رفع مستويات الدخل القومي والإنتاج وحفز الناس وتعبئة قواهم في سبيل تحقيق هذا الهدف وبناء التنظيمات الإنتاجية والخدمية الأكثر كفاية وكفاءة ، وتحسين العمليات التعليمية وجوانب الرعاية الصحية والإجتماعية ... ، أما التنمية فتتضمن هذا الجانب « التحديث » إلى جانب المنطلقات الفكرية الموجهة له وأهدافه وغاياته النهائية ، وإذا كان هناك تحديث في الغرب الليبرالي وفي الدول الماركسية وفي الدول ذات الإقتصاد المخطط وفي الدول الإسلامية إلخ ، فإن الخلاف بينها لا يمكن في الإستخدام العلمي والتكنولوجي ، ولكن في منطلقات وفلسفة هذا الإستخدام وأهدافه وغاياته النهائية وأساليب توظيف نتائج التنمية أو التوجهات الأيديولوجية للتنمية .

هذا وقد طرحت عدة مداخل نظرية لفهم التنمية الإجتماعية في التراث الإجتماعي*

* سبق أن عرضتها تفصيلياً في دراساتي السابقة - أنظر كتابي "علم إجتماع التنمية" السابق لإصداره إليه في الفصل الأول ، وأرجع إلى مقال بعنوان "الأيديولوجية وأزمة علم إجتماع التنمية - الكتاب المنشور لعلم الإجتماع - كلية العلوم الإجتماعية - الرياض - الكتاب الأول ٤٠٨ .

منها : مداخل النماذج المثاليه ، والمتصلات الثقافيه ، التحضر ، المدخل التطوري ،
المدخل الإقتصادي ، المدخل الديموجرافي المدخل العنصري ، المدخل الماركسي ،
المدخل السيكلوجي ، مدخل النسق العالمي

وقد وصلت هذه المداخل في دراسات سابقه (٥٦) وسننتقل الآن لعرض المدخل
الإسلامي لدراسة وفهم التتميه الإجتماعيه الشامله .

مصادر الفصل السابع

١- إرجع إلى المصادر التالية للكاتب

- علم إجتماع التنمية - دراسة في إجتماعيات العالم الثالث - دار النهضة بيروت ١٩٨١ .

- التنمية والتحديث الحضارى - الجزء الثانى الجيلوى - القاهرة ١٩٧٦

2- See : William Mc Cord : The spring time of Freedom : N. Y Oxford University press 1965 PP . 3 - 18 .

3- Robert H . Lauer : Perspectives on social change : , Allin and Bacon I.N.C. Boston , London , Sydney , Toronto 1977 P.299

4- Toynbee : The present day experiment inwestern civilization - London - Oxford University Press 1962 P 24 . - S.N. Eisenstodt

: Breakdown of modernization : Economic development and cultural change 1964 PP . 345 __ 365 .

5- See David Apter : The Politics of modernization : Chicago : University of chicago Press 1965 PP. 43 __ 44 .

6- R.H.Louer : op . cit P 300

7- W.W.Rostow : The stages of economic growth : N.Y.Cambridge university Press 1960.

8- Reinhard Bendix : Nation building and citizenship : Garden City - Anchorbooks 1964 P.6. Lauer - op. cit .P.302.

٩- نبيل السالمولى - التنمية والتحديث الحضارى - ج ٢ ص ٩٧ - ١٠٨ .

10- See - D. Apter : The pditics of modernization : op .cit PP. 9-10 in

10- See - D. Apter : The politics of modernization : op .cit PP. 9-10 in Lauer : op . cit P .303.

11- Dean Tipps : Modernization theory and the comparative study of societies : A critical perspective : comparative studies in society and history 15 (1965) PP 199-226 see Lauer - op cit P 304 .

12- Lauer : P .op . cit . P . 305

13- E.Sutherland :

14- C. R. mills :

15- Lauer - op . cit . P.305.

16- See Peter Berger , Brigitte Berger and HansFried Kellner : The Homeless mind : modernization and consciousness : N.Y.Vinlage Books 1973 - Lauer - P.307

17- Lauer - op .cit . P . 307-308 .

18- Ibid.

19- Ibid . P 308 .

20- Ibid .

٢١- إرجع إلى مقال المؤلف بعنوان الأيديولوجيا وأزمة علم اجتماع التنمية - الكتاب السنوي لعلم الاجتماع . كلية العلوم الاجتماعية . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض سنة ١٤٠٨ هـ . وإرجع إلى كتابه بعنوان - علم اجتماع التنمية - دراسة في اجتماعيات العالم الثالث - النهضة - بيروت ١٩٨١ (الطبعة الثالثة) .

22- Lauer . op . cit . P . 309 .

23- :arl Duetsck : Social mobilization and political development - Ameri-

إرجع إلى جيهينه سلطان سيف العيسى

التحديث في المجتمع القطري المعاصر : شركة كاتمه للنشر والتوزيع والترجمة ١٩٧٩ ص ٧٢ -

٧٣ .

٧٤- جيهينه العيسى : مصدر سابق ص ٧٥ - ٧٦ .

25- Lauer - op . cit . P . 311 .

26- Ibid .P.311 .

27- Ibid .

28- See : hans singer : The distribution of gains between borrowing and investing countries - in Economic development and social change : The modernization of village communities (ed) George Dalton Garden city natural history press 1971 PP - 336 -350-in Lauer pp . 313 and 341 .

29- Ibid .

30- Ibid .

31- Ibid .

32- I. Zietlin : Ideology and the development of sociological theory : Prentice Hall - New Jersey 1968 .

33- Ralaph Peries : studies in the sociology of development Rotterdam University 1969 : Sinha : India's villages in transition : Association publishing house - New Delhi 1969 , Lackshmana Roa : Communication and development , A study of two villages : University of Minnesota 1960 .

structure and change . Bateen : Communities and thier development Oxford university press 1957

35- Nathon Glazer : The rise of social research in Europe sciences : N . Y . Meridin 1959 P . 50 .

وانظر دراسته للمؤلف بعنوان - الأيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر : دراسته تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية والتطبيقية الطبعة الثانية ١٩٨٦ (دارالكتاب الجامعي - القاهرة ص ١١٥

٢٦- إرجع إلى مشروع كاميلوت Camelot project مذكور في كتابي السابق ص ١٠٣

٢٧- إرجع لكتاب « فيبر » الكلاسيكي بعنوان - Protestent ethics and spirit of capi- talism وإرجع إلى ما كتبه « نيكما شيف » من « فيبر » في كتابه بعنوان « النظرية في علم الاجتماع - الترجمة العربية - دار المعارف (محمود الجوهري وآخرين)

38- F . Klockhohn and Red L . Strodtbeck : variation in value orientation . N . Y . Harper and Row 1961 P . 10 .

39- A . Inkeles : Industrial man : The relation of status to experi ence , perception and values : American Journal of sociology - Jen 1960 PP 66 - 224 .

40- Everet Rogers , Prodipto Roy and F . Waisanen :- The Impact of communication on rural development : An investigation in costarica and India : Unisco Paris 1969 .

وإرجع إلى دراسته بقلم كاتب هذه السطور بعنوان علم اجتماع التنمية : دراسته في إجتتماعيات العالم الثالث - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية ١٩٧٨ ص ٤٠٠

41- Bert Hoseletz : sociological aspects of economic growth : The Free press - U.S.A 1960 p. 20

42- T.R. Batten : Communities and their development London - Oxford university press 1957 pp. 2 - 3, Tom sherad : Community organization and community development : similarities and differences : Community development Review volume 7 June 1962 pp. 11 - 20 U.N. community development and economic development : F.A.O Bangkok 1960 p. 1 - 3 .

وإرجع إلى صلاح الدين نامق : نظريات التنمية الإقتصادية . دارالمعارف ١٩٦٦ وعلى لطفى - التنمية والتخطيط الإقتصادى : مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٦٦ و محمد زكى شالعى : التنمية الإقتصادية : الجزء الأول : النهضه ١٩٦٨ و شارل بتهاييم : التخطيط والتنمية ، ترجمة إسماعيل صبرى عبد الله : دار المعارف ١٩٦٦ .

٤٣- إرجع إلى كتابى عن علم إجتماع التنمية السابق ذكره - الفصل الثانى .

44- See D. Apter : The politics of modernization University of Chicago press 1955 Monte Palmer : Dilemmas of political development : F. E. Peacock publishers INC Itasca , Illinois 1980 - pp. 68 - 130 .

45- Ted Benton : Philosophical Foundations of the three sociologies Routledge and Kagan Poul , London , Henley and Boston 1977 pp . 20 - 21 .

46- Ibid .

47- Ibid

وإرجع إلى دراسة محمد الجوهري : مقدمه فى علم إجتماع التنمية - دار الكتاب للتوزيع - الطبعة الثانية ١٩٧٩ هامش ص ٨٤ .

48- Michael Micklin : Urbanization , Technology and traditional values in Guatemala : some consequences of a changing social structure : social forces 47 1969 PP 438 - 446 .

49- Robert Lauer : Perspectives on social change : Allyn and Bacon Inc Boston ,London ,Sydney , Toronto ,1977 P . 322 .

50- Emilio Wellems : Peasantry and city : A cultural persistence and change : A European case : American Anthropologist 72 1970 PP : 528 - 544 .

51- S.C. Whitaker : Adysrhythmic process of political change : World politics 29 1967 PP 190 - 217 .

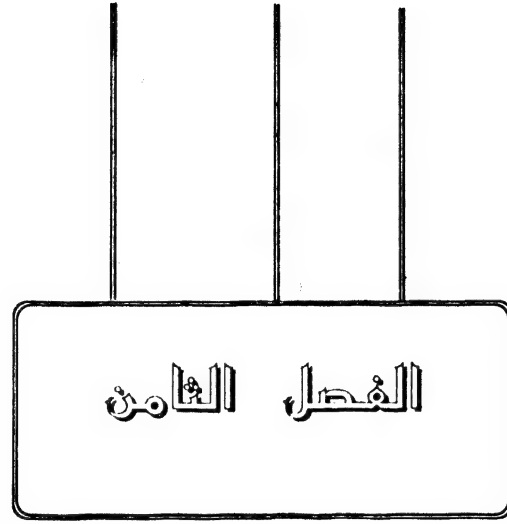
52- Szymon chodack : social development : N.Y. oxford university press 1973 PP . 172 - 173 .

53- Milton Singer : When a great tradition modernizes N.Y: Paraeger publishers 1972

٥٤- نبيل السمالوطي : علم إجتماع التنمية : دراسته في إجتماعيات العالم الثالث : دار النهضة - بيروت ١٩٨١ الفصل الثاني .

٥٥- المصدر السابق .

٥٦- نبيل السمالوطي : الأيديولوجيا وأزمة علم الإجتماع المعاصر مصدر سابق وأنظر مقال للمؤلف بعنوان : الأيديولوجيا وأزمة علم إجتماع التنمية - الكتاب السنوي لعلم الإجتماع - كلية العلوم الإجتماعية - الرياض سنة ١٤٠٨ هـ .



الفصل الثامن

نحو مدخل إسلامي للتنمية

- ١- مقدمة .
- ٢- إبعاد التنمية الشاملة المتكاملة في الإسلام .
- ٣- البعد الفكري والعقائدي .
- ٤- البعد التفسيري للإنسان ومجتمعه وتاريخه .
- ٥- البعد الإقتصادي والتنمية الإقتصادية .
- ٦- بعد التربوي والتنمية المهنية .
- ٧- البعد التربوي والتنمية التربوية .
- ٨- البعد النفس وبناء الشخصية .
- ٩- البعد الصحي والتنمية الصحية .
- ١٠- البعد الإجتماعي والتنمية القيمية وحقوق الإنسان .
- ١١- البعد السياسي والتنمية السياسية .
- ١٢- البعد الدولي والعلاقات الدولية .
- ١٣- التنمية والتحديث بين العلمانية والذين في علم الإجتماع .
- ١٤- مصادر الفصل الثامن .

يمكن القول أن الدين الإسلامي عقيدة وشريعة بعد منطلقات للتنمية الاجتماعية بمفهومها الشمولي حيث أن الإسلام إهتم بالإنسان الذي كرمه الله واستخلفه في الأرض ورسم له أسلوب عزته وسموه وتفوقه . كما إهتم بالجماعة والمجتمع حيث رسم لهما عوامل التكامل والتكفل والتقدم والنمو في جميع الجوانب الإقتصادية والسياسية والاجتماعية . ويمكن إيجاز أهم جوانب الارتباط الوثيق بين الإسلام وقضايا التنمية كما سبق أن حددتها في النقاط التالية :

أبعاد التنمية الشاملة والمتكاملة في الإسلام

وسوف يعرض فيما يلي في إيجاز أهم أبعاد التنمية الإسلامية الشاملة على النحو التالي :

أولاً: إرتبط خلق الإنسان - في الدين الإسلامي بالتكريم والرفعة والعزة . وليس أدل على هذا من أن الإنسان فيه نعمة من روح الله إلى جانب العنصر الترابي وهذا يعني أن الجنس البشري منذ خلقه أفضل المخلوقات عند الله . وجدير به أن يعمل وأن يكون على هذا المستوى من التكريم الإلهي حتى أن الله يباهي به الملائكة في مواقف معينة . وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة...إليه البقرة ٣٠ . ولقد همرنا بنو آدم وحملناهم فوق البر والبحر...إليه ١٧٠

ثانياً: إرتبط وجود الإنسان على الأرض بتنمية الأرض وتعميرها بعد عبارة الله سبحانه وتعالى - قال تعالى " وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدوه " (الذاريات ٥٦) وقال أيضاً " هو أنشأهم من الأرض وإستعبرهم فيها " (هود ٦١) وقد حمل سبحانه وتعالى بنى آدم في البر والبحر ليؤدوا واجباتهم المفروضة عليهم وهي واجبات الإستخلاف والعبادة والتعمير والتنمية . ولقد همرنا بنو آدم وحملناهم فوق البر والبحر وزوّجناهم من الجليات وقضيناهم على ههنا من خلقنا تفضيلاً (الإسراء ٧٠) .

ثالثاً: إرتبط خلق الله سبحانه وتعالى للبشر ذكراً وإناثاً وجماعات وقبائل وشعوباً بالتعاون والإحتكاك ثقافياً والتعاون على البر والتقوى وتحقيق الإستفادة المتبادلة من خبرات بعضهم البعض . بإيها الناس إنا خلقناهم من طين طاهر وأنشأهم وجعلناهم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنا أهدىهم عنده الله أنقاهم (الحجرات ١٣) .

وابتغاء أعلى الإسلام من قيمة العمل بإعتباره أنه السبيل إلى رضا الله سبحانه وتعالى ، وهو الوسيلة إلى إشباع حاجات الإنسان المشروعة وهو السبيل إلى تعمير الأرض والتنمية في كل المجالات والعمل الذي يملئ الإسلام قدرة ويرغفه إلى مراتب العبادة ، هو ذلك العمل المشروع البعيد عن الإنحرافات ، والعمل المتقن الذي يخلص فيه العاملون - وقد وصف الله نفسه بأنه صانع يتقن صناعته كما يتقن كل شئ ويحسن كل شئ خلقه " صنع الله الذي أتقن به كل شئ " (النمل ٨٨) ويقول تعالى " والله أحسن بهل شئ خلقه " (السجدة) ويقول طية الصلاة والسلام " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه ويلاحظ في القرآن الكريم أن الله سبحانه وتعالى يقرب في كثير من المواضع بين الإيمان والعمل الصالح " أطيعوا الله وأطيعوا السالحات " والعمل الذي يقصده الإسلام يتسع ليشمل العمل العقلي والعمل اليدوي المقترن بالتفكير - ما وهما السبيل الصحيح للتنمية يقول تعالى " إله هم خلق السموات والأرض وإخوانهم الليل والنهار لإياتيات أولهم الباب الخديق ويظهرون الله قياماً وتقوموا وعلم جنوبهم ويظهرون هم خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت بهذا باطلاً سمياً ففنا عذاب النار " (آل عمران ١٩٠-١٩١) وتخص التوجيهات النبوية الشريفة على عمل اليد " ما من نبي إلا وكان يأكل من عمل يده ، وكان نبي الله داود يأكل من عمل يده " " من بات كالأ من عمل يده ، بات مغفوراً له " وليس من المصادقات أن جميع أنبياء الله كانوا من العاملين إعلاء لقيمة العمل وتقديراً لأمله فيروى أن نوحاً كان نجاراً وإبريس خياطاً وموسى راعى ، ومحمد راعياً وتاجرراً عليهم جميعاً صلاة الله وسلامه . ويتعهد الله سبحانه وتعالى أنه هو الذي يحاسب على عمل الإنسان وأنه سبحانه لا يضيع أجر من أحسن عملاً " إنا لأنجزيه أجره مع أحسن عملاً " (الكهف ٢٠) .

خاصةً يربط الإسلام بين العمل والعلم ، فالعمل الصالح هو الذي يستند إلى العلم السليم ، وعلى القرآن في أكثر من موضع من قدر العلم والعلماء ويؤكد أهمية طلب العلم ، ومن المعروف أن العلوم - النظرية والتطبيقية هي السبيل إلى التقدم والتنمية في كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . والعلوم في الإسلام ليست قسراً على العلوم الدينية فقط ولكنها تمتد لتشمل كل العلوم التي تدريس الجهادات والنباتات والحيوان والإنسان فالعلم في الإسلام هو مطلق العلم بشرط ينطلق من منطلقات مفرضة أو منحرفة (مثل العلوم العنصرية مثلا) ومهدف العلم التوسل إلى الحقائق والقوانين التي تحكم الظواهر ، وهي كلها شواهد على عظمة الله سبحانه وتعالى في كل مجال (وحدة المكونات العضوية - وحدة القوانين الطبيعية .. تدق على وحدانية الخالق) ومهدف

العلوم في الإسلام تحقيق مصالح الناس في دنياهم وتحسين ظروف حياتهم المعيشية وهذا هو جوهر التثمة بمفهومها الشمولي : فقد سخر الله سبحانه وتعالى كل ما في السماوات والأرض للإنسان ودعاه للإنتفاع بها ولا يكون ذلك إلا بالمعرفة العلمية الدقيقة قال تعالى .. ألم تر أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض * (لقمان ٢٠) وقال تعالى في سورة إبراهيم * الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجروا فيه البحر بامره وسخر لكم النهار . وسخر لكم الشمس والقمر كالنيران وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من بهل ما سألتموه وإذ تصعدوا نعمة الله لا تحصوها إذ الإنسان لظالم كفار * (إبراهيم ٣٢-٣٣) وقال تعالى * وهو الذي سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً (التحل ١٤) وقال تعالى * وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه * (الباقية ١٣) ويوجهنا الإسلام إلى ضرورة العمل بمقتضى هذا التسخير من خلال فهم الظواهر وما يحكمها من قوانين حتى يستفيد من هذه الظواهر في حياته ويستخدمها لمصلحة - ويحثنا القرآن الكريم على التفكير وإعمال العقل في كل الظواهر ويتفكر دعوهم خلق السموات والأرض * (آل عمران ١٩١) وتبين سورة الواقعة عظمة الله الخالق وتدعونا إلى الفهم الحقيقي للكثير من الظواهر التي هي خلق من خلق الله يقول تعالى * أفرايت ما تمنون أنتم تخلقونه أم نحو الخالقون * (هـ ٥٨-٥٩) ويقول الله تعالى * أفرايت ما تحزنون أنتم تزرعون أم نحو الزارعون * (هـ ٦٢-٦٣) ويقول تعالى * أفرايت الماء الذي تشربون أنتم أنزلتموه من المزن أم نحو المنزلون . لو نشاء جملناه أجاباً فلولاً لشكروا . أفرايت النار الذي توردون أنتم أنشأنا شجرتها أم نحو المنشئون * (هـ ٦٨-٧٢) ويقول تعالى * فلما أقسم بمواقع النجوم وأنه لقسم لو تعلمون عظيم * (هـ ٧٥-٧٦) وفي هذه الآيات الكريمة دعوة صريحة للبحث العلمي والتفكير في مجالات علوم الحياة والأرض والمناخ والزراعة والماء والأجنه والطاقة والفلك... الخ وهناك العديد من الآيات التي تدعونا للتفكير والبحث في المعادن * وأنزلنا الحديد فية باسم شديد ومنافع للناس .. الآية * (الحديد ٢٥) وكيف ينتفع به الناس إن لم يفهموا خواصه والقوانين التي تحكمه ويدعونا القرآن الكريم إلى البحث في داخل الإنسان * وفي أنفسكم أفلا تبصرون * (الذاريات ٢١) وهذه دعوة إلى البحوث البيولوجية والنفسية والفسيولوجية والباثولوجية والطب النفسي والعقلي... الخ . ويقول تعالى في سورة فصلت * سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق * (فصلت ٥٣) ونجد نفس التوجيهات للتفكير والبحث والفهم في مختلف سور

القرآن الكريم مثل سورة ياسين وغيرها من السور وعلى الإسلام من قيمة العلماء ويرفعهم فوق مرتبة العباد . يقول تعالى في سورة الزمر " قل هل يستوفى جزاء الجيد بغيره والذين لا يلهيهم إلا ما ينجزون أولوا الألباب " (٩) ويقول تعالى في سورة المجادلة " يرفع الله الذين آمنوا منهم والذين آمنوا العلم بواجبات " (المجادلة ١١) ويقول عليه الصلاة والسلام " اطلبوا العلم ولو في الصين " وطلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة .

سادساً: سبق الإسلام كل المواثيق العالمية المعاصرة إلى إعلان حقوق الإنسان على نحو لم تصل إليه أية مواثيق وضعية . فقد طفت المسألة على السطح بعد الحرب العالمية الثانية حيث صدرت وثيقة عالمية لإعلان حقوق الإنسان في ١٠/١٢/١٩٤٨ . كما عقدت الاتفاقية الأوروبية سنة ١٩٥٠ في روما لحماية حقوق الإنسان . وعقدت اتفاقيات الدولة للحقوق المدنية والسياسية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦/١٢/١٩٦٦ . وعقد أخيراً المؤتمر الدولي الأول لحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والذي نظمه المعهد الدولي للدراسات الجنائية عقد في إيطاليا سنة ١٩٧٩ ، وذلك بعد أن فشلت المواثيق الوضعية في مواجهة المشكلات العالمية ومحاولة البحث فيما يمكن أن يقدمه الإسلام والعلم الإسلامي في هذا الموضوع (١) وترتبط التنمية ارتباطاً جوهرياً بقضية حقوق الإنسان ، طالما أن الهدف الأساسي من التنمية تحسين ظروف حياتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية وتحرره من كل الضغوط البيئية والاجتماعية وإشعاره بالعدل والمساواة وإتاحة الفرص المتكافئة أمام الجميع وتأمينه ضد كل أنواع الإستغلال والإستبداد والتمييز العنصري وجعله يستمتع بالحريات الشخصية في حدود عدم الإضرار بالغير أو الإعتداء على حقوق عامة... الخ . وإذا حاولنا معرفة حقوق الإنسان في الإسلام والتي تستمد من النصوص المقدسة التي تستخدم من النصوص المقدسة التي هي في مرتبة أعلى من الدساتير والمواثيق الدولية الوضعية نجد أنها كثيرة وشاملة وعميقة وفي مقدمتها مبدأ الكرامة الإنسانية بغض النظر عن الجنس واللون واللغة والدين أو الإتنمات الاجتماعية " ولقد هكرصنا بنو آدم " (الإسراء ٧٠) ذلك المبدأ الذي جاءه الإسلام قبل أكثر من ١٣٥٠ عام من وروده بصورة أقل عمقاً وتأصيلاً في الفكر السياسي العالمي . وهناك مبدأ وحدة الإنسانية يقول عليه السلام " يلهيهم لأهم وأهم هو تراب " ويقول تعالى في سورة النساء " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها . الآية " (النساء ١) وحقت الشريعة الإسلامية مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق " ولهم مثل الجزاء عليهن بالمعروف... الآية

(البقرة ٢٢٨) وقال تعالى " من عمل صالحاً مؤثراً فهو مؤمن .. الآية " (النحل ٩٧) . وأقر الإسلام قبل كل المواثيق الوضعية الدولية والمحلية حق الإنسان في الحياة " تحريم القتل إلا بالحق وإقرار حق القصاص " مؤ قتل: نفماً بغير نفس أو قسامة ثم الأرض فبعاناً قتل الناس جميعاً وهو أحيائها فبعاناً أحياء الناس جميعاً " (المائدة ٣٢) و " ولهم ثم القصاص حياه يأولم الكتاب " (البقرة ١٧٩) . والنصوص كثيرة التي تشير إلى حق الإنسان في الحياة الكريمة الآمنة التي تكفل له الحماية من الظلم (يكفي أنه في الميث الشريف إن الله حرم على نفسه الظلم وجعله بينكم محرماً فلا تظالموا ، وإن الظلم ظلمات يوم القيامة) . وأكد الإسلام حق الإنسان في المعاملة الكريمة والمحاكمة القضائية العادلة وضمانات في حالات الخطأ ، وأكد حق الإنسان في المعيشة الكريمة من خلال توفير أساسيات المعيشة كالسكن والغذاء والتعليم والعلاج ، وحقة في تكوين أسرة واختيار الشريك فيها بحرية ، وأكد حقوق الأطفال والراشدين وكبار السن والرجال والنساء داخل الأسرة بشكل متوازن عادل (٢) وحقوقهم داخل المجتمع . وأكد الإسلام الحق في الملكية (في إطار ضوابط معينة) وفي الحماية القضائية وفي العمل وفي الضمان الإجتماعي عند العجز أو الحاجة - وأوجب الشريعة الإسلامية حق التشاور حيث جعلت الشورى فريضه إجتماعية وسياسية " وشاورهم في الأمر " ونهت الإكراه حتى في الدين " للإيهراء هم الجير .. الآية " وهذا هو حق الإنسان في الأيكره على شيء . ولا نستطيع حصر حقوق الإنسان في الإسلام ويكفي أن نشير إلى أن تحققها هو في جوهره تحقيق للتنمية الإجتماعية في أعلى مستوياتها .

سابعاً: يدعو الإسلام الناس إلى الإنتاج والعمل على استثمار الموارد المتاحة لهم سواء أكانت مادية أو مالية أو بشرية وتوظيفها بما يحقق أعلى عائد ممكن في إطار ضوابط محددة ومحكمة تحقق التوازن بين صالح الفرد وصالح الجماعة - ونلاحظ أن المنظور الإسلامي للثروة المادية يعد جزءاً أساسياً من صلب العقيدة الإسلامية . وقد جعل الإسلام للثروة - بكل أشكالها - والمال مكانة كبيرة وأعطاه القيمة الواقعية التي يستحقها حتى أن القرآن الكريم وصف المال بأنه زينة الحياة الدنيا وسوى في ذلك بينه وبين الأبناء ، ووصف الأموال بأنها قوام للناس في معاشهم ومصالحهم الخاصة والعامة والإسلام يدعو إلى تحصيل الثروة والأموال من خلال مختلف الأساليب المشروعة ، وفي هذا دعوته إلى التنمية الاقتصادية بأعمق صورها . وأساليب تحصيل الثروة والمال في الإسلام متعددة ، فهناك التجارة " للإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء وال الصيف .. الآية "

المنظور الإسلامي للثروة المادية يعد جزءاً أساسياً من صلب العقيدة الإسلامية ، وقد جعل الإسلام للثروة - بكل أشكالها - والمال مكانة كبيرة وأعطاهما القيمة الواقعية التي يستحقها حتى أن القرآن الكريم وصف المال بأنه زينة الحياة الدنيا وسوى في ذلك بينه وبين الأبناء ، ووصف الأموال بأنها قوام للناس في معاشهم ومصالحهم الخاصة والعامة والإسلام يدعو إلى تحصيل الثروة والأموال من خلال مختلف الأساليب المشروعة ، وفي هذا يدعو إلى التنمية الإقتصادية بأعمق صورها . وأساليب تحصيل الثروة والمال في الإسلام متعددة ، فهناك التجارة " لأبلافاً قريشاً إيلافهم رحلة الشتاء والصيف .. الآية " (قريش ١-٢) وهناك الزراعة حيث يوجهنا القرآن الكريم إلى إحياء الأرض وزراعتها وإستثمارها يقول تعالى " فلينظر الإنسان إله جلعماء إنا صببنا الماء حباً ثم شققنا الأرض شققاً فأنبتنا فيها حباً وعنباً وقثباً وزيتوناً ونخلاً وحدائق غلباً وفافهمها وأبا منها لما لكم ولأنعامكم " (هيس ٢٤-٢٢) - وقد دعا الإسلام إلى إحياء الأرض الموات وقد أفاض الفقهاء في هذه الناحية وهناك باب خاص بذلك في كتب الفقه ويقول عليه السلام " من أحيا أرضاً ميتة فله وقبتها " وقد إنصرف المسلمون إلى إحياء الأرض الموات تحت تأثير هذا التوجيه ويدافع التملك والربح الحلال الذي حث الإسلام عليه . وهناك الصناعة . وفي القرآن الكريم توجيهات إلى التنمية الصناعية بكل أشكالها في إطار ضوابط شرعية . فقد أشار القرآن الكريم إلى صناعة الحديد " وأنزلنا الحديد فيه بأساً شديد ومنافع للناس " (الحديد ٢٥) وصناعة الملابس - " يابنهم أجام قد أنزلنا عليكم لباساً سواراً سواراً سواراًكم وريشاً " (الأعراف ٢٦) ومثل صناعة المعمار والتشييد والبناء " قيل لها ادخلي الجرح فلياراته حسبته لجة وهشفت عر ساقيقها . قال أنه صرح مبرح من قواير " (النحل ٤٤) . وينبئ القرآن إلى السعي وإبتغاء فضل الله في الأرض بمختلف الأساليب والوسائل " هو الذئ جعل لكم الأرض مهاجداً يخلولها فامشوا فم مناخيكها واخلوا من رزقه وإليه النشور " (الملك ١٥) ولم يأمر سبحانه وتعالى بالإنصراف من تحصيل الثروة بالأساليب المشروعة إلا للعبادة ، فإذا قضيت الصلاة فإن الناس مدعويون إلى الإنتشار في الأرض وإستثمار كل طاقاتها من خلال التفكير والعلم والعمل المثمر " فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله " (الجمعة ١٠) .

وإذا كان الإسلام يعلى من قيمة العمل المثمر والإستثمار في كل المجالات ، فإنه يضع من الضوابط مايجول دون المشكلات والجوانب السلبية التي تنجم عن غياب الضوابط والقيم الحاكمة كإستغلال والصراع بكافة أشكاله والتمزق في العلاقات

الاجتماعية والإنقسام الطبقي الحاد وتزايد حجم العقد وإتجاه الأغنياء نحو مزيد من
الفنى والفقر إلى مزيد من الفقر مما يفتح الطريق أمام ممارسة السلوك الإنحرافى بكل
صورة وأشكاله (دعاية وقتل وسرقة وحنف وإيمان وإعتياد وإنحراف الأحداث
وإنحرافات فكرية وعقائدية ..الخ) وكل هذه الأمراض الاجتماعية تنجم عن إطلاق
التنمية الإستثمارية بدون ضوابط حاكمة .

يقول تعالى : **وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الْخَيْرَ وَلَا تَنْسَ نَجِيكَ مِنَ الْجَنَّةِ وَاجْعَلْهُمَا آجِزاً لَكَ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِئِينَ** (القصص ٧٧) وتتضح دعوة الإسلام إلى استثمار الموارد المختلفة من عدة أمور مثل الدعوة إلى العمل بوصفه العامل الأساسي في عملية الإنتاج ، ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً ، (فصلت ٣٢) ويقول تعالى : **وَأَخْرَجُوا يَصْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَفُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَخْرَجُوا يَفْقَهُونَ سُبُلَ اللَّهِ** (المزمل ٢٠) ، والدعوة إلى تجنب الاستثمار والاستغلال الذي يقوم على الربا أو الاحتكار أو الفسح لما لها من آثار ضارة على المجتمع والأمن الاجتماعي والاقتصادي والنفس لأعضائه ، وتحريم الإكثار والاستغلال ، والتجسس بغير إذن الجاهل والفجأة... الآية (التوبة ٣٤)

ثامناً : تقوم التنمية الاقتصادية في الإسلام على أسس بنيانية وعقائدية وأخلاقية واجتماعية . وأهم هذه الأسس هي ما يلي (٣)

١- إن الملك كله لله سبحانه وتعالى أساساً وأن الإنسان مستخلف فيه من أجل التعمير والتنمية وأداء حقوق الله والعباد .. وتمثل هذه الواجبات في أداء فرض الزكاة وواجبات التكافل الاجتماعي - والتملك الفردي يجب أن يكون من خلال الأساليب المشروعة غير الإنحرافية . وأهم أساليب التملك المشروع : العمل والمخاطرة بالكسب والفسارة والزراعة وإحياء الأرض الموات والعقد الناقلة للملكية بأنواعها المختلفة من بيع وهبة .. والخلافة بعيث أو وصية .

ب- الاقتصاد الإسلامي يتفق مع الطبيعة البشرية حيث يتيح الفرص للاستمتاع بالطيبات ويدعو للتملك والعمل والإجتهاد والاستثمار والثراء ... بشرط عدم الإضرار بالغير وتحقيق الصالح العام وتجنب المحرمات .

ج- تحقيق التوازن بين حاجات الفرد وحاجات الجماعة - ويظهر هذا في نبذ التبذير والإسراف وفي الحق على الاستثمار والتملك . والملكية في نظر الإسلام ليست ذات طابع فردي مطلق ، كما أنها ليست ذات طابع جماعي مطلق ففرديتها تظهر في إقرار الإسلام للملكية الفردية وحمايتها من كل اعتداء عليها ، أما جماعيتها فتظهر من خلال تقييد نموها واستخدامها بمصالح الجماعة أو الصالح العام .

د- الضوابط الأخلاقية للتنمية الاقتصادية في الإسلام ، وهنا تظهر أخلاق الاقتصاد الإسلامي فالعنصر الأخلاقي ليس متفصلاً بالضرورة في جوهر عملية التنمية

الإقتصادي في ذاتها كما يشير إلى ذلك « بونسوين » Ponsioen ولكنه يرتبط بها إذا وضعت التنمية الإقتصادية في إطار نظام عقائدي أشمل يحقق هذه الأخلاقية كما هو الحال في النظام الإسلامي وتمثل هذه الضوابط الإقتصادية للسلوك الإقتصادي في الإسلام في عدة أمور مثل تحريم إكتناز الأموال وضرورة الإستثمار في المجالات التي تعود بالنفع على الفرد وجماعته ومجتمعه ، وأداء فريضة الزكاة وواجبات التكافل الإجتماعي والصدقات ، والإمتناع عن ممارسة الربا والفش والإحتكار والإستغلال ، وعدم إستغلال الثروة للإضرار بالآخرين أو الحصول على جاه أو سلطة أو مركز إجتماعي من خلال أساليب مرضية كالرشوة بشكلها المباشر أو غير المباشر (الهدايا) والإلتزام بنظام الميراث والبعد عن الإسراف والتقتير . وهذا هو ما يمكن أن نطلق عليه الضوابط الأخلاقية للتنمية الإقتصادية .

هـ- إطلاق الطاقات الإستثمارية وتشجيع النشاط الإقتصادي المنتج فقد نهى الإسلام عن البطالة ونهذ مبادئ التواكل والإكتناز والربا لما لها من آثار ضارة على الفرد والمجتمع ، ولم يوجب الإسلام النفقة للفقير القادر على العمل حتى لايركز إلى الكسل والخمول .

و- يحول الإقتصاد الإسلامي دون التضخم المرضي للثروات الخاصة حتى لا يكون أسلوب توزيع الثروة عاملاً من عوامل التمزق والصراع الذي يهدد الأمن الإقتصادي والإجتماعي والنفس للمجتمع . فإذا كان الإقتصاد الإسلامي يشجع التملك ويكفل حمايتها بكل السبل ، فإنه وضع ضوابط للحد من الثروات الخاصة من خلال مجموعه من الأساليب نذكر منها - الإلتزام بالأساليب المشروعة لجمع الثروة والتملك ، ولا يجب توظيفها في خدمة صاحبها على حساب مصالح الآخرين بأي شكل (رشوة - إحتكار - ربا - إستغلال) وضرورة أداء حق الله فيها (زكاة وتكافل وصدقات) وتطبيق نظام الميراث الإسلامي من خلال توزيعها على المستحقين شرعاً .

ز- يقضي الإسلام على مشكلات الفقر والعوز والإحتياج - لأن قدراً كبيراً من الأمراض والصراعات الإجتماعية تنجم عن وجود قطاعين متناقضين في المجتمع . أحدهما متخف من الثراء والقدرة الماليه ، والآخر لا يجد قوت يومه وقوت أسرته وهذا هو المدخل الذي تدخل منه الدعوات الإنحرافية والإتجاهات الإجتماعية المضللة الهدامة كالماركسية مثلاً . وقد كفل الإقتصاد الإسلامي معالجة هذه المشكله من خلال الدعوه إلى العمل لكل قادر عليه ورفعته إلى مرتبة العباده وأوجب الزكاة وواجبات التكافل والصدقات

- والدعوة إلى مبدأ المشاركة في الرزق الفائض « من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لاظهر له ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له » هذا إلى جانب مختلف الضوابط السابق الإشارة إليها .

ويذهب الإقتصادي الفرنسي « جاك أوستروي » في دراسته له بعنوان « الإسلام أمام التطور الإقتصادي » (٥) إلى أن الإقتصاد الإسلامي نظام وسط - وهو ينتقد المذاهب الإقتصادية بقوله « أنه لا توجد طريقه وحيدة ضرورية للتنمية الإقتصادية كما تريد أن تضمننا المذاهب قصيرة النظر في النظامين (الرأسمالي والشيوعي) حيث يدعى كل منهما أنه يمثل المنهج الإقتصادي الأمثل - ويؤكد « أوستروي » ضرورة الإستفادة بما يطلق عليه المذهب الثالث في الإسلام الذي يقف موقفاً وسطاً بين المذاهب الفردي والجماعي ويجمع بين حسنات كل من المذاهب الإقتصادية المعاصرة ، إلى جانب أن يتغلب على جميع الصعوبات الإقتصادية التي يقف الإقتصاد الحديث عاجزاً عن معالجتها .

تاسعاً : ينظم الإسلام علاقات العمل تنظيماً دقيقاً متقناً يحقق العدل حيث يطالب العامل بالإنفاق في العمل ومراقبة الله سبحانه وتعالى قبل الخوف من رقيب الدنيا - قال عليه السلام إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه ، كما يقضي الإسلام من صاحب العمل أن يحدد للعامل مقدار العمل الذي سيكلف به ، ومقدار الأجر ، وأن يمنحه أجره بمجرد أداء العمل ، وأن يكون حجم العمل على قدر ما يستطيعه العامل بحيث لا يؤدي إلى الإضرار بالعامل صحياً أو اجتماعياً - يقول عليه الصلاة والسلام « من إستاجر أجيراً فليعلمه أجره » وقال عليه السلام « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » ويقول عليه السلام « أخوانكم خولكم جطهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوه ما لا يطيقون فإن كلفتموهم فأعينوهم » والفقهاء حديث طويل حول علاقات العمل في الإسلام . وقد ذهب بعض الباحثين مثل الإمام الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين إلى أنه على ولي الأمر أن يضمن عملاً لكل عضو قادر على العمل من أبناء المجتمع ، وإستتج ذلك من أن الرسول عليه السلام أعطى رجلاً قديماً وديماً وأمره أن تحتطب ، أما بالنسبة للعجزه والشيخوخ فإن من واجب الدولة تأمين حاجاتهم المعيشية كاملة وهكذا سبق الإسلام مفاهيم التأمين والضمان الإجتماعي ولكن بشكل أكثر تحديداً وإنضباطاً . فالإسلام يؤمن الإنسان على أكله وشربه ولبسه ونفقات أسرته من خلال العمل ويؤمنه ضد البطالة والعجز والشيخوخة

والفقهاء حديث حول أسلوب الأجر - فكل أجر لا يفي العامل حاجاته الإنسانية - الماكل والمشرب والسكن والملبس لا يقره الإسلام - وإلى جانب هذه الحاجات الأساسية ينبغي أن يؤمن للعامل متطلبات النمو الإجتماعي المشروع كالتعليم - ومواجهة الأمراض من خلال العلاج إلخ (٦)

هاشوا : يقوم الإقتصاد الإسلامي على أساس واقعي أخلاقي فهو يؤكد أهمية التعاون والتكافل من أجل التنمية والإستثمار وتحقيق التقدم والتوازن الإجتماعي غير أن هذا ليس معناه تحقيق المساواة الحسابية الكاملة بين الناس وجعل الأغنياء والفقراء سواء - (كما يدعى بعض أصحاب المذاهب الإقتصادية الوضعية الطوباوية) فالإسلام دين الفطرة يعترف بالواقع والتفاوت بين الأفراد في الملكات والمواهب والذكاء والقدرات والجهد . فلكل سعي وجهده ومقدرته وخبرته . وقد بحث بعض الفقهاء مثل أبي عبيد القاسم في كتابه «الأموال» وأبي يوسف في كتابه «الخراج» في القوانين الإقتصادية على أساس تحقيق العدالة الإجتماعية والفرصة المتكافئة بين الناس عامة (٧) مع ترك المواهب والقدرات الذهنية والبدنية تعمل في نطاق الغاية العظمى التي يهدف إليها إلى تحقيقها في الشريعة وهي المصلحة العامة والعدالة وعدم التعسف - قال عمر بن الخطاب « الرجل وبلائه الرجل وفائه الرجل وقدمه الرجل وحاجته » .

ويقتر الإسلام حقيقة التفاوت الفطري بين الناس في القدرات والإستعدادات والأرزاق والثروات . قال تعالى « والله جعل بعضكم على بعض من الرزق » (النحل ٧١) ويقول تعالى « نجد قسماً بينهم معيشتهم من الحياة الدنيا ورخصنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً » (الزخرف ٣٢) . وهذا التفاوت هو الدافع إلى العمل والإجتهاد والسمي وبذل الجهد للتنمية وتحسين الأحوال ومداخل للتنافس الشريف والذي يعود بالمصلحة على الفرد والمجتمع معاً . ويضبط الإسلام هذا التنافس بضوابط محكمة تحول دون تحوله إلى صراع مدمر كما حدث في التجربة الأوروبية للتنمية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر . كما تحول دون التعارض مع الفطرة كما حدث في تجربة التنمية في الدول الماركسية .

هادي هشتر : للإسلام أسلوبه المتميز في مواجهة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية ، فمواجهة مشكلة الفقر تقوم على عدة أسس منها تمكين كل قادر على العمل أن يعمل وهذا واجب من واجبات الدولة ، سواء أكان العمل يدوياً أو ذهنياً . وقد كرم الإسلام كل من العاملين حتى لا يكون هناك إحتقار للعمل اليدوي وبالتالي لا يوجد

تفاوت بين الناس مصدره طبيعة العمل فكل الأعمال مكرمه طالما أنها شرعية (٨) والإسلام يتيح الفرصه لكل ذي موهبه وقدره من الإنتفاع بموهبته وقدرته ، وفي هذا ما يحقق النمو للفرد والمجتمع معاً ، وبالنسبه للماجزين عن الكسب بسبب الشيخوخه أو المرض أو الأتوئه أو الصغر أو اليتيم فإن الإسلام يضمن لهم حياه كريمه عزيزه عن طريق عدة مصادر منها الزكاه المفروضه ، والتفقات الواجبه ، والكفارات والصنقات - ثم هناك بيت مال المسلمين والفقير حق في هذا المال يعطى منه بانتظام (٩) . ويواجه الإسلام مشكله التمايز والصراع الطبقي حيث يوضح حقيقه أن الإنسان هو أكرم المخلوقات وأن الله قد كرمه . ولقد بصرنا بنو آدم الآية ، (الإسراء ٧٠) وأن الناس كلهم ترجع إلى أصل واحد وهو آدم وأدم من تراب ، وأن معيار التمايز بين البشر ليس هو اللون أو الثراء أو الجاه أو السلطان إلخ لكنه هو التقوى . إله أكرمهم عنده الله أتقاهم ، (المجرات ٤٩) . فالفقر والغنى في نظر الإسلام حقيقتان من حقائق الوجود الإنساني . نحن قسمنا بينهم معيشتهم فم الحياة الدنيا ورقصنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير مما يجمعون ، (الزخرف ٣٢) . أما المعيار الثاني للتمايز بين البشر فهو العلم ، يرفع الله الجاهل آمنوا منهم والذليل أوتوا العلم درجات ، (المجادل) وقد عمل الإسلام على معالجة الطبقيه القائمه على أسس إقتصادي من خلال نظم الزكاه والتفقات وكفالة الدوله للفقراء والمحتاجين من المعززه الذين ليس لهم أقارب أغنياء ، ومن خلال ضوابط الملكيه الخاصه ، ومن خلال الحيلولة دون تضخم الثروات عن طريق الميراث الشرعي . كما عالج مشكله الطبقيه النفسيه (الغرور والكبر) عن طريق العبادات حيث تسوى بين الفقير والغنى وحيث يشعر الجميع بالخشوع لله سبحانه وتعالى . والعبادات تهذب النفوس وتؤكد التضامن بين المسلمين . أما الطبقيه القائمه على التفاوت المعرفي فإن الإسلام يستخدم مصطلح الدرجات ويوظف العلم في خدمة الدين والدنيا بشرط أن يكون ملتزماً بالأطر الإسلاميه - فقد إستعاض رسولنا عليه السلام من شر علم لا ينفع وأفضل الناس من تعلم العلم وعلمه . كذلك فالإسلام يواجه مشكله البطاله والتسول بالدعوه إلى العمل لكل قادر عليه ، بوصفه الأساس للتمايز بين الناس « ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً الآية » (فصلت ٣٢) وهو السبيل إلى تعمير الكون وتحقيق التقدم والتثنيه . وقد وجه القرآن الكريم أنظار المسلمين إلى تسخير الله كل ما في الأرض والسموات والبحار للإنسان وما على الناس بعد هذا إلا السعي والعمل لإستغلال هذه الموارد الإقتصادييه والتمتع بزينه الحياه الدنيا وطيباتها في إطار ما رسمه الله من ظوابط . ويرى الفقهاء

أن من واجب الحاكم الإسلامى تأمين العمل لكل قادر عليه ، وعلى الدولة تأمين وسائل العمل للعمال بغض النظر عن درجة بساطتها وتعقيدها . وقد خول الإسلام للحاكم أن يلزم أصحاب العمل بتشغيل العمال إذا إمتنعوا عن ذلك ظلماً ، كما أجاز له إلزام العاملين الراغبين عن العمل الذى يجيلونه على ممارسة هذا العمل إذا إقتضت المصلحة ذلك (وهذا ما ذكره ابن القيم الجوزية فى كتابه « الطرق الحكيمه » . فبعض الأعمال قد تكون فرض عين على بعض الأشخاص القادرين عليها فى حالة الإحتياج إليها وعدم وجود غيرهم . والفقهاء كالم دقيق فى هذه الجوانب . وينبى الإسلام إلى خطورة البطالة لما يمكن أن تؤدى إليه من إنحرافات فكرية وسلوكية فقد قال الإمام أحمد « إذا جلس الرجل ولم يحترف دعت نفسه إلى أن يأخذ ما فى أيدي الناس » . والإسلام يحارب البطالة فى كل أشكالها (بشرط القدرة على العمل) - حتى لدى غير المسلمين داخل الدولة الإسلاميه (واقع مع اليهودى) - وهذا من شأنه توجيه الطاقه البشرية داخل المجتمع نحو التنمية والعمل المنتج المثمر (١٠) .

ثانى عشر : يسعى الإسلام إلى القضاء على التبعيه الإقتصادية والإجتماعيه وتحقيق الإستقلال الإقتصادى والإجتماعى والسياسى للمجتمع المسلم . وهذا هو غاية التنميه الإقتصادية والإجتماعيه كما تعالجها جميع الإتجاهات النظرية المتصارعه . فالمبدأ الإسلامى الذى يذهب إلى أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب - والحياه الإقتصادية تتطلب ثلاثة أنشطة وهى الزراعة والصناعة والتجاره . ولهذا وجب تنمية هذه المجالات والتنسيق (١١) بينها بشكل يحقق النمو والإستقلال الإقتصادى وقد أوضح ابن تيميه فى كتابه « الحسبه » إن واجب الدوله أن تتدخل بالتنظيم والإجبار لإيجاد حاجات الامه من الصناعات والزراعات والمرافق المعاشيه العامه ، وإعداد من يصلحون لها ويقومون بها . ويشير « ابن تيميه » إلى ضرورة تدخل الدوله فى تحديد أجور العمال وتحديد أسعار السلع فى حالة المغالاه . وهذا ما ذكره الشيخ محمود شلتوت فى كتابه « الإسلام عقيدته وشرعيه » وهذا يشير إلى أن الإسلام سبق كل الإتجاهات الحديثه فى الأخذ بمبدأ التوجيه الإقتصادى وتطبيق الإقتصاد الموجه تحقيقاً للتوازن بين الفرديه والجماعيه وتحقيقاً للنمو الإقتصادى والإجتماعى للإنسان والمجتمع فى ضوء العدالة والمساواه والآخره بمفهوميهما الإسلامى الصحيح وليس بالمفهوم الليبرالى أو الماركسى أى مفهوم وضعى قاصر .

ثالث عشر : إهتم الإسلام بالتنمية التعليمية والتربوية بشكل واضح ، فالعلم كما سبق قيمة كبرى من قيم الإسلام ومعياري أساسى للتمايز بين الناس ولعل سورة نزلت على سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام بدأت بكلمة « اقرأ » . وإهتم الإسلام بمحو الأمية والتعليم لدرجة أنها كانت مدخلاً للتحرر من الأسر في العروب . وقد تحدث بعض الفقهاء أنه يجب إتاحة الفرصة أمام الجميع لإظهار مواهبهم وقدراتهم وإستثمارها في خدمة المصلحة الخاصة والعامة ، وهذا لا يتحقق إلا من خلال نظام تربوى تعليمى متدرج (١٢) فالمرحلة التعليمية الأولى تكون عامة للأمة كلها ولا يتخلف عنها أحد (مرحلة إجبارية) ويدخل المرحلة الثانية من لديه القدرة على متابعة الدراسة ، أما من وقعت به إستعداداته عند المرحلة الأولى ، يدخل إلى مجال العمل المناسب حيث يكون منهم العاملون بأيديهم في الزراعة والعمارة والتجارة والصناعات اليدوية وغير ذلك مما لا يحتاج إلى تخصص مهني دقيق . أما من ينهى المرحلة الثانية من التعليم فيما أن يكون لديه القدرة على متابعة التعليم في المرحلة الثالثة حيث التخصص المهني الدقيق - فنون الطب والعسكري والقضاء إلخ ، ولما أن يتوقف ويتجه إلى مجالات العمل الفني التي تحتاجها الأمة (أعمال نصف ماهرة) كالسناعة والحاسب . ولا يدخل المرحلة الثالثة إلا من تؤهله قدراته لهذه المرحلة المتخصصة النقيض والتي تؤهل بعد التخرج لتولى الوظائف التخصصية العليا ، وهذا النظام يتيح أمام الجميع فرصة متكافئة للتعليم ، وفرصة متكافئة للعمل في مجالات يحتاجها المجتمع من جهة وتتفق مع قدراتهم وميولهم وإستعدادهم من جهة أخرى ، وعلى الدولة العمل على تأهيل أبناء المجتمع حسب ميولهم وحسب حاجة الأمة . وإذا تركت الأمة هذا العمل بات بالإثم . وقد ذكر الإمام الشاطبي في كتابه « الموافقات » أن القيام بذلك الفرض قيام بمصلحة عامة ، فهم مطالبون بسدها على الجملة (أفراد الأمة جميعهم) فبعضهم قادر عليها مباشرة وذلك من كان أهل لها والباقيون إن لم يقرروا عليها قادرون على إقامة القادرين . وهذا يعنى أن الإسلام أوجب على الحاكم تأهيل جميع أعضاء المجتمع حسب ما يناسبهم وما يستطيعون القيام به (١٣) وبهذا سبق الإسلام كل النظم التربوية الحديثة التي تحاول الإقتراب من هذه الفكرة في مجال الحديث عن تنمية التعليم .

رابع عشر : والحديث عن تنمية التعليم يقود إلى تنمية الشخصية ، وقد سبق أن ذكرنا أن هناك مدخلاً مطروحاً في التنمية أطلقنا عليه المدخل السيكلوجى يربط أنصأره بين التنمية ونماذج الشخصية - ومثال هذا « أفريت هيجن » الذى يحاول علاج التنمية الإقتصادية من خلال أساليب نفسه حيث يربط بين النمو الإقتصادى وبين

الشخصية الابتكارية (١٤) Creative personality وه دافيد ماكلياند D. Mc Clelland الذي يرى أن الشخصية هي المحرك الأول للتغير والتنمية الاقتصادية وهو يؤكد على الروح الريادية Interpreneurial spirit (١٥) وهو يربط بين التنمية وبين الشخصية المنجزة التي لديها الحاجة إلى الإنجاز The need for achievement ونفس الشيء بالنسبة لشوميترو الذي يربط التنمية الاقتصادية بالقدرات الريادية التي يتمتع بها رجال الأعمال . وإذا حاولنا فهم الشخصية الإسلامية كما يحددها القرآن الكريم والسنة المطهرة وكما أفاض فيها الفقهاء نجد أنها تجمع كل هذه الخصائص إلى جانب شيء هام وأساسي وهي أن هذه الخصائص (الإنجاز - الابتكارية - حب العلم والعمل - القدرة على مواجهة المشكلات - الدقة - الصدق - الأمانة إلخ) تنبثق من الإيمان بالله وتتطلب من دوافع إيمانية تمثل قوة دفع كبرى أقوى من كل الدوافع والمنطلقات الوضعيه - وقد حدد الإسلام أساليب تربية هذه الشخصية من خلال القدوة الحسنة والترغيب والترهيب والتوجيه والقصة والمحاولة والخطأ إلخ وتحدد التربية الإسلامية مثل عليا وقيم نهائيه أمام النشئ والشباب . وهذا هو أهم ما يحتاج إليه الشباب . القيم - المثل - القدوة . وهكذا تكون الشخصية الإسلامية قادرة على إطلاق حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أقوى من كل النماذج التي تحدث عنها أنصار الاتجاه السيكيولوجي (١٦) .

خامس عشر : وإذا إنتقلنا إلى مجال التنمية الصحية فيكفي القول أن الإسلام هو دين النظافة والقوة فالنظافة من الإيمان ، وهناك الكثير من التوجيهات الإسلامية للعناية بالصحة والأخذ بأساليب الإرشاد الصحي والوقاية والتداوي والعلاج . والبعد عن كل ما يفسد الصحة كالسكر وأكل الدم والميتة ولحم الخنزير ... فالتوجيهات المتعلقة بالوضوء والطهارة وتجنب الحائض والإهتمام بالرضاعة الطبيعي للطفل وتوجيه الناس إلى التداوي بما هو حلال طيب وأن الله لم يوجد داء إلا وخلق له الدواء . والأمر يتجنب اللواط والزنا كل هذا يدعو إلى الإهتمام بالصحة والتنمية الصحية . وقد ثبت أن الإبتعاد عن هذه التوجيهات الإلهية يوقع الإنسان في التهلكة - ويكفي أن نشير في هذا إلى أن أخطر أمراض العصر - الإيدز والأمراض النفسية الكبرى والسرطان - ينجم في جانب منه عن الإبتعاد عن التوجيهات الإسلامية (١٧) ومن الجدير بالملاحظة فإن الإهتمام بالصحة في الإسلام ليست قاصرة على صحة البدن ولكنها تمتد لتشمل الصحة النفسية والروحية والعقلية كذلك مما فصله الفقهاء .

سادس عشر : والإسلام تصوره الواضح لأساسيات النظام السياسي فالإسلام يعتمد على الشورى منهجاً للتعامل السياسي ويترك التفاصيل لظروف كل مجتمع . وهو بهذا ينبذ الإستبداد والتسلط . ويأمر الله سبحانه وتعالى نبيه عليه السلام بالشورى «وشاورهم فى الأمر» (آل عمران ١٥٩) ويصف المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم ، والتخير إستجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم يتقون ، (الشورى ٣٨) . وينبه الإسلام إلى ضرورة محاربة المنكر « ومن رأى منكراً فليغيره ... الحديث » ويقول عليه السلام « الساكت عن الحق شيطان أخرس » ووجب الإسلام إعمال قاعده هامه فى الحكم إلى جانب الشورى وهى قاعدة العدل « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (النساء ٥٨) والإسلام يحارب الظلم ويحدد الإسلام بشكل دقيق طرق إختيار الحاكم والشروط الواجب توافرها فى الحاكم ووظائف الحاكم ووظيفة النوله إلخ . وهكذا حقق الإسلام أرقى أشكال التنمية السياسييه قبل أن تعرفها الدول الحديثه ، تلك الدول التى لم تصل إلى عظمة التطبيق الإسلامى لقيامها على إجتهدات وضعيه . ومن عظمة الإسلام أنه يضع المبادئ العامه فى بعض الأمور كالشورى . ويترك لكل مجتمع حرية التطبيق بما يتفق مع ظروفه وتاريخه وثقافته فى إطار المبدأ الأساسى .

سابع عشر : وقد حدد الإسلام نظاماً للإداره تحدد أقصى درجات التنمية والتقدم الإدارى وتقوم على مجموعه من القيم الدينيه والمنطلقات الإيمانيه مما يجعلها أقوى فى التطبيق من كل القواعد الوضعيه للتنميه الإداريه . وتقوم الإداره الإسلاميه على عدة أسس أهمها المساواه : فالمسلمون سواسيه كأسنان المشط ، والشورى : «وأمرهم شورى بينهم» وسيادة القانون وتطبيق العدالة دون مراعاة للحصب أو النسب أو الفنى والفقر أو اللون ، ويركز الإسلام على أساليب التعامل مع الغير (العلاقات الإنسانيه) ، ومراعاة المصلحه العامه والإهتمام بمصالح الآخرين . وتيسير مصالح الناس (تيسير الإجراءات وتيسير المصالح) عن عائشه رضى الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى بيئته هذا « ألهم من ولى من أمر أمتى شيئاً فشق عليهم فأشقق عليه ، ومن ولى من أمر أمتى شيئاً فرفق بهم فأرفق به » (رواه مسلم ١٤٥٨/٣) . وينهى الإسلام عن التسلط والكبرياء . ويؤكد الإسلام مبدأ الرجل المتسبب فى المكان المناسب ، وضرورة إنتقاء الرؤساء والولاة بدقه بشرط ألا يكون الرجل حريصاً عليها . يقول عليه السلام « إنا والله لا نول على هذا العمل أحداً سواه ولا أحذرص عليه » (أخرجه مسلم ١٤٥٦/٣) ويحرص الإسلام على تأكيد أهمية الوفاء

بالمعهود ، ويؤكد قيم الصدق والعدل والكفاية وينبذ التعقيد الروتيني والتفرقة في التعامل وأهم شيء في إدارته الإسلامية عنصر مراقبة الله في السر والعلن وفي مجال إتقان العمل والإنتاج فقد نسب الله الإتقان وإحسان العمل لنفسه وأمرنا ديننا بإتقان العمل « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » ويأمرنا ربنا كذلك بالمطابقة بين القول والعمل « يا أيها الذين آمنوا لم تقولوا ما لا تفعلون... الآية » وهنا يؤكد أهمية القدوة الحسنة ، ومستولية الراعى عن الرعية كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته « (أخرجه مسلم ١٤٥٩/٢) . وينهى الإسلام عما يطلق عليه حديثاً أمراض البيروقراطية كالرشوة « لعن الله الراشئ والمرتشئ والرائش » والتعقيد والتعسف « ألا هلك المتنطعون » وينهى عن المحاباة « من ولي من أمر المسلمين شيئاً فأمر عليهم أحداً محاباة فعليه لعنة الله لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً حتى يدخله جهنم » (أخرجه أحمد) وقال عليه السلام « من ولاه الله عز وجل من أمر المسلمين فاحتجب بون حاجتهم وخلتهم وفقرهم احتجب الله بون حاجته وخلته وفقره » (رواه أبو داود ١٢٢/٢) . وهذا كله يشير إلى أن الإسلام أول من وضع أسس الإدارة العلمية والإنسانية التي تقوم على مجموعة من القيم الإيمانية والقادرة على تحقيق الكفاية الإنتاجية والكفاية النفسية والاجتماعية بشكل متكامل (١٨).

ثامن عشر : هذا وقد عالج الإسلام قضايا العلاقات الدولية ومشكلات الدين معالجته قويمه تحقق النمو المتوازن لجميع الأطراف دون جور أو عدوان أو إختلال في التوازن الإقتصادي سواء على المستوى الداخلى أو على المستوى العالمى . ويكفى أن ننظر إلى أزمة الدين في الدول النامية لنرى كيف أن الشروط المجحفه التي إرتبطت بالدين أو القروض التي صرفتها الدول المتقدمه إقتصادياً إلى الدول النامية هي التي أدت إلى الأزمة العالمية المعاصره . وإلى أزمات الكساد المتكرره التي عانى منها العالم المعاصر . ويتمثل هذه الشروط في فرض فوائد باهظه وشروط معينه لإتفاق القرض وإجبار الدول المقترضه على استخدام القرض في مشروعات محدده تخدم مشروعات الدول المقرضه ... وتراكم الديون وفوائدها أدى ببعض الدول - مثل المكسيك - إلى إشهار إفلاسها ، وإعلان دول أخرى (مثل أراجواي وغيرها من دول أمريكا اللاتينية) الخروج على كل الأعراف والقواعد الدولية والإمتناع كلية عن سداد الديون إنقاداً لشعوبها من الجوع والإفلاس ، وكما سبق أن أشرنا فإن نتائج عجز الدول النامية عن سداد الديون بفوائدها الباهظه لم تقتصر على الدول النامية ، ولكنها أدت إلى مشكلات

والحلل التي تقدمها الدول الدائنه حلول فاشله ليس من شأنها القضاء على المشكله مثل جلوله الدين وتحديد فترة السداد. وأحياناً تقدم الهيئات الدوليه حلولاً تزيد إلى المزيد من المشكلات والأزمات مثل رفع الدعم عن بعض السلع الاساسيه وتخصيص أغلب الصادرات والموارد الرئيسيه للدوله لسداد الدين ... إلخ . وقد قال بعض الإقتصاديين الغربيين أن الإقتصاد العالمى لن يصلح إلا إذا وصل سعر الفائدة إلى صفر . وهذا هو الحل الإسلامى الذى ينادى بتطبيق القرض الحسن . وينادى بالمشاركه فى المشروعات والأرباح بأشكال مختلفه وينادى بالتعاون من أجل صالح الجميع ورخاء الجميع . وهذا هو ماتحاول المؤسسات الإقتصاديه الإسلاميه تطبيقه

* * *

من كل ما سبق نجد أن الإسلام يضع لنا أسس التنميه الإقتصاديه والتعليميه والصحيه والإداريه والسياسيه والإجتماعيه بشكل سليم والفرق الرئيسى بينها وبين التنميات الوضعيه أنها تنطلق من دوافع دينيه ومنطلقات إيمانيه . وقيم موجهه تكفل لها عنصر الإستمرار والنجاح فى مواجهه المشكلات والأزمات المحليه والعالميه . وفى كل قطاع من قطاعات التنميه فى الإسلام تحتاج إلى دراسات وأبحاث - وليس هذا الفصل سوى دعوه للمزيد من الجهد والتعمق نظراً وبطريقاً . وما يهمنا هنا الإشارة إلى أن نموذج التنميه الإسلاميه يختلف تماماً عن النماذج الأيديولوجيه المطبقه والمطروحه فى دراسات التنميه الإقتصاديه والإجتماعيه والسياسيه . النموذج الليبرالى، والنموذج الإشتراكي، والنموذج المختلط . والنموذج الإسلامى ليس نموذجاً وسطاً فحسب ولكنه له أصالته الذاتيه فى نظرتة للإنسان والمجتمع والحياه والعالم والكون والمستقبل وقوانين

* يذكر د. محمد شوقي الفنجري فى مقال له بعنوان مديونية العالم النامى المستعصيه وحلها الإسلامى أن دين المكسيك بلغت عام ١٩٨٦ نحو مائة مليار دولار - عجزت عن سدادها وسداد فوائدها وقد أثرت على إقتصاد الولايات المتحده الأمريكيه بشكل أو بآخر فعندما خفضت المكسيك وارداتها لتوفير العملة الصعبة سداداً لديونها هبطت الصادرات الأمريكيه للمكسيك بنسبه تزيد عن ٥٠٪ وطبقاً لما ذكره مجلس التنميه لما وراء البحار إختلج نحو ثلاثمائة ألف فرصة عمل أمريكيه منذ سنة ١٩٨٢ نتيجة لذلك أنظر المقال المذكور فى المراجع

المركبة الإجتماعية والتاريخية . ولا يمكن إعتبار الإسلام مجرد بناء أيديولوجي في مجال التنمية . مثله مثل الأيديولوجيات الوضعيه ، وذلك لأنه يصوغ بناءً ثقافياً شاملاً ، كما يصوغ منهجاً متكاملًا في الحياه . وكما يشير « إلياس بايونس » وفريد أحمد في مؤلفهما الصغير حول « مقدمه في علم الإجتماع الإسلامي » فإن الإسلام ليس مجرد صيفه من الشعائر الشكليه ولكنه عملية طاعة لحكم الله في إطار علاقة الإنسان بالله والعلاقة القائمة بين الناس سواء في مجال الأسره أو الحكم والإقتصاد والتعليم والترفيه والتكاثر وكل تلك الأمور التي تضمن إستمرار الحياه الإجتماعيه المتكامله والمتفاعله على وجه الأرض (٢٠) ويشير الكاتبان إلى أن الدول الإسلاميه التي حاولت على مدى أكثر من ربع قرن إتباع أساليب وأسماليه أو إشتراكيه في التنمية ، لم تختفِ داخلها مشكلات التخلف ، إلى جانب وقوعها في مشكلات مزعجه مثل مشكلة الدين - وهي مشكله عويصه - لدى الدول التي تأخذ بالأسلوب الرأسمالي في التنمية ، ومشكلة العجز البيروقراطي والتسلط الذي نجم عنه تبيد الموارد الوطنيه وغرس الإحساس بالغربه بين العمال ، لدى الدول التي تأخذ بالأسلوب الإشتراكي في التنمية . والنتيجه تعريض الإستقلال السياسي الذي كافحت من أجله الشعوب للخطر (٢١) وقد أشار « ميربوك » إلى عنصر الفساد (الرشوه والإختلاس والغش في الأموال الحكوميه والتحايل على القوانين والحصول على خدمات قانونيه والتعقيدات الروتينييه وطول فترة إتخاذ القرار وعدم ترشيده ...) .

على أنه أمر متفشى في البيروقراطيه في بعض الدول الناميه ، التي أطلق عليها مصطلح « الدول الهشه » . ويرى « بايونس » و« فريد أحمد » أن معظم الدول الإسلاميه تندرج تحت هذا التصنيف (٢٢) وهذه الأمراض السياسيه والبيروقراطيه من شأنها تعويق عمليات التنمية داخل هذه الدول .

ويتميز النموذج الإسلامي للتنميه - فوق ذاتيته المتميزه والمستمده من تطبيق الشريعه التي أرادها الله للإنسان منهجاً وأسلوب حياه - فإنها تحقق الإشباع المتوازن لحاجات الإنسان الماديه والروحيه . وكما يقول الباحثان المذكوران أن أى جهد يخلو من إرضاء الجانب الروحي في الإنسان ، لا يخلف وراءه إلا الإحساس بالمراره وعدم الرضا ، رغم كل مظاهر التقدم المادى التي يمكن تحقيقها (٢٣) والنموذج الإسلامي يرفض التطرف بكل أشكاله الماديه (الغريبيه والماركسيه) والروحيه (الرهبنيه وإذلال الجسد وعدم التمتع بكل الطيبات والزينه الحلال) ، وهذا يعنى أن هذا النموذج يركز على توفير

بينه سياسيه وإجتماعيه وإقتصادي قانده على إشباع مطالب الإنسان الماديه والروحيه بشكل متوازن . ولعل غياب هذا الأمر هو الذى يفسح المجال للتطرف بكل أشكاله الماديه والروحيه . وإذا كان علم الاجتماع لم يستطع أن يصبح حتى الآن علماً موضوعياً بعيداً عن الإنحيازات الأيديولوجيه - إلا فى أقل القليل وفى بعض المجالات - فإن التنمية تتضمن بالضرورة أحكاماً قيميه ومعياريه لأنها تشير إلى إحداث تحولات من حاله غير مرغوب فيها إلى حاله مرغوب فيها وهنا يصبح على المشتغلين بعلم الاجتماع من المسلمين تحقيق نوع من الإلتقاء الضرورى بين علم الاجتماع الذى يفترض فيه الحيده العلميه وبين متطلبات الشريعه الإسلاميه ، خاصة عند صياغه إستراتيجيه التنميه وبرامجها وأهدافها . يضاف إلى هذا فإنهم مطالبون بالإسهام فى رسم إستراتيجيه التغيير الإجتماعى وترجيئه بما لا يتعارض مع المبادئ الأساسيه للشريعه الإسلاميه . وهم مطالبون ثالثاً بتشخيص المشكلات الإجتماعيه فى الدول الناميه وتفسيرها فى ضوء معطيات الإسلام وحقائقه ، ورسم سبل مواجهتها بما يتفق - أو على الأقل بما لا يتعارض - مع الشريعه الإسلاميه ، وهم مطالبون رابعاً بالإسهام فى إرساء الأمن الإجتماعيه للدعوه الإسلاميه إستناداً إلى حقائق الإسلام ومعطيات العلوم الإجتماعيه الحديثه فيما يتعلق بديناميات العلاقات الإجتماعيه وأسس بناء وتغيير القيم والاتجاهات والسلوك ، وديناميات ممارسة القوه والتأثير داخل المجتمعات ...

التحديث وإرتباطه بالإنتماءات الدينيه والفكر العلمانى

يختلف الباحثون فى علم الاجتماع إختلافات كبيره فى معالجه أوجه الإرتباط بين التحديث الإجتماعى والإقتصادى والسياسى وبين الدين ، وهناك عدة تساؤلات تطرح فى هذا الصدد منها هل يؤدى التحديث إلى إختفاء الإلتزامات الدينيه نتيجته للإرتباط بالفكر العلمانى ؟ . وهل يمكن أن تحل العلمانيه محل الدين بشكل كامل ؟ وهل يمكن للفكر الدينى والفكر العلمانى أن يجتمعا معاً فى ظل المتغيرات التحديثيه ؟ وإذا لم يكن التحديث مؤدياً إلى إختفاء الفكر والأنساق الإعتقائيه الدينيه ، فهل يمكن أن يحدث تغييراً فى مضامينها ؟ وما موقف الألبان من قضية التحديث الحضارى ، هل تباركها وتحث عليها وتسهم فى الإسراع بها ، أم أنها تعوقها وتحول دون تحقيقها ؟

هذه الأسئله وغيرها تلقى من المشتغلين بعلم الاجتماع ردوداً متناقضه متباينه ، سواء من خلال التحليلات النظرية ، أو من خلال الدراسات الميدانيه . ويرجع هذا التناقض فى موقف الباحثين إلى عدة متغيرات أهمها :-

أ- طبيعة البناء العقائدى الذى يدين به الباحث نفسه وطبيعة التوجهات الأيديولوجية المشككة لفكره وإنتمااته الفكرية ، وطبيعة الفروض الخلفية التى ينطلق منها.

ب- طبيعة التجربة الدينية فى أوربا ، سواء فى العصر القديم - فكرة تعدد الآلهة عند الإغريق والصراع بينهم وإنعكاس هذا الصراع على شقاء الإنسان أو ما أطلق عليه الفكر الإغريقى ، أو التجربة الأوربية خلال العصور الوسطى فى ظل فساد الحكم الكنسى ، حيث إرتبطت التجربة الدينية فى ذلك العصر بالظلم الإجتماعى والإستغلال الإقتصادى والفساد السياسى والإنحلال الأخلاقى ، وبالخرافات الداعية التى تخلى الإنسان عن مطالبه فى الحياة الدنيا طلباً للفوز بالآخرة وبفكرات الحقوق الإلهية لإباء الكنيسة وبنظريات التفويض الإلهى المباشر وغير المباشر وفكرة صكوك الغفران ... الأمر الذى جعل بعض الدارسين يخرج من دراسة هذه التجارب إلى القول بالتعارض بين التحديث والدين ، وضرورة التخلّى عن الفكر الدينى من أجل التحديث والتنمية فى كل جوانبها لصالح الإنسان ومجتمعه .

ج- طبيعة المضامين العقائدية والتشريعية للدين كما يتصوره كل مفكر فالأديان السائدة فى العالم اليوم كثيرة ، وتنقسم إلى قسمين :-

وحيانات وضعيه .

ديانات سماويه

والديانات السماويه كلها تؤمن بالتوحيد وكان آخرها الدين الإسلامى عقيدته وشريعته الذى نزل إلى محمد عليه الصلاة والسلام ، أما الديانات الوضعيه فعددها كبير وتتناقض مضامينها العقائديه والتشريعية بشكل كبير . فعندما يتحدث أى مفكر عن العلاقة بين التحديث والدين ، هو فى الواقع يتحدث عن الدين كما يعرفه ثم يعمم الحكم ليشمل الدين ككل ، وهذا يتنافى مع أساسيات المنهج العلمى أو الفكر المنهجى الصحيح.

د- إن أغلب الدارسين لعلم الإجتماع الغربى . بما فيهم مؤسس الإتجاه الدينى أو القيمى « ماكس فيبر » لم يستطيعوا فهم أنساق المعتقدات والممارسات الدينية خارج أوربا فهماً موضوعياً ، وعندما يصدرون عليها حكماً ، يصدر هذا الحكم عن تفسيرهم لذاتى لهذه الديانات وليس عن تفهم موضوعى لمضامينها وبنائها القيميه والعقائديه والسلوكيه . وهذا ما لاحظته أبناء هذه الديانات نفسها ، مثال هذا ما يشير إليه « ملتون

سنجر « عالم الاجتماع الهندي الذي يدين بالهنوسيه ، من أن « ماكس فيبر » لم يستطع أن يتفهم الدلالات والمعاني والمفاهيم المطروحة في الكتب المقدسة لدى طائفة الهندوس كذلك فشل في الوقوف على تأثير هذه المعاني على فكر وسلوك الهنود ، وفشل ثالثاً في فهم تفرد الديانة الهنديه ، وهذا كله جعله يخرج بنتيجه خاطئه وهو التعارض بين هذه الديانة وبين أساسيات النظام الرأسمالي وهو المنطلق الأول للتحديث في نظره (٢٤) . وما ذكره « سنجر » ينطبق على تحليل العديد من علماء اجتماع الغرب للعديد من الديانات السائده خارج أوروبا .

هـ- جهل العديد من علماء اجتماع الغرب أو تجاهلوا الدين الإسلامي الذي هو خاتم الديانات السماويه وأكملها وأتمها ، وكيف أن هذا الدين يفسح المجال لكل أنواع التحديث الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والتكنولوجي في إطار الضوابط والمعايير الشرعيه . فهذا الدين يعتبر أن التفكير فريضه إسلاميه ويدفع المؤمن إلى إحصال العقل ويؤكد أهمية العلم نظراً وتطبيقاً . يضاف إلى هذا أنه أدى إلى تكوين حضاره وإلى ظهور العديد من العلوم وإلى تكوين مجتمعات متكامله متماسكه تأخذ بكل أسباب التقدم المادي والمعنوي ... حقيقة نجد أن بعض الدارسين في علم الاجتماع مثل « روبرت لوير » R. Lauer ينكر أن بعض أشكال الإسلام Some forms of Islam تسهم في دعم التنمية الإقتصادي (٢٥) إلا أنه لم يدرك جوهر الإسلام عقيدته وشريعه ، ولم يحدد مضمون هذا الشكل ، إلى جانب أنه يجمع في هذه المقوله (مقوله الأديان التي تسهم في دعم التنمية الإقتصادي) بين الإسلام وبعض أشكال البوذية Buddhism والهنوسيه Hinduism مما يشير إلى فشله في تفهم الخصائص الذاتيه الفريده للدين الإسلامي كدين منزل من عند الله قادر على إسعاد البشر في الدنيا والآخرة .

وسوف نستعرض آراء علماء الاجتماع بصدد العلاقة بين التحديث والعلمانيه ثم نقوم هذه الآراء في ضوء حقائق الدين الإسلامي . ويذهب «ماكس فيبر » M. Weber إلى أننا نعيش اليوم في عصر يتسم بالرشد Rationalization والعقلانيه Intellecttualization ، وما هو أهم من ذلك عنده هو التجرد من السحر والشعوذه والأوهام Disenchantment (٢٦) وهذا يعني في نظر « فيبر » أن العالم لم يعد ظاهره مقدسه Phenomenon Sacred ولم تعد الحياه سرّاً مستغلقاً على الفهم . ويرى أن الدين الذي كان يسهم في الماضي في تعويق النمو الإنساني والتنمية والتغيير التقدمي بكافه أشكاله لم يعد الإنسان في حاجه إليه ، لأنه في رأي « فيبر » ملك مصيره ولم يعد هذا

المصير بيد كائن أثيرى مجاوز للطبيعة غير مفهوم ولا منصور ويؤكد أن المذهب «البروتستانتي» قد يسر ظهور النظام الرأسمالي الذي أثبت تفوقه على كل النظم الإقتصادية والإجتماعية الأخرى . والنظام الرأسمالي عند « فيبر » أصبح يستند إلى مجموعه من الأسس الآلية أو الميكانيكية بحيث لم يعد في حاجة إلى الدعم الديني (٢٧) ويستطيع المستعرض لأدبيات علم الاجتماع أن يلاحظ إتفاق العديد من المشتغلين بعلم الاجتماع م « فيبر » في أن التحديث كعملية وتوجه يؤدي بشكل تلقائي إلى تراجع الدين ليحتل مكانه هامشي في الوجود الإنساني . ويحدث هذا الأمر بشكل مؤكد ومستمر وإن كان إيقاعه غالباً ما يكون بطيئاً . ويتفق هؤلاء الباحثين مع « ديمتري » في قصة الأخوة كرامازوف « لوستوفسكي Dostogvesky إلى أن قبول العلم عادة ما يكون على حساب إفتقاد الألوهية The loss of God (٢٨) .

وعلى الرغم من التحديث يتضمن في نظر البعض القبول بالعلمانية . فإن هذا لايعنى سقوط الجوانب الروحية والعقائدية والفكر الديني بشكل حتمي . وهم يرون أن التقابل القطبي بين التحديث والدين . تماماً مثل المقابلة بين التحديث والتقاليد كتنقيضين لايجتمعا ، هذا التصور في الواقع هو تشويه للواقع المشاهد .

وإذا ما تساطنا حول المقصود بالعلمانية ، نجد « توماس أودي » T. O' Dea يحاول أن يحدد العلمانية في كتابه عن « علم الاجتماع الديني » في ضوء نوعين من التغير في نمط التفكير البشري (٢٩)

أولاً : خلو الإتجاهات نحو الأشخاص والأفكار والأشياء من الطابع المقدس Desacratization . وإختفاء التضمنات الإنفعالية والعاطفية التي هي أخص خصائص الإستجابات الدينية إزاء المقدس .

ثانياً : تحقيق طابع العقلانية في التفكير عند الإنسان . وإختفاء ظاهرة المشارك الوجدانية أو العاطفية عند مناقشة أمور العالم أو الحياة الدنيا (أى تجريدها من كل فكر غيبي) .

ويؤكد « كوكس » Cox أن العلمانية عملية تاريخية أحادية الإتجاه . وتشير إلى إمكانية تفسير المجتمع والثقافة بشكل واقعي موضوعي بعيداً عن الضوابط الدينية والتفسيرات الميتافيزيقية الغيبية .

ويقول آخر فإن العلمانية تشير إلى العملية التي يكون بمقتضاها إستجابة الإنسان لبيئته الطبيعية والإجتماعية ، ومحاولاته لضبطها والتمكك فيها ، محكومة باعتبارات إجتماعية وعقلية منطقية ، لا بالإعتبارات الغيبية الدينية . وهذا في نظر الكثير من علماء الإجتماع لا يعنى إلغاء الدين لخدمة الإنسان الفطرية إليه ، ولما يورده من وظائف أساسية في الحياة الإنسانية والإجتماعية ، مثل تفسير وجوده ووظائفه وسبب خلق الإنسان ، كذلك يؤدي الدين وظائف نفسية من خلال الإيمان ، كالإستقرار والرضى النفسى والصحة النفسية وتقبل الأزمات . يضاف إلى هذا أن الدين هو مصدر الأخلاق والقيم الإجتماعية والضوابط الأساسية في حياة الإنسان من خلال إشتقاقها من مبادئ عقائديه . وإلى جانب كل هذه الوظائف هناك الوظيفة الإجتماعية التكاملية وهناك الدور الذى يلعبه المجتمع الدينى Religious community أو التجمعات الدينية فى دعم الإنسان ومساندته خاصة أثناء الأزمات .

وهناك الدور التنظيمى حيث ينظم علاقات الإنسان ونماذج سلوكه - عند بعض الديانات - وهذا يعنى - فى رأى بعض الدارسين مثل « لوير » كوكس « أن العلمانية والدين ليسا متناقضين ، وإنما يتزامن تحلقهما معاً ، وقد أثبت بعض رجال اللاهوت فى الغرب Theologians مثل « كوكس » H. Cox على علمانية الثقافة الغربية وقبلوها على أنها لا تعارض الدين المسيحى هناك . وقد أطلق « كوكس » على علمانية الغرب إسم « التنمية المحررة » Liberating development وذلك فى دراسته له بعنوان « المدينة العلمانية » The secular city سنة ١٩٦٥ (٢٠)

ويخرج « لوير » من إستعراض مثل هذه الآراء أن العلمانية لاتؤدى إلى إختفاء الدين ككين ، ولكن تؤدى إلى تغير مضامين المعتقدات الدينية خاصة تلك التى تتعلق بالتفسيرات الغيبية للواقع المادى أو الإجتماعى للإنسان (٣١)

وقد قام باحثان فى الإقتصاد وهما « بوكاتان » Buchanan و « إيليس » Eilis مسحية مقارنه ، قارن خلالها بين ديانات مختلفة فى الدول النامية والمتقدمة ، وقارن بين هذه الديانات وبين الدين المسيحى كما كان سائداً خلال القرون الوسطى ، كما شملت مسوحهم بعض الدول الإسلاميه . وركزوا على وقف الديانات من التنمية الإقتصادية التى هى مجال تخصصهم - وكان كتابهما بعنوان « مداخل التنمية الإقتصادية » وقد خرجا من هذه الدراسة إلى تأكيد الوظيفة القائمة للدين Inhibiting Function أى أنها تعوق النمو العلمى والإقتصادى . وعندما تعرضا للإسلام ، ذكر المؤلفان أنه حيث يسود

الإسلام ينظر الناس إلى الدنيا والأمور المادية على أنها أمر تافه وحقيق ، ويؤكدون ضرورة نبذ كل ما هو مؤقت ولهان وعابر في سبيل ما هو دائم وأبدى في الحياة الأخرى. وعادة ما تسيطر على عقليات الناس في ظل الإسلام مبادئ عقائدية تشكل حكمهم على الأشياء ، فهم يناقشون أمور الدنيا في ضوء مفاهيم مثل : القبول ، الإستسلام ، التقوى ، الرحمة . وهذه هي ما يطلق عليها « بوكاتان » و « أليس » المصطلحات الوظيفية المناسبة عند المسلمين (٢٢) . ومن الواضح أن الباحثين المذكورين فشلوا في فهم جوهر الدين الإسلامي ، فهو لا يدعو - كما إدعىا - إلى نبذ الدنيا ويكفى قراءة قوله تعالى « وإنتج فيما أتاكم الله الحمار الآخرة ولا تنسوا نصيبك من الدنيا الآية » (لقمان) وقوله تعالى « وأعجوا لهم ما إن سيطعنوا فيه من قوله الآية » وقوله عليه الصلاة والسلام « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف الحديث » ويكفى أن الإسلام أسس حضارته قويه شامخه تقوم على كل مقومات القوة والنمو والتطور من علم وتكنولوجيا إلى جانب الدعائم الأخلاقية والقيمية المستمدة من الإسلام عقيدته وشريعه .

ويشير « لوير » إلى أن دراسات علم الاجتماع الديني تشير إلى أن هناك أنساقاً دينية Religious systems تسهم في تعويق برامج التحديث والتنمية الاقتصادية ، في حين أن هناك أنساقاً أخرى تيسر هذه البرامج والتنمية الاقتصادية وتدعمها . وقد سبق أن أشرت في بداية هذه الفقرة أن بعض الدارسين مثل « لوير » يرون أن بعض أشكال الإسلام Some forms of Islam تسهم في دعم التنمية الاقتصادية ، ومن الغريب أنه يجمع بين هذه الأشكال وبين بعض أشكال البوذية والهندوسية Hinduism and Buddhism في تحقيق هذه الوظيفة الداعمة للنمو الاقتصادي (٢٣)

وإذا كانت العلمانية تشير إلى الإقتناع وبذل الجهود للسيطرة على البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية للإنسان وعلى مستقبله في إطار التخطيط وأتينا نجد أن الديانات المختلفة تتفق مواقف متباينة إزاء هذا الأمر ، بحسب نوع ومضامين ومصدر البناءات العقائدية . فبعض الديانات تدعم هذا الإتياء وتحض عليه ، وبعضها يقف إزاءه موقفاً سلبياً ، والبعض يقف منه موقفاً محايداً على أساس أن مجاله هو اللاهوت والفنبيات والمياه الآخرة فحسب After life - وقد أدت النزعة العلمانية - في رأى بعض الدارسين - تلك النزعة المصاحبة للتحديث إلى ترك الناس للدين أو وقوفهم موقف اللامبالاه إزاءه . ويشير « ماك كورد » Mc. Cord في دراسته له بعنوان « ربيع الحرية »

Spring time of Freedom إلى أن الإنسان الحضري الذي يعيش في مجتمع حلت فيه الآله محل الآلهة ، وحلت فيه الميكنة محل كل الجهد البشري والحيواني ويرى أن التعاويذ والأساليب القديمة لم تعد مجدية في حصول الناس على الرزق والوظائف وقضاء حاجاتهم ... هذا الإنسان - حسب رأيه - سوف يتخلى عن إلتصاقاته الدينية والعقائدية (٢٤) ومن العجيب أنه ينكر عبارة « حلول الآله محل الآله » فهذا فساد في التفكير وخط في الأمور وإبتعاد عن المنطق . ويشير « لوير » إلى أن هدأً كبيراً من المهاجرين الحضريين في الشرق الأوسط وإلى إفريقيا يبدو أنهم تخلو عن إلتصاقاتهم العقائدية وهناك من الدارسين من يرفضون فكرة حلول التحديث والعلمانية محل الدين أو إلغاء التحديث للانساق العقائدية . ويرى أنصار هذا الرأي الأخير أن التحديث يسير بشكل متواز مع إستمرار الانساق الدينية . ويشير « لوير » إلى دراسة « جيرتز » والتي أجراها في إندونيسيا سنة ١٩٦٢ ، والتي تكشف - حسب قوله - عن أن كلا من الهندوسية التقليدية Traditional Hinduism وما يطلق عليه « الإسلام الخاضع للتحديث » Modernized Islam * . يدعمان ويسهلان حركة التنمية الإقتصادية هناك . ومع حدوث بعض جوانب للتقدم السياسي والإقتصادي في سيلان ، فقد ظل الإلتناء إلى الدين البوذي سائداً . ولكن ربما حدث تغير في جوهر البوذية ، حيث لم تعد ذات مضامين مجردة وميتافيزيقية خالصة وموجهة كلياً نحو العالم الآخر ، حيث يشير الباحث إلى أن البوذية عادت تركز مره أخرى على العالم الراهن . وأصبحت أكثر إهتماماً بواقع الإنسان وعمومه ومشكلاته في عالمنا اليوم ، بدلاً من الإقتصار على مسائل لاهوتية خالصة (٢٥) .

ويشير « هارولد باركلي » H. Barclay في دراسته له بعنوان العلمانية في السودان العربي (٢٦) . إلى أن نظم الصناعة الغربية التي نفذت في السودان لم تؤثر على جوهر المعتقدات والممارسات الإسلامية هناك كما لم تؤثر على التنظيمات التشريعية أو على قانون الأحوال الشخصية . ويشير دراسة « ميلتون سنجر » M. Singer في « مدراس » في الهند في نفس هذا الإتجاه حيث وجد أن دخول الصناعة إلى هذه المدينة

* والواقع أن هذه العبارة غريبة ، فليس هناك إلا إسلاماً واحداً يتم من الكتاب والسنة - أما أن هناك إسلاماً تقليدياً وآخر حديث فهو ما لا تعترفه ويبدو أنه يقصد المسلمون الذين لا يرفضون التنمية والتجديدات في إندونيسيا وكما سبق الإيضاح فإن الإسلام يدعم العلوم النظرية والتطبيقية والتحديث بما لا يتعارض مع أصل شرعي

وتحول العديد من الهندوس إلى قادة صناعيين لم يجعلهم يتركون عقيدتهم حيث ظلوا محافظين عليها ، ولم تخضع الثقافة الدينية هناك للعلمانية ، ولكنها خضعت لعملية أطلق عليها « عملية الصياغة الديمقراطية » Democratized . ويقصد بها أن البناء العقائدي الهندوسي قد دخل في حوار وتفاعل مع الأوضاع الاجتماعية والثقافية الجديدة الناتجة عن التصنيع . وكان من محصلة هذا الحوار حدوث تغيرات في الممارسات الدينية وليس في البناء العقائدي ذاته - ويضرب أمثله على هذا ، بإنخفاض زمن الممارسات الدينية حسب مقتضيات العمل الصناعي ، وظهرت فكرة التفويض في الممارسات الدينية ، وأصبح البعض يستيقظ مبكراً لأدائها حتى لا يتأخر عن عمله ، والبعض يمارسها من خلال فترة حلاقة الذنن في الصباح ... كل هذا يعني أن التحديث يرتبط - في نظره - لوير ، بالعلمانية ، ولكنه لا يعنى إلغاء الدين ، وإن كان يعنى - من واقع بعض الدراسات في نظره - إحداث تغيرات في أبعاده ووظائفه وممارساته ، فالإنسان الحديث يعتمد على عقله كإدراكه أساسيه في الفهم والتفسير والتحكم والتوجه المستقبلي لواقعه المادى والإجتماعى ، وهى نقطة هامة أو ركيزة من ركائز التحديث ، وهى فى نفس الوقت جوهر العلمانية .

ونستطيع القول أن الذين يفصلون بين الدين والتنمية والتحديث إنما يتحدثون عن تجارب دينية خاصة ، مثل التجريب الإفريقي القديم والتجريب الأوربي خلال العصور الوسطى المظلمة أو يتحدثون عن أديان وضعيه معينه ، لكنهم قطعاً لم يفهموا جوهر الدين الإسلامى ، ذلك الدين الحق المنزل من عند الله والذى إستهدف تحقيق أقصى درجة من السمو والرفعه والتقدم والكرامه للإنسان بوصفه خليفة عن الله فى الأرض . وترتبط قضية التنمية والتعمير والتحديث بسبب خلق الإنسان ، فقد خلق الله الإنسان للعباده ودعاه إلى تعمير الأرض والتعارف بين الشعوب والقبائل ، وهذا التعمير والتعارف جانب من جوانب العباده طالما قصد بهما وجه الله . قال تعالى :

« وما خلقت الجر والإنس إلا ليعبدوه .. الآية » (الذاريات ٥٦) .

« يا أيها الناس إنا خلقناكم من نوره وأنعم وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إِنْ أَهْرَسَكُمْ عَنْدَ اللَّهِ تَفَاقَهُمْ » (الحجرات ١٣) .

« هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا » (هود) .

« ولقد بعثنا بنوح آدم وجعلناهم قوم البر والبحر ورزقناهم من الطيبات

وقد رأينا موقف الإسلام من العلم والعمل ومن الأخذ بسبل تحقيق القوة في المجتمع ، ومن العمل بكل أشكاله العقلي واليدوي ، ومن الصحة بكل أشكالها البدنية والنفسية والروحية ومن التعليم ومن التفكير العقلي ، ومن الإستثمار الإقتصادي كل هذا يعني أن الإسلام يطلع بمعتقداته إلى أقصى درجة من التنمية والتحديث . وليس الأمر مطلقاً في الإسلام فلا بد من الضوابط التي تحفظ للإنسان كرامته وعزته وطهارة نفسه وجسده وروحه ، وتحول دون تفتيته - بإسهم التنمية إلى أقصى درجات الرذيلة والميوافية كما حدث في الكثير من تجارب التنمية في العالم ، تلك الضوابط التي تحمي دينه ونفسه وعقله وعرضه وماله ، وهذه هي الضوابط الشرعية المتمثلة في أحكام الشريعة الإسلامية . وهذه الشريعة تستهدف تحقيق المصلحة سواء علم الناس بها أو لم يعلموا ، والحفاظ الشرعي على هذه المصالح هو العاصم من التفكك والقلق والذنس والبهيمية والتخلف ، والواقع أن هذه الأهداف الخمسة المثلثة لمقاصد التشريع الإسلامي هي أهداف جميع الشرائع السماوية - تتلق مع الفطرة ومع المنطق العقلي السليم . ومن دقة التشريع الإسلامي أنه يرتب هذه المقاصد الخمسة حسب الأولويات إلى ثلاث مراتب : مرتبة الضروريات - ومرتبة الحاجات - ومرتبة التحسينات .

وقد استطاع المسلمون في ظل تمسكهم بالإسلام في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وعهد الصفر الأول من الإسلام تحقيق أقصى درجة من التنمية والتحديث في ذلك العصر ، وأسسوا الحضارة الإسلامية بطومها وفنونها وصناعاتها ومنتجاتها ، تلك الحضارة التي كانت هي البعامة التي أقامت عليها أوروبا حضارتها بعد حركة الترجمة في عصر النهضة . وإذا كانت الدول الإسلامية اليوم تقع ضمن ما يقال له الدول النامية أو المتخلفة ، وإذا كانت الأقليات الإسلامية في كثير من دول العالم في حالة تخلف ، فإن هذا لايعني العلاقة السلبية بين الإسلام والتنمية والتقدم ، ولكن يعني إبتعاد المسلمين عن المنهج الإسلامي الصحيح ، وقبولهم بحالة التخلف ، ويمكن الحل في العودة رلى هذا المنهج والأخذ بكل أسباب القوة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والعسكرية من خلال الشريعة الإسلامية . والمتأمل للإسلام عقيدة وشريعة نجد أنه يقدم لنا أفضل النماذج التنموية وذلك لعدة أسباب أهمها :

(١) يلبس المجتمع الصالح القائم على دعائم إيمانية روحية قوية تتمثل في التوحيد والقيم والمعايير الأخلاقية مما يضمن الإستقامة في الفكر والسلوك والطهارة في

(٢) يؤسس الإسلام المجتمع على مبدأ الإخاء والتكافل والتكامل من خلال مختلف القيم السياسية والأخلاقية ومن خلال كل العبادات ومعايير التعامل السليم بين الناس مما يدعم قوة المجتمع وتكامله وتماسكه ووحدة .

(٣) يؤسس الإسلام المجتمع على القوة والعزة ، والله العزة ورسوله والمؤمنين ، فلا بد للمجتمع الإسلامي أن يأخذ بكل أسباب القوة الروحية والمادية - زراعه - صناعه - سلاح - تكنولوجيا ، حتى يتسنى له ممارسة وظيفته كما أرادها الله من عبادة وتعمير وتعارف ونشر الدعوة الإسلامية ومحاربة الكفر والإلحاد . وهذا لن يتحقق إلا من خلال القوة الروحية والمادية معاً .

(٤) يتضمن الإسلام مجموعه من الثوابت التي لا تتغير وهي العقيدة والعبادات والقيم والأخلاقيات والمعاملات ، كما يتضمن مجموعه من المتغيرات في إطار ضوابط الثوابت - ومن هذه المتغيرات - العلم النظرى والتطبيقي والعمل . فالتفكير في الإسلام فريضة وهناك العديد من الأوامر والتوجيهات القرآنية في السبيل للنظر والتفكير وإعمال العقل ولهم السنن الإلهية في الطبيعة وفي التاريخ وفي المجتمع وفي النفس . ويترتب على هذا الأمر التطور العلمي سواء في أسسه النظرية أو تطبيقاته العملية مما يؤدي إلى التحديث والتنمية . كذلك فإن الإسلام يدعو إلى عمارة الكون في كل مجالاتها الزراعية والصناعية والتجارية والتكنولوجية ... ويحض الإسلام على التنمية حتى آخر العمر وحتى قيام الساعة فإذا كان الإنسان في يده فسيله من غرس وقامت الساعة فعليه أن يفرسها تنفيذا لتوجيهات الرسول عليه الصلاة والسلام .

(٥) إن الإسلام يوفر أقوى الدوافع وأسمها وأعلها للتنمية الإجتماعية الشاملة، ذلك أن التنمية والتعمير وتحسين أحوال الإنسان وإصلاحها في كل المجالات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية ، المادية والمعنوية ، تنبثق من التوجيهات النبوية والنسق العقائدي والموجهات القيمية والأخلاقية المنبثقة من العقيدة . وهذا يعني أن دوافع التنمية والتعمير والتحديث لدى المسلم أقوى من دافع التنمية لدى غير المسلم ، فهي لا تنبثق من منطلقات سيكولوجية أو سياسية أو إجتماعية أو فلسفية أو عقلية فحسب ، ولكنها تنطلق من منطلقات إيمانية مما يجعلها إلى عبادة طالما أريد بها تنفيذ أوامر الله وإعلاء كلمته في الأرض .

مصادر الفصل الثامن

١- جمال الدين محمود : ميثاق إسلامي لطريق الإنسان - مقال بجريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ١٩٨٧/١/٣٠ .

٢- المصدر السابق .

٣- محمد أبو زهره : محاضرات في المجتمع الإسلامي - معهد الدراسات الإسلامية بدين تاريخ ص ٤٢ ، ص ٦٥ ، إرجع - أحمد الصال - فتى أحمد عبد الكريم : النظام الاقتصادي في الإسلام - مبادئ وأهدافه - مكتبة ربيع ١٩٧٧ .

4- Ponsioen : National development : A sociological contribution : orition the Hague 1968 PP 15 - 22 .

٥- نبيل السمالوطي : المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع - دار الشروق ١٤٠٦ .

٦- أحمد محمد جمال : محاضرات في الثقافة الإسلامية - دار الشعب ١٩٧٥ ص ٢٤٩ .

٧- المصدر السابق .

٨- محمد أبو زهره : تنظيم الإسلام للمجتمع - دار الفكر العربي ١٩٦٥ ص ٢٨ - ٤٠ .

٩- المصدر السابق ص ٣٦ - الهامش .

١٠- المصدر السابق وإرجع إلى الصال وعبد الكريم - مصدر سابق .

١١- محمود شلتوت : الإسلام عقيدة وشريعة - دار الشروق بيروت - القاهرة - جدة ١٩٧٤ ص ٢٧٥ .

١٢- عدنان خالد التركمانى : العمال بين الإسلام والنظم الرضعية - مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في أبيها العدد الأول ١٣٩٨ / ١٣٩٩ ص ٥٩ - ٦٠ .

١٣- محمد أبو زهره : مصدر سابق ص ١٤٢ - ١٤٥ .

R. Lauer : Op . cit . 93 - Hagen : On the theory

14- Everett Hagan : On the theory of social change : Homewood : Dorsey press 1962 p. 35 .

15-M c . Cliland : The achieving society : N.Y. The free press 1961 P. 205 .

١٦- إرجع للمزيد من التفصيلات عن الشخصية الإسلامية إلى دراسة عائشة عبد الرحمن : الشخصية الإسلامية - دراسته قرآنية - دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٦ .

١٧- زكي محمد إسماعيل : الإيدز والثقافة ، المخدرات بين سيطرة العاده وضغط الثقافة : بحثان قداما ونوقشا في المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى الذى عقد بالقاهرة فى الفترة من ٢ - ٥ فبراير ١٩٨٧ .

١٨- نبيل السمالوطى : التنظيم المدرسى والتحديث التربوى - دار الشروق - جده ١٩٨٦ ص ٤٦ - ٥١ .

١٩- محمد شوقى الفنجري : مديونية العالم التامى المستعصية وحلها الإسلامى الإفرام القاهرية ١٩٨٧/١/٣١ ص ٧ .

٢٠- إلياس بايونس ، وفريد أحمد : مقدمه فى علم الاجتماع الإسلامى - شركة مكتبات مكاظ وجامعة الملك عبد العزيز ١٤٠٢ هـ ص ٥٧ .

٢١- المصدر السابق ص ٦٧ .

٢٢- المصدر السابق ص ٦٨ ، ٦٩ .

٢٣- المصدر السابق ص ٧١ .

24-Milton Singer : When a Great tradition odernizes : N. Y. praeger publishers 1972 PP . 272 - 350 .

25- Robert Lauer . P 334 .

26- H. H. Gerth and C. R. hlls : From Max Weber : Essays in sociolo-

gy : N. Y. Oxford university press 1940 P. 155 .

27- Max Weber : Protestant ethics and spirit of capitalism : Trans by T. parsons - N. Y. Charles Scribner's sons 1958 - PP . 181 - 182 .

28- Lauer - op . cit . p . 333 .

29- Thoas F . O' Dea : The sociology of Religion : Englewood Cliffs : Prentice Hall 1966 P . 80 - 81 .

30- Lauer - op . cit . P . 333 .

31- Ibid .

32- Ibid .

33- Ibid .

34- Ibid

35- Michel Ames : Ideological and social change in Cylon : Human organization 22 . 1963 : p. 53 - Lauer p. 334 .

36- Harold B. Barclay : " Process in the Arab Sudan " Human Organization 24 . 1965 : 46 - in Lauer p. 334 .

محتويات الكتاب

٧	مقدمة الطبعة الأولى
٩	مقدمة الطبعة الثانية
الفصل الأول	
العالم الثالث والحاجة إلى ظهور علم إجتماع جديد	
١٤	١- مقدمة .
١٨	٢- مراحل التطور الغربى للمجتمعات التقليدية والمتخلفة .
١٩	٣- تأثير هذا التطور على العلوم الإجتماعية .
٢١	٤- الحاجة إلى ظهور علم إجتماع التنمية .
٢٣	٥- مصطلحات علم إجتماع التنمية وأهمية تحديد المفاهيم .
٢٤	أ- التصنيع والتنمية الإقتصادية .
٢٥	ب- التنمية والتحديث السياسى .
٢٦	د- التحديث الحضارى والتنمية الشاملة .
٣٠	٦- علم الإجتماع والإستجابة لمتغيرات العصر .
٣٤	٧- التحديث الحضارى وإرتباطه ببعض التصورات التقليدية فى علم الإجتماع .
٣٨	٨- التحديث والتحضر .

١٢	٩- التحديث والميثاق البيروقراطي للمجتمع
٥٥	١٠- مصادر الفصل الأول .
	الفصل الثاني
	الجوانب الإجتماعية للتنمية الإقتصادية
٦١	١- مقمته .
٦٦	٢- أهم المتغيرات المتضمنة فى التنمية الإقتصادية .
٦٧	أ- حجم المخزرات وحجم الإستثمار .
٦٨	ب- حجم الأسواق .
٦٩	ج- معدلات التصنيع .
٧٢	٣- التنمية الإقتصادية والحياه الإجتماعيه .
٧٣	أ- التنمية الإقتصادية والبناء الإقتصادى للمجتمع .
٧٣	ب- التنمية الإقتصادية والبناء الديموجرافى للمجتمع .
٧٥	ج- التنمية الإقتصادية والبناء الإجتماعى للمجتمع .
٧٨	د- التنمية الإقتصادية وبناء الشخصيه الإنسانيه .
٨١	٤- التحديث التكنولوجى والتحديث التربوى .
	٥- مراحل النمو الإقتصادى وموقع الدول الناميه على المستقبل الإقتصادى .
٨٤	٦- مناقشة نظرية المواحل عنده روستو، ونقد النموذج العربى فى التنمية .

- ٩٦ ٧- هل هناك مسار واحد للتنمية. أم مسارات متعددة ؟
١١٠ ٨- مصادر الفصل الثاني .

الفصل الثالث

الجوانب النفسية للتنمية الإقتصادية

- ١١٦ ١- مقدمة .
١١٧ ٢- التنمية والتحدث السيكلوجي .
١٢٠ ٣- العوامل البشرية في التنمية .
١٢١ ٤- الشروط النفسية والإجتماعية في التنمية .
١٢١ ٥- نظرية القدرات الريادية أو التنظيمية
١٢٢ ٦- التحديت والدافعية للإنجاز (ماكليلاند) .
١٢٤ ٧- التحديت ونماذج الشخصية (هيجن) .
١٢٧ ٨- التحديت والنظرية السلوكية (كينكل) .
١٢٨ ٩- خاتمه .
١٣٠ ١٠- مصادر الفصل الثالث .

الفصل الرابع

التحديث الحضاري والتغيير الإجتماعي

- ١٣٦ ١- مقدمة .
١٣٦ ٢- طبيعة التغيير الإجتماعي وأنواعه .
١٤٢ ٣- التغيير الثقافي .

١٤٢	٤- عوامل التغيير الإجتماعى .
١٤٤	٥- التجديد الإجتماعى والتكنولوجيا .
١٤٥	٦- الإنتشار الثقافى .
١٤٦	٧- نظريات التغيير الإجتماعى .
١٤٧	أ- النظرية الماركسيه .
١٤٧	ب- النظرية الوظيفيه .
١٤٩	ج- نظرية التحليل النفسى .
١٥٠	د- نظرية الفعل الإجتماعى .
١٥٤	هـ- نظرية التغيير فى خط مستقيم .
١٥٤	و- نظرية التغيير الدورى .
١٥٥	ز- النظرية الحتميه .
١٥٥	ح- نظرية التغيير غير المتوازى لعناصر الثقافه .
١٥٦	ط- نظرية التغيير المتوازى لعناصر الثقافه .
١٥٨	٨- المشكلات العلميه والمنهجيه فى دراسة التغيير .
١٦٢	٩- مراجع الفصل الرابع .

الفصل الخامس

نموذج تحليلى للمتغيرات المرتبطه بالتحديث الحضارى للمجتمعات المتخلفه .

١٦٩	١- مقدمة الفصل .
١٧١	٢- التحديث والتغيرات النمطيه فى البعد الإقتصادى

- ١٧٣ ب- تحويل وتعبئة القوى العاملة .
- ١٧٤ ج- التغيرات البنائية في هيكل الإقتصاد القومى .
- ١٧٧ د- نموذج التنمية الصناعيه .
- ١٧٨ ٣- التحديث والتغيرات النمطيه فى البعد السكانى .
- ١٨٧ ٤- التحديث والتغيرات النمسيه فى البعد الاجتماعى .
- ١٨٨ أ- إرتفاع معدل التحضر .
- ١٩٠ ب- نمو الحراك الجغرافى والمهنى .
- ١٩٠ ج- تغيير نموذج الأسره ونماذج الولادات .
- ١٩٤ د- تغيير المكانه الاجتماعيه للمراه .
- ١٩٥ هـ- تغيير المكانه الاجتماعيه للشباب وكبار السن .
- ١٩٦ و- نمو التنظيمات الطوعيه .
- ١٩٧ ز- تعقد نظام التخرج الاجتماعى .
- ٢٠١ ح- التحديث والتغيير فى مجال التعليم .
- ط- التحديث وتغيير القيم والإتجاهات الشخصيه .
- ٢٠٤ هـ- التحديث والتغيرات النمطيه فى البعد السياسى .
- ٢٠٦ أ- بروز الدور الذى تلعبه الدوله فى التنميه .
- ٢٠٧ ب- تنمية التنظيمات وتبنى التحديث السياسى .
- ٢٠٨ ج- الصفوات الجديده والتقليديه .

٢١٦	٦- التحديث والتغيرات النمطية في المجال الثقافي .
٢١٦	أ- الأيديولوجيا الإقتصادية .
٢١٨	ب- الأيديولوجيا السياسية .
٢٢٠	٧- مناقشة عامة للنموذج المطروح .
٢٢١	٨- مناقشة النموذج الأحادي الإتجاه في عرض مسار التنمية .
٢٢١	٩- مشكلة العلاقة بين التقليد والحداث .
٢٢٥	١٠- التكامل بين التقليد والحداث .
٢٢٦	١١- تنوع صور التخلف .
٢٢٦	١٢- تصنيف جالبريث للدول النامية - معيار طبيعة معوقات التنمية .
٢٢٦	أ- نموذج المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء .
٢٢٧	ب- نموذج مجتمعات أمريكا اللاتينية .
٢٢٩	ج- نموذج مجتمعات جنوب شرق آسيا .
٢٢٩	١٣- تعقيب وخاتمة .
٢٣١	١٤- مصادر الفصل الخامس .

الفصل السادس

	التحديث الحضارى والتخطيط .
٢٤٠	١- مقدمه حول إرتباط التخطيط ببعض مفاهيم علم الإجتماع .
٢٤١	٢- التخطيط والأيديولوجية والسياسة الإجتماعية .
٢٤٢	٣- مفهوم التخطيط الإجتماعى .

٢٤٣	٤- تاريخ الإهتمام بقضية التخطيط في علم الاجتماع .
٢٤٦	٥- تاريخ الإهتمام بقضية التخطيط في علم الإقتصاد .
٢٥٠	٦- التخطيط والحريه - نظرية ه كارل مانهايم .
٢٥٣	٧- المبادئ الأساسية للتخطيط .
٢٥٥	٨- مراحل وعمليات التخطيط .
٢٦٢	٩- أنواع التخطيط .
٢٧١	١٠- توقيت التخطيط .
٢٧١	١١- ضرورة التخطيط في الدول النامية .
٢٧٦	١٢- مصادر الفصل السادس .

الفصل السابع

علم الاجتماع وقضية تحديث وتنمية دول العالم الثالث

(الموضوعية والأيديولوجية)

٢٨٠	١- مقدمه حول دراسات التنمية والتحديث في علم الاجتماع .
٢٨٢	٢- التحديث ورابطه بالتصنيع .
٢٨٧	٣- التحديث والتغيير الإجتماعي .
٢٩٢	٤- التحديث الحضارى - شروطه - نماذجه - معوقاته .
٢٩٤	٥- اتجاهات دراسة التحديث في الدول النامية .
٢٩٨	٦- التحديث وقضية الإلتزام الجماهيري بقضايا المجتمع .
٣٠١	٧- نماذج من المعوقات الإستراتيجيه أمام تحديث الدول النامية .

٨- ملاحظات نقدية حول علم إجتماع التنمية (التراث والمشكلات) . ٣٠٥

٩- العلاقة بين التحديث والتنمية - الأبعاد والمداخل . ٣١٩

١٠- مصادر الفصل السابع . ٣٢٤

الفصل الثامن

نحو مدخل إسلامي للتنمية

١- مقممه . ٣٣٤

٢- أبعاد التنمية الشاملة المتكاملة في الإسلام . ٣٣٤

١٣- التنمية والتحديث بين العلماني والدين في علم الإجتماع . ٣٥٣

١٤- مصادر الفصل الثامن . ٣٦٣

تم بحمد الله

في ١٩٨٩/٩/٢٨

رقم الإيداع ٨٩/٥٩٥٩
ISBN 977-1300-065-2

